

جامعة الجزائر  
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
قسم الدراسات الدولية

الإقليمية السياسية في ظل العولمة :  
حالتى "الشرق الاوسط الكبير" و"النيباد"

رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
فرع العلاقات الدولية

إشراف: أ.د/ محند برقوق

إعداد: بوعلام زايدى

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الجزائر 3	أ.د/ اسماعيل ديش
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 3	أ.د/ محند برقوق
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	د/ سليم شيخاوي
عضوا مناقشا	جامعة تيزي وزو	أ.د/ كريم خلفان
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أ.د/ محمد لمين لعجال
عضوا مناقشا	المدرسة و.ع.ع.س	د/ حكيم غريب

2016/11/27

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أتقدم بشكري الخالص إلى أستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور أمحد برقوق على ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات علمية.

كما أتقدم بشكري إلى أساتذة كلية العلوم السياسية الذين تعلمت منهم.

وأتقدم بشكري إلى من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد، فلجميع خالص الشكر والتقدير.

وأهدي هذا العمل

إلى روح أمي و والدي.

إلى زوجتي التي كانت سنداً لي.

إلى أبنائي: قرّة عيني: محمد، يونس وصبرينة.

إلى كل من علمني حرفاً وأثار لي درب العلم.

إلى شهداء الوطن والواجب.

## مقدمة

شكلت العولمة والإقليمية وكذا المبادرات الرامية في الإتجاهين، على غرار مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" و"مشروع الشرق الأوسط الكبير"، إهتمام الباحثين والدارسين، وحظيت بعناية الممارسين السياسيين، ورجال المال والأعمال، والإقتصاديين، والإجتماعيين، والأمنيين، والأكاديميين في البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو. وإتسع هذا الإهتمام ليشمل المجالات السياسية والإقتصادية والتجارية والمالية والقيمية والأمنية.

وترجم هذا الإهتمام على أرض الواقع، ببروز إتجاهات، منها من تروج للإقليمية الداعية للتركيز عليها في التعاون الإقليمي بين الدول قصد دفع وتيرة التنمية وتأمين وجودها، ومنها من يصر على مساندة المسارات المتماسكة للعولمة لتحقيق مكاسب وطنية و عبر وطنية، وأخرى تحاول التوفيق بينهما.

وتعمل في هذا الإطار، القوى الفاعلة للترويج لمفاهيم الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان في الكتابات، والدعوات، وفي المؤتمرات الدولية. وأصبحت أوراقا رابحة تستعملها في الترويج للعولمة قصد تحقيق مشاريعها عبر فرض قيود على الأطراف المقابلة التي تتسم بضعف الأداء الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والفكري.

وكان لهذا الواقع الجديد، الأثر السلبي على القارة الإفريقية والمنطقة العربية الإسلامية بالأخص. وعلى العكس من ذلك، فقد دعمت هذه الوضعية مواقف ومراكز الأنظمة الإقليمية الأخرى كالإتحاد الأوروبي، والنفطا، والآسيان، والمركسور (أمريكا الجنوبية)، التي تتسم بمستويات كبيرة من النمو الإقتصادي والنضج السياسي وكذا درجة عالية من التماسك الإجتماعي.

وإذا كانت العولمة تعتبر أحد المداخل التي تستعملها بعض الدول للحفاظ علي هيمنتها ونفوذها، فإن الإقليمية تشكل، بالمقابل، لدول أخرى، أملا أو منفذا لتحقيق نموذج تنموي ذاتي، وأداة لتحقيق الإستقرار والحفاظ على مصالحها، والتعبير عن سيادتها.

وقد تسير في إتجاه إختياري مع قبول تنازلات عن جزء من سلطتها لقيادة عليا تمثل المجموعة وتنصرف بإسمها. كما هو الحال بالنسبة لروح مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المطروحة، يوم 11 جويلية 2001، خلال قمة رؤساء دول منظمة إتحاد إفريقيا. وهذا بعد الإتفاق على دمج شراكة الألفية لبرنامج تقويم إفريقيا (Partenariat du millénium pour le programme de redressement de l'Afrique) مع خطة أميكا (Plan Omega) المعلن عنها، يوم 03 جويلية 2001.

وكان توجه الزعماء الأفارقة يهدف من وضع خطة النيباد ( الجزائر، ونيجيريا وجنوب إفريقيا) التعجيل في وتيرة التنمية وتحجيم الصراعات ومواجهة التداعيات السلبية للعولمة.

وتسير الإقليمية أحيانا في إتجاه تقييدي بضغط من أطراف خارجية عبر طرحها لمبادرات تحت تغطيات وتسميات مختلفة (تحقيق الديمقراطية أو ترقية النمو)، قصد تحقيق أهداف خاصة لهذه الأخيرة كما هو الشأن مع طرح المبادرات الإقليمية الأمريكية والأوروبية، على غرار مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، والشرق أوسطية، والأورو-متوسطية.

وضمن هذا المسعى، سعت الولايات المتحدة الأمريكية، إلى محاولة فرض أو طرح مبادرة مشروع "الشرق الأوسط الكبير" خلال قمة مجموعة الدول الصناعية الثمانية المنعقدة في فبراير 2004، تحت مبرر إصلاح المنطقة العربية والإسلامية.

وتتمحور حول قضية تشجيع الديمقراطية وإجراء إصلاحات هيكلية إقتصادية. ويخص مشروع "الشرق الأوسط الكبير" تلك المساحة الجغرافية التي تشمل الدول العربية والإسلامية الممتدة من جنوب آسيا إلى المحيط الأطلنطي أي من باكستان إلى المغرب.

وتذهب الولايات المتحدة بعيداً في وصف العراقيل المتواجدة في هذه المنطقة وكذلك النتائج المترتبة عليها في الواقع، مستندة في طرحها إلى جملة من المؤشرات (مشكلة الديمقراطية، التنمية، وحرية التعبير) التي وردت في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين، 2002 و2003.

وستعالج هذه الدراسة مسار العولمة والإقليمية أي هل هما يسيران في اتجاه تكاملي وتوافقي أو في اتجاه متناقض ومتعارض. ولتعميق البحث في الموضوع يتم التطرق إلى دراسة حالاتي مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" وإستطلاع تفاعلاتهما مع هذه الحركات الدولية، ومعرفة ردودهما، وإستجلاء آلياتهما وحركياتهما، ومعرفة مكاسبهما وخسائرهما، وتأثيرتهما ومحاولة معرفة سيرهما وإستشراف مستقبلهما في هذه الدراسة.

### 1- تحديد المشكلة البحثية:

ضمن هذه الخلفية الموجزة يتم عرض المشكلة البحثية والمتمثلة في إجراء دراسة مقارنة بين مشروع "الشرق الأوسط الكبير" كجزء من استراتيجية كونية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بإقليم محدد و"النيباد" كاستراتيجية لتنمية إفريقيا من قبل الأفارقة والبحث في تفاعلاتهما مع اتجاهات العولمة والإقليمية أو بالأحرى البحث عن مختلف تفاعلات ومكانة المبادرتين المذكورتين ضمن هذه الحركات الدولية (الإقليمية كمقاربة جماعية لتفاعل إيجابي تضامني في ظل حركات العولمة).

ويمكن طرح السؤال المركزي التالي: هل العولمة والإقليمية تسيران في طريق التكامل أو التعارض؟ وضمن هذا السؤال المركزي نتساءل عن الظروف التي أوجدت مبادرة "النيباد" و"مشروع الشرق الأوسط الكبير"، كآليتين؟ وماهي فرص نجاحهما وقيوديهما؟

ويمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ماهي إنعكاسات النظام العولمي على الإقليمية؟

ب- ماهي إنعكاسات النظام العولمي على "النيباد" و مشروع "الشرق الأوسط الكبير"؟ وما هي آفاقهما المستقبلية؟

II - فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه التساؤلات تم صياغة الفرضيات الأساسية في هذا البحث والتي تتلخص فيما يلي:

أ- تتأثر الأنظمة الإقليمية بإعتبارها نظاما فرعية للنظام الدولي الكلي بما يجري في هذا الأخير. و بالتالي فإن بروز مشروع "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" جاء نتيجة التطورات الدولية التي أفضت إلى مرحلة العولمة.

ب- إن قوى العولمة تفرض أنماط اقتصادية وسياسية على الدول النامية.  
ج- إن المتحكم في آليات العولمة هي الأطراف الفاعلة. فالعولمة تعد "نظاما محكما" تستعمله الأطراف الفاعلة دوليا في تحقيق مصالحها عبر إقرار شكل المصلحة وتوزيع القوى.

د- إن العولمة بهذا الشكل أو الحكم قد تؤدي إما إلى تبعية الأنظمة الإقليمية أو محاولة هذه الأخيرة حماية نفسها من حجم تأثيراتها عبر

تقوية موقفها التفاوضي وفرض وجودها.

و- إن مستقبل المنطقة الإفريقية والعربية الإسلامية يتوقف من جهة على مدى تأقلمها مع النظام الدولي الحالي أو الإستجابة له ومن جهة أخرى على التطورات التي قد يمكن أن تحدث في النظام الدولي على ضوء المعارضة لبعض القوى الدولية لمنطق هيمنة القطب الواحد ونعني بذلك تنامي مجموعة البريكس "BRICS" (المتكونة من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وإفريقيا الجنوبية) التي تهدف إلى مواجهة سياسة القطب الواحد المهيمن على النظام الدولي.

### III- مجالات الدراسة:

#### أ- المجال المكاني:

لقد تم تحديد المجال المكاني للدراسة في إطار الرقعة الجغرافية التي يحتلها الشرق الأوسط الكبير (حسب المنظور الأمريكي الشرق الأوسط الكبير هو تلك المساحة الجغرافية التي تشمل دول من أفغانستان إلى المغرب) والقارة الإفريقية ومحيطهما الدولي.

#### ب- المجال الموضوعي:

وتتناول هذه الدراسة مواضيع العولمة والإقليمية كظاهرتين لهما أهدافهما وإنعكاساتهما على الوحدات السياسية والأنظمة الإقليمية التي ترمى إلى تحقيق أو توثيق الصلات بين الدول المجاورة والقارية، وتنسيق خططها السياسية. ضمن هذا الإطار سنحاول إجراء دراسة مقارنة للمبادرة الأمريكية "الشرق الأوسط الكبير" والمبادرة الإفريقية "النيباد" من حيث خاصة الأبعاد والأهداف.

## ج- المجال الزمني:

حددنا الإطار الزمني للدراسة، انطلاقاً من التسعينيات وهو التاريخ الذي تزامن مع بروز التحولات الدولية الجديدة. كما تم تحديد نهاية فترة الدراسة، لسنة 2016 وهي المهلة المحددة لهذا البحث (مع تقديم صورة مستقبلية بديلة وأفاق (2030).

أما عن أسباب التركيز على هاته الفترة بالذات أو التحديد الزمني، ترجع إلى عدة عوامل أهمها:

- إنها فترة مهمة في النظام الدولي، بحيث شهد فيها تبلور "أحادية قطبية"، ومن ثم زوال طرف أساسي (الإتحاد السوفياتي) كانت بعض الدول من إفريقيا والعالم العربي الإسلامي تجد فيه سندا قويا في المحافل الدولية أو في مواجهة التدخلات العسكرية الأجنبية.

ضمن التبلور الجديد أضحت المعادلة الدولية مختلفة، مما طرح مشكلة تكيف إستراتيجيات وتصورات بعض الدول الإفريقية والعربية والإسلامية مع الواقع الجديد.

- تحرك زعماء القارة الإفريقية قصد إستكمال عملية التحرر والنهوض بها، ترجم في أرض الواقع بإرساء مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في 2001.

- ظهور مفاهيم ونظريات جديدة تختلف عن تلك التي كانت مطروحة إبان مرحلة الحرب الباردة وما قبلها من فترات التي ميزت الصراع بين المعسكرين الشيوعي والليبيرالي.

- خضوع عدة مناطق من القارة الإفريقية والعالم العربي والإسلامي لتأثيرات



خارجية عبر طرح المجموعة الأوروبية خاصة لمبادرة الأورو-متوسطية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لمشروع "الشرق الأوسطية" بعد حرب الخليج الثانية وتوقيع الإتفاق الإسرائيلي-ال فلسطيني عام 1994، حيث تم تنظيم وعقد مؤتمرات الشرق- الأوسط وشمال إفريقيا، بدءا من الدار البيضاء في أكتوبر 1994، ومرورا بعمان، فالقاهرة ثم الدوحة عام 1997، لغرض وضع سوق شرق أوسطية.

- تحريك آليات التعاون بين الإتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب البحر المتوسط، التي كانت معظمها ضمن دائرة النفوذ الأوربي بأسواقها ومواردها الأولية.

- طرح مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي خلال قمة الدول الثمانية المنعقد في الولايات المتحدة في يونيو 2004.

- استغلال مجموعة الـ8 لتداعيات تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003، عبر كشف النواقص ( تقشي البطالة والفساد، وغياب حرية الاعلام والتعبير...)، مع سرد إحصائيات مفزعة، التي تصف الوضع في "الشرق الأوسط الكبير" بالمأساوي.

كما أشار التقرير إلى وجود فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة. ويضعف هذا النقص في الحرية والتنمية البشرية، وهو أحد التجليات الأكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية<sup>1</sup>.

هذه الوضعية إعتبرها أعضاء مجموعة الـ8 تهديدا للمصالح الوطنية وأنه كلما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والإقتصادية في المنطقة،

---

1 - تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003.

سيشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. وعبروا عن أعلى مستوى رفضهم للحكم الإستبدادي.

ويشير التقرير إلى "أن الديمقراطية والحرية ضروريتان لإزدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير". وفي تقرير "فريدوم هاوس" لسنة 2003، إعتبر أن إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنّف بأنه "حر"، ووصف أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئياً".

ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات.

وفي كثير من الأحيان، ظاهرة العلاقات بين دول الجنوب والشمال التي كانت انعكاساً للخلاف الإيديولوجي الدولي، أصبحت منذ إنهار الإتحاد السوفياتي تسير وفق وتيرة مغايرة، تملئها المصالح القطرية.

#### IV- مبررات إختيار الموضوع:

##### 1- المبررات العلمية :

تستدعي الضرورة العلمية توضيح منطوق وتوجهات العولمة الذي يرمي إلى إعادة هيكلة النظام الدولي والنظم الفرعية وتحت الفرعية ويحمل خطورة بإستهداف المناطق المتميزة بثرواتها الطبيعية ومواقعها الإستراتيجية.

في نفس السياق ترمي بعض إتجاهات الإقليمية لتحقيق نفس الأهداف. وسنحاول إستقراء هذا الطرح من خلال النماذج التي ستعرض في هذا البحث.

كما يستدعي المبرر العلمي معرفة الأسباب والدوافع التي دفعت زعماء القارة الإفريقية إلى إقرار مبادرة النيباد و الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير و من ثم الوقوف عن مدى تطبيقهما ومسايرهما واستشراف مستقبلهما.

## 2- المبررات الذاتية:

على ضوء الحركة الدولية التي تسير في اتجاه هيمنة القوى الفاعلة دوليا على مصادر الثروة والإمكانات من خلال التحكم في القرار الدولي عبر مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجموعة الثمانية، ومنظمة التجارة الدولية، وكذلك عبر المشاريع والمبادرات التي تطرحها كمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، والشراكة الأو-متوسطية أدى بالباحث إلى الإهتمام بالمبادرات الوطنية الراعية للوضع الإقليمي والدولية قصد تحقيق أهداف دولها.

## V - أدبيات الدراسة:

إن أول ما يلفت الإنتباه في هذا الصدد، هو الكمّ الهائل والتحليل، التي قام بها الباحثين والدارسين، والخبراء في البلدان المتقدمة والمتخلفة حول العولمة والإقليمية وكذا مبادرتي النيباد ومشروع الشرق الأوسط الكبير بمختلف التصورات و المقاربات.

أهم الدراسات التي تناولت عناصر الموضوع المطروح نذكر مايلي:

1. الدراسة التي قام بها مجموعة من باحثين تحت إشراف "موريس فلوري" FLORY MAURICE يؤكد فيها أصحابها سلسلة من المعايير لتقييم نجاعة النظام الإقليمي. ويذهب هؤلاء إلى اعتبار أن مفهوم النظام الإقليمي هو تعبير تصوري متناسق لتيار أساسي في المجتمع الدولي المعاصر،

وبتعبير آخر يعتبرون أن النظام الإقليمي هو الصياغة التأسيسية لواقع سياسي ألا وهو: الإقليمية<sup>1</sup>.

2. الدراسة التي قام بها جميل مطر وعلي الدين هلال، المخصصة لمختلف الإتجاهات التي حاولت تعريف النظام الإقليمي مع دراسة المؤسسة الإقليمية العربية<sup>2</sup>.

3. النشاطات والندوات العلمية التي ينشرها مركز الدراسات حول العولمة والإقليمية بالمملكة المتحدة<sup>3</sup> ومنها الدراسة التي قام بها مجموعة من الباحثين تحت رئاسة "أندرو كوبر" Andrew Cooper تحت عنوان regionalisation and global governance the taming of globalisation .

4. الدراسة الخاصة حول البناء الإقليمي في إفريقيا التي قام بها "فريدريك سودريوم" Fredrik Söderbaum من معهد السلم والتنمية "لقنبرق" Göteborg و"إيان تايلور" Taylor من قسم السياسة والعلاقات الدولية لجامعة "سانت أندروس" University of St. Andrews<sup>4</sup>.

5. الدراسة المقارنة التي قام بها "ماريو تال" Mario Tel حول العولمة، والإقليمية والحكومة العالمية على أساس أبعاد نظريات العلاقات الدولية<sup>5</sup>.

---

1 - Maurice Flory (dir), " *LE système régional arabe*" in, Paris: CNRS, 1999.

2- جميل مطر وعلي الدين هلال، "النظام الإقليمي العربي"، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1980.

3-Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation The University of Warwick, Coventry, CV4 7AL, United Kingdom csgr@warwick.ac.uk W <http://www.csgr.org>.

4-Paper to the SGIR Conference, the Hague 9-11 September 2004. Section 33: States, Regions and Regional World Orders .Panel (3) Region-building in Africa, Friday 10 September, at 9.00-10.30. Micro-regionalism in Africa: Competing Region-building in the Maputo Development Corridor. Fredrik Söderbaum, Department of Peace and Development Research, Göteborg University & UNU/CRIS e-mail: [f.soderbaum@padrigu.gu.se](mailto:f.soderbaum@padrigu.gu.se) Ian Taylor Department of Politics and IR University of St. Andrews.

5-Mario Tel, Directeur des Recherches Politiques, Institut d'Etudes Européennes, "Globalisation, régionalisation et gouvernement mondial: Europe, Asie, Amérique Latine", Université Libre de Bruxelles.

6. الكتاب المخصص للجانب التطويري، "لدانيال باتستيتيلا" Daniel battistela والذي ضم فيه حيزا كبيرا لمواضيع التكامل والإقليمية في إطار دراسة النظام الدولي ومختلف تطوراته<sup>1</sup>.

7. كتاب العولمة والإقليمية لأسامة المجدوب الذي ضم فيه تاريخ التحالفات والتجمعات الإقتصادية، ومن خلاله عرج إلى إيضاح موقع العالم العربي من هذه الأحداث العالمية مشيرا إلى خطورة الوضع العربي في العالم إذا لم تتخذ خطوات سبيل تأمين مستقبل شعوبهم، وإنقاذهم من وطأة نظام عالمي قاس<sup>2</sup>.

8. أطروحة دكتوراه للسيدة Cathérine Duprefelle، تحت إشراف البروفسور André Guichaoua حول موضوع: La régionalisation en Afrique Australe : entre impératif de développements et dynamiques politiques<sup>3</sup>.

9. أطروحة ماستر التي قام بها الباحث السويدي أندرياس قدستار حول الإقليمية الإجتماعية والإقتصادية في إفريقيا الجنوبية مع التطرق لمسار التجمعات الفرعية ومبادرة "النيباد" تحت إشراف فريدريك سودربوم<sup>4</sup>.

10. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، كتاب يضم 516 صفحة. من تأليف مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهاان ومن إصدارات مركز الخليج

---

3-Daniel battistela, " *Théories des Relations Internationales*", Paris: Presses de Sciences Po, 2003.

2- أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى 2000.

3-Docteur Cathérine Duprefelle, sous la direction du professeur André Guichaoua, " *La régionalisation en Afrique Australe : entre impératif de développements et dynamiques politiques*", Université des Sciences et technologies de Lille, Faculté des Sciences Economiques et Sociales, septembre 2001.

4-Andreas Godsäter , Supervisor: Fredrik Söderbaum, " *Regionalisation of the Social and Economic Justice-sector in Southern Africa*"- A critical study of regional behaviour of Civil Society Organisations in South Africa, Mozambique and Zimbabwe, Master's thesis in International Relations –Department of Peace and Development Research, University of Gothenburg, Sweden. [andreasgodsater@hotmail.com](mailto:andreasgodsater@hotmail.com)

للأبحاث<sup>1</sup>. ويمكن تصنيفه ضمن الموسوعات بالنظر لما يحتويه من عدد هائل ومدقق للمفاهيم والمصطلحات.

11. أطروحة خاصة بنظرية النظم للعالم الألماني "نيكلاس لومان" Niklas Luhmann، للباحث "تولي سافارد" Nelly Savard، قدمت في كلية الدراسات العليا لجامعة الأقال<sup>2</sup>.

12. مذكرة لنيل شهادة الماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بجامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، سنة 2005-2006 للأستاذة زكري لامية حول موضوع: " المنطقة العربية ما بين الشرق الأوسطي والشراكة الأور-متوسطية"<sup>3</sup>.

13. الدراسة التي قام بها مركز البحث المتخصص في الإقتصاد والتنمية الذي يركز عمله على إقتصاديات إفريقيا وشرق آسيا والمراحل الإنتقالية، تحت إشراف "فليب هيغون" Philippe Hugon<sup>4</sup>.

14. المساهمات التي قدمت في إطار الملتقى حول "العولمة: قضايا ومفاهيم" الذي نظمه قسم العلوم السياسية لجامعة القاهرة لعام 2000/1999، تحت إشراف وتحرير د. حسن نافة<sup>5</sup>. هذا الملتقى الذي جمع مختصين، سمح بتعميق الدراسة في موضوع العولمة وأبعادها، وخصائصها وتفاعلاتها مع الإقليمية.

<sup>1</sup> -مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 516.

<sup>2</sup> - Nelly Savard, "Théorie des systèmes sociaux de Niklas Luhmann", mémoire présenté à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval, P75, In. Niklas Luhmann, Modern Systems and theory Of Society.

<sup>3</sup> زكري لامية، المنطقة العربية ما بين الشرق الأوسطي والشراكة الأور-متوسطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2005-2006.

<sup>4</sup>-Philippe Hugon, "les économies en développement à l'heure de la régionalisation", éditions Karthala, 2003.

<sup>5</sup> - حسن نافة ود.سيف عبد الفتاح، "العولمة: قضايا ومفاهيم"، جامعة القاهرة، 2001.

## VI- الإطار المفاهيمي:

ونستعمل مصطلح الإقليمية السياسية في هذا البحث للدلالة على النزعة الجديدة للدول للتجمع في إطار إقتصادي وسياسي تحت دولي يضمن لها مصالحها وهناك دراسات في هذا الجانب تستعمل المصطلح المذكور للتعبير على المؤسسات الدولية ذات طابع إقليمي ( الإتحاد الأروبي، الجامعة العربية، الإتحاد الإفريقي...) وهذا ما نلاحظه في الكتابات القانونية المتعلقة بالتنظيم الدولي.<sup>1</sup>

وبالتالي في هذه الدراسة نستعمل الأنظمة الإقليمية، كإفترض فقط، تقاديا من الوقوع في أحكام غير موضوعية.

وبالتالي فإن مفهوم الإقليمية له أكثر من معنى واحد. أحيانا يستعمل المصطلح للدلالة أو للتعبير عن عملية منح أقاليم الدولة مزيد من الإستقلالية في تسيير أمورها أو ما يعرف في النموذج السياسي باللامركزية على غرار الدراسة التي قام بها البروفسور "جيرار ماركو" Gérard Marcou لحساب البرلمان الأروبي قصد تحليل عملية وأفاق الإقليمية في دول الأعضاء في الإتحاد الأروبي.<sup>2</sup>

فحين، يعتبر ابو خلدون ساطع الحصري بأن الإقليمية مركزاً، بل بؤرة لوطنية خاصة بها، تستقطب ولاء الأهلين لها. ولذلك تولد في كل واحدة منها "نوازع المحافظة على الكيان السياسي القائم". وهذه النوازع "التي تعمل في إتجاه يخالف مقتضيات الوحدة العربية، وتعرقل إنطلاقها"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -محمد سعيد الدفاق ، التنظيم الدولي، الطبعة الثالثة، 1938، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1983 و R. Kherad, les organisations internationales, OPU, Alger 1983.

2- Gérard Marcou, Professeur à l'Université Paris I Panthéon-Sorbonne, Directeur du Groupement de Recherche sur l'Administration Locale en Europe(CNRS), " *La Régionalisation en Europe* " novembre 1999.

3- ابو خلدون ساطع الحصري، "الإقليمية جنورها وبنورها"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

أما في بحثنا هذا نوظف الإقليمية ليس في إطار المفهوم الذي يخص تسيير الأقاليم داخل الدولة بل سوف ينصب التركيز على تلك التوجهات الإقليمية ضمن مساعي التعاون والإتحادات السياسية والاقتصادية للمناطق الإقليمية و القارية التي تشمل أكثر من دولة في إطار تأسيسي وفي ظل النظام الدولي وبالأخص النظام العولمي.

كما أن مصطلح الإقليمية يأخذ عدة مشتقات ومفاهيم متقاربة للدلالة على إتجاه واحد، نجده في اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

نذكر على سبيل المثال: الأقلمة، الإقليمية الدولية الجديدة، التجمع الإقليمي، والتكامل، والأرومتوسطية والشرق أوسطية، intégration, régionalisme, regionalisation; regional triad, New international (Regionalism).

ويستعمل مصطلح العولمة للدلالة على عدة مفاهيم: ثروة تكنولوجية اجتماعية، هيمنة للقيم الأمريكية والرأسمالية العالمية، ظاهرة متعددة الجوانب التي واكبت التحولات الدولية عقب إنهيار المعسكر الإشتراكي وإندلاع حرب الخليج الثانية...

وللإشارة، نجد في الكتابات العربية إختلافات في إستعمال المصطلح، فهناك من يوظف "الكوكبة"<sup>1</sup> globalisation للدلالة على العولمة وهناك من يستعمل "الكونية" Mondialisme ، و آخر العالمية Universalisme .

هذا التنوع نجده أيضا في اللغة الفرنسية والإنجليزية، حيث نجد إستعمال (Mondialisation) و (Globalisation) للتعبير على نفس الظاهرة.

1- إسماعل صبري عبد الله، "الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، المستقبل العربي، العدد 222، السنة 1993 ، ص44.



ويحبذ الباحث إستعمال العولمة، لأنها أكثر إشاعة في مختلف الكتابات وأكثر إستخداما. كذلك نستعمل عبارة التحولات الدولية للدلالة على الحقبة التاريخية التي واكبت تفكك المعسكر الشرقي.

## VII- الإطار النظري والمنهجي:

### أ- الإطار النظري:

من مقتضيات البحث الجامعي الإعتناء بالبناء النظري وإستعمال وسائل التحليل والفروض قصد توجيه العمل والتوصل لتنبؤات وتوقعات أكثر دقة. كما يمكن من خلالها التوصل إلى قواعد لفهم الظواهر والنماذج قيد الدراسة. ضمن هذا المسعى، سنعتمد في عملنا على المقاربة النظامية مع الاستعانة بنظريات التكامل والتبعية على وجه الخصوص.

### 1- نظرية النظم أو النسق:

تشكل نظرية النظم أو النسق في العلاقات الدولية أحد المداخل النظرية والمنهجية لما بعد السلوكية. والتي تقوم بالأساس على محاولة فهم التفاعلات الدولية مع بيئتها الخارجية الداخلية والخارجية بشكل تحدد من خلالها عمليات تفسير العقلنة (rationalisation) وكذا تحديد الأشكال الداخلية والمحددات البيئية المؤثرة في الخبرات العقلانية وكذلك طبيعة الفوائد المتفاعلة في بيئة محددة.

وفي هذا الإطار، يرى الأستاذ الدكتور أمحمد برقوق أنه يمكن تحديد مقاربتان أساسيتان في التحليل النسقي إبتداء من "أوران يونغ" Oran Young وإنتهاء "بكيث واب" KEITH Webb<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الأستاذ الدكتور أمحمد برقوق، محاضرة أقيمت على طلبة الماجستير، 08 أفريل 2007، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

فيعرف الأول المقاربة النسقية من خلال أربعة محددات سميت بـ F.A.S.P أي المقاربة الجامعة بين المتغيرات، والقطاعات، والعمليات، والفواعل Factors, Actor, Sectors, Process<sup>1</sup>.

أ- فأما الفواعل فيقصد بها مجموعة الوحدات الأساسية للنسق الدولي وال فوق الإقليمي أو تحت الإقليمي وكذلك مجموعة الوحدات غير الحكومية التي تؤثر في البنى الداخلية الإقليمية وتحت الإقليمية أو الدولية.

ب- القطاعات، يقصد بها مجموعة النشاطات الإنسانية التي تعرف محتوى التفاعل بين الدولة وبيئتها أي أنها تشمل بالإضافة إلى التقسيمات التقليدية للسلام والحرب، مجمل أشكال وأصناف التعامل البيئي بين هذه الفوائد من نشاطات مرتبطة بالاستجابة للتهديدات أو فرض عمليات خلق شروط السلم والأمن في البنية الإقليمية وتحت الإقليمية أو الدولية. أي أن مجالات الأنشطة الإنسانية تشمل بالإضافة إلى الأطر الدبلوماسية والعسكرية، مجال التفاعل الوظيفي مثل الإقتصاد، والثقافة، وكذا عمليات صناعة المعايير والقواعد القانونية بشكل يحرك التفاعلات الإقليمية والدولية. فالعنصر الأول يسمى بالبناء الإقليمي وأما العنصر الثاني يعرف بالعولمة.

ج - أما فيما يخص العمليات، فيقصد بها عمليات صناعة التفاعلات الإيجابية التعاون أو المواجهة العنيفة كالحروب أو الوقاية والحل عبر إدارة النزاعات أو حلها.

د - المحددات فيقصد بها مجمل المتغيرات البيئية الداخلية والإقليمية وتحت الإقليمية أو الدولية التي تؤثر في عمليات العقلنة السلوكية. فبالإضافة إلى المتغيرات النفسية لمكونات الوحدات القوية، فيمكن إضافة طبيعة الأنظمة

<sup>1</sup> نفس المرجع .

السياسية ومستوى جودتها الديمقراطية، ودرجة التجانس الثقافي، ومستوى التنمية الاقتصادية والإنسانية، ومكانة الدولة في التوزيع العالمي للقوة، ودرجة التوافق السياسي الداخلي حول مفهوم ومعنى المصلحة الوطنية وكذلك طبيعة التهديدات وفرص المعرفة بطبيعة الفوائد المتفاعلة في حالة معينة.<sup>1</sup>

أما كيث واب فيعتبر الأنساق مشابهة للنسق البيولوجي من حيث كونها مرتبطة بشروط الإستقرار والنمو وكذلك بالإستجابة لدوافع المحفزات المتأتية من البيئة الخارجية وبالتالي يعتبر كيث عمليات الإستجابة هي في النهاية مرتبطة بصيرورة، تقوم على إدراك ذهني بطبيعة الإيجابية والسلبية للمحفز.<sup>2</sup>

وبالتالي نعتمد في دراستنا على نظرية النظم بحكم أنها تعني سلسلة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة والتي يفترض أن تفاعلا سيجرى بينهم، بمعنى أن تغيرا يجري في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات في عدد آخر من المتغيرات.

وفي هذا الصدد يعتبر "أناتول رابوبورت": أن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الإعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام. أما المنهج الذي يسعى لإكتشاف كيف يحدث هذا في مختلف النظم هو ما يمكن إعتباره النظرية العامة للنظم.<sup>3</sup>

فنظرية النظم العامة تقدم لنا أداة صالحة لبناء النماذج التي يمكن إستخدامها أو نقلها إلى ميادين مختلفة إضافة إلى الحيلولة دون الوقوع في

<sup>1</sup> لأستاذ الدكتور أمحمد برقوق، محاضرة أقيمت على طلبة الماجستير، مرجع سبق ذكره.

2- نفس المرجع .

3- دوروتي روبرت بلسغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، ترجمة و ليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص100.

التحليلات الغامضة التي كثيرا ما ترافق تطور هذه الميادين<sup>1</sup>.

ويرى نيكلاس لومان (Luhmann Niklas) أن نظرية النظم لا تعالج فقط أشياء محددة أي الأنظمة بالتناقض مع أشياء أخرى بل أنها تعالج العالم كما هو مدرك مع إختلاف خاص يتعلق بالنظام ومحيطه<sup>2</sup>.

ويرى "نولي سفارد" Nelly Savard في أطروحته المخصصة لنظرية النظم الإجتماعية عند نيكلاس لومان أن المقاربة النظامية تصبح أكثر نفعا عندما تتطرق إلى الرهانات كالعولمة والرأسمالية العالمية وحواجز الحدود الوطنية<sup>3</sup>.

فيعتبر مفهوم النظام متعدد الأبعاد ومهيئ للإستعمال في عدة مجالات. غير أن المشكل الأول الذي يظهر مع النظام هو أن المفهوم مجرد "Abstrait". والدليل على ذلك، بمثال العلوم الطبيعية الجزئية " les Sciences naturelles microcosmiques" أين إستند العلميون على مسلمات في عملهم كالتسليم بوجود النواة وعناصر جزئية أخرى. هذا يعني وجود شيء تجريدي أكثر من تواجد تفاعلات وتنظيمات<sup>4</sup>.

ويدعم "إيف برال" Yves Barel هذا الإتجاه، بقوله أن كلمة نظام، لاتعبر لا عن معلومة، أو مفهوم، أو صنف بل لا حتى عن صورة. فهي تعبر عن فكرة<sup>5</sup>.

---

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

2- Nelly Savard, "Théorie des systèmes sociaux de Niklas Luhmann", mémoire présenté à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval, P75, In. Niklas Luhmann, Modern Systems and theory Of Society, p176

3- Idem , p176.

4- Idem , p176.

1- Idem , p176.

وفي تحليل مختلف تعاريف النظام، يستنتج العوامل المشتركة التالية:

- أن النظام يتكون من وحدات قاعدية تسمى مكونات، وأجزاء، ومتغيرات وأشياء أخرى.
- هذه الوحدات مرتبطة ببعضها البعض بروابط.
- هذه الروابط ليست ظرفية وبالتالي فهي منظمة.
- النظام محدد في إطار الحدود وهناك محيط خارج هذه الحدود<sup>1</sup>.

ومجمل هذه المظاهر، تعطينا كل ماتحتويه تعاريف النظام. فبالنسبة "لدوينغ فان برتالانفي" Ludwing Von Bertalanfy ، النظام هو مجموعة عناصر في تفاعل " **A system is a set of élments standing in interaction**"<sup>2</sup>.

أما "غريير ميار" GRIER Miller يعتبر النظام مجموعة وحدات مرتبطة ومتفاعلة ببعضها البعض: " **A System is a set of interacting units with interrelationships among them**"<sup>3</sup>.

ويعتبر "جون كلادي لوقان" Jean Cladue Logan أن النظام مجموعة العناصر المحددة والمرتبطة ببعضها البعض بعلاقات، حيث أن أي تغير يحدث في عنصر يؤدي حتميا إلى التأثير على العناصر الأخرى مما يؤدي إلى تغير النظام وتحوله<sup>4</sup>.

---

1-Kenneth D. Bailey, "Sociology and the Systems theory", p46 In Nelly Savard, "Théorie des systèmes sociaux de Niklas Luhmann" ;Opcit, p76.

2-James Grier Miller, "Living System theory", p16, In Nelly Savard, "Théorie des systèmes sociaux de Niklas, Luhmann" ;Opcit, p76.

3-Von Bertalanfy, "Genral Systems theory", p154, In Nelly Savard, "Théorie des systèmes sociaux de Niklas, Luhmann" ;Opcit,P76.

4- Jean Cladue Logan, "Le Système social", Paris, Puf, p26 (1993), In Nelly Savard, "Théorie des systèmes sociaux de Niklas Luhmann" ;Opcit,P76.

ويؤكد "نولي سفارد" Nelly Savard أن نظرية النظم لا تعالج أشياء محددة أي الأنظمة عبر التعرض للأشياء الأخرى بل تعالج العالم كما ندرکه عبر ملاحظة الفرق بين النظام والمحيط.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس يقول "ليمان" Luhmann أن نظرية النظم تحاول تعريف مختلف التكوينات الإجتماعية إنطلاقاً من مصطلح النظام الذي يتعدى من الفوضى والنزعات والإختلالات .

وحسب "ليمان" إن تكوين النظام يشكل عملية تقليص التعقيد un processus de réduction de la complexité وبالتالي يزيد النظام من درجة تمسكه الداخلي قصد تقليص الفوضى الخلاقة<sup>2</sup> Pour réduire le désordre ambiant, le système augmente son ordre interne (néguentropie) c'est-à-dire sa complexité interne.

ويضيف سفارد أنه من الصعب التفريق بين السبرنتيك من نظرية النظم حيث يقر بأنه في الخمسينيات من القرن الماضي: تواجد فريقين.

الأول، خاص بالسبرنتيك الذي كان يقوده "نوبرت وينر" Nobeit Weiner و"وران ماكيلوش" Warren Mc Culloch من مؤسسة " Massachusetts Institute Of Technology"، والذي إهتم بالمعرفة، وفريق التحليل النظامي الذي كان يتزعمه Von Bertalanfy.

---

1- Nelly Savard, "La théorie des systèmes sociaux de Niklas Luhmann", Opcit, p77.

2-Niklas LUHMANN, Remarques préliminaires en vue d'une théorie des systèmes sociaux», page 37, in Nelly Savard, "La théorie des systèmes sociaux de Niklas Luhmann", Opcit, 1981, page 82.

وتشكل الملاحظة نقطة التلاقي بين الفريقين كما أصبحت العلاقات بين الطرفين متداخلة خاصة بعد أصبحت تنظيم النظم الذاتية من إنشغلات السيرنيتيك.

ويذكر "توم مندل" Tom Mandel أن الصينيين إخترعوا، فكرة النظام منذ 4000 سنة، والتي تعرف اليوم تحت رمز "YIN /YONG". وهذا الرمز يمثل جبل من صورة أو نظرة أعلى على زاويتين، إحداها مظلمة والأخرى لامعة تمثل حركة الضوء على الجبل.<sup>1</sup>

ومن بين النظريات التي برزت في القرن العشرين حول الحركة النظامية هي تلك التي سماها مؤسسها البيولوجي النمسوي لدوينغ فون برتالانفي (Ludwing Von Bertalanfy) ، بالنظرية العامة للنظم.<sup>2</sup>

ويعتبر برتالانفي من أوائل المنظرين الذين طبقوا المنهجية النظامية في ميدان علم النفس والعلوم الإجتماعية.

وكان إنشغاله الأول يدور حول الأصناف البيولوجية متسائلا هل تختلف هذه الأخيرة عن الأصناف الفيزيائية أو هل يمكن تحويل الميدان البيولوجي للميدان الفيزيائي.

وفي محاولته حل هذا اللغز في الاربعينيات من القرن الماضي، صاغ مفهوم النظام المفتوح.<sup>3</sup> وينصب إنشغاله الثاني حول كيفية ظهور الحياة تلقائيا عبر القوى المتواجدة داخل إطار التنظيم.

---

<sup>1</sup> Tom Mindel, "History and systems", 1999, [www.iss.org/primer/005\\_hiss.htm](http://www.iss.org/primer/005_hiss.htm).

<sup>2</sup> Ludwing Von Bertalanfy, [www.iss.org/lun.lub.htm](http://www.iss.org/lun.lub.htm), Sabine Brauckmann. 1999

<sup>3</sup>- Opcit.

وإنطلاقاً من هذا تم صياغة نظرية النظم العامة التي تشكل منهجية علمية متكاملة.

وبالنسبة لبرتالانفي، النظام هو عبارة عن مجموعة مكونات مرتبطة، ووحدة معقدة تقدم صور هيكلية متشابهة من فرد لآخر، يسميها "Iphorismes".

وبما أن هذه الهياكل المتشابهة توجد ضمن تنظيمات حية وفي الآليات السيبرنتية والأنظمة الاجتماعية، يستنتج أن النمذجة "Modélisation" بين مختلف المواد المتعددة الميادين ممكنة و ضرورية لنظرية النظم العامة.

وبرزت هذه النظرية في ميدان الهندسة، والإعلام الآلي، والإيكولوجية، والتسيير الإداري، والبيولوجيا، وعلم الأجنة (embryologie)، والأثار، والفزياء، والرياضيات وفي العديد من ميادين العلوم الاجتماعية (علم السياسة، وعلم الإقتصاد، وعلم الاجتماع، والأنتبولوجيا).

وتمتاز المقاربة النظامية بتقديمها مجموعة شاملة من النماذج، والإستراتيجيات، ومناهج وأدوات مفاهيمية وتجريبية.<sup>1</sup>

كما تمتاز نظرية النظم بتحليل التفاعلات بين المدخلات والمخرجات ومؤسسات النظام ومما يساعد على فهم عميق للظاهرة موضوع التحليل.

وتهتم أيضا هذه النظرية بالشمولية وذلك بالإعتناء بالظواهر، موضوع البحث من كل جوانبها. ما يزيد من أهميتها، هو أنها تهتم بجميع التفاعلات التي تحدث في المجال الدولي وأنها لا تحصر مفهوم الفاعلين الدوليين بالدول فقط بل يتوسع في ذلك ليشمل جميع الفاعلين الدوليين، الذين يؤثرون في البيئة الدولية ويتأثرون بها مثل المنظمات الدولية والإقليمية.

---

1- BH.Banahy.1999."The evolution of system Inquiry part1" [www.isss.org/primer/003evsys.htm](http://www.isss.org/primer/003evsys.htm)



لكن هناك جوانب سلبية في هذه النظرية، تقلل من أهميتها وهذا راجع إلى الدرجة العالية من التجريد (Abstraction) التي تتمتع بها.

وباختصار، تقوم هذه النظرية على أساس أن أي تنظيم إجتماعياً أو بيولوجياً أو علمياً يجب أن ينظر إليه من خلال مدخلاته وعملياته ومخرجاته.

## 2- نظرية التبعية:

كما نستعين في بحثنا هذا على نظرية التبعية التي نشأت نتيجة لحالة عدم الرضا بالمنظور التنموي في الستينات، وتجاهله للمتغيرات الدولية في تفسير تخلف العالم الثالث، وتحديد طرق تطويره. وترى نظرية التبعية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها ونظمها بمعزل عن المتغيرات الدولية ذات الجذور التاريخية الممتدة.

فدور الغرب الرأسمالي في تقسيم العمل الدولي ساهم في تشكيل تاريخ الجنوب ابتداء من المرحلة الماركنتيلية، ثم حرية التجارة، ثم التمويل الرأسمالي وأخيراً سيطرة المؤسسات متعددة الجنسيات ثم حرية التجارة.

وبشكل هذا الإتجاه حوصلة للإتجاه الجديد في العلوم والمتمثل في الإرتباط بين علم السياسة وعلم الإقتصاد والنظر للظاهرة السياسية، من خلال البعد الإقتصادي أو ما يسمى بالإقتصاد السياسي للظاهرة السياسية.

وهذا يعني أنه لا يمكن عزل الظاهرة السياسية عن الأبعاد الأخرى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فالظاهرة التي محورها الإنسان تنطوي عن تلك الأبعاد وغيرها.<sup>1</sup>

1- محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي"، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، دار هوم، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2002، ص190.

كما نستخدم في بحثنا نظرية النظام العالمي "إيمانويل والرستين" Emanuel Wallerstein والتي ترى أن النظام الدولي وقواه الفاعلة التي تتركز القوى المالية والصناعية والتكنولوجية، تمتلك صياغة عمل النظام الدولي وتمثل وحدة صناعة القرار الأساسية فيه. وينعكس فعلها في سلوك وحدات الأنظمة الفرعية التابعة.<sup>1</sup>

وحسب "إيمانويل والرستين" يوجد عالم واحد مرتبط بشبكة علاقات تبادل إقتصادية معقدة. ويتعبير آخر يطلق عليه مصطلح: إقتصاد-عالم أو نظام-عالم. ويؤكد أن التخلف الذي تعاني منه دول الجنوب، هو ناتج عن مكانتهم ضمن النظام الإقتصادي العالمي.

وبضيف، بما أن الدول معولمة، يتميز الإقتصاد العالمي بالمركز وشبه المحيط والمحيط.

في هذه المعادلة، تشكل القوى الكبرى مركز الإقتصاد العالمي، في حين تقع الدول النامية في المحيط.

### 3 - نظريات التكامل:

تعتبر المدرسة الوظيفية الجديدة أكثر إهتمام بمسائل التكامل الدولي. وبالتالي يعتبر أصحابها أن السلم الدولي يمكن أن يتحقق على رغم تعدد الدول. وتضع مسألة التكامل السياسي على مستوى الموقف السياسي على التراجع عن العنف. وترتكز هذه المدرسة على مصطلح مركزي: "المجتمع الأمني" (Communauté de sécurité).

---

1- [www.geolinks.fr/bibliographie/Emmanuel Wallerstein/](http://www.geolinks.fr/bibliographie/Emmanuel_Wallerstein/)

وبالنسبة "لكارل دوتش" K. Deutsch وأتباعه، يتأسس "المجتمع الأمني" تحت أمل للتغيير السلمي.<sup>1</sup>

ويخلص الدكتور وليد عبد الحي نظريتين أساسيتين في التكامل السياسي:

أ- النظم السياسية التي حققت التكامل السياسي نتيجة سيادة قيم مشتركة وإتفاق عام على الإطار الذي يعمل من خلاله النظام، أي الإتفاق على القواعد الرئيسية التي من خلالها يواجه النظام السياسي الأزمات ويعالجها. وثمة علاقة طردية بين درجة التكامل ودرجة المشاركة القيمية والإتفاق على قواعد الحركة.

ب- النظم السياسية التي حققت تكاملها بسبب الخوف من خطر خارجي أو حافظت على تكاملها نتيجة لهذا الخطر، ومن هذه النقطة بالذات ينطلق أنصار نظرية الحكومة العالمية على أساس أن خطر إشتعال الحرب النووية يدفع بالدول نحو التكامل أو الوحدة بشكل من الأشكال.

#### 4- نظرية التعقيد (Complexity Theory):

برزت للوجود بعد مرحلة الحرب الباردة، حيث يرى أنصارها على غرار جون هولاند (Hollande John) أن هذه الوضعية الدولية الجديدة المتسمة بتطور سريع ودينامكية، وتعقيد، تفرض إيجاد وسائل ومناهج جديدة لتفسير الظواهر الإقليمية والدولية. كما تنتقد النظريات التقليدية بعدم قدرتها مواكبة هذا التحول.<sup>2</sup>

1- J. Barrea, "Théorie des Relations internationales", Edit -CIA CO, 1978, p 353.

2 - <http://gwis2.circ.gwu.edu/~david/Complex.Back>.

بالتالي يعتبر جوهر أو أساس نظرية "التعقيد" هو إتمادها على عملية التكيف المعقد. كما أنها تركز على تفسير التغيير في إطار التواصل. وترى أن الأنظمة الإنسانية تحتوي على خصائص، تجعلها تسير كأنظمة مكيفة معقدة. وأنها تعمل دوريا على تحسين تنظيمها عبر إنتاج علاقات هيكلية وسلطوية.

كما تدعي هذه النظرية أنه بإمكانها التنبؤ بالمستقبل حيث تعتبر أن عملية خلق وإبرام الإتفاقيات يهدف من ورائه إلى تحضير السلوك أو العلاقات المستقبلية.

### ب- الإطار المنهجي:

إن طبيعة هذا البحث تقتضي منا اللجوء أيضا إلى بعض الأدوات التحليلية على غرار منهج دراسة الحالة والمقارن لتسهيل لنا عملية فهم وتحليل الحالات المستعرضة في الأطروحة (النياد ومشروع الشرق الأوسط الكبير وكذا الإقليمية و العولمة).

### 1- منهج دراسة حالة:

كما نستعين في بحثنا هذا بمنهج دراسة الحالة وهو "بحث متعمق في حالة من الحالات وبحث في العوامل المعقدة التي أثرت فيها الظروف الخاصة التي أحاطت بها والنتائج العامة والخاصة التي نتجت عن ذلك كله".

ومنهج دراسة الحالة هو "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت أفرادا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها".

فمنهج دراسة الحالة يقتضيه التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فردا أو منظمة إدارية أو نظاما سياسيا أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الإرتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة.<sup>1</sup>

وتعتبر طريقة دراسة الحالة من أقدم أدوات البحث الإجتماعي وهي تمثل أحد أساليب التحلي، أكثر من كونها تعبر عن إجراءات محددة للبحث، أو أنها مدخل يسعى إلى دراسة الوحدات الإجتماعية كلها.

أما فيما يخص إستخدامات هذا المنهج، فهو يستعمل في مختلف حقول المعرفة ويستهدف التعمق في دراسة الحالات التي يود معالجتها، مثل: متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة ومعالجة موقف من المواقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئتها الإجتماعية ومحيطها الثقافي.

وتكمن أهمية هذه الطريقة في قدرتها على إكتشاف كافة المتغيرات الخاصة بإحدى الحالات، فهي تحاول أن تفهم طائفة معينة من الظواهر من خلال الوصف الكامل، والتحليل المستفيض لحالة معينة أو لمجموعة حالات تدخل ضمن فئة واحدة.

كما تكمن أهمية دراسة الحالة، في أنها تمكن الباحث من النفاذ في أعماق الظواهر أو المواقف التي يقوم بدراستها، بدلا من الإكتفاء بالجوانب السطحية العابرة التي قد لا تكون ذات دلالة حقيقية.

## 2- المنهج المقارن:

كما نستعمل في بحثنا هذا، المنهج المقارن أو المدخل المقارن الذي يعني

1- محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإستراتيجيات والأدوات"، الجزائر: مطبعة الدراجي، 1997، ص 87.

عند "سبنسر" Spencer، جمع أوصاف نظام معين في مجتمعات مختلفة من أجل إكتشاف قوانين التطور الإجتماعي. في حين يعتبره "دوركاييم" Durkheim، طريقة التلازم في التغير أو الإرتباط بين ظاهرتين إجتماعيتين.<sup>1</sup>

وعلى العموم، تعتبر المقارنة عملية إكتشاف أوجه التشابه والإختلاف بين الظواهر. ولهذا فهي عملية رئيسية في المعرفة والإدراك.

ويعرف ستيوارت ميل المقارنة "بأنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للإختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".<sup>2</sup>

والمنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنة الظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والإختلاف في تلك الظواهر. وهو يستهدف إيجاد تعميمات إمبريقية عامة، يستخلصها من الإنتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر. كما يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات.<sup>3</sup>

فالمقارنة العلمية لا تتوقف عند التصنيف المبسط لأوجه التشابه والإختلاف، ولكنها تسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والإختلاف وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابضة خلفها.<sup>4</sup>

---

1- الدكتور محمد علي محمد، "علم الاجتماع والمنهج العلمي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص410.

2 - محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي"، مرجع سبق ذكره ص70، نقلا عن نصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم العربية، جامعة القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1990، ص68.

3 - محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي"، مرجع سبق ذكره ص71.

4- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

## VIII - خطة الدراسة :

توزعت الدراسة على أربعة فصول عالج الأول منها مفهوم العولمة والإقليمية وتفاعلاتهما من خلال تناول موضوع الإقليمية. وذلك بإستعراض مفهوم النظام الإقليمي والاتجاهات التي تطرقت إليه مع سرد أهداف وأبعاد الإقليمية السياسية، ومعاييرها وخصائصها، ومراحل تطورها، وأشكالها وأنواعها. كما تطرق هذا الفصل لمسألة العولمة، حيث تم تخصيص مباحث كاملة لمفاهيم العولمة ونشأتها، وتطورها، والمواقف والنظريات التي عالجتها. كما عالج أبعاد العولمة الإقتصادية، والسياسية، والأمنية و آثارها وانعكاساتها على الدول. ليصل في الأخير لاستعراض التفاعلات الإقليمية في ظل العولمة كما تم البحث عن العلاقات التكاملية والتنافر وأوجه الشبه والإختلاف بينهما.

الفصل الثاني خصص لمبادرة "النيباد" أين تم التركيز على نشأتها، ودوافعها، وأهدافها، ومجالاتها وتطبيقاتها، وإستراتيجيتها.

في حين تطرق الفصل الثالث لمبادرة "الشرق الأوسط الكبير" بإستعراض نشأتها وأهدافها والمواقف منها وإنجازاتها.

وتناول الفصل الرابع أوجه التشابه والإختلاف بين مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" وتم تخصيص في هذا الفصل مبحث لدراسة الأفاق المستقبلية لمبادرة "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" على ضوء اتجاهات العولمة والإقليمية.

## الفصل الأول

### الإطار المفاهيمي للعولمة و الإقليمية و تفاعلاتهما

ينتمي هذا الفصل إلى محاولات التأسيس لفهم عميق للإشكاليات المتعلقة بالحدود المفاهيمية للإقليمية والعولمة، وهذا بهدف فهم وبناء خلفية تحليلية لتفاعلاتهما.

وقبل البدء في تحليل هذا الفصل، ينبغي أن نقف عند بعض الأسئلة الهامة التي يطرحها المهتمين بالدراسات الإقليمية والمتعلقة خاصة بالنظم الإقليمية وكذا العولمة وما هي المشاكل المتعلقة بتنظيمهما.

كما نحاول أن نقف على المفاهيم المتعددة التي تنصب في وعاء الإقليمية و العولمة، نعني هنا بالأساس مواضيع التكامل و التنظيم الإقليمي والدولي



## المبحث الأول: الإقليمية: في استعراض المفهوم.

للإجابة على هذه التساؤلات يتوجب علينا أولاً، إستعراض الإطار النظري لمفهوم النظام الإقليمي وسماته، ومعاييره وما مدى تطابق الأنظمة الإقليمية الناشئة أو المتواجدة مع هذه المعايير و السمات والأهداف.

### المطلب الأول : مفهوم الإقليمية السياسية

المقصود بالإقليمية السياسية هو الإتجاه نحو إقامة علاقات قد تصل إلى التكامل أو الإتحاد بين دولتين أو أكثر في إقليم من الأقاليم لوجود روابط جغرافية أو تاريخية أو سياسية أو إقتصادية.

والتعريف اللغوي للإقليمية يشير إلى أن الكلمة مشتقة من الإقليم، وهو يعبر عن بعد مكاني تحدده الجغرافيا من جهة وكثافة التبادل التجاري والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي من جهة أخرى. حيث يحدد الإقليم عملياً بحجم التدفقات التجارية والقيم وخبرات المشتركة.<sup>1</sup>

و يعتبر مارتن غريفيتش أن الإقليم كياناً دينامياً متحركاً، مضيفاً أنه ليس مساحة جامدة تقاس بنظام دولي ثقافي وإقتصادي وسياسي يستمر عبر الأزمنة.<sup>2</sup> هذا الأمر يجعلنا القول بأن عبارة "الإقليمية" تحوي حركية التعاون الإقليمي التي تحدد معدل نمو التفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمنطقة.<sup>3</sup>

1 - مارتن غريفيتش و تيري أوكالاها، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، ص 67 .

2 مارتن غريفيتش و تيري أوكالاها، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص 67.

3 نفس المرجع ، ص 67 .

وعلى مستوى التنظيم الدولي، لقد إستعمل مصطلح الإتفاقات الإقليمية لأول مرة سنة 1920، حينما أشارت المادة 21 من ميثاق عهد عصبة الأمم التي قررت أن الإتفاقات الإقليمية التي تضمن إستباب السلام مثل تصريح الرئيس الأمريكي مونرو تعتبر غير منافية لأي نص من ميثاق العصبة.<sup>1</sup>

للتذكير إن تصريح مونرو الذي أصدر سنة 1823، كان يحمل غرض معارضة التدخل الأوروبي في القارة الأمريكية، والذي أدى إلى إنشاء الإتحاد الأمريكي في 1912.

وكان القصد المباشر من النص الوارد في المادة 21 من عهد عصبة الأمم إستمرار بقاء الإتحاد الجمركي، ومع ذلك فقد جاء هذا النص عاماً، فلقد أقر قيام الإتفاقات الإقليمية دون أن يحدد معناها.

كما إهتمت منظمة الأمم المتحدة بموضوع الإقليمية حيث تطرق ميثاقها في فصله الثامن، المادة 52، لموضوع التنظيمات الإقليمية ودورها في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها.<sup>2</sup> ولم يعارض قيام التنظيم الإقليمي شرط ألا يتعارض في أهدافه وأنشطته مع المنظمة الدولية الأساسية : الأمم المتحدة.

وأشار النص بتخصيص التنظيمات أو الوكالات الإقليمية التي تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين بالشكل الذي يجعل نشاطها يتلائم مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

وحثت الأمم المتحدة على تشجيع الحلول السلمية للمنازعات الإقليمية عن طريق التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعينها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.

1 - ميثاق عهد عصبة الأمم.

2 - ميثاق الأمم المتحدة الفصل الثامن المادة 25.

لكن خلفية الإهتمام بالمنظمات الإقليمية من طرف الأمم المتحدة هدفها وضعها تحت سلطة مجلس الأمن بإعتباره المسؤول الأول على حفظ الأمن الدولي<sup>1</sup>.

ويشار إلى الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية فقه التنظيم الدولي "بالتكامل الإقليمي" الذي يعني محاولة التعاون والتنسيق التي تقوم بها مجموعة من الدول المستقلة وذوات السيادة التي تتوافر لها مقومات، وذلك بهدف تحقيق مصالحها المشتركة من خلال إستثمار الإمكانيات والموارد المتاحة، في إطار تنظيم أو هيئة عليا تنشأ خصيصا لهذا الغرض<sup>2</sup>.

ويذهب "فليب هيغون" Philippe Hugon إلى إعتبار الأقلمة والمنطق الإقليمي régionalisation أنها واقع أمبريقي empirique لإعادة تموضع recentrage العلاقات حول منطقة في حين يعتبر الإقليمية "régionalisme" ذات بعد سياسي تأسيسي "dimension politique institutionnelle"<sup>3</sup>. ويضيف هيغون أنه يمكن تفسير الإقليمية بإنقسام المجال الدولي إنطلاقا من إستراتيجيات الأقطاب التي تديرها الشركات المتعددة الجنسيات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> تناول ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بينها وبين المنظمات الإقليمية في المواد 51 و52، و53 و54، في الفصل الثامن، وذلك بالتأكيد على ضرورة توافق أهداف المنظمة الإقليمية مع مبادئ الأمم المتحدة، وأن تستند العلاقة لعدد من الأحكام العامة أبرزها حرص الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية على تسوية الصراعات بالطرق السلمية، وأن يدعم مجلس الأمن هذه المنظمات على تسوية وحل المنازعات المحلية.

2- د. أحمد عبد الونيس شتا، أحمد الشيدى، "التكامل الإقليمي العربي: مشكلته ووسائل النهوض به": دراسة تأصيلية في ضوء خبرة التنظيم الدولي الأوروبي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد السادس، يناير، 1991، ص 12-13، في د. أحمد حسن الرشيدى، إحياء النظام الإقليمي العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2001 الطبعة الأولى.

3- Philippe Hugon, Opcit ; p 09.

4- 4- Philippe Hugon, Opcit, p 09.

ويعتبر جميل مطر وعلي الدين هلال أن مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو حديث لم تتداوله الدراسات إلا في الستينيات والسبعينيات وإن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي.<sup>1</sup>

ويذهب مارتن غريفيتشس وتيري أوكلاهان إلى اعتبار الإقليمية بأنها عملية تكثيف التعاون السياسي والإقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وغالباً ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه.<sup>2</sup>

بالنسبة لمارتن غريفيتشس وتيري أوكلاهان فإن الإقليم هو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي، وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي. ويحدد الإقليم عملياً بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيمه وخبراته المشتركة.

ويركز مارتن غريفيتشس وتيري أوكلاهان على إحتواء الإقليمية في حد ذاتها على حركية التعاون الإقليمي التي تحدد معدل نمو التفاعل الإقتصادي والإجتماعي لهوية المنطقة مع التنبيه إلى كون الإقليم كياناً ديناميكياً متحركاً. فهو ليس مساحة جامدة تقاس بنظام دولي ثقافي وإقتصادي وسياسي يستمر عبر الأزمنة.

ويستخلص مارتن غريفيتشس وتيري أوكلاهان أن الإقليمية تنتج من تيارات وحركات تبادل البضائع والأشخاص والأفكار ضمن مساحة كيان معين ليصبح متجانساً ومتماسكاً.

1 - جميل مطر وعلي الدين هلال، "النظام الإقليمي العربي"، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1980، ص 15.

2- مارتن غريفيتشس و تيري أوكلاهان، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

وقد تنمو الإقليمية صعوداً بدءاً بشركات الإستثمار أو الأشخاص في الإقليم الواحد أو هبوطاً من السياسات الحكومية التي تسعى إلى إيجاد وحدات إقليمية متماسكة وسياسات مشتركة بينها. ومع التغيير الذي طرأ على النظام الدولي بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي نامت وتزايدت التوجهات نحو الإقليمية.

ويعتقد زياد عبدالوهاب النعيمي، في هذا المجال أن الإقليمية الدولية الجديدة (New international Regionalism) ذات بعد قانوني في ظل النظام العالمي الذي أعقب الحرب الباردة، لا يمكن أن تنسب إلى إقليمية الستينات أو السبعينات من القرن المنصرم فوجه الإختلاف الأساسي هو أن الإقليمية الجديدة لا تعد إمتداداً أو تعبيراً عن مصالح إقليمية فحسب، بل هي إستجابة للتطورات العالمية.<sup>1</sup>

ويضيف زياد عبدالوهاب النعيمي أن الإقليمية الدولية الجديدة هي نتاج متراكم من الخبرات والتعاملات الدولية في الدول التي وجدت نفسها تفقد هيبتها في مجلس الأمن الدولي مثل فرنسا وإنجلترا والصين. لذلك تحاول أن تعيد جزءاً من مسؤولياتها القانونية على أساس أن هذه التنظيمات لا بد أن تعمل على إيقاف أي تعامل أحادي يضر بالمصلحة العليا لتلك الدول مع وجود أحقية قانونية في الرجوع إلى مجلس الأمن بإعتباره الجهة التنفيذية في القرار الدولي، ومنه يتم صياغة فاعلية القرار وتوظيفه للغايات سواء كانت تلك الغايات ذات بعد سياسي أو بعد قانوني مع إفتراض تحقيق المصلحة التي يرتئها المجتمع الدولي بفرضية القطبية الواحدة والنظام العالمي الجديد.

---

1- زياد عبدالوهاب النعيمي، "الإقليمية الدولية الجديدة وأثرها في هيكلية النظام الإقليمي العربي"، الحوار المتمدد، العدد: 2963 ، 2010/04/02، في : [www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html](http://www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html).

ويرى هذا الإتجاه أن المضمون السياسي والعسكري والإستراتيجي هو الذي يحكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية التقليدية، في حين أن المحتوى الإقتصادي والتجاري، على الخصوص، يحكم علاقات وتفاعلات التكتلات الإقليمية الجديدة.<sup>1</sup>

وهناك من يظن أن الإقليمية عملية تكامل واسع للأمم في إطار إقليم جغرافي موحد على حساب علاقات الفوق إقليمية.<sup>2</sup>

كما أن التنظيمات الدولية الجديدة قدمت نفسها بإعتبارها أحد الأطراف التي ترغب بتحقيق توازنات دولية في ظل غياب القطب الثاني أو عدم وجود تعددية قطبية في العالم.

وتعرف الإقليمية على أنها "حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق إهتماماتها سواء السياسية أو الإقتصادية، أو الإجتماعية وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجر الجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا وإقتصاديا وثقافيا عبر العالم".

وضمن هذه الحالة الوسطية تهدف التنظيمات الإقليمية إلى تعزيز التكامل والإندماج بين إقتصادياتها في جميع المجالات، بحيث تقلل من تبعيتها للعالم الخارجي ولكن دون الإنعزال عنه.

<sup>1</sup> زياد عبدالوهاب النعيمي، "الإقليمية الدولية الجديدة وأثرها في هيكلة النظام الإقليمي العربي مرجع سبق ذكره، في :

[www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html](http://www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html).

2-E.M MOUHOUD, "Régionalisation, globalisation et polarisation de l'économie mondiale :Quelle place pour les pays en développement", Université de Brest, Commissariat général du plan, et EPEE, Evry .

كما يرتبط مفهوم الإقليمية بالمواضيع التي تهتم بدراسة التكامل "L'intégration" بين الدول، حيث يشكل هذا الأخير أحد مسائله الأساسية.<sup>1</sup>

ويلخص على الدين هلال ثلاثة اتجاهات حاولت تعريف النظام الإقليمي :

- **الاتجاه الأول** : يركز على إعتبرات التقارب الجغرافي ويجعل من هذه الإعتبرات أساس التمييز بين النظام الإقليمي.

-**الاتجاه الثاني**: يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الإجتماعية أو الإقتصادية .

-**الاتجاه الثالث**: فيركز على مدى وجود تفاعلات سياسية وإقتصادية وثقافية وإجتماعية بين الدول بعضها البعض.

ويعتبر محمد السيد سعيد النظام الدولي أو الإقليمية مفهوما دراسيا إفتراضيا، بمعنى أنه لا يشير إلى شيء أو وجود مادي وإنما إلى وجود مستترا، القصد منه في المنظار العلمي هو التأكيد على أسبقية مستوى التحليل الكلي لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئي.<sup>2</sup> ويورد في موضوع آخر مفهوما للنظام الإقليمي بأخذ صيغة تفاعلية بالقول إن "أي نظام إقليمي يتميز بنمط من التفاعل بين أطرافه".<sup>3</sup>

---

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

2- محمد السيد سعيد، " مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، الكويت، المجلس العربي للثقافة والفنون والآداب، فبراير، 1992، ص 16.

3- المرجع نفسه ، ص 03.

وبميز بين النظام الإقليمي تبعا لبعدين : كمي وكيفي. ويعني البعد الكمي بدرجة النظامية أي قدرة القواعد المرعية الجماعية على فرض الإذعان لها من قبل أطراف النظام ووحداته، وبالتالي قدرته النظامية على السيطرة على عوامل عدم الإستقرار فيه، وبهذا المعنى فالنظام قد يكون فضافضا أو محكما.<sup>1</sup>

ويؤكد بلعيد صدوق أن مفهوم النظام الإقليمي هو تعبير تصوري متناسق لتيار أساسي في المجتمع الدولي المعاصر، وتعبير آخر يقول صدوق أن النظام الإقليمي هو الصياغة التأسيسية (Formulation Constitutionnelle) لواقع سياسي هو: الإقليمية (Le) Régionalisme.<sup>2</sup>

ويرتكز مفهوم النظام الإقليمي، كما طوره المنظرون "الأنجلو-ساكسون" على درجة التناسق الداخلي للمجموعة، وقدرته على الإستجابة لحاجيات نفس المجموعة "أي القدرة على التكيف".

ويرى صدوق بلعيد أنه بإمكان قياس القدرة على التكيف حسب عدد من المعايير التي تركز عامة، على درجة التكيف، والتعقيد والإستقلالية وتناسق النظام (1).

وفي دراسة قام بها الباحثان، الدكتور ماهر يعقوب موسى وهدى خالد شعبان العطية، إعتبروا أن مفهوم الإقليمية عرف تغيير، ويتخذ دلالات مختلفة من وقت لآخر، وأن كل مفهوم جديد لابد أن ينسجم مع طبيعة الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية.

1- محمد السيد سعيد، 'مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج'، ص 30، مرجع سبق ذكره.

2- Sadok Belaid, "Y-a-t-il un système régional arabe", in Maurice Flory (dir), Paris: CNRS, 1990, P14.

- أنظر كذلك، دراسة محمد السيد سعيد، "مستقبل النظام العربي"، مرجع سبق ذكره ص 16.



كما شبه الإقليمية للإدارة، والإقليمية (Irregionalism) تمثل في رأيهما الديكتاتورية المكانية التي تتسجم مع الديكتاتورية السياسية، حيث أن الإمتداد العمودي يبيلور صراعا إجتماعيا لحساب مكان بذاته يجتزأ من الأمكنة الأخرى كامل تطلعاته.<sup>1</sup>

ضمن هذا التصور، يذكر الأستاذ الدكتور ماهر يعقوب موسى بعض التغيرات التي طرأت على هذا المفهوم المتمثلة في خمس مظاهر:

### 1. الإقليمية الثقافية (Cultural Regionalism).

### 2. الإقليمية الاقتصادية (Economic Regionalism).

### 3. الإقليمية السياسية (Political Regionalism).

وفي إطار الربط بين الإقليمية والمنظمات الإقليمية، يشير ماهر يعقوب موسى أن هناك إتجاه ينطلق في تعريفه للمنظمات الإقليمية من كونها ترمز إلى الحركات السياسية والإجتماعية التي تسعى إلى إثارة الشعور بالشخصية المحلية أو المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال عن الكيان الأكبر ويعود السبب في ذلك إلى عوامل مختلفة منها ما هو ثقافي أو إقتصادي أو سياسي.<sup>2</sup>

ولذا يتحدث أصحاب هذا الإتجاه عن الإقليمية السياسية أو المذهبية، والإقليمية الجغرافية، والإقليمية الحضارية، والإقليمية المطلقة.

---

1- الأستاذ الدكتور ماهر يعقوب موسى، "الفكرة الجغرافية لمفهوم الإقليمية" (The geographical idea of the concept of regional)، [www.ahlubaitonline.com](http://www.ahlubaitonline.com)

2- الأستاذ الدكتور ماهر يعقوب موسى، "الفكرة الجغرافية لمفهوم الإقليمية" (The geographical idea of the concept of regional)، مرجع سبق ذكره. [www.ahlubaitonline.com](http://www.ahlubaitonline.com)

فبالنسبة للإقليمية السياسية، يفسرها هذا الإتجاه بكونها الإقليمية التي لا ترتبط بمكان، بل برباط سياسي أو مذهبي بهدف تحقيق أهداف معينة سواء كانت عسكرية أو سياسية. كمثال على ذلك، إقدام الدول الشيوعية على تكوين حلف وارسو حيث يقوم هذا الحلف على وحدة المذهب السياسي في مفهومه العام، وكذلك الحال بالنسبة لحلف شمال الأطلسي فهو غير قاصر على دول شمال الأطلسي وإنما يضم دولاً أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

#### 4. الإقليمية الإقتصادية السياسي المناطقى (Regionalism of the zonation political economy),

5. إقليمية العولمية (the Regionalism of the globalism): تبلور هذا المفهوم بعد التسعينيات من القرن العشرين حيث تحولت الرؤية السياسية ذات البعد الإقتصادي من المناطقية عن طريق دمج مجموعة دول بمشروع واحد تتداخل فيه الرؤى السياسية بالإقتصاد إلى إعتماد صراع الحضارات كإستراتيجية لتبرير الهيمنة على دول الجنوب وإستغلال مواردها.

وحسب ماهر يعقوب موسى وهدى خالد شعبان العطية فإن التغيرات التي طرأت على مفهوم الإقليمية ضمن المراحل الثلاث الأولى فهي تقليدية التوصيف إلى حد ما. إلا أنها أخذت إتجاها مخالفا في المرحلتين الأخيرتين لتصبح الإقليمية ايدولوجية تعتمد صدام الحضارات لا سيما تلك التي لم يزل التقليد الثقافي المتوارث فيها قويا، لأنه يشكل تماسكها، ولغرض السيطرة عليها لا بد من تزهيل نسيجها الثقافي والروحي للسيطرة عليها والإنقضاض على مواردها الطبيعية والبشرية وزعزعة ثوابتها القيمة.<sup>2</sup>

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة..

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة..

هذا التغيير في مفهوم الإقليمية عبر الحقب الزمنية، نلتهمسه في التوضيف الذي قام به ساطع الحصري في كتابه "الإقليمية جذورها وبذورها" أين إستعمل الإقليمية للتعبير عن الإنطواء على الذات مصرحا: "أن الإقليمية ترتبط إرتباطا وثيقا بالدولة، فتكون نتيجة طبيعية لتعدد الدول العربية.<sup>1</sup>

في نفس السياق، يرى ساطع الحصري أن كل دولة من الدول العربية التي تكونت ثم إستقلت في أوقات وظروف متباينة-صارت مركزا- بل بؤرة لوطنية خاصة بها، وأخذت تستقطب ولاء الأهلين لها. ولذلك تولد في كل واحدة منها "نوازع المحافظة على الكيان السياسي القائم". وما نسميه "الإقليمية" ما هو إلا مجموع هذه النوازع التي تعمل في إتجاه يخالف مقتضيات الوحدة العربية، وتعرقل إنطلاقها.<sup>2</sup>

كما يعتبر الحياة السياسية الداخلية والخارجية في الدول القائمة، من العوامل التي تغذي النوازع الإقليمية.

والملاحظة المستخلصة من تلك المفاهيم المختلفة هو أن مفهوم الإقليمية هو واسع و متعدد التصورات ولا يوجد مصطلح جامع ومانع.

---

1 - أبو خلدون ساطع الحصري، "الإقليمية جذورها وبذورها"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة خاصة، ص14.

2- أبو خلدون ساطع الحصري، "الإقليمية جذورها وبذورها"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة خاصة، ص14، مرجع سبق ذكره.

## المطلب الثاني: أهداف وأبعاد الإقليمية السياسية

تهدف فكرة الإقليمية في مجال التنظيم الدولي إلى تحقيق نوع من اللامركزية الدولية عن طريق إنشاء منظمات حكومية إقليمية يجمع كل منها بين مجموعة من الدول.

وتلعب المنظمات الإقليمية دورا مهما في ميدان التنظيم الدولي وفي تنظيم السلم والأمن المشترك، وفي التعاون السياسي، والإقتصادي، والإجتماعي، والثقافي المشترك.

وفي كثير من الأحيان يكون الهدف الأساسي للمنظمات الإقليمية مركزا على مسائل الأمن والدفاع عليها، الأمر الذي جعل أنظمة الأمن الإقليمي تعلق في الأهمية على نظام الأمن الجماعي.

كما يهدف النظام الإقليمي إلى التطور في إطار مكاني وسياسي محدد نسبيا. ويقوم على نوع من التضامن بين الدول الأعضاء، وقد يختلف مفهوم النظام الإقليمي من حالة إلى أخرى. إنطلاقا من هذا الواقع، يكون مفهوم النظام الإقليمي مركزا حول فكرة الإقليم وبالتالي فهو يعارض مبدأ الكونية (**L'universalisme**) الذي يركز عليه التنظيم الدولي، كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة.<sup>1</sup>

في نفس الوقت، يرمي النظام الإقليمي إلى تحقيق نوع من الإستمرارية والإستقرار من أجل بلوغ أهداف مشتركة دائمة، تدخل ضمن منطق مفهوم النظام.

---

1 - UNESCO, "Le concept de l'organisation internationale", Paris: 1980, pp145-148.

ويذهب تالكوت بارسونز (T. Parsons) الى القول أن التوازن الذي يعني النظام، لا يعني بالضرورة الإستقرار بل قد يكون في إطار عملية التغيير وهو ما يسمى بالتوازن المتحرك والذي يمكن التمثيل عليه بالنمو.<sup>1</sup>

وحسب بارسونز جميع المنظمات الإجتماعية يجب أن تحقق أربعة أغراض رئيسية هي:

1. التأقلم أو التكيف: بمعنى تكيف النظام الإجتماعي للمطالب الحقيقية للبيئة الخارجية.

2. تحقيق الهدف: بمعنى تحديد الأهداف وتجنيد كل الوسائل من أجل الوصول إلى تحقيقها.

3. التكامل: بمعنى إرساء وتنظيم مجموعة من العلاقات بين أعضاء التنظيم بحيث تكفل التنسيق بينهم وتوحدهم في كل متكامل.

4. الكمون: بمعنى أن يحافظ التنظيم على إستمرار حوافزه وإطاره الثقافي.<sup>2</sup>

في هذا الإطار يذهب "مرسيل تنزات" Martial TCHENZETTE، إلى تصوير الإقليمية كالمسار الذي يسمح بصنع نماذج تنموية أصيلة، تتيح الإستقرار ومنهجية جديدة للتعبير عن الإقتصاديات الصغيرة التي تبحث عن المكانة والشرعية.<sup>3</sup>

1- دوروتي روبرت بلسغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص107.

2- محمد عوض الترتوري، "النظريات الحديثة في الإدارة المدرسية" in www.diwanlarab.com

3-Martial Tchenzette, "Le régionalisme et la mondialisation sont-ils des phénomènes exclusifs?" in zombiemediaweb.

ويرى "بيار دالان" Pierre Dallene أن التكامل الإقليمي هو السلاح الذي بمثابته تظن دول الجنوب أنها ستواجه به نقص ثقلها في النظام الدولي.<sup>1</sup>

وبالإستناد إلى أعمال "جكوب فينير" Jacob Viner، يقول دالان أن التكامل الإقليمي يضاعف من حجم التبادلات بين الدول الأعضاء ولكن في نفس الوقت يؤدي إلى تعويض الواردات المتأتية من الأعضاء الجدد في التكامل بتلك الخاصة بالدول الأخرى، والتي تكون في كثير من الأحيان أكثر تنافسية وهذا ما لا يتماشى مع المادة 24 للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة/GATT، الذي ينص أن شروط قبول الإتفاق الإقليمي هو أن يسهل التجارة بين الأقاليم المؤسسة للمجموعة وليس معارضة أو وضع عراقيل لتجارة الأطراف الأخرى.

وفي هذا المجال، يرى زياد عبد الوهاب النعيمي أن ظهور التنظيمات الدولية (الإقليمية) الجديدة جاء قصد تقديم نفسها بإعتبارها أحد الأطراف التي ترغب بتحقيق توازنات دولية في ظل غياب القطب الثاني أو عدم وجود تعددية قطبية في العالم.<sup>2</sup>

وهذا ما جعلها أي هذه التنظيمات أبرز في الوجود وأكبر في التأثير من أجل أن تكون فاعلة في ظل النظام الدولي غير المستقر حتى تستطيع أن تكون بديلا حقيقيا أو مؤثرا في النظام القطبي الواحد بغية التخلص من خوف التدخل والتأثير الخارجي خاصة وأن أزمات النظام الدولي ككل أصبحت بحاجة إلى معالجة قانونية وسياسة أكبر مما كانت تتطلبه في سابق العهد، حسب زياد عبد الوهاب النعيمي.

1-Pierre Dallenne et Alain Nonjon, "L'espace Mondial : Fractures ou interdépendances ?", édition Ellipses, 2005, p12.

2- زياد عبد الوهاب النعيمي، "الإقليمية الدولية الجديدة وأثرها في هيكليّة النظام الإقليمي العربي"، مرجع سابق، in [www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html](http://www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html).

ولقد أدى إنشاء تجمعات إقليمية كبرى، كقوة فاعلة جديدة في العلاقات الدولية في ظل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى تقوية السيادة الوطنية تجاه الخارج كجزء من سيادة إقليمية أوسع لدول تجمع بينها عوامل جغرافية وتطلعات سياسية واقتصادية متقاربة.<sup>1</sup>

ضمن هذا التوجه، يعتبر البعض مع إخفاق الواقع الدولي بعض الشيء في معالجة الأمور التي كان لابد من مراجعتها ومعالجتها وفق القانون الدولي أعاد إلى الأذهان فكرة التنظيم الإقليمي بإعتباره الوسيلة الأكثر فعالية في مواجهة أي خطر خارجي قد يصعب على التنظيم الدولي الوقوف بوجهه بسبب المصالح المهيمنة عليه، وهذا ما كان عليه الحال في الفترة التي سبقت سقوط المعسكر الشرقي، أما في الفترة التالية لسقوطه وفي ظل القطب الواحد ظهر مفهوم جديد من نتائج التطورات والتغيرات تمثل في الإقليمية الدولية الجديدة.<sup>2</sup>

نستنتج من هذا الرأي أن الإقليمية الجديدة أو تلك السائدة حاليا هي نتيجة التطورات الدولية التي عرفتها حقبة ما بعد انهيار نظمو القطبيتين.

ويطرح عبد الوهاب رميدي جملة من الأهداف للإقليمية متمثلة في<sup>3</sup>:

1. زيادة سعة وحجم الأسواق الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء، وحرية تنقل الأفراد.
2. تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان والصناعة.

1- زياد عبدالوهاب النعيمي، "الإقليمية الدولية الجديدة وأثرها في هيكلية النظام الإقليمي العرب"، مرجع سابق، in [www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html](http://www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html).

2- زياد عبدالوهاب النعيمي، "الإقليمية الدولية الجديدة وأثرها في هيكلية النظام الإقليمي العربي"، مرجع سابق، in [www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html](http://www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html).

3- عبد الوهاب رميدي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية": دراسة تجارب مختلفة" مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2007 - 2006، ص29.

3. تحسين استخدام الموارد وتخصيصها تخصيصاً أمثل.
4. تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم.
5. تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية.
6. تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية في الطلب على العمل.
7. تحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الإختلال العرقي بالإضافة إلى إزالة الفوارق الإقتصادية بين الأقاليم.
8. الخوف من البقاء بعيداً عن بقية دول العالم التي إنحرفت في الإتجاه نحو الإقليمية.

ويؤدي التكامل الإقليمي إلى عدة آثار ونتائج منها<sup>1</sup>:

- خلق التجارة عبر إزالة العوائق الجمركية التي تؤدي بطبيعة الحال إلى النفا للأسواق وخلق التجارة بين الدول الأعضاء.
- تحويل التجارة وهذا عن طريق إزالة العوائق الجمركية مما يؤدي إلى تحويل التجارة من البلد الأكفأ في إنتاج سلعة معينة إلى بلد آخر أقل كفاءة.
- التفاضل أي أنه إذا كان هناك تكامل بين دولة (أ) ودولة (ب) ثم قامت الدولة (أ) بعمل تكتلات أخرى قد يؤدي ذلك إلى تآكل في المزايا التي تمنحها الدولة (أ) إلى الدولة (ب).

---

1- [www.egycofi.org.eg/uploads/...](http://www.egycofi.org.eg/uploads/.../)



كما أن الإقليمية تؤدي إلى:

- نقل التكنولوجيا: فعلمية تحرير التجارة من خلال التكامل الإقليمي تدفع نحو نقل التكنولوجيا.

- زيادة فرص الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تطوير وتحسين أداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من خلال إصدار التشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية التي تساعد على تفعيل هذا التكامل كما أن المؤسسات الأخرى تطور من أدائها لتحقيق أكبر إستفادة من تلك التكتلات الإقليمية وهذا يحدث في مصر حالياً.

وعلى مستوى العلاقات الدولية، أعاد بروز دور التنظيمات الإقليمية- كونها فاعلا دوليا- التوازن إلى النظام الدولي في مرحلة لم يشهد بها إستقرار من نواحي سياسية وقانونية واقتصادية.

ويرى غريفيتش مارتين وتيري أوكلاهان أن الترتيبات التي تتخذ من أجل تكامل إقليمي حسن التركيب قد تساعد على تقوية إقتصاد عالمي مفتوح، وذلك لأسباب ثلاثة<sup>1</sup>:

- أولاً: إن الإتفاقيات الإقليمية تعزز الوعي بأهمية الترابط بين الشركاء، وبذلك تحت الحكومات والمجموعات على مراعاة الأحكام الدولية.

- ثانياً: إن العراقيل والتحديات التي تواجهها الإتفاقيات الإقليمية قد تصبح فاعلة ومساعدة في عملية إبرام الإتفاقيات المتعددة الأطراف.

---

1 - غريفيتش مارتين و تيري أوكلاهان، مرجع سابق.ص69

- **ثالثا:** بإزدياد التعاون الإقليمي، يتم وضع حجر الأساس لبناء وتثبيت العلاقات المتعددة الأطراف كما يتعزز التعاون بين الثلاثة الكبار في التجارة الدولية (آسيا، أوروبا وأمريكا الشمالية) فتزداد فرص الإقتصاد الدولي بالتكامل العالمي بدلا من أن ينشطر هذا الإقتصاد إلى كتل تجارية إقليمية متفرقة.

هذا الواقع يسمح بإمكانية قيام علاقة متبادلة وداعمة بين الإقليمية وتعددية الأطراف، حسب غريفيتش مارتن وتيري أوكلاهانن.

ونستخلص من مجمل هذه التصورات و الأراء أن أهداف وأبعاد الإقليمية السياسية ترمي أساسا لتحقيق الحماية من الخطر الخارجي و تقوية نفوذ الدول المعنية، و تحسين الأداء الإقتصادي، و زيادة فرص الإستثمارات الخارجية، ومضاعفة التبادلات و التجارة، تحقيق توازنات دولية في إطار التحولات الدولية.

### **المطلب الثالث: معايير وخصائص النظام الإقليمي.**

يقترح ريمون أرون في هذا الصدد ثلاثة معايير في وصف النظام الإقليمي وهي كالتالي<sup>1</sup> :

- **أولا:** يتكون النظام الإقليمي في إطار توازن قوى محلي مع إفتراض وجود علاقة توتر محلية .

- **ثانيا :** تتضامن دول وشعوب النظام الإقليمي فيما يتعلق بمسألة مصيرها كما في إمكان هذه الدول والشعوب أن تميز بين ما يجري ضمن رقعتها الجغرافية وما يجري خارجها.

---

1 - Raymond Aron, "Paix et Guerre entre nations", Paris: CALMAN-LEVY, 1962, pp 339-383

- **ثالثاً:** يتميز النظام الإقليمي بما يمثله من رهان (**Enjeu**) إتجاه دول النظام المهيمن (النظام الدولي) وبالطريقة التي تدار فيها المنافسة بين هذه الدول.

وبأخذ **Brecher** هذه المعايير الثلاثة بقوله: إن النظام الإقليمي يتخذ المستويات الثلاثة التالية :

1. مستوى الإمتداد بالمعيار الجغرافي (الإقليمي) أي تحديده جغرافياً مع وجود عدد من الدول لا يقل عددها عن الثلاثة.

2. مستوى الإدراك بإعتراف الممثلين الدوليين الآخرين بأن النظام الإقليمي، يشكل مجموعة أو إقليماً من مجمل النظام العام مع شعور أعضاء النظام الإقليمي بأنهم يكونون مجموعة متميزة على غيرها من الوحدات.

3. على مستوى علاقة التبعية للنظام المهيمن بوجود وحدات النظام الإقليمي في موضع أول قوة نسبية مقارنة بوحدات النظام المهيمن (النظام الدولي). كما تخضع وحدات النظام الإقليمي لتأثيرات أكبر من جانب المتغيرات التي تحدث في النظام المركزي "الدولي".<sup>1</sup>

وقد لخص **علي الدين هلال وجميل مطر** هذه المعايير على النحو التالي:

- وجود ثلاث دول على الأقل.

- لا وجود لقوى خارجية ضمن الوحدات المكونة للنظام الإقليمي ويقصد بذلك دول القمة الدولية حيث قد تمارس ضغوطات أو نفوذاً على النظام الإقليمي من خلال التفاعلات الإقتصادية أو العسكرية مع وحداته.

---

1- J. Barrea, "Théories des relations internationales", édition -CIA CO, 1978, pp 311-312.

- دخول وحدات النظام الإقليمي في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الخاصة بالنظام والتي تمتلك ديناميتها الذاتية وقواعد حركياتها المنبثقة من هذه التفاعلات الإقليمية بإستقلالها عن النظام الدولي أو نفوذ القوى الكبرى.<sup>1</sup>

ويضع بدوره **صادوق بلعيد** سلسلة من المعايير لتقييم نجاعة النظام الإقليمي وهي كالتالي:

(أ) **درجة إستقلالية هياكل المجموعة بالنسبة لإرادة الدول الأعضاء:** يظهر هنا النظام الإقليمي كتعبير للإرادة العليا لمجمل إرادات الدول المكونة للمجموعة الإقليمية.

(ب) **درجة الإتساق المؤسستي ( Degré De Cohérence Institutionnelle )** للمجموعة القائمة : ويقصد بهذا أن النظام الإقليمي يعتبر مجموعة موجهة لتحقيق بعض الأهداف العامة ولكن معقدة، تستلزم أساسا وضع ميكانيزم التنسيق بين مختلف الوكالات المتخصصة، من أجل تحقيق وظيفتين: النجاعة القطاعية وإنسجام مجموعة الأنشطة .

(ج) **درجة إستقلالية عملية إتخاذ القرار :** نجاعة أي نظام إقليمي تخضع لدرجة إستقلالية الأجهزة التأسيسية في ممارسة سلطاتها القرارية وإتساع مجال صلاحياتها .

( د ) **درجة نجاعة وإستقلالية تطبيق قرارات النظام:** ويخضع هذا الأمر إلى طريقة تطبيق قرارات الأجهزة التأسيسية للمجموعة.<sup>2</sup>

---

1- جميل مطر وعلي الدين هلال، "النظام الإقليمي العربي"، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1980، ص 15.

2-Sadok Belaid, "Y-a t-il un système régional arabe?", in Maurice Flory (dir), Paris: CNRS 1999, p17.

وفي الأخير يرى فوزجرجس أنه لابد من توفر أربعة عناصر أو معايير أساسية لوجود نظام إقليمي وهي :

1. وجود إثنين على الأقل من الأطراف الفاعلة .
2. تشترك هذه الأطراف بصفات وميزات مشتركة وتتفاعل فيما بينها بانتظام وتقيم نمطا من العلاقات والروابط فيما بينها .
3. منظومة فرعية معترف بها من قبل اللاعبين الداخليين والخارجيين بصفتها مسرح عمليات متميزة .
4. تكون الأطراف الفاعلة متجاورة بشكل عام.<sup>1</sup>

و الملاحظة المستخلصة من تلك المعايير المختلفة هي أن المعايير المطروحة للإقليمية تختلف من منظر إلى آخر. وبرغم من هذا الإختلاف والتنوع، يمكن أن نصل إلى صيغة تتفق على فكرة الإقليم.

وبشير في هذا الصدد، صادق إلى أن الإقليم كإطار جغرافي لتطبيق مفهوم النظام الإقليمي، لابد عليه أن يقدم عددا من الخصائص التي يمكن صياغتها كالتالي: أنظر كذلك الشكل رقم (1).

---

1- وحيد عبد المجيد، "ملخص لكتاب النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى"، من تأليف فوز جرجس، *المستقبل العربي*، عدد 233 - جويلية 1998، ص 118.

الشكل رقم "1" يبرز تعميم صادوق للنظام الإقليمي وتطوره ومعاييرته وسماته<sup>1</sup>

تأسيسية Institutionalisation		التفاعل بين الدول inter- Etatisme		معايير النظام الإقليمي
التكامل Integration	التعاون Coopération	التنسيق Coordination		
إتجاه كبير نحو ما فوق الوطنية Supera-nationalisme	إتجاه توفيقى بين الوطنية والإرادة الجماعية	ضعف سيادة الدول (الوطنية)	إستقلالية تأسيسية الأجهزة الموضوعة	على
مبادرة كبيرة ومراقبة من طرف الأجهزة المركزية	إتجاه نحو التوفيق بين الأجهزة الجماعية	تقليص حرية النشاط للدول الأعضاء على مستوى المؤسسات	تناسق مؤسسي داخلي	مستوى
صلاحيات واسعة للسلطة التشريعية الجماعية	إتجاه لتبني عملية الأغلبية وسلطة القانون الداخلي	تقليص أو ضعف هيمنة التصويت الجماعي	إستقلالية عملية القرار	النظام
تدابير سياسية وقضائية واسعة ومباشرة	على العموم توسيطية، مساندة أو متبوعة ناشطة سياسية جماعية	توسيط -غياب عقوبات معتبرة الأزمة	فعالية وإستقلالية التطبيق	
إيديولوجية جماعية واسعة	تهدف لتصبح تنظيمًا ( مهيكلا)	تقليص الإختلاف أو التطيع السياسي	تماسك إقليمي	على
لامركزية وجماعية	إتجاه نحو اللامركزية عبر المفاوضات بين المجموعات	صراع بين الزعامة المهيمنة والوطنية الدفاعية	الزعامة	مستوى
شمولية الأهداف القاعدية بطريقة واسعة	التوجه نحو التنوع والإستمرار	هيمنة الهدف السياسي على العموم	تعقد أهداف القاعدة	الإقليمي
هدف الإستمرار واسع	التوجه نحو المرونة و الشمولية	تماسك بالهدف القاعدي	التكيف	

Sadok Belaid, "Y-a t-il un système régional arabe?", in Maurice Flory : المصدر (dir), Paris: CNRS 1999, p 20.

1 -Sadok, Opcit, p 20.

(1) **درجة الإتساق الإقليمي (Cohesion Regionale):** ويعني بذلك أن فعالية النظام الإقليمي وإستمراريته وإستقراره بصفة معتبرة تخضع لشكل التضامن الذي يحرك المجموعة الإقليمية، ويمكن في هذا الصدد أن تلعب الجغرافيا والتاريخ أو الإرث المشترك دورا أساسيا في هذا الإطار.

(2) **درجة تركيز التأثير السياسي في إطار التجمع الإقليمي:** ويقصد بهذا أن ديناميكية وإستمرارية النظام، تخضع لضرورة وجود وحدة مؤثرة تحرك النظام وتؤمن له نوعا من الإستمرارية.

(3) **درجة تعقد أهداف القاعدة :** ويقصد من هذا أن قوة المجموعة الإقليمية تخضع لسعة أهداف القاعدة (سياسيا وإقتصاديا وعسكريا وأمنيا) المسطرة من قبل مؤسسي المجموعة الإقليمية.<sup>1</sup>

والتكامل الإقليمي - بصرف النظر عن مستواه التنظيمي أو المؤسسي - إنما يقوم على دعامة رئيسية وهي التعاون الإختياري فيما بين الوحدات السياسية المعنية، ويعني ذلك، أن أي محاولة لتحقيق التجمع الإقليمي عن طريق الإكراه لا ينطبق عليها بحال وصف التكامل أو المشروع الحضاري.<sup>2</sup>

فالتكامل في جوهره، وكما لاحظ كارل دويتشن إنما يقوم على خلق وتنمية الإحساس بوجود مجتمع جديد تتواصل وحداته، وتتعاون مع بعضها البعض من أجل تحقيق المصالح المشتركة.<sup>3</sup>

---

1-Sadok Belaïd, Opcit, p 17.

2- د. أحمد حسن الرشيد، "إحياء النظام الإقليمي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص10.

3-المرجع نفسه ونفس الصفحة.

ويرى د. أحمد عبد الونيس شتا وأحمد الشيدى، في دراستهما حول التكامل الإقليمي العربي أنه من بين الأسباب والمقومات اللازمة لنجاح أي مشروع حضاري تكاملي أو وحدوي منظم، يجب توفر مايلي:<sup>1</sup>

- وجود حد أدنى من التجانس والتوافق الثقافي والحضاري بصفة عامة فيما بين الوحدات أو الكيانات السياسية المعنية.

- توافر درجة من التواصل الجغرافي بحيث تقع هذه الوحدات أو الكيانات ضمن نطاق إقليمي واحد يسمح بإمكانية إتصالها وتواصلها مع بعضها البعض.

- توافر حد أدنى من المصالح المشتركة والتحديات المتشابهة بما يكفل في التحليل الأخير - نوع من الإتفاق حول الأهداف المرجوة من وراء الإقدام على أي مشروع تكاملي.

وباختصار لما ورد في هذا المبحث، نستنتج أن النظام الإقليمي له ضوابط ومعايير موضوعية تتحكم فيه تتعلق أساسا بالوحدات السياسية المكونة له، ونمط العلاقات والروابط التي تجمعها، ووجود منظومة فرعية معترف بها، و كذا إمتازيه درجة من التناسق و التعاون.

---

1- د. أحمد عبد الونيس شتا، أحمد الشيدى، 'التكامل الإقليمي العربي'. مشكلته ووسائل النهوض به": دراسة تأصيلية في ضوء خبرة التنظيم الدولي الأوروبي في د. أحمد حسن الرشيدى، إحياء النظام الإقليمي العربي، مرجع سبق ذكره، ص12-13.



## المطلب الرابع : مراحل تطور النظام الإقليمي.

حاول العديد من المؤلفين معرفة مختلف المراحل التي يمكن أن يسلكها النظام الإقليمي بإعتباره مفهوما ديناميكيا قادرا على أن يتطور ويتغير.

وتوضح دراسة مختلفة المعايير المتعلقة للنظام الإقليمي أن قدرة تطور ديناميكيته يمكن أن تأخذ ثلاثة أشكال أساسية، يمثل كل واحد منها مجموعة من المعايير ( أنظر الشكل رقم 1 ) كما يلخصها صادق:

### 1. مرحلة التنسيق :

وتتميز هذه المرحلة بالتركيز السياسي العالي للمجموعة الإقليمية خاصة بإعطاء الأولوية للسيادة القطرية خاصة فيما يخص آلية إتخاذ القرار. كما تمتاز هذه المرحلة بالضعف النسبي في التنسيق على المستوى الإقليمي ويوازيها ضعف في الأهداف القاعدية والتي غالبا ما يطغى عليها هدف واحد أو أساسي متمثل في الدفاع الجماعي أو وجود عدو مشترك.

### 2. مرحلة التعاون :

تعتبر هذه المرحلة، مرحلة إنتقالية في تطور النظام الإقليمي. وتمتاز ، على مستوى النظام، بالتوجه نحو الموافقة بين القطرية ومتطلبات نوع من التضامن بين الدول الأعضاء.<sup>1</sup>

---

1- Sadok Belaid, opcit, p 17.

هذا الإتجاه يترجم في الواقع العملي بنوع من إستقلالية المؤسسات الناشئة مقارنة بالإرادة القطرية بالبحث عن نوع من التنسيق الداخلي بين التنظيمات الإقليمية.

أما على مستوى القرار، فوجود قاعدة الأغلبية في التصويت على القرارات، يفرض على كل الدول الأعضاء أن تخضع لإرادة المجموعة.

كما يتزامن هذا الإتجاه على المستوى الإقليمي، بإدراك مسبق لضرورة تضامن وتنسيق داخلي واسع، وبإختصار تمتاز مرحلة التعاون نسبيا بالطابع المؤسسي (L'institutionnalisation) على المستوى التنظيمي والتضامن على المستوى الإقليمي.

### 3. مرحلة التكامل :

تمتاز هذه المرحلة في جانبها النظامي بمستوى تأسيسي رفيع، يمس كافة الهياكل الجماعية ووظائفها. وتعتبر أيضا الشكل الكامل للتنظيم الإقليمي وبالتالي يتم فيها التركيز على الشكل الوحدوي.

كما أنها تتميز بإستقلالية واسعة للأجهزة المركزية على إرادة الدول مع إمتلاكها سلطة تنظيمية مستقلة. وفي نفس الوقت، تسعى هذه الأجهزة إلى تحقيق تنسيق تأسيسي داخلي أوسع.

ويعتبر صادق مرحلة التعاون والتكامل بمثابة مرحلة النظام الإقليمي الفعلي.

وحسب الدكتور محمودي عبد القادر، هناك من يفرق بين نوعين من الأنظمة الإقليمية: النظام الإقليمي المتجانس وغير المتجانس. حيث يكون النظام الإقليمي متجانسا عندما يضع كيانا ينتمي لنفس النمط القيمي ويحمل نفس التصور السياسي.

أما النظام الإقليمي غير المتجانس هو الذي يضم دولاً منظمة حسب مبادئ مختلفة وتحمل قيماً مختلفة وتختلف في تصورها لمصيرها.<sup>1</sup>

كما يقر الباحث بوجود علاقة جدلية بين الجغرافيا والإقليم الأمر الذي أدى إلى تنامي الإهتمام بالدراسات الإقليمية في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، معتبراً أن الجغرافيا معنية بتكامل الظواهر، وأن كل جغرافي لا بد أن يقوم بدراسات إقليمية، ولا ينصب إهتمامه على الظواهر ذاتها (أصلها وعملياتها) بل بالعلاقات التي تهتم بالتباين المكاني. فالمناطق تختلف عن بعضها البعض في ضوء المركبات المتغيرة الملامح والمترابطة بقوة.

فالجغرافيا الإقليمية معنية بدالات لا يمكن أن يعبر عنها بدالة لأي عنصر بمفرده بل هي (الجغرافيا الإقليمية) متمثلة بالعديد من المركبات العنصرية التي تقدم أشكالاً بنائية مختلفة الأهمية. فالجغرافيا الإقليمية هي ربط الوحدات المكانية ببعضها البعض بغية كشف التكوين البنوي والوظيفي والحضاري للإقليم الأكبر.

---

1- محمودي عبد القادر، "النزاعات العربية - العربية وتطور النظام الإقليمي العربي من 45-85"، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية، 1997، ص 56.

وفي الميدان التطبيقي عرفت الإقليمية نمواً خاصاً إبان فترة الحرب الباردة عبر بروز منظمات إقليمية ذات توجه سياسي على غرار منظمة الكوميكون أو مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بين دول الكتلة الاشتراكية في 1949، الذي أنشأ في تلك المرحلة كرد فعل لطرح مشروع مارشال للإنعاش الأوروبي وإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي والأوروبي والسوق الأوروبية<sup>1</sup> حالياً الإتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، بهدف التقليل من الإعتماد على رؤوس الأموال والأسواق الغربية.

كما يتجلى تطور الإقليمية في نشأة منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجموعة آسيان في جنوب شرق آسيا ومنظمة الوحدة الإفريقية لتصبح الإتحاد الإفريقي بعد أن تم إقراره في قمة "لومي" (يوليو 2000)، وإعلان قيامه في قمة "سرت الثانية" (مارس 2001).

وعرفت أيضاً هذه المرحلة بروز منظمات إقليمية عسكرية كرسن نظام القطبية الثنائية، ونعني بذلك حلف وارسو التابع للمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي سابقاً، وحلف شمال الأطلسي أو الناتو التابع للغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وإستندت هذه المنظمات في إنبثاقها على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي إعترفت بحق كل دولة في الدفاع الشرعي عن نفسها فردياً وجماعياً.

وبعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، إندثر حلف وارسو ومجموعة الكوميكون. وسمحت هذه الوضعية الجديدة ب بروز تنظيمات إقليمية جديدة خاصة بعد تنوع وتعدد الإتجاهات التي تنصب في إطار العولمة والإقليمية على غرار رابطة الدول المستقلة المكوّنة من روسيا و 11 جمهورية مستقلة.

1- إسماعيل صبري مقلد، "الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية"، الطبعة الثانية 1985، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، ص720.

وعرفت القارة الأفريقية، بالإضافة إلى منظمة الوحدة الإفريقية، توجهها متزايداً تجاه الإقليمية مع إنشاء خاصة تجمعات إقليمية فرعية، على غرار (السيدياو) CEDEAO، (الإيكواس) ECOAS، (السادك) SADAC، (الإيجاد) IGAD، (الكوميسا) COMESA.

ويلاحظ "فريدريك سودريوم" Fredrik Söderbaum و"إيان تايلور" Taylor في الدراسة الخاصة حول البناء الإقليمي في إفريقيا التي قاما بها،<sup>1</sup> أن التجمعات الإقليمية للقارة الإفريقية لم تنل إهتماماً في الدراسات الإقليمية والنظرية (التكامل والوظيفية) بسبب تركيز نظر هذه الأخيرة على أوروبا، وأمريكا، وآسيا.

وينصح "فريدريك سودريوم"، في إطار الدراسات الإقليمية، بضرورة البحث في الإقليمية الإفريقية. ويقر أن رغم مرور أكثر من أربعة عقود من إستقلال القارة إلا أن الدولة الحديثة "الوستفالية" أو "الفيبيرية" Westphalien ou Weberien لم تبرز بعد في القارة.

هذا الواقع، له عواقب كبيرة على مسار الدراسات الإقليمية في إفريقيا، يضيف فريدريك سودريوم وإيان تايلور. ويقترحاً بالمناسبة، أنه لا بد الأخذ في الحسبان، في الدراسات الإقليمية الإفريقية: مشاركة الممثلين الآخرين وإدماج في البحوث السلوكيات والشركات المتعددة الجنسيات، والمستثمرين، والنخب المحلية، والإرث الإستعماري.

ويلاحظ الباحثان أن العولمة ضاعفت تكاليف قدرات إفريقيا في المنافسة.

---

1-Paper to the SGIR Conference, the Hague 9-11 September 2004. Section 33: States, Regions and Regional World Orders. Panel (3) Region-building in Africa, Friday 10 September, at 9.00-10.30. Micro-regionalism in Africa: Competing Region-building in the Maputo Development Corridor. Fredrik Söderbaum, Department of Peace and Development Research, Göteborg University & UNU/CRIS e-mail: f.soderbaum@padrigu.gu.se Ian Taylor Department of Politics and IR University of St. Andrews.

وما يعاب عن هذه التجمعات الإقليمية في إفريقيا، بالمقارنة مع نظيراتها في آسيا، وأوروبا، وأمريكا، أنها لم ترق إلى مستوى الموضوعية أو الهدف المطلوب منها. وغلب عليها الطابع السياسي، بل، في كثير من الأحيان كانت مرتبطة أو بعلاقة بالقوى الإستعمارية السابقة وهذا ما يتجلى من خلال تواجد المناطق الاقتصادية المرتبطة بأطراف خارجية على غرار منطقة (الفرنك) zone franc في الساحل الخاضعة للنفوذ الفرنسي. إن دخول مجموعة (السدواو) CEDEAO في تحالف مع فرنسا في التدخل العسكري بمالي، تحت غطاء محاربة الإرهاب، يبرز هذه التبعية.

كما أن التعنت الملحوظ لبعض الدول عن التنازل عن جزء من سلطتها لصالح الإتحاد الإفريقي ساهم في تكريس الخلافات، بل في كثير من الأحيان ما تقف ضد المصالح الإفريقية وهذا ما نلتمسه حين صوتت إفريقيا الجنوبية، عندما باشرت عهدتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، مع قرار التدخل العسكري في ليبيا للإطاحة بنظام القذافي آنذاك كما كانت تسعى إليه قوى التدخل الأجنبي.

وما زالت تسيطر الاختلافات بين دول الإتحاد الإفريقي، بسبب إفرزات الإستعمار بما فيه آليات التبعية. هذا الواقع، كان سببا رئيسيا في إضعاف قدرات الإتحاد الإفريقي في التفاوض الدولي ولم يرقى إلى مستوى التأثير الدولي رغم المكانة الإستراتيجية التي يحتلها والخيرات المادية التي يحتويها.

هذا الواقع السلبي دفع ببعض الرؤساء الآفارقة في التفكير من أجل مواجهة التداعيات السلبية للعولمة، والسلبيات المطروحة في القارة الإفريقية مع التفكير في خوض وتيرة التنمية وتحجيم الصراعات، بطرح مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)، يوم 11 جويلية 2001، خلال قمة رؤساء دول منظمة إتحاد إفريقيا.

## المطلب الخامس : أشكال الإقليمية وأنواعها.

حسب تعبير "جاك تنيي" Jaques Tenier، يمكن تصنيفها حسب السلم التسلسلي التالي<sup>1</sup>:

1- التعاون بين الدول: تنشئ بعض المعاهدات تنظيم إقليمي وتحدد هدف التعاون المنتظم بين الدول. مثال على ذلك، إعلان بانكوك " Déclaration de Bangkok" في 08 أوت 1967، الذي أنشئ بدوره الآسيان ASEAN وحدد التعاون الإستراتيجي بين الدول المستقلة حديثا مع إنشغاله بسيادتهم.

2- منطقة التبادل الحر: والتي تعتبر حاليا الشكل المهيمن (إقليمية منفتحة وفقا لقوانين منظمة التجارة الدولية).

3- الإتحاد الجمركي: تخضع بشكل منافس لمنطقة التبادل الحر مع الأخذ بعين الإعتبار حماية مشتركة تجاه باقي العالم. في هذا الجانب، يمكن أن يشكل الإتحاد الجمركي إطار لطموح سياسي قوي، كحالات الإتحادات الجمركية التي تحاول تحديد سياسة تجارية مشتركة (مجموعة الأندين/Andin، المركسور Mercusor، ومجموعة شرق إفريقيا).

4- السوق المشتركة: عادة ما يرافق الإتحاد الجمركي بسياسات مشتركة تهدف ليس فقط لتأمين المناقصة ولكن أيضا لتوجيه الأسواق.

5- الإتحاد النقدي: تظهر كنتيجة لعملية التقارب للإقتصاديات الوطنية.

هناك من يصنف الإقليمية إلى أشكال وأنواع<sup>2</sup>، وبالتالي يوزع الصنف

1- Pierre Dalenne et Alain Nonjon, "L'espace Mondial", opcit, p12.

2 - www.egycoi.org.eg/uploads/.../

الأول أي الأشكال في الفئات التالية:

**أولاً: معاملة تفضيلية على أساس علاقة غير تبادلية Non Reciprocal Preferential Treatment** : هذه المعاملة محظورة من قبل منظمة التجارة العالمية لأنها تتنافى مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومن أمثلتها (بروتوكول الكويز بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة كطرف ثالث).

**ثانياً: منطقة تجارة حرة (Free Trade Area (FTA)**: وفيها يتم إزالة جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بجمركتها تجاه العالم الخارجي.

**ثالثاً: إتحاد جمركي**: وفيه يتم إزالة الجمارك بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية بينها تجاه العالم الخارجي. ومن أمثلة ذلك (الإتحاد الجمركي بين تركيا والإتحاد الأوروبي - دول مجلس التعاون الخليجي).

**رابعاً: السوق المشتركة**: وتجمع بين "منطقة التجارة الحرة" و"حرية انتقال عناصر الإنتاج" من عمالة ورأسمال, Free movement of goods, services, labor and capital. ومن أمثلة ذلك (السوق المشتركة بين الإتحاد الأوروبي والسوق المشتركة بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي).

**خامساً: سياسة نقدية موحدة**: وفيها يتم توحيد السياسة النقدية بين الدول الأعضاء والعمل على تنسيق السياسات المالية وذلك تمهيدا لإقامة عملة موحدة وبنك مركزي واحد مثال.

**سادساً: تكامل إقتصادي كامل**: تكون فيه جميع السياسات الإقتصادية بين الدول الأعضاء موحدة بحيث يكون الأداء الإقتصادي للتكتل الإقليمي مثل أداء



الدولة الواحدة وهو ما يسعى إليه الإتحاد الأوروبي وقد قطع فيه شوطا كبيرا.

أما أنواع التكامل الإقليمي، تتلخص في التالي:

**التكامل السطحي:** هذا النوع كان سائدا في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وهو لا يتعدى إزالة الجمارك بين الدول الأعضاء مع وضع الكثير من العوائق غير الجمركية والسبب في ذلك أن في تلك الفترة كانت فكرة الإحلال محل الواردات (Import) Substitution هي المسيطرة في العلاقات التجارية بين الدول كما أن الدافع وراء إقامة تلك التكتلات هو القطاع العام والحكومة.

**التكامل العميق:** هذا النوع من التكامل يهدف إلى توحيد المواصفات ووضع قواعد لتحرير تجارة الخدمات وأصبحت القوة الدافعة وراء إقامة تلك التكتلات هي القطاع الخاص.

ويوصف "بيار بكوش" Pierre Beckouche الخمسة درجات للإقليمية إنطلاقا من المرحلة المحدودة إلى الأكثر طموحا كالتالي:

1- منطقة التبادل الحر: وتتمثل في تقليص حقوق الجمركة بين الشركاء.

2- إتحاد جمركي: ويعني تبادل حر زائد تبني تعريف جمركية مشتركة.

3- سوق مشتركة: إتحاد جمركي زائد قوانين تجعل المجال المعني، سوق داخلي حقيقي مع حرية تنقل للبضائع، والخدمات ورؤوس الأموال، واليد العاملة أو ما يسمى الحقائق الأربع للسوق المشترك الأوروبي.

4- إتحاد إقتصادي ونقدي: سوق مشترك زائد توحيد السياسات

المالية والنقدية بتبني عملة موحدة.

5- إتحاد سياسي: وهنا يقدم لنا النموذج الأوروبي الذي يمتاز بوصوله إلى إتحاد إقتصادي ونقدي، إضافة إلى توفره على تمثيل برلماني مشترك وعلى سياسة خارجية وميزانية مشتركة تهيمن على الميزانيات الوطنية.<sup>1</sup>

ضمن هذا الطرح، يرى بيار بكوش أن الشكل الأول للإقليمية على المستوى التطبيقي يكمن في الثلاثية التي تعرف بالمناطق الثلاثة الأكثر تطورا إقتصاديا في العالم عبر الدول المحورية:

1- أمريكا الشمالية، والوسطى ومجموعة الكاريب (مجموعة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية).

2- آسيا الشرقية، الصين الشرقية وكوريا الجنوبية واليابان.

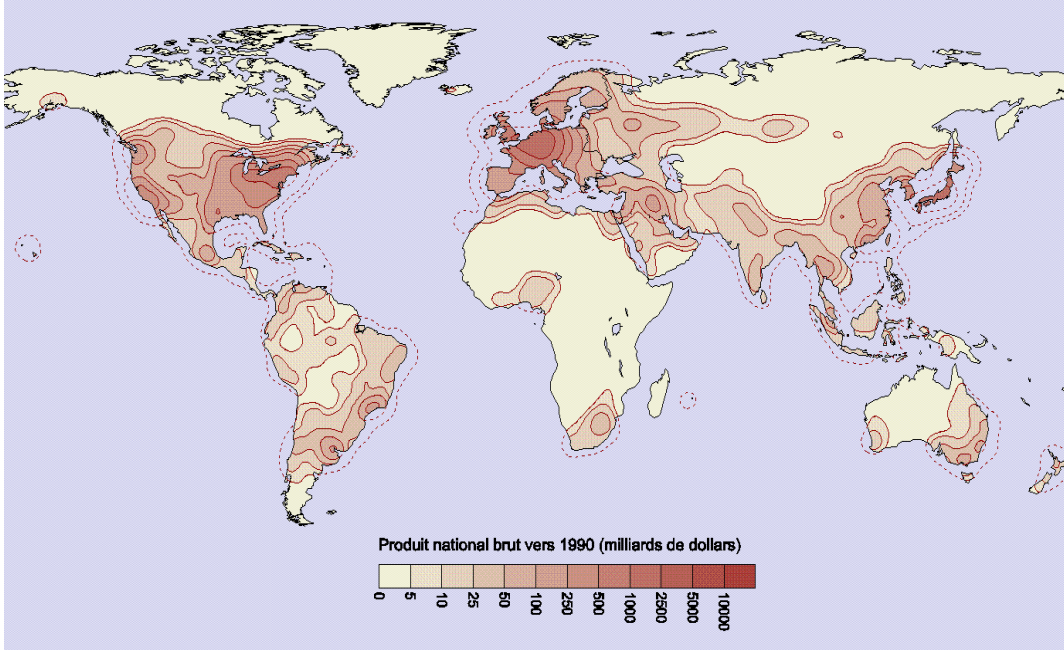
3- مجموعة أوروبا-البحر المتوسط-روسيا (أوروبا الغربية).

---

1- Pierre Beckouche, "*Mondialisation*", cours de Deug 2 , Université Paris 1.

بغض النظر عن هذا التقديم البسيط للمناطق الثلاث، تعطي الخريطة الموالية تمثيلاً لحجم التطور الإقتصادي إنطلاقاً من أوروبا الغربية، ومن اليابان، ومن الولايات المتحدة الأمريكية. كما تعطي هذه الخريطة صورة واضحة عن الإقليمية الإقتصادية الحديثة.

أهمية التبادل الإقتصادي الثروة (قياسها بالدخل الداخلي الصافي) على محور 250 كيلومتر



قراسلند " Claude Grasland تصور وإنجاز الخريطة "كلود<sup>1</sup>

لابد من فهم أن هذه الإقليمية مزدوجة الحركة لإرتباطها بالجانب السياسي والإقتصادي. فهي تعبر، بالمفهوم الإقتصادي، عن توسيع مستويات التبادل. ويبقى عامل التقارب الجغرافي المنظم الأساسي للتبادل في إطار البعد القاري. أما سياسياً، تحاول السلطات العمومية الوطنية تنسيق السياسات العامة على مستوى توافقي مع السوق على غرار ما هو على المستوى الداخلي.

وبالتالي إننا نلاحظ في العقدین الأخریین زیادة وتیرة الإتفاقیات التجاریة الإقلیمیة عبر التوقیع فی :

- 1991، على معاهدة الإتحاد الأوروبي.

- نهاية الثمانينات، على المركسور (الأرجنتين، والبرازيل، والأروغواي، والبراغواي) وحلف الأنديين (الإكوادور، وكولومبيا، وبيرو، وفنزويلا).

- 1992، على الألينا ALENA بالفرنسية ( Accord de libre échange ) وبالإجليزية /North american free trade /NAFTA (nord-américain agreement ويضم الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك.

- 1967، أنشأت دول آسيا الجنوبية الآسيان (ASEAN)، والتي وقعت في 1993، على إتفاقية (Afta) Asean Free Trade Area.

على ضوء هذا النمو للإقليمية، يستخلص بكوش في تقييمه للتكامل الإقتصادي للمناطق، أن أوروبا تعد نموذجا ناجحا للتكامل الإقتصادي الإقليمي. فمنذ التوقيع على معاهدة روما، عرفت التجارة الخارجية تطورا ملحوظا بين أعضاء الإتحاد الأوروبي. حيث وصلت حاليا نسبة التبادل بين أعضائه إلى 60% بعد أن كانت نسبة التبادل التجاري تمثل 35% في الخمسينات. مما أصبح نصف عدد الشركات المتعددة الجنسيات الفرنسية أو الألمانية يعمل في أوروبا. وأن معظم الشركات المتعددة الجنسيات الصناعية الأجنبية المتواجدة في مناطق أوروبا، هي من أصل أوروبي.

ويستند هذا الحكم للنموذج الناجح على أرقام وإحصائيات منظمة التجارة العالمية لسنة 2003 على سبيل المثال، حيث توضح أن ثلثي (3/2) التجارة الخارجية يدور داخل مجموعة دول الإتحاد الأوروبي ممثلا الرقم درجة تكامل بنسبة 80%. كما أن التوجه نحو الإقليمية ضمن الثلاثية يظهر بارزا خاصة مع تطور التكامل الذي حصل في منطقة ألينا مع النمو الهائل للإقتصاد المكسيكي وكذا التوجه الياباني في تعامله مع النمر الآسيوي والصين، حيث ساهمت رؤوس أموال اليابان في تكوين مجموعة إقليمية حقيقية.

هذا الواقع، تؤكد تداعيات الأزمة المالية لسنة 1997-1998، وما مدى تبعية دول المنطقة لبعضها البعض. والأمر الملفت للنظر للنتائج الإقتصادية المرتفعة لمناطق ألينا وآسيا الشرقية هو أنها تجمع دول من الجنوب والشمال (تكنولوجيا، رؤوس أموال، أسواق ويد عاملة) يمكن تسميتها بإقليمية شمال-جنوب عكس الإتحاد الأوروبي الذي يجمع دول ذات مستوى متقارب.

ويلاحظ من الحالات المستعرضة، تواجد نموذجين كبيرين للإقليمية يتعلقان بمنطقة ألينا وآسيا الشرقية وهذا بحكم إنجازاتهما الإقتصادية. كما أنهما يجمعان دول من الشمال والجنوب (تكنولوجيا ورؤوس أموال من جهة ويد عاملة من جهة أخرى) وهذا ما أصبح يطلق عليه الإقليمية شمال-جنوب.

وعكس ذلك، يلاحظ أن المسار الأوروبي يجمع دول ذات مستوى متقارب وهدفه الأساسي هو التوافق وليس التنمية الإقتصادية كما هو الحال في العديد من التجمعات الإقليمية.

هذه الإتفاقيات الإقليمية لها آثارها العميق على القيم، والحكمية العمومية، والديمقراطية، والحقوق الإجتماعية والتنقلات، والمحيط، والأمن، الخ.

والخلاصة التي نصل إليها في هذا الفصل هو أن الإقليمية تسير في توسع مستمر عبر كل بقع العالم . ويرد هذا الزخم المتواصل إلى عوامل منها نهاية الحرب الباردة ونهوض إقليم آسيا والمحيط الهادي على الساحة الدولية وخطط دول العالم الثالث للتنمية، حيث ساهمت في إرساء "اللامركزية" في النظام الدولي التي عززت إستقلالية الأقطار وأطرافها الرئيسية. وبذلك يكون التعاون الإقليمي بمنزلة العامل الموازن لعملية العولمة في الإقتصاد الدولي.<sup>1</sup>

ويستخلص أيضا من هذا التحليل هو أن الإقليمية الدولية الجديدة هي بالتأكيد ذات بعد قانوني في ظل النظام العالمي الذي أعقب الحرب الباردة لذلك ويمكن أن ننسبها إلى إقليمية الستينات أو السبعينات من القرن المنصرم، فوجه الإختلاف الأساسي هو أن الإقليمية الجديدة لا تعد إمتدادا أو تعبيراً عن مصالح إقليمية فحسب، بل هي إستجابة للتطورات العالمية.

فإذا كان المضمون السياسي والعسكري والإستراتيجي يحكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية التقليدية، فأصبح اليوم العامل الإقتصادي والتجاري، على الخصوص، يحكم علاقات وتفاعلات التكتلات الإقليمية الجديدة.<sup>2</sup>

---

1- مارتن غريفيتش و نيري أوكلاهان، مرجع سبق ذكره، ص68.

2 - زياد عبد الوهاب النعيمي، "الإقليمية الدولية الجديدة وأثرها في هيكلية النظام الإقليمي العربي"، لحوار المتمدن، العدد: 2963 - 02/04 /2010، في [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)

## المبحث الثاني: العولمة: قراءة في المفهوم

### المطلب الأول : مفهوم العولمة ونشأتها

1. مفهوم العولمة : الملاحظة الأولى فيما يخص هذا الموضوع هو هناك كم هائل من الكتب و المقالات التي تتولته رغم ذلك لا يوجد تعريف جامع ومانع لمصطلح العولمة بالنظر إلى سعة تداوله والمعاني العدة التي يحملها وهي في كثير من الأحيان متناقضة ومتشعبة. وبالتالي لم يستثن هذا المفهوم أي قطاع، فلقد شمل الباحثين والدارسين، والممارسين السياسيين، ورجال الأعمال والمال والإقتصاديين و الإستراتيجيين في كل بلدان العالم وعلى كل المستويات. و سوف نؤكد ذلك عبر بالنماذج والتحليل الآتية.

والملاحظة الثانية رغم النقاش الذي أثرته العولمة فيما يخص هل هي ظاهرة قديمة أو حديثة، فهي في كثير من الأحيان ارتبطت بمرحلة تفكك المعسكر الإشتراكي وهيمنة النموذج الليبرالي على النظام الدولي.

وبالتالي هناك من يعتبر العولمة بمثابة القرية الكونية، مرتبطة بتقارب الأفراد والمناطق مع إلغاء المسافات وتعميم الخبر.<sup>1</sup> كما يعتبرها أيضا بمثابة سقوط الحواجز والوعي التدريجي بالقيم المشتركة، وتكوين إرث مشترك للإنسانية ونشر مزايا التقدم العلمي في المعمورة كافة.

وحسب "دلفوس" DOLFUS، تشمل العولمة كظاهرة كلية المعمورة، الجانب الإقتصادي، والسياسي، والثقافي، والإستراتيجي، والإجتماعي في علاقات داخلية خاصة لكل ميدان.<sup>2</sup> ويؤكد على أنها حقيقة حديثة تتجاوز الأنظمة

1-Olivier Dolfus, "La mondialisation", Paris: Presses de la Fondation Nationale de Sciences Positives, 1997, p7.

2.- Ibid , p .12

والإيديولوجيات حتى ولو أنها ترمز لواقع القوة، والأفكار، والأنظمة التقنية السائدة.

وفي تحليل الموقف الفكري في العالم في مؤتمر فلسفة "عدم الإستقرار" بمناسبة العيد العشرين لنادي روما قام أندري دانزين (ANDRE DANZIN) بتدخل بقوله: "إن العولمة مفهوم يظهر في أدبيات العلوم الإجتماعية الخارجية كأداة تحليلية وكوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة ولكن العولمة ليست مجرد مفهوم، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظاتها بإستخدام مؤشرات كمية وكيفية".<sup>1</sup>

حسب هذا الأخير هناك أربع عمليات أساسية للعولمة وهي على التوالي: المنافسة بين القوى العظمى والإبتكار التكنولوجي وإنتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث.

وقد عكس السكرتير العام للأمم المتحدة طبيعة التحول الذي طرأ على مفهوم السيادة في عصر العولمة حين أشار في تقريره لعام 1999، إلى أن "مفهوم سيادة الدولة يمر في جوهره وفي معناه العميق بعملية تحول كبرى لا تعود فقط إلى وقوعه تحت ضغط وقوى العولمة والتعاون الدولي. فالدول ينظر إليها الآن بإعتبارها أدوات في خدمة شعوبها وليس العكس"، وإستخدم تعبير "سيادة الفرد أو الإنسان" بإعتباره مفهوما يتجدد الوعي به ويحظى بدعم متزايد نتيجة إنتشار الحقوق الفردية، قبل أن يطالب بإيجاد تعريف أكثر رحابة لمفهوم المصلحة الوطنية" يتناسب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين ويساعد على حفز الدول لضم الصفوف والسعي لتحقيق درجة أكبر من الوحدة على طريق الأهداف والقيم المشتركة.<sup>2</sup>

1- السيد ياسين "حوار الحضارة في عالم متغير"، في التقرير الإستراتيجي العربي ، الأهرام، مركز الدراسات والإستراتيجية، 1989، ص 8.

2- حسن نافعة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة :

<http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mar-avril 2003/nafiaa.html>



ويذهب **DANIEL COLARD** إلى إعتبار العولمة أنها نتاج تعدد مستويات التبعية بين الدول والشعوب والأفراد في كافة المجالات، وبالتالي فالعولمة بمنظار العلاقات الدولية هي ظاهرة تشمل الإقتصاد والسياسة والإستراتيجية والجانب الإجتماعي والثقافي، إنها نتاج ظاهرتين الإعتماد المتبادل والعاير القومي / **l'interdépendance et la transnationalité**.<sup>1</sup>

والمقصود بالعولمة (الكوكبة حسب المصطلح الذي يستعمله إسماعيل صبري عبد الله)، والتداخل الواضح لأمر الإقتصاد والإجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون الإعتماد بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو إنتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.<sup>2</sup>

إنها أساس نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة وتتجسد في الشركات المتعددة الجنسيات.<sup>3</sup>

ويعرف د.علي الدين هلال العولمة بأنها مجموعة نظم وقوانين وقواعد أصبحت تمثل اليوم أسس وقواعد التعامل الإقتصادي والسياسي في العالم.<sup>4</sup>

مثال على ذلك، أن العولمة مطروحة على الجزائر ومصر في إطار حوض المتوسط بما يسمى الشراكة الأورومتوسطية.

---

1-Daniel Colard, *'La société Internationale après la guerre froide'*, Paris édition Armond Collin, 1990, p140.

2- إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، *المستقبل العربي*، العدد 222، السنة 1993 ، ص44.

3- إسماعيل صبري عبد الله " الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية " *في العرب وتحديات النظام العالمي*، بيروت : مركز دراسة الوحدة العربية، أوت 1993 ، ص ص24-25.

4- علي الدين هلال، محاضرة ألقاها في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالجزائر سنة 2003.

وتشير الموسوعة العالمية (Encyclopædia Universalis) أن العولمة بالمعنى العام عملية ونتيجة لعملية والتي بمقتضاها، ترمي الظواهر في مختلف الجوانب: إقتصادية وبيئية وسياسية لإتخاذ بعد كوني.

وترجع الموسوعة العالمية مصطلح العولمة إلى الميادين الإقتصادية والمالية حيث تعتبر عملية العولمة أكثر تأثيراً.<sup>1</sup>

في حين يرى محمد عابد الجابري، أن العولمة تمثل إرادة الهيمنة وبالتالي فهي تعني القمع والإغتصاب لكل ما هو خصوصي.<sup>2</sup> كما إعتبر العولمة كإرادة لإختراق الآخر وسلبه خصوصيته.

ويفرق الكاتب بين العولمة والعالمية ويعتبر هذه الأخيرة عكس الأولى، وتتطوي العولمة على تجليات إقتصادية وسياسية ثقافية، وإتصالية ترتبط بهذا المفهوم. حيث تمثل طموحا نحو الإرتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، ومن ثم فهي تفتح العالم على ما هو عالمي وكوني. كما إعتبر العالمية طموحا مشروعا لأنها تعني الإبتتاح على الآخر ورغبة في الأخذ والعطاء.<sup>3</sup>

ويعتبر الحبيب الجحاني العولمة نمطا سياسيا، إقتصاديا ثقافيا لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر.<sup>4</sup>

---

1- Mondialisation, Encyclopædia Universalis, France: 1998, CD ROM.

2 - محمد عابد الجابري "العولمة والهوية الثقافية"، عشر أطروحات في المستقبل العربي، العدد 228، فبراير 1998، ص 17 .

3- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

4- الحبيب الجحاني، 'ظاهرة العولمة: الواقع والأفاق في عالم الفكر'، المجلس الوطني للفنون والآداب، دولة الكويت، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر-ديسمبر 1999، ص 5.

ضمن هذا الإطار، يشير البروفسور محند برقوق أن العولمة السياسية هي من أكثر الأبعاد حيوية، وحركية وخطورة، إذ أنها لا تقوم بإعادة النظر في المنطلقات الأساسية للدولة بجعلها أكثر ارتباطا بمحورية الإنسان وحقوقه ولكن أيضا بتنميط مجموعة قواعد التفاعل السياسي الداخلي والوطني مع فرض تصورات "منمجة" لأساليب الحكم.<sup>1</sup>

وبضيف، أن العولمة السياسية، وإن كانت مرتبطة إلى حد بعيد بالمنطق الجدلي للفلسفة النيوليبرالية، ولكنها أيضا تعكس التصورات والأطروحات التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة والتي تهدف لخلق نموذج حكم صالح لكل الأوطان والشعوب والثقافات تماشيا مع منطق العالم الراض للنسبية والفرض للقيم المنمطة و"الأنمطة المنمجة". فالعولمة السياسية، حسبه، تقوم على مجموعة من المحددات التأسيسية لهذا المنطق:

1. ضرورة بناء تصور موحد وإلزامي لحقوق الإنسان لا تعترف لا بالثقافة ولا بالدين ولا بالحدود، ولا بالسيادة ولا بالإختصاص الداخلي للدولة. فهنا نجد أولوية الإنسان على الدولة وألوية منطق حاجات الإنسان على منطق أمن الدولة.

2. جعل الديمقراطية نظام الحكم الوحيد القادر على التكيف مع منطلقات العولمة.

3. جعل الديمقراطية حقا يستخدم لتغيير الأنظمة السياسية بإسمه.

4. تفعيل منطق دولة الحق والقانون.

---

1- أمحمد برقوق، 'مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة'، 2008/2009، جامعة الجزائر-بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

5. بناء منطق المجتمع التعددي بخلق حراك إجتماعي وسياسي مؤثر يتمحور حول المجتمع المدني.

6. خلق آليات الرشادة والعقلانية السياسية عن طريق فرض فلسفة الحكم الراشد.

فمن هنا يظهر أن العولمة السياسية هي حركية تهدف لجعل العالم يحكم بنفس المنطق السياسي، وبنفس المنطلقات القيمة المرتبطة بالتصور الغربي لحقوق الإنسان، ويهدف لجعل كل الدول تحكم بمنطق الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد في حال عدم تعارضها مع مصالح القوى المهيمنة.<sup>1</sup>

ويدعم د. علي الدين هلال، هذا الطرح من خلال القول بأنه من الناحية السياسية، العولمة تعني التعددية الحزبية، وتوسيع نشاطات الجمعيات المدنية كالمنظمات غير الحكومية، وإحترام حقوق الإنسان.<sup>2</sup>

ويركز في هذا الإطار علي الدين هلال على الجوانب الإيجابية للعولمة، خاصة منها تنشيط الحياة الإقتصادية، وحق التصويت، والضغط للقيام بإصلاحات سياسية.

إلا أنه يقر هذا الأخير، أن للعولمة مخاطر وهواجس متمثلة في التالي:

- تعرض سيادة الدولة لتقلصات وتعرضها لمخاطر خطيرة.
- بإسم المجتمع المدني، يحدث أحيانا تجاوزات عبر إعطاء منح مباشرة للجمعيات من طرف الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وتقوم هذه الأخيرة بإختيار الجمعيات التي تمولها لخدمة مصالحها وأهدافها. ومن هنا، تظهر أفكار الإستقواء بالأجنبي.

1 - أمحمد برفوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، 2008 / 2009، مرجع سابق، ص08.

2 - علي الدين هلال، ، محاضرة ألقاها في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالجزائر، 2003.

- ظهور مفهوم التدخل الأجنبي تحت غطاء حماية الأقليات دون رضا الدولة المعنية. وتعتبر على سبيل المثال حالة دارفور أحسن تعبير على ذلك، حيث خول لنفسه، مجلس الأمن للأمم المتحدة إتخاذ القرارات.
- إزدياد الهوة في كسب الثروات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.
- إزدواجية المعايير: إذ يلاحظ أن قوى العولمة لا تطبق معيار واحد في خطابها السياسي فمن ناحية تضغط على دول حماية حقوق الإنسان تغض النظر عنه في حالة فلسطين.

كما يعتقد الحبيب الجنحاني أن ظاهرة العولمة تتمثل في توجهات ذات بعد مستقبلي، وتدور حول القضايا الديمقراطية والليبرالية الغربية واقتصاد السوق الحر. وفي كثير من الأحيان يستعمل العولمة كمرادف للبنك الدولي وتفكك الدولة القومية.<sup>1</sup>

وبشير عزمي بشارة إلى ضرورة التمييز مفهوما على الأقل بين إيديولوجية العولمة التي تقوم بطرح نفسها كأنها بديلة لليمين واليسار أو ما بعد اليمين واليسار، وهنا يجوز مقارنتها بتقليعات إيديولوجية عابرة مثل "صراع الثقافات" و"نهاية التاريخ" وبين العولمة كمجموعة من العمليات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الجارية.<sup>2</sup>

1-خفاجي، "ملاحظات حول ندوة العولمة والدولة، العرب والعولمة"، في العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 31.

2-عزمي بشارة، "بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً"، في المستقبل العربي، عدد 231، ماي 1998، ص 49.

ويذهب عبد الرحمان يسري إلى إعتبار العولمة، إتجاها جديدا معاصرا يمثل مرحلة ثانية للتدويل ويؤدي إلى قيام نظام إقتصادي عالمي، تختفي فيه الحدود المصطنعة بين إقتصاديات الدول حيث تتحرر فيه من تحكم السياسات القومية وتصبح مسيرة بقوانين أو قوى محايدة.<sup>1</sup>

ويفرق عبد الرحمان يسري بين العولمة والتدويل فالتدويل حسب رأيه (l'internationalisation) كظاهرة إقتصادية شقت طريقها في عالمنا في أواخر القرن التاسع عشر حينما عقدت القوى الإقتصادية العظمى عزمها على تنفيذ سياسة الحرية التجارية على المستوى العالمي، ثم نشطت تدريجيا إلى أن وصلت إلى الإنفتاح الإقتصادي الدولي.

في حين يقول حسين معلوم: إن العولمة مازالت غير واضحة المعالم لا من حيث تحديد المفهوم ولا من حيث الواقع، ويضيف أنه كل ما يمكن أن يقال عنها إنها تعبر عن ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في إنتشار المعلومات المكتسبة: العلمية، والتقنية. كما يلح أن العولمة تفهم ضمن سياق سياسي جديد مازالت ملامحه قيد التشكيل بفضل الدعوة إلى إقامة نظام دولي جديد.<sup>2</sup>

ويذهب آخرون إلى إعتبار العولمة هي محاولة تسييد "القوة" بمفهومها الشامل، الإقتصادي، والسياسي، والتقني، والإعلامي، والثقافي، وهي بالتالي الأساس الذي سوف يصنع أو يضع شكل المنظمات الدولية في القرن الواحد والعشرين.<sup>3</sup>

1- عبد الرحمان يسري أحمد، "قضايا إقتصادية"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 258.  
2- حسين معلوم، "التسوية في زمن العولمة"، التدايعات المستقبلية لخيار العرب الإستراتيجي، في ندوة العولمة والتحولات الإجتماعية، مصر: مكتبة مدبولي، 1999، ص 112-113.  
3- المرجع نفسه، ص 117.

بإختصار رغم هذه التعريفات المتعددة الجوانب والأبعاد لظاهرة العولمة،  
فلقد حاول المفكرون حصرها في أربعة جوانب أساسية :

• أولاً : العولمة كثروة تكنولوجية إجتماعية :

يمثل هذا الإتجاه بيار جاكى (**Pierre Jacquet**) وفريدريك ساش والد  
(**Frédérique SACH-WALD**)، حيث يؤكدان أن العولمة مرتبطة أساسا  
بالتقدم التكنولوجي.<sup>1</sup>

• ثانيا : العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية :

بالنسبة "لجون ماري قيهينو (**Jean Marie Guehenio**)، العولمة تمثل  
الإنتصار الدائم لأمريكا وبالتالي فعملية العولمة ما هي في الواقع الأمر إلا  
أمركة العالم<sup>2</sup>، إنها هيمنة عسكرية، وإقتصادية، وتكنولوجية، وإعلامية، وثقافية،  
وإجتماعية حيث بروز هوليوود، وس.ن.ن وميكروسوفت، ووال ستريت وماك  
دونالد(**Wall Street, Microsoft, CNN et Hollywood**)، تمثل وجه  
التفوق الأمريكي. هذا ما جعل وزير خارجية فرنسا، هيبيرت فدرين ( **Hubert**  
**Vedrine**)، يضيف مصطلحا جديدا في ميدان العلاقات الدولية بقوله : "إن  
مصطلح القوة الكبرى لا يكفي لوصف الولايات المتحدة، بل هي الأكثر قوة"  
(**Hyper puissance**).<sup>3</sup>

---

1- Pierre Jacquet et Frédérique Sachwald, "mondialisation: La vraie rupture du XXème siècle",  
*Politique Etrangère*, 03/04/2000, p 597.

2-Jean Marie Gueheninio, "Américanisation du monde ou mondialisation de L'Amérique?",  
*Politique Etrangère*, Printemps 1999, IFRI, p.70.

3- Opcit, p 117.

## • ثالثا : العولمة كحقبة تاريخية :

ويعتبر البعض أن العولمة هي حقبة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة إجتماعية، أو إطارا نظريا، وهي في نظر هؤلاء، تبدأ بشكل عام مع ما عرف بسياسة الوفاق التي سادت في الستينات بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي آنذاك، إلى أن إنتهى الصراع والذي يرمز له بإنهيار حائط برلين، في نهاية الحرب الباردة.<sup>1</sup>

وبالنسبة لعلماء التاريخ العالمي الإقتصادي السياسي والإقتصاديين، فالعولمة ليست ظاهرة جديدة و أنها بدأت منذ القرن السابع عشر أو قبله بقليل مع بدء عملية الاستعمار الغربي لآسيا و إفريقيا والأمريكيتين مقترنة بالنظام التجاري العالمي الذي أدى بدوره مع تعمق عملية الإستعمار إلى تعمق ظاهرة إعتداد المجتمعات الأقل تطورا من النواحي التكنيكية والإدارية الإقتصادية وهي المجتمعات التي تم استعمارها أو تطويقها تمهيدا لإستعمارها بعد ذلك على المجتمعات الأكثر تطورا(الإستعمارية).<sup>2</sup>

و لكن في الواقع أسفرت الظاهرة نفسها عن اعتماد معاكس أي اعتماد المجتمعات المتطورة على منتجات المجتمعات الأقل تطورا

## • رابعا: العولمة كمجموعة ظواهر إقتصادية :

ولدينا في هذا الجانب تعريف المفكر السوري صادق جلال العظم حيث يعتبر أن ظاهرة العولمة التي يشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمالية الإنتاجية وقوى إنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملئم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله.<sup>3</sup>

1- السيد ياسين، 'في مفهوم العولمة'، مرجع سبق ذكره، ص 4 . نقلا عن صادق جلال العظم، "ما هي العولمة" تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1996.

2- محمد نصر مهنا، 'العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة'، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2006، ص331.  
3- السيد ياسين، "نحو خريطة معرفية للعولمة"، التقرير الإستراتيجي العربي، 1998، القاهرة، مركز الأهرام للبحوث



وبشير أمحمد برقوق أن تحديد ماهية العولمة يرتكز على العناصر التالية<sup>1</sup>:

1. العولمة حركية شاملة، شمولية تجعل من العالم كله مجالاً لها.
2. العولمة حركية تخلق في ذاتها وبذاتها آليات جديدة تعتمد على تكيف الدول والمناطق والقيم مع منطقتها التجانس.
3. العولمة حراك يهدف، بمنطقه الإرغامي، على خلق حركات تنميط قيمي-سلوكي ومجموعة منمذجة على مستوى أسس وأشكال التنظيم الإنساني (ديمقراطية إقتصاد السوق الحر، الحكم الراشد... الخ).

وأخيراً لقد حاول السيد ياسين إعطاء تعريف جامع أخذ في إعتباره تلك العناصر السابقة الذكر، فالعولمة تمثل حقبة تاريخية، وتجلي لظواهر إقتصادية، هي في الوقت الراهن على الأقل هيمنة للقيم الأمريكية، وهي أخيراً ثورة تكنولوجية واجتماعية.<sup>2</sup>

## II : نشأة العولمة وتطورها :

لقد إختلف الكتاب في تحديد فترة نشأة ظاهرة العولمة فهناك من يرى أنها ظاهرة جديدة، في حين يعتبرها الآخر ظاهرة قديمة، وهناك طرف وسط يرى أنها حديثة وقديمة:

---

والدراسات الإستراتيجية 1998، ص 29.

1 - أمحمد برقوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، 2008، مرجع سابق، ص 05 و06.

2 - المرجع نفسه، ص 31.

## 1- العولمة ظاهرة حديثة:

يرى هذا الطرف أن العولمة هي إتجاه جديد معاصر يمثل مرحلة تالية للتدويل، ويؤدي إلى قيام نظام إقتصادي عالمي يحل محل النظام الإقتصادي الدولي، تختفي فيه الحدود المصطنعة بين إقتصاديات الدول حيث تتحرر فيه من تحكم السياسات القومية وتصبح مسيرة بقوانين أو قوى محايدة "فوق القومية"<sup>1</sup>.

ويؤكد هذا الإتجاه ما ذهب إليه (فدرستون ولاش) حيث يرى أن بروز العولمة بشكل واضح كان خلال عقد التسعينات، لكنها سرعان ما تحولت إلى قوة من القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة وهي الآن القوة الرئيسية التي تقود البشرية ككل إلى المستقبل، وتعدّها لمعطيات ومتطلبات القرن الواحد والعشرين.<sup>2</sup>

وفي هذا الإتجاه يلاحظ أن هناك إجماعاً بأن بروز العولمة كمصطلح قد ظهر خلال التسعينات، في حين لا يوجد إجماع حول تاريخ ولادة العولمة كواقع سياسي وإقتصادي وثقافي.

ويشير عبد الخالق عبدا الله إلى أن مفهوم العولمة لم يكن له أي وجود قبل منتصف عقد الثمانينات، بل أشير للمرة الأولى لمفهوم العولمة في الأدبيات السياسية في عام 1991، واصفا إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات. ويؤكد نفس الكاتب أنه حتى ولو كان قائماً هذا المصطلح قبل ذلك لم يكن يسترعي أي إهتمام أو إنتباه.<sup>3</sup>

1- يسري، مرجع سابق، ص 285.

2- عبد الخالق عبد الله، "العولمة : جذورها وفروعها، وكيفية التعامل معها"، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد الثاني، أكتوبر - ديسمبر 1999 ، ص 49.

3- المرجع نفسه ، ص 50.

فخلال التسعينات بدأ مفهوم العولمة يزداد تداولاً وانتشاراً وهو اليوم أكثر المفاهيم تداولاً في العالم وأشار قاموس أوكسفورد "OXFORD" للكلمات الإنجليزية الجديدة لمفهوم العولمة للمرة الأولى عام 1991، واصفاً إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات.

ونفس الشيء يذهب إليه كل من رونالد روبرتسون وأنتوني جيدنز ومالكوم وانزر ولينشي أوهماي، الذين يعتبرون أن العولمة ترتبط بكل المستجدات وخصوصاً المستجدات الاقتصادية التي تدفع في اتجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حالياً.<sup>1</sup>

وورد في الموسوعة العالمية أن نمو وتطور هذا المصطلح جاء من خلال التقدم أو التطور المعترف للمبادلات التجارية في أعقاب العقدين الأخيرين.

ثم تطور هذا المصطلح عبر الإستثمارات المباشرة ووصل إلى مرحلة ثالثة هي "الكونية" وهذا بفضل إشتراك الإعلام الآلي والمواصلات وانتقال المعلومات.<sup>2</sup>

ونفس المفهوم يذهب إليه أنتوني جيدنز معتبراً العولمة هي مرحلة جديدة من مراحل بروز الحداثة، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية.<sup>3</sup>

1 - عبد الخالق عبد الله، "العولمة: جذورها"، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

2- Encyclopedia Universalis, Opcit, p1.

3- عبد الخالق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص53.

وفي هذا السياق هناك من يحدد إنتشار ظاهرة العولمة في كل ما يتصل بالعلاقات الدولية منذ حرب الخليج الثانية التي أعلنت ولادة النظام الدولي الجديد.<sup>1</sup>

وحدد عزمي بشارة خلال محاولته شرح بعض جوانب جدلية العولمة في إسرائيل، بأن نشوء الظاهرة الذي تم بطريقة تدريجية قد إنطلق منذ بدء الإستعمار الجديد، وقد تسارعت هذه العملية واتخذت أشكالاً جديدة مع كل ثورة في التقنية وقوى الإنتاج.<sup>2</sup>

ويضيف قائلاً: أن الطفرة الحالية في إستخدام مفهوم العولمة ليست إيديولوجية فحسب، بل تعكس تطورات جارية على أرض الواقع، ولكن ترافق هذه التطورات الجارية فعلاً "صراعات ومواقف إيديولوجية" لا بد من أخذها في الإعتبار:

أ- تجري مرحلة العولمة الحالية بعد أن إكتمل بناء السوق الرأسمالية العالمية أي بعد أن إنتصر رأس المال في توحيد السوق العالمية بمركز صناعي متطور وهوامش مرتبطة به.

ب- ينتج من حالة شمولية نشاط رأس المال وخاصة بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي وموقف إيديولوجي مفاده أن الصراع بين اليسار واليمين قد إنتهى وأن الصراع في المستقبل يتم ضمن التسليم ببديهيات قوانين السوق الرأسمالية.

ج- ينتج من حالة الإقتضاء مواقف مفادها أن الصراع القديم بين قطبين دوليين تحول إلى صراع بين الهوامش وعولمة رأس المال لأن العولمة لا بد من أن تتمخض عن مركز ومحيط.

1- عبد النبي أصطيف، "الإشتراق الأمريكي من النهضة إلى القوة، عولمة الدراسات المستقبلية"، *المستقبل العربي*، عدد 233، جويلية 1998، ص 29.

2- عزمي بشارة، *'بعض جوانب جدلية، العولمة إسرائيلية'*، مرجع سابق، ص 49.

د- حالة التشويه البنيوية التي ينتجها النشاط العالمي لرأس المال في دول المحيط تؤدي إلى نشوء إيديولوجيات محلية متعصبة وحركات أصولية دينية وإلى أنواع مختلفة من سياسات الهوية.<sup>1</sup>

## 2- العولمة ظاهرة قديمة :

هناك رأي ثان يخالف الأول ويرجع جذور العولمة إلى العصور القديمة حيث إنطلقت الديانات السماوية القديمة (وفي مقدمتها الدين الإسلامي الذي دعا كل الشعوب والقبائل للتعارف والتوحد وكل هذا من أهم مضامين العولمة.<sup>2</sup> ويرى في هذا الإطار، جوران توربون أن موجات العولمة هي ست كلها رمت نحو الإنتشار والتأثير العالميين.<sup>3</sup>

• **الموجة الأولى:** وهي "إنتشار الأديان العالمية وقيام المدنيات العابرة للقارات وامتدت خلال القرنين الرابع والسابع من العهد المسيحي، وفي هذه الفترة سادت المسيحية أوروبا وإنتشرت الهندوسية في جنوب شرق آسيا وانتقلت البوذية من الهند إلى الصين، وساد الإسلام في العالم العربي وإسبانيا.

• **ظهرت الموجة الثانية:** من العولمة خلال الغزوات الإستعمارية الأوروبية مع الإكتشافات البحرية التي بدأت في أواخر القرن الخامس عشر بلحظتها الكولومبية الخاصة في 1432م.

تزامنت هذه الفترة مع إبادة سكان الأمريكيتين وفتح إفريقيا أمام تجارة العبيد عبر الأطلنطي وقيام العوالم الجديدة في الأمريكيتين وسيطرة الإمبراطوريات

1 - المرجع نفسه، ص ص 49- 50.

2 - عبد الله، مرجع سابق ، ص 56.

3- جوران توربون، "العولمات الثقافية"، *الثقافة العالمية*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السنة العشرون، ماي - جوان 2000، ص ص 11 - 14 .

الأوروبية الجديدة على أرجاء العالم.

• **الموجة العالمية الثالثة :** نتجت هذه الأخيرة عن صراعات قوى أوروبية داخلية خالصة، كانت تلك السلسلة الأولى من الحروب العالمية التي وضعت بريطانيا وفرنسا في مواجهة بعضها البعض. وأفضل تجليات هذه العولمة كانت لغوية ذات أهمية ثقافية.

• **الموجة العالمية الرابعة :** واكبت منتصف القرن التاسع عشر وحتى عام 1918، وميزتها إنتشار التجارة الكبيرة، بما في ذلك الهجرات الكبيرة الطوعية، وكان مركز الصراع هو أوربا ونتج عن هذه الفترة تشكيل منظمة عالمية للدول، هي عصبة الأمم.

• **الموجة الخامسة :** جاءت نتيجة الحرب العالمية الثانية وعرفت هذه المرحلة إنخفاض تكاليف النقل والمواصلات وإنتعاش التجارة الخارجية، وكل المستوى السياسي عرف صراع ذو طابع سياسي بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، مس هذا التشرذم الإيديولوجي كل قارات العالم دون إستثناء.

• **الموجة السادسة :** والأخيرة من العولمة والتي إنطلقت في منتصف الثمانينات حيث إستبدلت فيها الآليات السياسية للحرب الباردة، بآليات أساسها مالي ثقافي مع توسع ضخم لتجارة العملة الأجنبية بعد إنهيار نظام بریتون وودز الدولي للعملة في السبعينات، وكان المحرك الإيديولوجي لهذا الجانب الإقتصادي هو تيار ليبرالي يميني، توطدت أركانه بعد إنهيار الشيوعية الأوروبية. هذا التيار أدى إلى إلغاء سيطرة الدولة على الأسواق الرأسمالية.<sup>1</sup>

1- جوران توريون، مرجع سابق ، ص ص 13- 20

وبلخص **جوران توربون** إلى القول أن العولمة لا هي ظاهرة فريدة أو حديثة، ولا شيء غير قابل للتحويل إلى عكسه. فالعولمة شأن الحداثة، قابلة للتفسيرات المطلقة والجدل العقائدي، وهي قابلة أيضا للتحليل العملي التطبيقي المتعدد الأبعاد، على الرغم من أنها ليست ظاهرة ثقافية فحسب واقتصادية صرفة، فإنها تشمل قوى وعمليات سياسية عسكرية واقتصادية وثقافية ولكل منها آليات سائدة.

وهناك إتجاه وسطي -والذي بالرغم من إعتزافات أقدميه حركة دمج العالم- إلا أنه يرى أن العولمة ليست قديمة كل القدم، ويرى أيضا أن العولمة تعني أكثر بكثير من مجرد دمج وتقريب العالم.

وهذا الرأي قد فرض مقولة أن العولمة كانت قائمة دائما، كما يرى أنه من المنطقي أن تكون العولمة مجرد إمتداد للمراحل التاريخية السابقة ويؤكد أن العولمة هي وليدة لحظة جديدة، بل وليدة ظروف ومعطيات تاريخية وحضارية معاصرة.

وحسب هذا الرأي، من مشروع الإعتقاد بأن العولمة قد ظهرت مع بروز موجة الحداثة، وتطورت مع تطور الرأسمالية الحديثة على الصعيد العالمي. ويذهب هذا الرأي إلى درجة تحديد تاريخ العولمة فهو يقر بأنها أطلت على العالم من أوروبا في بداية القرن الثامن عشر وأخذت تمتد في كل الميادين والإتجاهات.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار قدم **رونالد رويتسون** جدولا زمنيا يؤرخ لولادة العولمة والمتضمن خمسة مراحل هي كالتالي :

---

1 - عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق ، ص 57.

- **المرحلة الأولى:** تنطلق من بداية القرن الخامس عشر متزامنة مع التوسع الكنيسي و بروز مجموعة من النظريات التي تتحدث عن وحدة العالم والبشرية.
- **المرحلة الثانية:** والتي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر، كانت أيضا مرحلة أوروبية، وقد شهدت هذه المرحلة إنتعاشا واضحا وغير مسبوق لمفهوم العلاقات الدولية مع تركيز خاص على الأبعاد القانونية التي تحكم هذه العلاقات.
- **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة الإنطلاق، والتي إمتدت من القرن التاسع عشر وحتى العقد الثاني من القرن العشرين.
- وقد إمتازت هذه المرحلة ب بروز إتجاهات كونية واضحة تركز على المجتمع العالمي الواحد وتستمد حيويتها من المنافسة الدولية، وسرعة التحولات في وسائل الإتصالات والمواصلات وإندلاع الحرب العالمية الأولى.
- **المرحلة الرابعة:** والتي إمتدت إلى بداية السبعينات، فقد إتصفت أساسا ب بروز الأمم المتحدة، وتفاقم حدة الصراع من أجل الهيمنة العالمية والكونية والإهتمام العالمي بحقوق الإنسان وحرياته من قبل المجتمع المدني على الصعيد العالمي.
- **المرحلة الخامسة والأخيرة :** فهي تلك التي إمتدت من بداية السبعينات إلى بداية التسعينات، وقد شهدت هذه المرحلة تزايدا في إدراك الأفراد عالمية العالم، وذلك على إثر إنتهاء الحرب الباردة، و بروز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لإدارة القضايا العالمية.



ويرى البعض أن هذه المراحل ما هي في واقع الأمر إلا إستعراض للمراحل التي مهدت لولادة العولمة وأن العولمة هي نبتة جديدة.<sup>1</sup>

وأخيرا يعتبر غازي الصوراني، أن مفهوم العولمة الإقتصادي لم يكن ظهوره معزولاً عن الإنهيار الأيديولوجي الذي أصاب العالم بعد تفكك وإنهيار الإتحاد السوفياتي، بل هو مرتبط أشد الارتباط بالمفاهيم الفكرية التي صاغها فلاسفة ومفكرو الغرب الرأسمالي، بدءاً من "عصر نهاية الأيديولوجية" إلى "صراع الحضارات"، و"نهاية التاريخ" عند الحضارة الغربية، وهي مجموعة أفكار بقدر ما تقتقر إلى الإنسجام العام والتواصل مع البعد الإنساني للفكر الغربي الحديث.<sup>2</sup>

## المطلب الثاني : مواقف تجاه العولمة والنظريات التي عالجتها.

### 1. مواقف تجاه العولمة :

نلتمس في هذا الإطار مواقف متناقضة تجاه العولمة فهناك من يبشر بها ويتحيز لها، وهناك من يرفضها إطلاقاً، وهناك رأي وسطي توفيقى يرى ضرورة التعامل مع الظاهرة، ويرى أن العزلة والإنطواء يؤديان إلى التدهور والتخلف لذلك وجب التكيف معها.

#### أ- الطرف المساند:

يعتبر العولمة المحرك الهائل للتنمية والتطور في كل ميدان، وتوفر فرصاً لرفع مستوى المعيشة حيث تمكن من البحث عن أنجع العوامل الإنتاجية ووضع روابط الإتصال بين مختلف جهات البشرية.<sup>3</sup>

1- عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق ، ص 59.

2-غازي الصوراني، "العولمة والعلاقات الدولية الراهنة": [cdideology@yahoo.com](mailto:cdideology@yahoo.com)

3- Olivier Dolfus , Opcit, p 213.

هذا الإتجاه يسانده الكاتبان الفرنسيان **Jean** و **Jean Jacque** .  
**louis Perillie** حيث يرى أن العولمة والكونية تدعوان الذين يناضلون في إطار مختلف التنظيمات من أجل ترقية - بطريقة تدريجية - كل شعوب المعمورة نحو عالم عادل وواحد.<sup>1</sup> دائما في نظر هذان الباحثان، العولمة هي بمثابة الوعي بحالة بعض المشاكل التي تطرح على مستوى البشرية ككل.

ونجد من أشد المدافعين عن العولمة، الجماعة التي سمت نفسها:  
"**Groupe Parole**"، وهي جماعة مشكلة من 16 شخصية من المذهب الكاثوليكي ومن حساسيات مختلفة. وترى هذه الجماعة أن العولمة تشكل مع مختلف مظاهرها تقدما للإنسانية، فهي تعطي الأولوية لوحدة العالم لكن في إحترام إختلافاته.<sup>2</sup>

بالنسبة لهذه الجماعة : إن الخاسرين في عملية العولمة هم الذين يحكمون على أنفسهم مسبقا بالخسارة، والذين يخافون التطور، بل أن الراحين في العملية هم المتضامنين الأكثر مع الفقراء، والذين قرروا أن يشكلوا سلطة ثالثة من أجل المشاركة في قرارات تهم الإنسانية جمعاء.

ويشرح أعضاء هذه الجماعة بأن المعارضين خلال قمة "سياتل" (**Seattle**) لم يطلبوا إلغاء المنظمة العالمية للتجارة (**OMC**) بل أكثرهم يقف مع ضرورة وجودها، من أجل تحقيق النظام والعدالة في التجارة، ولكن الأمر أو المعارضة كان يتعلق بقضية الشفافية في المفاوضات وإشراك المجتمع المدني في القرارات، إنه عرض للتعاون مع الدول من أجل جعل العولمة أكثر إنسانية.

---

1- Louis Perillie et Jean Jacque, L.TUE , "*Le Mondialisme*", France: que sais je?, 1977, pp 03-04

2 - Groupe Parole, "L'autre mondialisation", *Le Monde*, 57 année n° 17400 juillet, 2001, p03.

ورغم هذه المساندة، تعترف هذه الجماعة بوجود مشاكل ونقص التجربة في المفاوضات الدولية.

من جهة أخرى يعتبر أنصار العولمة أن الظاهرة قدرا حتميا لا مفر من قبلوها بغير تحفظ، فالعولمة تمثل تقدما طبيعيا تجاه عالم بلا حدود.<sup>1</sup>

ويرى أنصار العولمة أنه ستظهر مراكز سلطة بديلة وخصوصا في عالم الشركات وعلى الأخص تلك التي يطلق عليها "دولية النشاط" والتي ستتنافس غالبا بنجاح مع دول في تحديد إتجاهات الإقتصاد السياسي الكوني.

### ب - الطرف المضاد للعولمة :

هذا الطرف يرفض العولمة على أساس أنها ليست في حقيقتها سوى إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالي القديم. هذا الطرف يقرأ طابع النظام الدولي الذي يتكون من الدول، والتي هي الوحدات السياسية له، سيبقى ولن يتغير كثيرا، ويضيف هؤلاء أن الدول ستظل هي الأطراف الرئيسية الفاعلة في الأنظمة السياسية الإقتصادية.

واللافت للإنتباه، أن المعارضين نجدهم بكثرة في العالم الثالث، ولقد كتب في هذا الإطار (**Le Messenger camerounais**) أن العولمة هي الآلة الجديدة للهيمنة الأمريكية - الأوروبية وهي تخطط لتحطيم العالم الثالث.<sup>2</sup>

حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك أصوات تقف ضد العولمة، وفي هذا المضمار نجد في تدخل الممثل الديمقراطي لولاية أوهايو "OHIO"، السيد (**Dennis J. KUCINICH**).

1 - السيد ياسين، "نحو خريطة معرفية للعولمة"، مرجع سابق ص 25-27.

- أنظر كذلك حسين معلوم، "التسوية في زمن العولمة"، ص 112، مرجع سابق، ص 112.

## - دعوة صريحة للوقوف ضد العولمة :

يرى هذا الموقف أن الأمريكيين يخسرون كثيرا كلما حاولت المنظمة العالمية للتجارة ممارسة سلطاتها إزاء قوانين المدن والولايات. ودعى هذا الممثل السلطات الأمريكية إلى ضرورة وقف ممارسة ونشاط المنظمة العالمية للتجارة على مستوى الدول، ومنع توسيع سلطاتها.<sup>1</sup>

كما كانت المنظمات غير الحكومية مثل: " L'Association ATTA " و "Public Citizen" وراء إفشال قمة سياتل.<sup>2</sup>

ويؤكد آخرون في هذا الإتجاه بالإعتراف أن العولمة إتجاه متحيز يدافع عنه أصحاب المصالح الإقتصادية في البلدان المتقدمة لتحقيق مصالحهم العالمية بغض النظر عن مصالح هؤلاء المعارضين للعولمة. نجد أصحاب هذه المصالح حتى في أوساط البلدان النامية.<sup>3</sup>

وكذلك في الأوساط الدينية نجد هؤلاء المعارضين، ففي الأوساط المسيحية، تأتي المعارضة للعولمة أو نقدها من قبل الكنائس الراسخة غير الأصولية، في حين أن الحركات الأنجلية التبشيرية البروتستانتية الأكثر أصولية التي تنبعث من الولايات المتحدة الأمريكية فهي أقل إهتماما بالمسائل الدولية.

ويعتبر هذا الرأي أن الأصولية الإسلامية تتخذ مواقف أكثر مباشرة في عدائها للدولة القومية العلمانية، التي لم تسفر إلا عن فشل إجتماعي إقتصادي وتعتبر دخيلة على مجتمعاتها. وتجد هذه الأصولية في بعض الأحيان على الأقل كبديل للعولمة، أكثر منها كرد فعل إقليمي محدود عليها.<sup>4</sup>

1- Dennic J. Kucinich, " La Démocratie mise en péril", par L'OMC, in <http://www/courrierinter.com>.

2- Opcit.

3- عبد الرحمن يسري أحمد، 'قضايا إقتصادية معاصرة'، مرجع سابق، ص 289.

4 - جوران توربون، 'العولمات'، مرجع سابق، ص ص 26-27.

هذا الإتجاه الديني يدعمه مصطفى النشار وأسعد السحمراني اللذان يعتبران أن ما يدعو إليه البعض بالعولمة هو في واقع الأمر دعوة إلى تكريس الوضع القائم الذي تسود فيه ازدواجية المعايير وعدم مراعاة مصالح الآخر، ولا مشاعره أو خصوصيته.<sup>1</sup>

ويضيف هذا الأخير أنها عولمة غربية المنشأ، غربية الأهداف وغربية الأدوات وغربية الثقافة. ويؤكد في الأخير بأنها تمثل الوجه الآخر للهيمنة وتكريس تبعية الآخرين لثقافة الغرب.

### ج - الطرف الوسطي:

وأخيرا هناك رأي توفيقى يرى ضرورة مسايرة الواقع الجديد الذي هيمنت عليه العولمة في جميع المجالات، ويرى هذا الرأي أن الإنطواء على النفس يجلب فقط الخسارة، لذلك وجب التكيف مع الواقع الجديد من خلال إنفتاح عقلائي ووضع إستراتيجية رشيدة وفاعلة.

ويرى أنصار هذا الإتجاه في العولمة حدثا تاريخيا وينطلق هذا الموقف من إعتبارين إثنين :

-الإعتبار الأول : ذو طبيعة منهجية إبستمولوجية، حيث يتمثل في المقولة الحاسمة، وهي أنه لا توجد بنية إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية مغلقة أو غير قادرة على الإختراق ومن ثم لا يصح النظر إلى العولمة بوصفها نظاما عالميا محكما، غير قابل للمواجهة حتى من أضعف الحلقات المحيطة به.

---

1 - مصطفى النشار، "ضد العولمة"، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 1999، ص ص 09-11.

-الإعتبار الثاني : ذو بنية مستمدة من منظور إجتماعي-إقتصادي-سياسي، ومعتمد على حقيقة مؤداها : أنه من الوهم الإيديولوجي الإعتقاد بأن بلدان العولمة الجديدة، تمثل حالة من الإستقرار الذي يحول دون بروز مفاجآت كبرى أو صغرى.<sup>1</sup>

## II : النظريات التي عالجت العولمة :

نلتمس في هذا الجانب تعدد التصورات والأدبيات بشأن دراسة ظاهرة العولمة :

### أ - الليبرالية الجديدة:

أو ما يسمى بتعميم الليبرالية ويمثلها فوكوياما، حيث بلور أفكاره في كتابه "نهاية العالم"، والذي حاول فيه إعادة صياغة وتحديد الأيديولوجية الليبرالية الأولى بإعطائها نظرة عالمية أو كونية، ويرى فوكوياما أن جوهر التاريخ يسير من عبودية النظم والثقافات الوسطية الجموعية إلى التحرر الشامل والحرية الفردية.

وبشير إلى وصول التاريخ إلى غايته تماما كما أن الحقيقة التي تمثلها الليبرالية قد ظهرت تماما.<sup>2</sup>

فنهاية التاريخ، تعني لدى فوكوياما الإنتصار النهائي للرأسمالية نموذجا وحضارة وقوة تاريخية، وبالتالي يرى فوكويوما تعميم القيم الرأسمالية وعقائدها على العالم بأسره.

1 - حسين معلوم، مرجع سابق ، ص 115.

2 - برهان غليون، "الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين : تحديات كبيرة وهموم صغيرة"، المستقبل العربي، عدد 232، جوان 1998، ص 09.

لكن هذا الطرح ينتقده السيد ياسين بإعتبار أن ما يذهب إليه فوكوياما لصياغة وعي كوني زائف الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون ديانة الإنسانية إلى أبد الأبد<sup>1</sup>.

وفي نفس الوقت يعتبر السيد ياسين أن سقوط الشمولية كنظام سياسي مرة واحدة ولأبد لا يعني سقوط الماركسية كإيديولوجيات، لأن النظم السياسية إذا كانت تسقط فإن الإيديولوجيات بإعتبارها في المقام الأول أنساقا مترابطة من القيم التي تتعلق بالتطور الإجتماعي، قد تضعف، وقد تتوارى وقد تتجدد، ولكنها لا تسقط.<sup>2</sup>

#### ب - نظرية صراع الحضارات:

وبمثلها صموئيل هانتغتون وتعني هذه النظرية أن الحضارات تركيبات خاصة ومتميزة ومستمرة تشترط ردود فعل الجماعات البشرية التي تتبناها، وأن العلاقات بين هذه الحضارات هي علاقات صراع مستمرة أو تنافس، وبالتالي فهي تدعو إلى الإستعداد والمواجهة وتبشر بعالم مفتوح على كل أنواع الفوضى والصراع والحرب.<sup>3</sup>

وحسب صموئيل هانتغتون، يستحيل التعايش مع الحضارة الإسلامية. حيث إتخذ هذا الأخير من مظاهر التطرف الديني التي تشكو منه بعض الدول الإسلامية دليلا على ما قاله.

1- السيد ياسين، 'في مفهوم العولمة'، مرجع سابق، ص 04.

2- السيد ياسين، 'في مفهوم العولمة'، مرجع سابق، ص 04.

3- الحبيب الجحاني، "ظاهرة العولمة"، مرجع سابق، ص 16.

وأشار كذلك إلى أن تخطيط الحلف الأطلسي (OTAN) لمواجهة التهديد القادم من الجنوب، بعد زوال التهديد القادم من حدوده الشرقية بسقوط نظام المنظومة الشرقية، يدخل ضمن هذا السياق.

### ج- النظرية الاشتراكية:

العولمة في نظرهم ليست مجرد مجموعة من الظواهر الإقتصادية، ولكنها أيضا بل وفي المقام الأول مجموعة ظواهر سياسية أيديولوجية تقدم كمبرر لإتجاهات بازغة في مجال الحكم المعاصر.

والنقطة الجوهرية التي يثيرها الاشتراكيون، هي أن الدولة الرأسمالية في إستجاباتها للعولمة، قد قضت بذلك على الصيغة الهشة للحل الوسط الليبرالي الذي صيغ لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع والذي سمح للرأسمالية بأن تتوسع داخليا وخارجيا على أساس تفادي الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال المنتجين بشكل عام من خلال برامج الرعاية الإجتماعية المتعددة.<sup>1</sup>

وفي واقع الأمر فإن النظرية الإشتراكية والماركسية، لا تملكان نظرة واضحة لظاهرة العولمة، فبعد أن كانتا في السابق تدعوان إلى الأممية (تشديد الأممية) اليوم نشاهد عكس ذلك، فالشركات المتعددة الجنسيات الكبرى الرأسمالية توحد أسواق العالم، تحت أنظار الطبقة العاملة والحركات النقابية بل هذه الأخيرة أصبحت ممزقة ومشتتة.

ويخشى في صفوف اليسار، إذا تحدثوا عن الدولة أو قطاع الدولة الإنتاجي أن يقال لهم، لقد ثبت إنهيار النظام الذي إعتد على الدولة وسلطاتها لبناء تنمية أفضل وأشمل وللحد من الإستغلال الطبقي.<sup>2</sup>

1- السيد ياسين، "حوار خريطة معرفية للعولمة"، مرجع سابق، ص ص 30-32.

2- إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص 16.



## د - الإتجاه العربي الإسلامي:

نستنتج هذه الرؤية من خلال الإطلاع على كتاب مصطفى النشار<sup>1</sup>، حيث يرى في العولمة عملية "غريزة العالم" أجمع<sup>2</sup>. كذلك يعبر عن هذا الإتجاه أسعد السحمراني<sup>3</sup>.

فهذا الإتجاه، يرى أنه رغم الحوار بين الثقافات ورغم التلاقي بين الحضارات، فإنه سيبقى الشرق شرقا والغرب غربا، أي أن الثقافة الشرقية بقيمتها الأخلاقية والدينية غير قابلة لأن تمحوها ثقافة الغرب، مهما علا شأنها وتعاضمت أدواتها.

ويرى هذا الإتجاه أنه إذا تقاربت الشعوب الإسلامية، أدى هذا إلى تكتل إقتصادي فيما بينها، فإن ذلك سوف يكون النواة الحقيقية للمواجهة<sup>4</sup>.

وكما يرى هذا الإتجاه أن التحدي الذي يفرضه الغرب على الشعوب العربية الإسلامية والشرقية هو أكبر تحد تواجهه على مر التاريخ لأنه ليس مجرد تحد عسكري، وإنما هو تحد شامل ومتعدد الجوانب ومنذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت نظريتان:

---

1- مصطفى النشار، 'ضد العولمة'، مرجع سابق، ص 99.

2- المرجع نفسه، ص 14.

3- أسعد السحمراني، 'صراع الأمم بين العولمة و الديمقراطية'، بيروت، دار النفاس، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص 97.

4- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

## 1- نظرية الجنوب أو العالم الثالث:

ويسمىها البعض الماركسية الجديدة ويمثلها المفكر المصري سمير أمين وأريغي اللذان نظرا إلى الحقبة الماضية لنموذج المركز والمحيط، فهذه النظرية تتاقض الطرح الليبرالي الذي يرى في عملية توحيد العالم من خلال السوق تستطيع أن تكون أساسا لعملية إزدهار جديدة وشاملة.

وترى نظرية الجنوب أن الأيديولوجية الليبرالية لا تسمح بطرح مشكلة النمو بشكل صحيح، وأنه لا مفر من إستراتيجية الإنفكاك التي تنطوي على مفهوم عالم متعدد المحاور (Polycentrique).<sup>1</sup>

ويشير سمير أمين إلى أن الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي أي شعوب الجنوب وشعوب الشرق سترد بالرفض والثورة على محاولة توحيد العالم من خلال السوق.<sup>2</sup> ويتحدث عن أزمة جديدة للرأسمالية سوف تقود حتما إلى طريق مسدود، وتؤدي لدى أريغي إلى عودة الصراع الطبقي.<sup>3</sup> فنظرية العالم الثالث، ترفض أيضا أطروحة أو أطروحات هانتغتون. حيث تذكر بأن فكرة الصراع هي فكرة عالمية أو كونية.

ويرى فوكوياما أن جوهر التاريخ يسير من عبودية النظم والثقافات الوسطية "الجماعية" إلى التحرر الشامل والحرية الفردية. ويشير إلى أن وصول التاريخ إلى غايته تماما كما أن الحقيقة التي تمثلها الليبرالية قد ظهرت تماما.<sup>4</sup>

1- سمير أمين، "بعد حرب الخليج، الهيمنة الأمريكية: أين؟"، *المستقبل العربي*، السنة 15، العدد 170، أبريل 1993، ص 71.

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

3- برهان غليون، "الوطن العربي، أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهموم صغيرة"، *المستقبل العربي*، عدد 232، جوان 1998، ص 09.

4- المرجع نفسه، ص 10.

## 2- نظرية نهاية التاريخ :

تعني لدى فوكوياما الإنتصار النهائي للرأسمالية، نموذجاً وحضارة وقوة تاريخية. وبالتالي يرى أنه لابد من تعميم القيم الرأسمالية وعقائدها على العالم.

**المطلب الثالث : أبعاد العولمة وانعكاساتها.**

### **أ: أبعاد العولمة**

الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه دعاة العولمة وإرساء نموذج يرمي بالأساس إلى إلغاء السياسة لفائدة الإقتصاد، وتعدد نماذج الإنتاج لفائدة نظام ليبرالي مفتوح، ومن ثم إعتداد التنافس كآلية في نظام السوق وتدويل المال وتوسيع التجارة العالمية.

وللوصول إلى هذا الهدف كان يستلزم تعميم نموذج مغاير لمفهوم المواطنة، والحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة، أين يلعب الإعلام كوسيط حاسم في تكريس القيم الجديدة، المرتبطة بالعولمة.<sup>1</sup>

وبذلك، خطت وحضرت الدول الصناعية الكبرى نفسها على كل المستويات للدخول في عهد العولمة:

### **- المستوى الإقتصادي:**

تبنت الدول الصناعية الكبرى سياسية مسايرة الشركات المتعددة الجنسيات في إتجاه خلق سوق موحدة، ومن هنا وضعت إستراتيجيات لإستيعاب هذه العولمة والإستفادة منها، وهذا وبعد أن تم العمل على تحسين الأداء الإقتصادي عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى ثم بلورة سياسة التكتل الإقليمي، وهكذا تم في أوربا إنشاء الإتحاد الأوروبي.

1- حسين معلوم، "العرب والعولمة"، مرجع سابق، ص 58.

وفي آسيا تم وضع رابطة تعاون دول جنوب آسيا (ASEAN)، وفي أمريكا تم إنشاء منظمة التجارة الحرة الأمريكية الكندية المكسيكية (NAFTA).

لقد دخلت هذه المجموعات الإقليمية محمية بتكتلاتها الضخمة في مفاوضات ألغت الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) (الملحق رقم 01) وفيما بعد المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، التي تشكل الإطار القانوني لتنظيم السوق العالمية.

لقد ضمنت هذه الدول بثقل تكتلاتها، تقاسم السوق العالمية الجديدة فيما بينها، والحصول على أكثر ما يمكن من المنافع في إطار إقتصاد السوق.

فالعولمة بهذا البعد تفتح باب الصراع الدولي أكثر من أي حقبة سابقة، ولا يستبعد هذا الصراع أي وسيلة عسكرية كانت أو سياسية أو إقتصادية أو إيديولوجية.<sup>1</sup>

#### - على المستوى السياسي :

ترمي الهيئات السياسية للعولمة إلى إعادة هيكلة النظام الدولي والهيئات العابرة للقومية وتحاول تكريس النموذج "المجتمع الدولي" une société .monde

و في هذا الشأن تعمل على إحلال إرادة الدول الوطنية لصالح الهيئات التي تتدخل في سيادة هذه الأخيرة كما هو الحال بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة، وكذلك مع إنشاء مجلس الجناية الدولية (Cour Pénale Internationale) ومحكمة الجناية الدولية (Tribunal Pénal International) وأيضا أمام إرادة مواجهة مشاكل المتعلقة بالكون على غرار البيئة عبر المعاهدات الدولية كما هو

1- برهان غليون، " الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين"، مرجع سابق ، ص 14.

## النشأ ببرتوكول كيو تو (Protocole de Kyoto).

عمدت الدول الصناعية إلى وضع سلسلة من القوانين والميكانيزمات من أجل السيطرة وفرض هيمنتها، وهذا ما يعكسه تعاونها الأمني في إطار التحالف الأطلسي وإستمرارها في السيطرة على منظمة الأمم المتحدة من خلال تكريس حق النقض المستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإدخال حق التدخل، وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

كما عمدت هذه الدول إلى وضع إطار أمني جماعي يضم تعاون أجهزة الأمن فيما بينها، وتوحيد القوانين والإجراءات التي تهدف إلى السيطرة على حركة الهجرة الخارجية، وتشدد على مخاطر تصدير العنف من البلاد الفقيرة.<sup>1</sup>

ولتحقيق الإستقرار وحماية حدودها، وسعت الدول الصناعية سياسة دمج الدول المجاورة والقريبة التي يمكن أن تشكل مصدر تهديد وإضطراب للتجمع الإقليمي، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك، وأوروبا، والبرتغال، واليونان ودول أوربا الشرقية وضمن هذا التوجه وسعت أوروبا فكرة الشراكة الأورو-متوسطية.<sup>2</sup>

إضافة إلى هذين المستويين، لقد حاول جوران توربون، توضيح أبعاد العولمة عن طريق وضع آليات تشمل تفاعلات العولمة في مختلف المجالات (شكل رقم 02).

1- المرجع نفسه ، ص 17-18.  
2 - برهان غليون، " الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين"، مرجع سابق ، ص ص17-18.

الشكل رقم (02): يبين أبعاد العولمة

الأليات		
عملية النظام	التفاعل على الساحة العالمية	المجال
نظام دولي	عوامل تأثير شبه عالمية	بناء
سوق دولي/ إنتاج دولي	تجارة دولية / اعتماد متبادل بين الدول	تقسيم العمل
قانون دولي/ حقوق	نفوذ دولي	الحقوق
تمويل دولي	تأثير دولي	رأسمال/ دخل
تقرير السوق الدولي	تأثير دولي	مخاطر-فرض
سوق بيئة دولي- ثقافة عالمية (نظام) هوية إنسانية أو تقسيم عالمي للهوية	عوامل تأثير شبه عالمية- تماثل عبر قارية أو مثال أعلى	بناء هويات ثقافية
معرفة عالمية وعلم عالمي	مرجعية دولية، ومقارنة دولية - إنتشار دولي	المعرفة
ديانات أو عقائد عالمية	نفوذ دولي	القيم
قواعد عالمية	نفوذ دولي	المعايير
لغة/ تعبيرات عالمية- فنون وعمارة عالمية	تبادل عبر ثقافي-تهجين	الأشكال الرمزية
إنسجام دولي/صراع استيطاني	تفاعل دولي	الفعل

المصدر: جوران توربون، العولمات، مرجع سابق، ص 14.

إن إستراتيجيات القوى الكبرى التي تواكب مصالحتها مع العولمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إنما تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف. يأتي على رأسها إثبات متكاملان، تحقيق عولمة السوق، أي سيادة السوق عالميا، وتدمير قوة الدول على مقاومة العولمة.<sup>1</sup>

1- حسين معلوم، "التسوية في زمن العولمة"، مرجع سابق، ص 117.

وتفرض العولمة معايير أو قواعد موحدة وتعيد النظر في الحدود وتقتصر إلغاء كل أنواع الحماية. لقد كان هذا الغرض هو هدف المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد في ماي 1998، حيث دعا إلى تدعيم الليبرالية الإقتصادية.<sup>1</sup>

### - على المستوي الأمني والإستراتيجي:

ترتب عن بروز العولمة توسع أنشطة الحلف الأطلنطي بالقيام بأنشطة خارج النطاق الجغرافي التقليدي للحلف. وتبنى الحلف الأطلنطي عقيدة إستراتيجية جديدة جعلته يكاد يكون راعي الأمن الدولي بدلا من الأمم المتحدة.<sup>2</sup>

كما تميزت مرحلة العولمة في بعدها الأمني بإنتهاء عملية الرعب النووي. وهذا جاء نتيجة إبرام وثيقة كامب ديفيد التي وقعها آنذاك الرئيسان يلتسن وبوش سنة 1992. ولهذا فإن روسيا لم تتحد الولايات المتحدة الأمريكية في أية مشكلة دولية. وتبين ذلك في أزمة إقليم كوسوفو في يوغوسلافيا سنة 2000، حيث قامت دول الحلف الأطلنطي بشن إعتداءات شاملة على يوغسلافيا، والحرب على العراق في مارس 2003، والتدخل العسكري في ليبيا في 2011، والضغط على السودان.

هذا الواقع الجديد، في كثير من الحالات لم يكن في صالح دول العالم الثالث التي كانت تستند على الدعم الروسي في موقفها وتحركها.

1- جوران توربون، مرجع سابق، ص 23.

2- محمد السيد سليم، "تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين"، جامعة القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص 05.

## II- آثار وانعكاسات العولمة

إن عملية رصد وتحليل آثار وانعكاسات العولمة صعب القيام بها بكل موضوعية، لسبب بسيط وهو كما أشرنا إليه في السابق، أن الظاهرة معقدة وهي في صيرورة مستمرة لم يكتمل بعد تشكيلها، حيث أن العديد من مظاهرها لا يزال في مرحلة تفاعل، وأن الكثير من نتائجها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية، لم تتبلور بصورة واضحة إلى حد الآن، وعلى الرغم من هذا التعقيد يمكن إستشفاف جانبا من هذه الآثار والانعكاسات التي أشار إليها جوران توربيون من خلال وضعه جدولاً يوضح فيه من المنظور التنبؤ بالفائزين والخاسرين في العولمات.

### الشكل رقم (03): يوضح الفائزون والخاسرون في العولمات

فرص العمل في العالم					
إيجابي			سلبى		
الحراك	الدعم	سبيل للدخول	إنتهاك سلبى	هامشي	تأثيرات الموقع
مهاجرون	مجموعات متصلة معسرة	مستهلكون مهنيون	تقليديون محليون	أعمال وعمال ومهنيون غير منافسين	التحديات
نخب العاملين في التجارة	نخب العاملين في التجارة	نخب العاملين في التجارة			الفرص

المصدر: جوران توربيون، مرجع سابق، ص 23.



وفي نظر توربون، إن الفائزين في العولمات كما يسميها أولئك الذين يتيح لهم العالم المفتوح ما فرضه للفعل أو الإتصال بأصدقاء أصحاب الثروة، وبالنسبة للخاسرين فإن العولمة تعتبر قضاء على فرص التوظيف والأجور والأرباح المعقولة وغزوا ثقافيا يحتل أعلى مرتبة الإتصال الثقافي ويخرب قيمة مهمة.<sup>1</sup>

ويضع جدولاً آخر يوضح فيه تأثيرات العولمة على مختلف قارات العالم أو بالأحرى العالم المتقدم والعالم النامي (أنظر الجدول رقم 03).

الشكل رقم (04): يوضح الآثار الإقليمية الأساسية للعولمة الراهنة

المنطقة	تأثير الوضع	الإستهلاك	الشكل
غرب أوروبا	ثانوي	هامشي	منافسة هجرة
شرق أوروبا	إستهلاك إستثمار تنافسي	صلات تواصل ثقافي	التحول نحو "أوروبا" و"الغرب"
USA		الوصول إلى الأسواق	منتحون ذو أجور منخفضة
العالم الثالث	تفتيتي "ضبط" إستثمار تحد ثقافي	ثانوي صلات تواصل ثقافي	سوق عالمي، "حكومة عالمية"، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مقرضون مانحون.
شرق وجنوب شرق آسيا	مستوى معيشة تحد ثقافي	إتصال بالسوق تواصل ثقافي	مبادرات خاصة

المصدر: جوران توربون، مرجع سابق، ص 24.

1 - جون توربون، "العولمات"، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

فحجم التأثير على الدول المتقدمة والدول النامية متفاوت، حيث درجة التأثير على سبيل المثال في غرب أوروبا هي محدودة بفضل الميراث الإقتصادي والدوافع الإقليمية القوية للإندماج الأوروبي.<sup>1</sup>

وفي شرق أوروبا، تعني العولمة الحالية إنفتاح إقتصاديات وثقافات كانت مغلقة فيما مضى، والدخول في نظام إقتصادي آخر هو الرأسمالية.

وبعبارة أخرى تعني العولمة تغيرا ضخما، ذات آثار شديدة التباين، وحتى الآن فإن معظم الأوروبيين الشرقيين خسروا إقتصاديا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من أن القيادة السياسية والإقتصادية تدفع باتجاه توسيع الأسواق العالمية، فإن هناك إهتماما كبيرا ومخاوف من مخاطر العولمة.

وفي العالم الثالث، فإن العولمة تتبدى في الليبرالية التي فرضت عليها سياسة الإصلاح الهيكلي تحت ضغط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إضافة إلى ما سبق، فإن العولمة تقلص من سيادة الدول. وفي هذا الإطار يعتبر الممثل الديمقراطي (**Kucinide**) أن منظمة التجارة الدولية، لها صلاحيات أن تفرض قوانينها على المستوى المحلي.<sup>2</sup>

ويشير على سبيل المثال أن الإلتزامات أو الشروط التي فرضتها المنظمة على بعض الولايات الأمريكية، حددت أو قلصت من قدرة هذه الأخيرة على حماية المستهلك ووضع معايير إيكولوجية وأخذ مبادرات لإنتعاش الإقتصاد القومي.

---

1- Dennis J. Kucinid, "La démocratie mise en péril," *par l'OMC*, in [http:// www/ courrier Inter.](http://www/courrier-Inter.com), Opcit.

2- IDEM.

كما نتج عن تطور ظاهرة العولمة في بعض الميادين تقلص الدور التطوري للدولة، وفي المقابل نسجل بروز مجموعة ممثلين دوليين وطنيين، وممثلين في المنظمات غير الحكومية، والمجموعات الإرهابية، والمؤسسات الإقتصادية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات<sup>1</sup>:

- **المنظمات غير الحكومية:** توجد حسب إتحاد الجمعيات الدولية أكثر من 20 000 منظمة غير حكومية في العالم وتشمل كل قطاعات العلاقات الدولية.

- **المجموعات الإرهابية:** تستعمل هذه المجموعات، في كثير من الأحيان، لإضعاف قوة الدولة، كما يمكن أن تعمل هذه المجموعات (كمرتزقة) لمصلحة دولة أخرى والمثال السوري واللبيبي هو أحسن دليل على هذا السلوك.

- **المؤسسات الإقتصادية الدولية :** أصبحت المؤسسات الإقتصادية الدولية تمثل السلطة الحقيقية لتسيير الإقتصاد الدولي، إلى درجة أن تقوم بتقنين التبادلات الإقتصادية ومن أمثال هذه التنظيمات المنظمة العالمية للتجارة.

- **الشركات المتعددة الجنسيات :** تعتبر حالياً هذه الشركات من الممثلين الدوليين الهامين، ذات ثقل معتبر على الإقتصاد العالمي.

وقد كان عدد هذه الشركات في السبعينات 7000 وأصبح يفوق 37000 مؤسسة في 1992، حيث تمتلك **1/3 (الثالث) الرأسمال العالمي**.<sup>2</sup>

---

1- Oliviers Dolfus, "La Mondialisation", Opcit, p. 32.

2- Chantal Buhor, "Le Commerce International du GATT à l'OMC", édition Le Monde , 1996.

كذلك نتج عن تطور ظاهرة العولمة إتساع الهوة بين الشمال والجنوب وتتجلى من خلال النمو الغير المتساوي، وعدم التكافؤ في الدخول إلى الأسواق العالمية، وفي مستوى التقدم التقني والعلمي. وورد في التقرير العالمي للتنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1992، أن التفاوت أو عدم المساواة بين سكان الأرض أصبح من 01 إلى 150 ضعفا.

وهناك 20 % من سكان العالم يملكون وحدهم 82,7 % من الدخل العالمي، في حين نجد 80 % من سكان العالم يملكون أقل من 18 % من ثروته.

ويؤدي الإستقطاب الإقتصادي إلى نتائج سياسية لا تقل خطرا عن النتائج الإقتصادية ويقود تدهور الوضع الإقتصادي والمعيشي إلى زيادة الضغوط على الدول الضعيفة والفقيرة ويدفع بها نحو فقدان الإستقرار والأمن، وتؤكد التقارير الإستراتيجية أن 90 % من النزاعات التي حصلت في السنين العشر الماضية كانت ذات طابع داخلي أو أهلي.

وتحمل العولمة في طياتها سرعة إنتشار الأزمات بين أرجاء دول العالم، فأى إهتزاز يحدث في إقتصاد دولة ذات أهمية يحدث ردود فعل سريعة في إقتصاديات الدول الأخرى. وأحسن دليل على هذا، الأزمة المالية الأخيرة التي مست دول جنوب شرق آسيا وإنتشرت أثارها في المنطقة ككل.

كما تخلق العولمة صراعا بين الثقافات، فإنفتاح الحدود وتدفق الأنماط الإستهلاكية والثقافية الجديدة، يخلق صراعا بين القائم والوافد، ويدمر عادات وتقاليد. إلا أن هذه السلبيات لا تعني إختفاء بعض الإيجابيات.<sup>1</sup>

1- محمد عبد القادر عطية : 'اتجاهات حديثة في التنمية'، الإسكندرية: دارالجمعية، 2000، ص 240-241.

إن دمج إقتصاديات العالم كله في إطار سوق واحدة يعني فتح المجال أمام منافسة دولية غير متكافئة، سواء فيما يتعلق بالشركات الدولية نفسها، أو فيما يتعلق بالشركات الموجودة في الشمال الغني والجنوب الفقير، والنتيجة لمثل هذا التوحيد السوقي، هي الدخول في حرب إقتصادية بين الشركات من أجل السيطرة على السوق الدولية.

وكثيرا ما تلجأ هذه الشركات إلى أساليب ملتوية، بما فيها إستخدام الرشاوى للظفر بمآربها. كالحصول على الصفقات والمشاريع المختلفة.

- إن مستقبل الجماعات البشرية التي أصبحت تخضع في الشمال أو الجنوب لمنطق المنافسة الإقتصادية بين شركات دولية لا وطن لها، سوى تحقيق أرباحها، وتوسيع دائرة نشاطها، مرتبط بالإستراتيجيات التي تبلورها هذه الشركات الكبرى، وتلك التي تقوم بها الدول الصناعية التي تتحكم بالقسم الأكبر من نشاط هذه الشركات.

ويمكن القول أن مصير الشعوب في هذه العولمة مرتبط بتفاعل منطق الشركات الإقتصادي ومنطق الدول الإستراتيجي.

- كما أن العولمة أدت إلى إنهيار النظام الإقتصادي الإجتماعي القائم على مركزية الدولة في الحياة العمومية ومكانتها كدولة رعوية تسعى إلى تحقيق الرعاية والرفاهية وتقديم الخدمات.

- وكانت العولمة سببا في عدم قدرة الدول في التحكم في تنقل رؤوس الأموال، وفي هذا الإطار مقولة بأن المواطنين يعبرون أحيانا عن أصواتهم بأقدامهم، وهو ما يعني أنه إذا كانت السياسات الحكومية غير ملائمة من وجهة نظر الفرد، فإن هذا قد يحفزهم على الرحيل من بلد إلى آخر محملين بخيراتهم

ورؤوس أموالهم.

- هذه التحولات التي طرأت على الساحة الدولية ساعدت على تنامي ظواهر الحروب والنزاعات الداخلية وبرزت عمليات التطهير العرقي أو الأثني كما حصل في البلقان والبوسنة والهرسك وفي العراق و سوريا وبعض بلدان إفريقيا.

دائما ضمن أثار العولمة، يستعرض غازي الصوراني، الملاحظات التالية<sup>1</sup>:

1- إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها الأحادية.

2- تحولت أقاليم عديدة في العالم إلى مسارح إستراتيجية مضطربة، بدأت، أو أنها في إنتظار دورها على البرنامج، كما جرى في يوغسلافيا سابقا أو البلقان وألبانيا والشيشان، حاليا في العراق والسودان وليبيا وسوريا، وما أصاب هذه البلدان من تفكك وخراب أعادها سنوات طويلة إلى الوراء، وكذلك الأمر في الباكستان وأفغانستان.

3- إضعاف وتهميش دول عدم الإنحياز، ومنظمة الدول الإفريقية، والجامعة العربية، ومنظمة الدول الإسلامية، وكافة المنظمات الإقليمية التي نشأت إبان مرحلة الحرب الباردة والتي فقدت اليوم دورها.

4- إسقاط المنطقة العربية ودورها ككتلة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتجريدها من أي دور سوى الخضوع السياسي وإستمرار تأمين المواد الخام، وإقامة القواعد والأحلاف العسكرية وفق ما حددته التوجهات والمخططات

---

1- غازي الصوراني، "العولمة والعلاقات الدولية الراهنة": [cdideology@yahoo.com](mailto:cdideology@yahoo.com)

الأمريكية.

5- إستمرار الهيمنة أو السيطرة المباشرة على الخليج كمنطقة نفوذ أمريكية بصورة شاملة وكلية.

6- الوقوف في وجه أي إمكانية لأي شكل من التحالفات أو التكتلات الإقتصادية والسياسية إذا حملت في طياتها حداً أدنى من التعارض مع مشروع الهيمنة الأمريكي.

7- فرض السياسات الإقتصادية وفق مقتضيات الخصخصة وأيديولوجية الليبرالية الجديدة عبر مركزية دور القطاع الخاص في إطار تحالفه العضوي مع البيروقراطية العليا أو النظام الحاكم المعبر عن الطبقة السائدة.

8- دعم دول محورية على غرار دولة إسرائيل كركيزة متقدمة في المنطقة العربية تضمن إستمرار حماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية وكذلك دعم تكتلات إقتصادية وسياسية مثل السيدياو CEDEAO في إفريقيا كألية نفوذ لفرنسا للحفاظ على مصالحها في الساحل الإفريقي و هذا ما يبرزه التدخل العسكري في شمال مالي تحت غطاء محاربة الإرهاب.

### III- مظاهر العولمة

للعولمة مظاهر سياسية، وإقتصادية، ومعلوماتية، وإعلامية، وتكنولوجية، وإجتماعية، وثقافية، لكنها متداخلة إلى حد كبير يجعل في بعض الحالات من الصعب الفصل بينهما ويمكن تلخيص كل جانب كالتالي :

#### 1) على المستوى السياسي:

يتمثل أبرزها في إنهيار النظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد، بإعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في هذه

المرحلة من تطور النظام العالمي و هذا قبل بوز ملامح البريكس المشكلة من الدول البارزة على الساحة الدولية و هي روسيا والهند والصين وإفريقيا الجنوبية والبرازيل.

هذا الأمر سمح باستمرارية دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما جعل الكثير يصف العولمة بأنها مرادفا للأمركة.<sup>1</sup>

كذلك ثورة المعلومات والإتصالات خلقت واقعا جديدا لم يعد في ظله بمقدور أي نظام سياسي، مهما كانت درجة تسلطه أن يخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي.

ومن أهم العوامل على المستوى السياسي أيضا هو تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتساعد حدثها، مثل مشكلة المخدرات، وجريمة غسل الأموال والهجرة غير المشروعة، والتطرف، والعنف والإرهاب الدوليين، وتلوث البيئة، والأمراض الفتاكة والعصابات الإجرامية.

ولهذا فإن مسألة تدعيم التعاون بين الدول والتنسيق بينها على الصعيد العالمي أصبحت مطروحة بشدة، من أجل التصدي لتلك المشكلات والمخاطر التي تهدد العالم.

كما تفاقمت مشكلات العالم الثالث المتمثلة خاصة في الحروب الداخلية التي تعاني منها بعض الدول، والنزاعات والصراعات المسلحة بين بعض الدول مما أدى إلى تفاقم مشكلة اللاجئين والأزمة الإقتصادية.

يضاف إلى هذا تنامي دور المجتمع المدني العالمي (المنظمات غير الحكومية). حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة تنامي واضح للمنظمات الدولية

1- حسنين توفيق إبراهيم، "العولمة : الأبعاد والإنعكاسات السياسية"، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد الثاني، أكتوبر-ديسمبر 1999، ص ص 190-191.



غير الحكومية، وحسب إتحاد الجمعيات الدولية توجد أكثر من 20000 منظمة غير حكومية في العالم تمثل كل قطاعات العلاقات الدولية. هذه التنظيمات تركز نشاطها على قضايا مهنية، وبيئية، وحقوق الإنسان. ولها إرتباطات وعلاقات مع دوائر دولية.

وتلعب هذه المنظمات دورا في التأثير على سيادة الدولة التي بدأت تتغير في ظل تحولات عملية العولمة التي تفرض قيودا، على قرارات الدول وسياستها من جهة، وعدم التحكم في عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتية والمالي من جهة أخرى.

## (2) على المستوى الإقتصادي:

يلاحظ في هذا الجانب تزايد دور العامل الإقتصادي كاداة للسياسة الخارجية في ميدان التفاعلات السياسة الدولية وهذا م يؤكد إتساع مجال العلاقات الإقتصادية بين الوحدات المتوطنة في دول العالم المختلفة، حيث أصبحت تتضمن الإستثمار الأجنبي المباشر، وتجارة السلع والخدمات، ونقل التكنولوجيا وتبادل الأصول المالية من أسهم وسندات وعملات أجنبية، وهجرة العقول والعمالة، وغيرها من مجالات.

كذلك من المظاهر البارزة للعولمة التوجه نحو التكتلات الإقتصادية قصد تحقيق أكبر حد للمنفعة وتقوية نفوذ الدول في المجال الإقتصادي وهذا مايتجلى من خلال تعميق العلاقات الإقتصادية بين الوحدات المتوطنة في دول العالم المختلفة.

فلم تعد العلاقات مقصورة على مجرد تبادل السلع بين مصدرين ومستوردين في الدول المختلفة، أو قيام بعض الشركات الأجنبية بإتمام عمليات تجميع في الدول المضيفة لأجزاء تصنعها في الدولة تحت مسمى الإستثمار الأجنبي المباشر، وإنما ظهرت الشركات العابرة للقارات والتي لها فروع في جميع أنحاء

العالم.

كما تعتبر سرعة إنتقال أثر التغيرات الإقتصادية عبر أرجاء المعمورة من المظاهر الأساسية للعولمة، وذلك نتيجة لشبكة الإتصالات القوية التي تربط بين أنحاء العالم و كذا التغيرات الجذرية التي مست الهيكل الإقتصادي الدولي. و لهذا السبب يمكن اعتبار أن عولمة الإنتاج وعولمة الإستهلاك من أهم ملامح العولمة.<sup>1</sup>

وبضيف د. سمير أمين، عنصراً آخر بقوله أنه لن تكون هناك "عولمة" دون إمبراطورية عسكرية أمريكية، تقوم على المبادئ الرئيسية التالية<sup>2</sup>:

- 1- إحلال الناتو محل الأمم المتحدة من أجل إدارة السياسة العالمية.
- 2- تكريس التناقضات داخل أوروبا من أجل إخضاعها لمشروع واشنطن.
- 3- تكريس المنهج العسكري أو عولمة السلاح كأداة رئيسية للسيطرة.
- 4- توظيف قضايا "الديمقراطية" و"حقوق الشعوب" لصالح الخطة الأمريكية عبر الخطاب الموجه للرأي العام من ناحية وبما يساهم في تخفيض بشاعة الممارسات الأمريكية من ناحية ثانية.

ضمن هذا الطرح، يشير د.سمير أمين، في إطار تحديات المستقبل، أن التطورات التي طرأت على المنظومة العالمية مؤخراً قد أدت إلى تبلور تدريجي لوسائل جديدة لضمان السيطرة على صعيد عالمي لصالح الثالوث المركزي المهمين وهي ما أطلق عليها "الإحتكارات الخمسة الجديدة"<sup>3</sup> وهي:

- 1- إحتكار التكنولوجيات الحديثة، في مصير هذه الصناعات وتصادر

1 - محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، مرجع سابق، ص 240.

2- غازي الصوراني، "العولمة والعلاقات الدولية الراهنة": [cdideology@yahoo.com](mailto:cdideology@yahoo.com)

3- غازي الصوراني، "العولمة والعلاقات الدولية الراهنة"، مرجع سابق: [cdideology@yahoo.com](mailto:cdideology@yahoo.com)

النصيب الأعظم من أرباحها المحققة.

2- إحتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي، وهو يكمل عمل الإحتكار السابق في تدعيم هيمنة المركز على التصنيع من الباطن في الأطراف.

3- إحتكار القرار في إستخراج وإستخدام الموارد الطبيعية على صعيد عالمي، والتحكم في خطط تنميتها من خلال التلاعب بأسعارها، بل وقد يصل الأمر إلى الإحتلال العسكري المباشر للمناطق الغنية بهذه الموارد.

4- إحتكار وسائل الإعلام الحديثة على صعيد عالمي، كوسيلة فعالة لصياغة والتأثير على "الرأي العام" بما يدعم الهيمنة وخطتها عالمياً وقطرياً.

5- إحتكار أسلحة الدمار الشامل والوسائل العسكرية المتطورة التي تتيح الضغط على الدول والتدخل "من بعيد" أو "من فوق" دون خوض عمليات حربية طويلة ومكلفة بشرياً .

### المبحث الثالث: تفاعلات الإقليمية في ظل العولمة.

نحاول في هذا المبحث البحث في تفاعلات الإقليمية مع العولمة أو هل هناك علاقات تكاملية وتوافقية أو تناقض بينهما وما هي أوجه الشبه والاختلاف بينهما؟ أو بالأحرى هل الإقليمية تتجه نحو تدعيم العولمة وبذلك إرساء تعاون إقليمي خدمة لها أو تسير على العكس؟

ضمن هذه الأطروحات نحاول أيضا معرفة هل الأنظمة الإقليمية، في ظل العولمة، تسير في نمو وتوسع أم تتجه في إطار التضيق والتفكك أو بالأحرى هل ثمة نظم إقليمية لها ما يمكنها من قدرات يسمح لها البقاء والسيطرة وأخرى خاضعة للتأثيرات الخارجية؟

ولكي تسهل علينا عملية الدراسة لابد التطرق إلى إفرزات تحولات النظام العالمي على النظم الإقليمية وعلى وحدتها أو أعضائها وبالأخص على قدراتها، وإمكاناتها وتماسكهما.

يقر أسامة المجذوب أن التداخل بين الإقليمية والعولمة أدى إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد من هم خارجه، وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات عملا بالدولة الأولى بالرعاية.

ضمن هذا الصدد يشير أسامة المجذوب إلى وجود رأيين أساسيين حول طبيعة العلاقة بين الإقليمية والعولمة:

الرأي الأول، يعتقد أن الإقليمية ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضلية.

والرأي الثاني، يرى أن الإقليمية ستؤدي إلى تدعيم وتقوية النظام التجاري الدولي.

### المطلب الأول: العلاقات التكاملية.

ويذكر د. أحمد يوسف أحمد أن معظم ما كتب في مجال العولمة والأقلمة بمناسبة سيادة نمط معين، أو بمناسبة إنتصار النموذج الرأسمالي عالمياً يشير إلى غياب التناقض بين العولمة والأقلمة، إذ يرى أصحاب تلك الكتابات أن الأقلمة يمكن أن تكون مرحلة وسيطة في الإنتقال ما بين مستوى الدولة ومستوى العولمة. بعبارة أخرى فإن العولمة يمكن أن تكون محفزاً للأقلمة، بمعنى أننا لو تصورنا أن الدول سوف تقتنع بأنه ليس بمقدورها أن تواجه العولمة فرادى فإنها سوف تلجأ إلى تكوين كتلتا إقليمية ترقى بها إلى مستوى التأثير في العولمة.<sup>1</sup>

والخلاصة أن العولمة وفقاً لهذا الإتجاه التحليلي ليست نقيضاً للأقلمة، بل على العكس هي محفز لها ولا تتعارض مع الأقلمة، ولكن المعنى الواضح كل الوضوح في هذا أن الأقلمة المقصودة هي بالضرورة أقلمة تابعة، وليست مناوئة بأي حال من الأحوال، لأن هذه الأخيرة لا يمكن إلا أن تكون في تناقض العولمة.<sup>2</sup>

1 - أحمد يوسف أحمد، "العولمة والنظام الإقليمي العربي، في العولمة: قضايا ومفاهيم"، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، 1999-2001، ص42.

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

ويرى وألان نونجون أن التكامل الإقليمي يتفاعل مع العولمة ضمن جدلية التدعيم والمعارضة.<sup>1</sup> ويعلل ذلك، أن منظمة التجارة العالمية ترى أن التكامل الإقليمي يعجل من عملية تحرير التبادلات رغم أنها تتخوف من خطر تفتيت المجال الدولي. وفي هذا الصدد، تشير المادة 24 للغات "أنه من بين شروط الموافقة على الإتفاق الإقليمي أن يهدف لتسهيل التجارة بين الأقاليم المكونة له وليس فرض حواجز لتجارة الأطراف الأخرى منطوية ضمن هذه الأقاليم في إتصال جغرافي بينهما".

ويستند بيار دالان بموقف المنظمة الدولية للتجارة التي ترى أن الإقليمية أو التكامل هي وسيلة لتسريع تحرير التبادل ولكنها تتخوف من أن تؤدي إلى تفتت المجال الدولي (المادة 24 من مذكرة الغات).

واللافت للنظر في هذا الجانب، هو أن ظهور الكم الهائل من إتفاقيات مناطق التجارة الحرة والإتحادات الجمركية والأسواق المشتركة في شتى بقاع الأرض إلى تواتر الحديث عن ظهور حالة من التنافس بين تحرير التجارة في إطار إتفاقية الغات ووفقاً لأحكامها، وتحريرها في إطار هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة، قد تؤدي إلى الإضرار بما تم إنجازه من تحرير التجارة الدولية عبر ثمانية جولات للمفاوضات.<sup>2</sup>

أسفرت هذه المخاوف عن تشكيل لجنة في إطار منظمة التجارة العالمية لدراسة آثار الترتيبات التكاملية بصورها المختلفة على مستقبل النظام التجاري متعدد الأطراف، والوقوف على توافق أحكام هذه الترتيبات الإقليمية مع الأحكام الأساسية لإتفاقية الغات.<sup>3</sup>

---

1- Pierre Dalenne et Alain, 'L'espace mondial : fractures ou interdépendances' ? édition Ellipses marketing SA 2005, p12.

2- أسامة المجذوب، "العولمة والإقليمية"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2000، ص17

3- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

دائماً في الموضوع، يشير أحمد يوسف أحمد إلى المساهمات التحليلية التي إزدهرت في عقد السبعينيات والتي لفتت النظر إلى ما يمكن تسميته "سياسات الأقاليم"، ففي ذلك العقد برزت تلك الآراء التي رفضت تحليل التفاعلات داخل الأقاليم باعتبارها مجرد مرآة عاكسة لم يجر على قمة النظام العالمي، ومن ثم فإنه ليس صحيحاً أن فهم تفاعلات إقليم ما لا يتطلب أكثر من النظر إلى قمة النظام العالمي أو قيادته لكي نفهم إنعكاسات ما يجري في هذه القمة أو القيادة على نظام إقليمي ما، ذلك أن للأقاليم تفاعلاتها وآلياتها الذاتية التي تساعد على حدوث الهيمنة العالمية وتكريسها، أو تقدم آليات مقاومة أو ممانعة لهذه الهيمنة.<sup>1</sup>

ويشير أيضاً أحمد يوسف أن معظم ما كتب في مجال العولمة والأقلمة يوضح غياب التناقض بينهما، إذ يرى أصحاب تلك الكتابات أن الأقلمة يمكن أن تكون مرحلة ووسطية في الانتقال ما بين مستوى الدولة ومستوى العولمة. أي أن العولمة يمكن أن تكون محفزاً للأقلمة.

وبهذا المنظور فإن الدول التي سوف تفتتح بأنه ليس في مقدورها أن تواجه العولمة فرادى فإنها سوف تلجأ إلى تكوين كتلت إقليمية ترقى بها إلى مستوى التأثير في العولمة.

ويستخلص د. أحمد يوسف أحمد، أن العولمة وفقاً لهذا الإتجاه التحليلي ليست نقيضاً للأقلمة، بل على العكس هي محفز لها. كما يوضح في هذا الجانب أن الأقلمة المقصودة هي بالضرورة أقلمة تابعة، وليست مناوئة بأي حال من الأحوال.

1- أحمد يوسف أحمد، "العولمة والنظام الإقليمي العربي: العولمة - قضايا ومفاهيم"، مرجع سابق، ص 42.

وتوصل "جكوب فينر" JacobViner في أشغاله، (the custom unions issues,1952) إلى أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى زيادة التبادلات بين الدول ولكن في نفس الوقت تعمد لتعويض الواردات المتأتية من الدول الأعضاء الجدد لوردات دول الغير حيث أحيانا تكون أكثر تنافسية.<sup>1</sup>

للعلم تعتبر نظرية الإتحادات الجمركية "الجكوب فينر" أحد المصادر الرئيسية لدراسة مسارات التكامل الإقليمي، و التي صيغت في المرحلة الأولى من أجل الدول الصناعية(1950). حيث، تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتواجد اقتصاديات مغلقة، و كان من الضروري انتهاج الإنفتاح من الول قصد إعادة بعث قواعد النمو العالمي.<sup>2</sup>

ويقر عبد الجليل زيد مرهون أن العولمة، وعلى نقيض الجيوبوليتيكا، تدفع باتجاه تعزيز الخيارات الوحدوية ضمن المجموعات الإقليمية. ويضيف أن تعزيز الإتجاه الوحدوي لدى الدول والمجموعات الإقليمية يعني في التحليل الأخير حدوث تحول ما في خياراتها الخارجية. وبالقدر الذي يبدو الخيار الوحدوي صلبا ومتماسكا بالقدر الذي يمكننا الإستنتاج بأن تحولا عميقا قد طرأ على السلوك السياسي الخارجي.<sup>3</sup>

ويستنتج من هذا الطرح أن تحولا في مناخ البيئة الدولية سيفرض نفسه تلقائيا مع تزايد الكتل الإقليمية وتزايد الدول المتجهة للتكتل فيما بينها. كما أن الترتيبات التي تتخذ من أجل تكامل إقليمي قد تساعد على تقوية إقتصاد عالمي مفتوح، وذلك للأسباب التالية:

1-Pierre Dallenne et Alain Nonjon, "L'espace Mondial : Fractures ou interdépendances ?", édition Elliopses, 2005, p12.

2-Docteur Cathérine Duprefelle, sous la direction du professeur André Guichaoua, "La régionalisation en Afrique Australe : entre impératif de développements et dynamiques politiques", Université des Sciences et technologies de Lille, Faculté des Sciences Economiques et Sociales, septembre 2001,P194.

3 -عبد الجليل زيد مرهون، "وحدة الإقليمية والنظام الدولي"/، www.Alriyadh.com



- أولاً، إن الإتفاقيات الإقليمية تعزز الوعي بأهمية الترابط بين الشركاء، وبذلك تحت الحكومات والمجموعات على مراعاة الأحكام الدولية.
- ثانياً، إن العراقيل والتحديات التي تواجهها الإتفاقيات الإقليمية قد تصبح فاعلة ومساعدة في عملية إبرام الإتفاقيات المتعددة الأطراف.
- ثالثاً، بإزدياد التعاون الإقليمي، يتم وضع حجر الأساس لبناء وتثبيت العلاقات المتعددة الأطراف.<sup>1</sup>

هذا الطرح يدعمه عدة باحثين على غرار (Hettne)، و(Beeson)، و(Dent). وحسب هؤلاء إن الإقليمية الجديدة هي مرحلة أولية وسابقة لبناء العولمة.<sup>2</sup>

ويعتبرون بأن العولمة والإقليمية ليسا شئيين متناقضين. وتستند حجّتهم على نظرة الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) للإقليمية على أنها مرحلة سابقة للعولمة.

فالإقليمية والعولمة، عندهم تحدث في وقت واحد وتتفاعل إيجابياً مع بعضها البعض. ومن أهم مظاهر هذه العلاقة، هو جمع الدول بين التجارة الحرة على المستوى الإقليمي وقدرتها على التعاون، وبين الأخذ بالفرص المتاحة في السوق العالمية وقبول الإتفاقيات والمعاهدات الجديدة والمتعددة الأطراف في نفس الوقت.

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

2- الإقليمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة، /3104/ [www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink](http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink)

ويمكن للتعاون الإقليمي أن يكون بمثابة الخطوة التحضيرية الجيدة لإقتصاد دولي مفتوح. فعلى سبيل المثال، وفي ختام جولة أوروغواي سنة 1993، كان لإندماج الإتحاد الأوروبي السبب الرئيسي في قبول بعض الدول الأعضاء لإتفاقية (GATT) سعياً منها لمواكبة وتيرة التعاون والإندماج الحاصل في أوروبا.

وفي نفس السياق، يرى Larry Summers أن التوجه الإقليمي هو أفضل وسيلة نحو الإقتصاد العالمي الحر. ذلك أن قدرة الدول على التعامل مع محيطها الخارجي الأول من خلال التعاون مع دول الجوار، قد يكون حافزاً لها من أجل الإنطلاق في مشاريع أكبر والدخول في إتفاقيات أكثر إتساعاً، سواء من حيث العضوية أو من حيث الممارسة. وبالتالي، فإن إنفتاح الدول على محيطها أولاً ثم على باقي الدول ثانياً، هو توجه أكيد نحو العولمة.<sup>1</sup>

وفي الجانب التطبيقي يمكن إختبار هذا الطرح بدراسة وتقييم التجربة الأوروبية أو النموذج التنظيمي الإقليمي للإتحاد الأوروبي الذي يعتبره الدارسين بأنه إحدى النماذج الناجحة في المعاملة ما بين وحدته ومحيطه أو بالأحرى يعد المثال المعولم للإقليمية.

وضمن إستغلال الفرص لدول الجنوب، يقول أوجيل كاستل ( Ogile Castel) أن المحيط الجديد لتبعيتهم قد يشكل الفرصة بحكم أن يتيح مجالات المفاوضات المتعددة الأطراف التي لم تكن موجودة سابقاً، خاصة منها إسماع صوتها في هذه الساحات.<sup>2</sup>

1- الإقليمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة، مرجع سابق، [www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink](http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink)

2- Ogil Castel, "Le Sud dans la mondialisation, quelles alternatives ?" Edition la Découverte, Paris, 2002, p201 .

وبالتالي أمام هذه الوضعية تحاول شعوب الجنوب والشمال تنظيم نفسها. وبالتالي فإن عملية العولمة تسمح من خلق مجال دولي للتعبير على المواطنة، بحيث أضحت المجتمعات المدنية العالمية تطرح وتقدم البدائل.

في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) التي تقدم نفسها كبديل للخروج من الوضع الحالي المميز بالتخلف، والفقير، والتهميش مع منح أولوية للتكفل بمصير الأفارقة بأنفسهم وإراداتهم. وسنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

فعلى العموم، أراء عدة تذهب للقول أن إنتشار الإتفاقيات التجارية الإقليمية لا يتعارض مع النظام التجاري المتعدد الأطراف مع الإعتراف بأن العلاقة بين الإقليمية والتعددية معقدة، خاصة بعد إزدياد مدى المبادرات الإقليمية وأعدادها مع التأكد من أن الإقليمية وتعددية الأطراف تنمو على حد سواء.

وتشير، سعيدة بدار، في هذا الصدد، أن ديناميكية الإتفاقيات الإقليمية التي تمت بين الصين و الدول الأخرى في إطار التجمعات الإقليمية ضمن مسار الآسيان (آسيا الجنوبية زائد الصين ثم إتساعه إلى اليابان وكوريا والهند)، سمحت لها أن تكسب قوة مهيمنة خاصة مع آفاق خلق سوق لأكثر من 04 مليار نسمة في 2025.<sup>1</sup>

كما يشكل بروز أقطاب وقوى أخرى من آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية (البرازيل)- تحول إجتماعي عالمي كبير.

---

1-Saïda Bédar, "L'hégémonie américaine face au multipolarisme émergent", *Le Débat Stratégique*, N°72, février, 2004. <http://www.eheff.fr/cirpes>

الأمر الذي قد يؤدي مع الوقت إلى هيمنة سياسية وقيمة على الأجندة العالمية مع التقليل من هيمنة الثقافة الغربية التي واكبت في القرون الأخيرة مسار توسيع أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

كما أن إنزلاق مركز النظام-عالم رأسمالي إتجاه آسيا يؤدي إلى تحولات جيواستراتيجية محددة بالعلاقات التبعية، ولكن تمتاز أيضا بسباق نحو قدرات القوة والتأثير التكنولوجي والإعلامي والقيمي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: علاقات التنافر.

العولمة، عكس الإقليمية، تعبر عن تكامل دولي أكثر قوة وأكثر ديناميكية من العلاقات الدولية أو العلاقات عبر الأقاليم.

وتتدرج حركية أو ديناميكية الإقليمية ضمن منطق الدول والمؤسسات، في حين تدخل العولمة ضمن منطق الشركات المتعددة الجنسيات.<sup>2</sup>

وفي الوقت الذي تندفع فيه إتجاهات العولمة في مطلع القرن الواحد والعشرين، وتفرض معادلاتها الجديدة في الإقتصاد والسياسة، تقف الإقليمية لتدافع عن الخصوصية الوطنية والقومية في إطار المصالح الإقليمية والأهداف المحددة.

ويرى البعض الآخر مثل Gilson بأن الإقليمية في الحقيقة تقسم النظام الدولي إلى قطع منفصلة وإلى كتل متنافسة وبالتالي ما هي إلا حجر عثرة في طريق العولمة وليس مرحلة من مراحل بنائها.<sup>3</sup>

---

1-Saïda Bédar, "L'hégémonie américaine face au multipolarisme émergent", *Le Débat Stratégique* N°72, Février 2004, <http://www.eheff.fr/cirpes>.

2 - E.M Mouhoud, "*Régionalisation, globalisation et polarisation de l'économie mondiale*", Opcit. p01

3 - "الإقليميّة الجديدة وعلاقتها بالعولمة"، مرجع سابق. [politics-ar.com/ar/index.php/permalink](http://politics-ar.com/ar/index.php/permalink).

فأصحاب الرأي الثاني يؤكدون على أن الإتفاقات الإقليمية وشبه الإقليمية هي رد فعل على العولمة. فعلى سبيل المثال، يرى Bhagwati أن الإقليمية تسير بالتوجه الإقتصادي العالمي نحو الأسفل وتهدد النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال حمايتها للإقتصاد المحلي وتضييقها لنطاق التعاون ليقصر على بعض الدول فقط وهذا ما يتنافى مع سير العولمة.

وعلاوة على ذلك، فإن تحديد الأولويات الإقتصادية من جانب تكتل واحد، كما يتضح من مثال الإتحاد النقدي الأوروبي، قد يتسبب في غلق المناطق والأقاليم جغرافيا وإقتصاديا أو حتى سياسيا، وبالتالي فلا مجال للتصديق بأن الإقليمية هي مقدمة للدخول في العولمة. ومجمل القول، فإنه يمكن للإقليمية أن تؤثر سلبيا على التعاون المتعدد الأطراف الذي يقود إلى العولمة من خلال النقاط الآتية :

**أولاً:** إن الإتفاقات الإقليمية تقزم التجارة من العالمية إلى الجهوية وذلك بسبب خلقها للأفضلية في التعاملات الإقتصادية بين الدول الأعضاء وعدم قدرة الدول الغير الأعضاء على الإستفادة من نفس الأفضلية. كما أن الخيارات الإقتصادية تصبح محدودة ومقتصرة على الدول الأعضاء دون غيرها .

**ثانياً:** الإقليمية تحول إنتباه الدول المشاركة فيها وتجعلها تفقد الإهتمام في النظام المتعدد الأطراف وتعطل تطوّر العلاقات الإقتصادية العالمية وقد تهدد حتى حيويتها وتفاعلاتها.

ذلك أن كل الإهتمام والتركيز يكون منصبا نحو التعاون الإقليمي وتكثر إرتباطات الدول جهويا بحيث لا يبقى لها مجال للمشاركة في الإتفاقيات المتعددة الأطراف المؤدية إلى العولمة .

**ثالثاً:** إن للإقليمية تأثير جيوسياسي وإستراتيجي كبير من شأنه إدخال الدول في حروب مستقبلا. إذ إن العلاقات الإقليمية الواسعة والمكثفة قد تؤدي إلى إنشاء صراعات بين التكتلات والمنظمات المختلفة، سعياً منها للمحافظة على المكاسب التي قد تنشأ من خلال إرتباطها إقليمياً من جهة، وإلى التنافس فيما بينها إقتصادياً أو حتى سياسياً وعسكرياً من جهة أخرى.

لقد كان لدعاة التوجه الإقليمي ردود فعل على الإنتقادات الموجّهة من دعاة العولمة، والتي يمكن تلخيصها وحصرها في الآتي<sup>1</sup>:

- إن الإقليمية تشجع التجارة الحرة والتعددية الإقتصادية من ناحيتين على الأقل: فهي تخلق الديناميكية الإقتصادية الداخليّة والدولية للدول من خلال زيادة النشاط التجاري والصناعي وفتح أسواق جديدة، وهذا ما يعزز من فرص تفاعلها أكثر مع العولمة بدل إنغلاقها على نفسها. فالديناميكية الداخليّة مهمة جداً خاصة بالنسبة للبلدان النامية وبالتالي فإن الإلتزامات الإقليمية قد تمكنها من التقدم إقتصادياً والتأقلم مع العولمة أسرع بكثير مقارنة بالتوجه المباشر نحو الإتفاقات العالمية.

- لاحظ أنصار الإقليمية أنها أثبتت في الكثير من الأحيان وجود الراشدة في التسيير. ذلك أن التعاون والتكامل الإقليميين عودا المسؤولين والحكومات على عملية إتخاذ القرارات المهمة، وبالتالي فإن للحكومات القدرة لاحقاً على إتخاذ قرارات مماثلة في حال إتحاقها بالمنظمات متعددة الأطراف .

---

1- "الإقليمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة"، مرجع سابق [www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink](http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink)

- للإقليمية آثار إيجابية أكثر منها سلبية في الجانب الجيوسياسي. فقد جعلت التجارة والتكامل الإقتصادي في أوروبا، الحرب مستحيلة بين ألمانيا وفرنسا مرة أخرى. كما استخدمت الأرجنتين والبرازيل السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية / MERCOSUR (والتي تضم بالإضافة إلى الأرجنتين والبرازيل، كل من البراغوي، والأروغواي، والشيلي، و بوليفيا) كأداة لإنهاء الخصومة التاريخية، والتي إتخذت أبعادا نووية في العقود الأخيرة.

ومن الأهداف الرئيسية لمنظمة التعاون الإقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) هو ترسيخ الإستقرار في آسيا وإقامة الروابط التنظيمية بين الخصوم السابقين، مثل اليابان والصين وبقية دول آسيا الشرقية كالفليبين وماليزيا، وبالتالي فإنّ إحتتمالات تحقيق السلام من خلال التعاون هو أعلى من إحتتمال خلق الصراعات .

وفي تقييمه لتأثير العولمة على التكتلات الجنوبية أو على الدول السائرة في طريق النمو، يستخلص أوجيل كاستل (Ogile Castel)<sup>1</sup> أن عملية العولمة لم تغير أوضاع دول الجنوب بحكم أن هذه الأخيرة مازالت دائما تخضع لتبعية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لميكانيزمات التجارة الدولية، المديونية، تدفقات رؤوس الأموال والإستثمارات المباشرة الأجنبية.

ويرجع كاستل سبب هذا الوضع إلى الإطار الجديد أو تغير المحيط الذي يربط تبعيتهم لدول الشمال. متمثلا في العلاقات بين الدول والثنائية القديمة زيادة على ذلك العلاقات الحلية الأكثر تعقيدا مع علاقات أكثر منها متعددة الأطراف تسيير وفق شروط إستراتيجيات المؤسسات.<sup>2</sup>

---

1- Ogil Castel, "Le Sud dans la mondialisation, quelles alternatives", Opcit, p201

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة .

ويرى كاستل أنه يوجد سوى نموذجاً واحداً عبر التاريخ العلاقات شمال-جنوب، متمثلاً في الموقف المهيمن للغرب الذي تمكن من تنظيره وفرضه كنموذج عالمي. وفي نفس السياق، يقول كاستل أن هذا النموذج هو عرضة للانتقادات، ولكنه منطقياً، غير مرفوض. لأن الأولوية تعطى للنمو الذي في كثير من الأحيان يستعمل للتعبير عن التطور. كما أن التفكير مازال قائماً على أساس الإسترجاع. وبالتالي المقياس العالمي للرفاهية يبقى منحصراً في نموذج الإنتاج ومستوى المعيشي لدول الشمال.

ويعترف أن طريق الوصول للنموذج الغربي يبقى مسدوداً تجاه دول الجنوب، وهذا بمنطلق إجراءات الحماية لبعض القطاعات الحساسة التي تفرضها الدول الأوروبية على العموم.

وفي واقع الأمر، التجربة التاريخية توضح أن دول الشمال لم تكن أبداً أداة للتطور الإقتصادي (للأطراف الأخرى). بل أكثر من ذلك لقد إستغلوا العنصر البشري (عبر هجرة اليد العاملة) وثورات دول الجنوب، خلال فترات الإستعمار أو التي تلتها، لدفع وتيرة التنمية والتقدم.

لكن مؤخراً، بدأ يظهر نوع من الوعي ضمن دول الشمال، فيما يخص التقليل من حدة أزمات دول الجنوب، تم إلتماسه خلال إجتماع مجموعة 1+7، في أبريل 2008، بواشنطن أين تم ضبط خطة عمل من طرف وزراء المالية لمواجهة والحد من الأزمات المالية.



وكان الهدف من ذلك، هو إقحام مسؤولية الممثلين الماليين الخواص بدفعهم قبول إدراج في عقود القروض الإلزامية، بنود تأخذ بعين الاعتبار إعادة الهيكلة المالية في حالة مشاكل الدفع أو عدم إستطاعة الإيفاء بالإلتزامات.

قبل ذلك، بزغت للوجود فكرة التنمية المستدامة وأصلها بالغة الإنجليزية "Sustainable". هذا التعبير تم تعميمه في 1987، عبر نشر تقرير "برينتلاندا" "G.H Bruntland"، سمي "بمستقبلنا لكنا" "Notre avenir à tous".<sup>1</sup>

ويعرف "برينتلاندا" التنمية المستدامة كتسمية تستجيب لحاجيات الحاضر دون المس بقدرة الأجيال المستقبلية.<sup>2</sup>

وأصبح موضوع التنمية المستدامة تداوله كافة المؤسسات الدولية (البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، الأمم المتحدة) بل حتى في المبادرة الإفريقية "النيادا" نال حيزا واسعا. ورغم أن المفهوم يصطدم بمشكل التفسيرات المختلفة إلا أن معظمها تتفق بأن المفهوم يحتوي على ثلاثة أبعاد: البعد الإجتماعي، والإقتصادي، والإيكولوجي.

ويتساءل د.أحمد يوسف أحمد عن إمكانية الحديث عن "أقلمة مستقلة"، أو على أقل الفروض "أقلمة ممانعة"، والواقع أنه لكي نجيب على هذين السؤالين يقول لا بد أن نتذكر أن العولمة في طورها الحالي قد داهمت النظام العربي وهو في أسوأ حالاته، فإذا كان سقوط الإتحاد السوفياتي قد مثل نقطة تحول في مسار العولمة الراهنة فإن ذلك قد تزامن مع غزو العراق للكويت.<sup>3</sup>

---

1-G.H.Bruntland, "Notre avenir à tous, commission mondiale sur l'environnement et le développement", Edition du Fleuve, Quebec, p189.

2 - المرجع نفسه ونفس الصفحة.

3- أحمد يوسف أحمد، "العولمة والنظام الإقليمي العربي"، مرجع سابق، ص43.

وبضيف أحمد يوسف أحمد قائلا أنه يرتبط تحليل تأثير العولمة على وحدات النظام العربي - أي الدول العربية القطرية - بالضرورة بتحليل ذات التأثير على الدولة بصفة عامة، لأن الشائع في الأدبيات حاليا أن الدولة الراهنة تتأكل في سياق العولمة لأكثر من سبب، منها على سبيل المثال أنها تتخلى عن بعض القرارات الاقتصادية المهمة نتيجة تعاظم دور المؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات، ومنها أيضا أنها تتخلى على نحو متزايد عن فكرة الملكية الاقتصادية، وبالتالي إختراقها إعلاميا من الخارج، ومنها أخيرا وليس أخيرا أن الدول التي تبدي ممانعة للعولمة قد تتعرض كما حدث في أكثر من حالة لعملية تفكيك متعمدة.<sup>1</sup>

ويعتبر مصطفى كامل السيد أن البعد السياسي والثقافي أمر مختلف، فليست هنالك عولمة سياسية أو عولمة ثقافية، وليس هناك دولة عالمية ولا تنظيم عالمي ولا توجد ثقافة واحدة، بالعكس في الفترة التي إزدهرت فيها العولمة نجد أيضا إنتشارا للهويات دون القومية، وإن الصراعات العرقية في العالم إزدادت حدتها في الفترة التي إنتشرت فيها العولمة.

ذلك لأن التغيرات التكنولوجية والاقتصادية لا تتوقف كثيرا على إرادة الفرد، أما التغيرات السياسية والثقافية فهي تتوقف على إرادة البشر، ولذلك إذا كنا نبحث عن مجالات لما يسمى بالمقاومة فبطبيعة الحال هذه المجالات سوف تكون المجال الثقافي والمجال السياسي لأن أبعاد العولمة لا تظهر عليها بسرعة كما تظهر في المجالات الأخرى.

---

1 - المرجع نفسه، ص44

ولكن الأمر المهم هنا، هو أن العولمة ستكون لها آثار ثقافية سلبية وأيضاً إيجابية، ومن ثم فالعولمة تتح لثقافات دول الهوامش إمكانيات لكي يصل إشعاعها إلى المناطق الأخرى، وذلك البعد الثقافي والسياسي هما المجالات التي يمكن أن يكون فيها نوع من المقاومة ويمكن أن يكون فيها استخدام للعولمة بما يحقق<sup>1</sup>.

وحسب الدكتور ماهر يعقوب موسى، ثمة إختلاف بين الإقليمية من جهة والعولمة وآلياتها من جهة أخرى. فبينما الإقليمية تحاول أن تجسد الخصوصيات إلى الحد الذي تكون نتائجها العملية تنتهي بالقواسم المشتركة لرؤية الدولة المركزية التي تنتمي إليها الأقاليم المختلفة نسبياً، بحيث يلاحظ على المستوى الدقيق وجود تمايز يتماهى مع المستوى الأكبر الذي تمثله الدولة.<sup>2</sup>

ويضيف أن الإشكالية بين الإقليمية والعولمة أخذت تتعمق بعد أن سارت العولمة بالإتجاه المعاكس بتبنيها معادلة الكل يرتبط بالجزء. بينما الإقليمية تعد حاجة إنسانية، نجد أن العولمة هي مخطط النخبة للهيمنة بأفكارها، فهي مقارنة تستند إلى حقيقة عدم القدرة على التكهن بأهدافها المتحركة، وأين تتوقف؟ وماذا يراد من تحقيقها؟ فهي في ظاهرها تتصف بالتبسيط الذي يخفي تعقيداً ليس من السهولة كشفه والتعامل معه.<sup>3</sup>

1- تعقيب دمصطفى كامل السيد على محاضرة أ.د. أحمد يوسف أحمد، "العولمة والنظام الإقليمي العربي"، ص52.

2- ماهر يعقوب موسى، "The geographical idea of the concept of regional" [www.ahlubaitonline.com](http://www.ahlubaitonline.com)

3- المرجع نفسه.

## الفصل الثاني

### الإطار التاريخي والمفاهيمي لمبادرة "النيباد"

النيباد هي خطة تم وضعها من طرف المسؤولين الأفارقة. إنها خطة تنموية مكتملة تستجيب، بشكل متناسق ومتوازن، للأولويات الأساسية الاجتماعية، والسياسية، والإقتصادية للقارة. هو تعهد أخذه على عاتقهم المسؤولين الأفارقة أمام الشعوب الإفريقية والمجتمع الدولي، قصد وضع إفريقيا في طريق التنمية المستدامة والتسريع من وتيرة إدماج القارة الإفريقية للإقتصاد العالمي.

يمثل أيضا الإطار التعاوني مع باقي دول العالم والمؤسسات المتعددة الأطراف الدولية ودعوتها لدعم إفريقيا في جهودها الخاص في سبيل التنمية مع الإعتماد على أجندة خاصة بالقارة الإفريقية.

## المبحث الأول : أسباب ودوافع إنشاء "النيباد".

ثمة جملة من الأسباب والدوافع الموضوعية التي ساهمت في بروز مبادرة "النيباد" للوجود، وهي مرتبطة بالعوامل التاريخية، والإقتصادية والإجتماعية وبمشاكل إنهيار الدولة أو ضعف سلطاتها، وكذا تلك المتعلقة بعلاقة إفريقيا بالنظام الدولي، نحاول أن نلخصها في المطالب التالية:

### المطلب الأول: العوامل التاريخية.

تعرضت إفريقيا لمراحل ثلاثة هي مرحلة العبودية والإسترقاق ومرحلة الإستعمار المباشر ثم مرحلة ما بعد الإستعمار وعملية التبعية والهيمنة الغربية على القارة الإفريقية وهي عملية ممتدة. هذا الواقع التاريخي: كان سببا في الكثير من المشكلات التي تعاني منها إفريقيا.<sup>1</sup>

هذا الأمر، جعل رواد الوحدة الإفريقية الأوائل أمثال "كوامي نكروما" و"أحمد سيكوتوري" وغيرهما يؤكدون أن حل مشاكل الإستعمار والخريطة غير المنطقية الموروثة عنه هو تحقيق الوحدة الإفريقية.

ويرى السيد مصطفى كامل أن الأصول البعيدة للعملية التاريخية أدت إلى صياغة مبادرة "النيباد" إلى بداية فترة "ما بعد العنصرية في السياسة الإفريقية"، فبعد أن تحررت القارة من الحكم الأجنبي وحكم الأقليات ساد إعتقاد أن دفع عجلة التنمية الإقتصادية إنما هو التحدي التالي الذي يتعين على الأفارقة مجابهته، ولكن لم يكن هدف التنمية الإقتصادية ليتحقق دون أن تتوافر الشروط الأساسية اللازمة لذلك، ولهذا السبب تحديدا تركزت الجهود حول الصراعات التي دمرت مناطق متفرقة في أعقاب الحرب الباردة.<sup>2</sup>

1-أحمد بن إسماعيل إفريقيا والعولمة 2011/03/01 في: <http://www.voiceofafrica.com>

2- مصطفى كامل السيد، "استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص 27.

وقد تمخضت هذه الصراعات في بعض الأحوال عن حالات الإبادة الجماعية، على حين أدت في أحوال أخرى إلى إنهيار السلطة الحكومية المركزية حيث أعلنت الجماعات المسلحة المتناحرة حقها في فرض السيطرة على أراضيها. وقد إندفعت موجات السكان المدنيين بصورة غير مسبقة خارج المناطق التي تأثرت بالحروب.<sup>1</sup>

كما إستمدت الحروب الجديدة التي نشبت في النظام الدولي المعاصر خصائصها من التجربة الإفريقية التي تلت الحرب الباردة، وتوضح هذه الخصائص في ضم هذه الصراعات أصولا مختلفة من داخل القارة، وإنخرط المدنيون المقاتلون في سلسلة من الحروب ضد بعضها البعض.

ومرت القارة الإفريقية بعقدين دون إنجازات تذكر، حتى وصفت بأنهما "الحقبة الضائعة" في مسيرة التنمية الإفريقية، أو "حقبة الأفارقة"، أو "الفوضى" أو "تدمير الذات"، طبقا لرؤية عدد من الدارسين والمراقبين لشؤون القارة التي عرفها العالم لتلك الحقبة من خلال مؤشرات مخيفة لتردى الأداء الإقتصادي.

---

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

**المطلب الثاني : العوامل المرتبطة بمشاكل إنهيار الدولة أو ضعف سلطاتها.**

مشكلة إنهيار الدولة تعد مشكلة إنهيار الدولة من أولى النتائج والآثار المترتبة على الحروب الأهلية. ويقصد بإنهيار الدولة تفويض مؤسسات الدولة وأجهزتها بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة.<sup>1</sup>

وحسب الدكتورة أ.د.حمدي عبد الرحمن، من معهد البحوث والدراسات الإفريقية، بجامعة القاهرة، إن إنهيار الدولة الإفريقية يعود إلى أسباب مرتبطة بالضعف الهيكلي للدولة الإفريقية التي تعاني من العديد من الإختلالات والمشكلات، ولأسباب مرتبطة بطبيعة الدولة الإفريقية التي توصف بأنها دولة رخوة، وأنها دولة وقف، ودولة نخبة.<sup>2</sup>

وفي كثير من الأحيان يقترن إنهيار الدول الإفريقية بتدخل العامل الخارجي وتعتبر حالات الصومال، وليبيريا، وليبيا (التدخل العسكري لافريكوم والحلف الأطلنطي تحت غطاء أممي) نماذج بارزة لما يتعلق بحالات الإنهيار الشامل للدولة.

**المطلب الثالث: العوامل الإقتصادية والإجتماعية.**

في الوقت الذي أصبح من الصعب فيه إخفاء فشل سياسات التسوية الهيكلية التي إتبعها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مدى عشرين عاما، وكذا إخفاق النظام القائم على وضع الشروط والذي إتبعته الجهات المانحة لدعم الليبرالية الحديثة، لذا بعثت هذه المبادرة "النيباد" الأمل في عودة إفريقيا إلى الطريق الصحيح للتنمية المستدامة.

1 - حمدي عبد الرحمن، معيدة بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، "إفريقيا في عالم متغير".

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

ومما زاد من حدة هذه الوضعية هو إنخفاض المساعدات الأجنبية التي تتدفق إلى داخل القارة. إذ بعد أن كانت تصل 17.2 مليار دولار أمريكي في عام 1990، و صلت إلى 12.3 مليار دولار أمريكي في عام 2001.<sup>1</sup>

إضافة إلى ذلك، كانت المساعدات التي تقدم إلى دول القارة كثيرا ما ترتبط بشروط وضغوط تدخل ضمن إطار الإستعمار الجديد وترمي إلى تكريس تبعيتها للمستعمرين التقليديين خاصة منهم.

ولم تشهد دول إفريقيا إستثمارات أجنبية مباشرة تذكر، على غرار ما شهدته مناطق أخرى من العالم. كما لم تعرف القارة مكانة يشهد لها في التجارة الدولية، وهذا راجع بالأساس إلى النفوذ الواسع للشركات الأجنبية وتحكمها في مواردها الأساسية. هذا الأمر كله، عمق من الفجوة الفاصلة بينها وبين محيطها الخارجي وزاد من تعقيد معادلة التنمية والإستقرار والسلم في إفريقيا.

كما أن تنامي المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية السلبية ساهم في ركود القارة: من 40 % إلى 60 % من سكان القارة يعيشون تحت سقف الفقر، الدخل الفردي لا يتعدى الواحد دولار يوميا، نسبة البطالة والامية والوفيات عالية، سوء التغذية، إنتشار الأمراض المعدية والفتاكة، نسبة قليلة من المواطنين يتمتعون بوسائل الإتصال، الأداء الإقتصادي منخفض، إرتفاع المديونية.

وعرفت حصة إفريقيا من التجارة الدولية إنخفاضا من 7،2 % سنة 1990، إلى سنة 2002. كما أن آثار نمو العولمة الإقتصادية خاصة في توسع حدة المنافسة الذي لم يكن في صالح الدول الإفريقية.

1- مصطفى كامل السيد، 'إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة'، مرجع سابق، ص 26.



## المطلب الرابع: العوامل المتعلقة بعلاقة إفريقيا بالنظام الدولي.

في هذا الإطار، تشير موانيق النيباد إلى أنه يشكل أساسا ردا لتهميش إفريقيا من عملية العولمة. كما تؤكد أن هذا التهميش يشكل تهديدا للإستقرار الدولي. كما أن العولمة ضاعفت من تكاليف قدرة إفريقيا في الدخول في المنافسة.<sup>1</sup>

الوضع المأساوي لإفريقيا، تزامن مع التدخلات الخارجية المباشرة أو غير المباشرة عبر تواجد عدة ممثلين تحت غطاء الإغاثة والمساعدات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب، الخ...، وهذا ما نلاحظه عبر التواجد العسكري الأجنبي الكثيف، ونشاط المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية، في القارة الإفريقية والتي في النهاية تخدم مصالح القوى الأجنبية.

ومع التغير الطارئ الذي حدث عقب إنهيار المعسكر الإشتراكي زادت حدة الحروب، والصراعات، وموجة العنف، والمشكلات السياسية والإقتصادية في القارة دون إتفاقة تذكر من طرف المجتمع الدولي، بل لقد تلخص دوره في بعض البعثات الرمزية لفرق حفظ السلم والأمن الدوليين. وكلنا يعي حجم الكوارث البشرية التي حدثت في روندا والكنغو، على سبيل المثال.

كما أن إفرازات التطورات الدولية التي واكبت إنهيار نظام القطبيتين، أثرت سلبا في البنية السياسية والإجتماعية والإقتصادية. بل، في كثير من الأحيان، عمدت سياسات الدول الكبرى تجاه إفريقيا إلى تجسيد مصالح الشركات الإحتكارية التي تركز على مشروعات معينة لتحقيق عمليات الإستثمار وفق الفكر الإستعماري الجديد.

---

1- وثيقة إعلان النيباد.

هذا الواقع العسير، جعل الكثير يتحدث عن "التشاؤمية" الإفريقية بدل "التفاؤلية" الآسيوية، ورصد الكيني، عبد الله بوجرا (A.Bujra)<sup>1</sup>، حوالي عشرين قراءة إفريقية في منتصف التسعينات عن آفاق المستقبل مشحونة بهذا التشاؤم، ولكنه لم يتابع حتى مطلع القرن الواحد والعشرين ليرصد بؤس الواقع الآسيوي أيضا.

هذه النظرة التشاؤمية، جعلت الرئيس المالي السابق ورئيس لجنة الإتحاد الإفريقي، خلال عهده في 2003/2002، يصرح أنه "يمكن إدراك إفريقيا كخطر، بل ينظر إلى إفريقيا، بالنسبة لكثير من الناس، كخطر، ولكن بالنسبة لنا، يمكن (القارة) أن تكون فرصة سانحة، إذا ما وضعنا اليد في اليد، وإذا ما تحركنا ابتداء من اليوم، وليس الغد، لأنه سيفوت الأوان". "وتكون فرصة سانحة، إذا ما تحركنا في إطار الإجماع الواسع مع وضع أجندة بالنسبة لإفريقيا".

« L'Afrique peut être aperçue comme un risque. L'Afrique est perçue par beaucoup comme un risque, mais pour nous, l'Afrique peut être une grande opportunité. Si nous nous donnions tous la main, si nous agissons dès aujourd'hui, pas demain, car il sera tard. Si nous agissons dans le cadre d'un large consensus pour exercer notre leadership et établir l'agenda pour l'Afrique »/ALPHA OMAR KONARE, Président de la Commission de l'Union Africaine de 2002 à 2003.<sup>2</sup>

ويقول حلمي شعراوي أن قسوة التجارب الإفريقية مع التاريخ الحديث هي التي أوحى دائما بكل هذا التشاؤم لأن الماضي الإفريقي لا يعرف في حد ذاته تطورا مختلفا عما جرى في العالم من إقامة الحضارات والممالك، وإنهيارها، أو إكتشاف القدرات والثروات وإستغلالها.

1- حلمي شعراوي، مدير مركز البحوث العربية والإفريقية/ القاهرة، "القراءة الإفريقية للنظام العالمي"، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 12-14 فبراير 2002، ص75.

2- TSHIBAMBA Buabua, Extrait du mémoire de fin d'étude de Dodit, "L'intégration des Etats africains au sein de l'Union Africaine: Etude de son effectivité au regard de la pratique Européenne d'intégration", Université William Booth de Kinshasa, 2007.

لذلك يؤكد إن قراءة "إفريقيا في العالم" لابد أن تختلف عن إفريقيا في النظام العالمي أو حتى النظام/العالمي على حد تعبير بعض مناهضى العولمة.<sup>1</sup>

هذا الواقع المرير، لم يترك النخبة الإفريقية المثقفة بعيدة عن ذلك، بل إهتمت بمعالجة الموضوع، ونذكر على سبيل المثال البحوث والدراسات التي قام بها المؤتمر السادس لمنظمة العلوم الإجتماعية لشرق وجنوب إفريقيا الذي عقد بدار السلام في أبريل عام 2000، حول موضوع "العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا" وناقشت خلالها 45 ورقة متنوعة، نشر بعضها في كتاب بنفس الموضوع عام 2000.<sup>2</sup>

---

1 - حلمي شعراوي، "القراءة الإفريقية للنظام العالمي"، مرجع سابق، ص57.

2- المرجع نفسه، ص 90

## المبحث الثاني: نشأة "النيباد" وأهدافها.

### المطلب الأول: نشأة "النيباد".

يشير حلمي الشعراوي أنه على ضوء "الخطاب الدولي" للعلامة بإحتواء رغبات الشعوب بصياغات حديثة عن الليبرالية الإقتصادية المصحوبة بالحديث عن الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان والحكم الجيد والمجتمع المدني، الخ، كان على الشعوب الإفريقية أن تواجه وتعالج أزمته الإقتصادية الناتجة عن الأجندة الدولية حول التكيف الهيكلي وشروط البنك الدولي وصندوق النقد.<sup>1</sup>

بالفعل بدأت تبرز مبادرات داخل القارة الإفريقية لدعم الجهود الرامية إلى حل المشكلات التي خلفتها التفرقة العنصرية وحركة التحرر. وترجع بالضبط أول فكرة لوضع جهد إستشاري قصد دفع وتيرة التنمية في إفريقيا، إلى سنة 1999، وتم إستنباط ذلك من خلال الدراسة المتعلقة بموضوع "هل يمكن للقارة الإفريقية أن يكون لها مكان في القرن الواحد والعشرون؟"، المنجزة من قبل التجمع المتكون من: البنك الإفريقي للتنمية، المجمع للبحث الإقتصادي لإفريقيا التابع للأمم المتحدة والبنك الدولي.<sup>2</sup>

وعرفت هذه الفترة ترؤس على التوالي كل من الجزائر، وجنوب إفريقيا، ونيجيريا، ومنظمة الإتحاد الإفريقي، وحركة عدم الإنحياز، ومجموعة 77. قام تابومبيكي، رئيس الجنوب الإفريقي، بمبادرة حينما ألقى خطابا يدعو فيه إلى نهضة إفريقية تضمن دخول إفريقيا في القرن الحادي والعشرين.<sup>3</sup> وهذا قبل قليل من بزوغ فكرة النيباد.

1- حلمي شعراوي، "القراءة الإفريقية للنظام العالمي"، مرجع سابق، ص 79.

2- وثيقة إعلان النيباد.

3- مصطفى كامل السيد، 'إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة'، مرجع سبق ذكره، ص 29.

هذه الأخيرة مرت بعدة مراحل وتطورات قبل وصولها للشكل الحالي. ففي البداية، قامت مصر والجزائر ونيجيريا ودولة جنوب إفريقيا بطرح ما أسموه ببرنامح شراكة الألفية لإنعاش إفريقيا والمعروف اختصاراً بـ (ماب)/MAP، في سنة 2000، بالجزائر، خلال جمعية رؤساء الدول والحكومات السادسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية، أين تم الإتفاق، أولاً، على الإطار العام الذي تقوم عليه الشراكة، وطلب الإجتماع من هذه الدول وضع إطار إجتماعي واقتصادي متكامل للقارة.<sup>1</sup>

ومن خلال ذلك تم طرح مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)، يوم 11 جوبلية 2001، خلال قمة رؤساء دول منظمة إتحاد إفريقيا، المنعقدة بلوساكا، وهذا بعد الإتفاق على إدماج مخططين آخرين تم إقتراحهما لإفريقيا: خطة أميكا (le Plan Oméga) والألفية الإفريقية (Millenium African Plan)، اللذين تم طرحهما في فترة 2000، قصد التصدي للتخلف الكبير التي عرفته إفريقيا على الساحة الدولية.

وخطة أميكا تم طرحها، في قمة فرنسا-إفريقيا، بالكاميرون، في جانفي 2001، من طرف الرئيس السنغالي عبدولاي واد. وكانت تهدف إلى تقليص الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة عبر إستثمارات خارجية ضخمة لإرساء قواعد التنمية في القارة الإفريقية.<sup>2</sup>

---

1- <http://www.qiraatafrican.com>

2 - وثيقة إعلان النيباد.

ونظرا لتشابه الأهداف بين هذه المبادرات، فقد بذلت جهود حثيثة من أجل دمجها في خطة واحدة عرفت في البداية بإسم المبادرة الإفريقية الجديدة (NAI). وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة إستراتيجية إفريقية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، وقد طرحت أمام القادة الأفارقة وأقرتها قمة لوساكا لمنظمة الوحدة الإفريقية في 2001.<sup>1</sup>

وكذلك وضعت آلية فاعلة لتنفيذ هذه المبادرة، وقد أعاد "مجلس رؤساء الدول لتنفيذ السياسات"، الذي عقد في أبوجا بنيجيريا، في 23 أكتوبر 2001، تسمية المبادرة الإفريقية الجديدة لتصبح "النيباد" (NEPAD)/(الملحق رقم 02). وقد قدمت المبادرة في إطار جديد يحكم التطلعات التنموية في القارة واعتبرت بذلك أول برنامج شامل يخرج من قلب إفريقيا لحل مشكلات التنمية في القارة.

وتزامنت فكرة طرح المبادرة مع قرار تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، والذي إعتبر بمثابة الرغبة السياسية الجديدة في إزالة كافة العراقيل في سبيل التنمية، ويستخلص جون أكوكباري (John AKOKPARI) بأن "النيباد"، الذي زكاه الإتحاد الإفريقي، يقدم الإطار السياسي الضروري للقارة.<sup>2</sup>

وتجدر الإشارة أنه قبل نشأة "النيباد" عرفت إفريقيا مبادرات حاولت التكفل بإنشغالات القارة، ونذكر منها:

- خطة عمل لاجوس للتنمية الإقتصادية في إفريقيا، 1980/2000، وقانون لاجوس النهائي 1980.

- برنامج أولويات إفريقيا للإصلاح الإقتصادي، 1986-1990.

1- مصطفى كامل السيد، "إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة"، مرجع سابق، ص 29

2-AKOKPARI, John, "AFRICA'S QUEST FOR LONG-TERM DEVELOPMENT: DOES NEPAD PROVIDE THE NECESSARY POLICY FRAMEWORK ?."

- الإطار الإفريقي البديل لبرامج التسوية الهيكلية للتحويل والإصلاح الإقتصادي الإجتماعي 1989.
- الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية للتنمية، 1990.
- إتفاقية الإصلاح الإفريقي، 2000.

والملاحظ أن كل هذه المبادرات لم يكتب لها النجاح، لعدة أسباب إما لعدم توفرها للظروف المساعدة لتحقيق أهدافها أو أنه يغيب عنها العامل الموضوعي والعقلاني الذي يراعي واقع القارة.

#### **المطلب الثاني: أهداف مبادرة "النيباد" وشروط تحقيقها.**

وضعت مبادرة "النيباد" على عاتقها جملة من الأهداف وتتلخص أساسا في إعطاء دفع جديد للتنمية في القارة الإفريقية مع تقليص الفوارق بين مختلف القطاعات قصد السماح للقارة من تقليص الفجوة التي تفصلها عن المناطق الأخرى المتقدمة.

وحدتها، بالتفصيل، الوثيقة التأسيسية للنيباد كالتالي:

- تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى نصف العدد.
- زيادة نسبة إلتحاق الأطفال بالمدارس.
- تقليص معدلات الوفيات لدى الأطفال بمقدار الثلثين، وتحسين فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية.
- القضاء على كافة أشكال التفرقة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- إستعادة العقول التي هاجرت من القارة.

- زيادة الإستثمارات في الثروات البشرية للقارة الإفريقية.
- تخليص الأنظمة الإقتصادية الإفريقية من عبئ الديون.
- القضاء التام على الأمراض الوبائية التي تجتاح القارة مثل مرض الإيدز.
- إستعادة الموارد البيئية التي خسرتها القارة الإفريقية على مدار السنوات.
- وضع الدول الإفريقية في مسار نمو وتطور مستقر ومستدام.
- تعزيز مشاركة القارة وإستفادتها من العولمة والإقتصاد العالمي.
- تسريع الإرتقاء بنساء القارة.

ولتحقيق هذه الأهداف، حدد "النيباد" سلسلة من الشروط اللازم إتخاذها من طرف الحكومات الإفريقية قصد تحقيق التنمية المستدامة. هذه الشروط، مستعرضة، تحت شكل مبادرتين وهي<sup>1</sup>:

1- مبادرة للسلم، والتنمية، والديمقراطية والحكم الراشد كمطلب أساسي للتطور السياسي والإجتماعي والإقتصادي.

2- مبادرة للحكم الإقتصادي والمؤسساتي.

ووضعت أيضا استراتيجية النيباد شروطا إضافية التي تسمح أو لا بد عن المسؤولين الأفارقة التركيز عليها قصد تحقيق الأهداف المسطرة تتمثل في:

---

1-Koné Soungalo, "NEPAD DEJA ESSOUFFLE ?", 01/01/2005 :  
in <http://www.ouestafriqueconomie.com>



- تدعيم آليات الوقاية والتسيير وحل النزعات على المستويين الإقليمي والقاري والعمل على أن تستعمل هذه الآليات لإعادة وحفظ الأمن.
  - إعادة والحفاظ على الإستقرار الإقتصادي الكلي، خاصة بوضع معايير وأهداف خاصة بالقارة في ميدان السياسات النقدية والمالية ووضع أطر مؤسسية مواتية لضمان تنفيذها.
  - وضع أطر تشريعية وقانونية شفافة تجاه الأسواق المالية لضمان مراقبة المؤسسات الخاصة وكذا تلك التي تنتمي للقطاع العام.
  - بعث وتوسيع خدمات قطاع التعليم، والتكوين التقني، والصحة مع إعطاء أولوية كبرى لمحاربة الإيدز والأمراض الأخرى المعدية.
  - ترقية دور المرأة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية بتدعيم قدراتها في ميادين التربية والتكوين، الخ.
  - تدعيم قدرات الدول الإفريقية لوضع وإحترام التشريعات وحفظ الأمن.
  - البحث عن تطوير الهياكل القاعدية والفلاحية مع تنويعها تجاه الصناعات الفلاحية والتجارة والخدمات.
- وأقرت مبادرة "النيباد" بضرورة تحقيق الملكة والزعامة الإفريقية مع المشاركة الواسعة لكل قطاعات المجتمع، وإعتماد التنمية على موارد إفريقيا وشعوبها والشراكة فيما بينها، ومسارعة التكامل الإقليمي والقاري، وبناء قدرات وميزات تنافسية للقارة مع قيام الشراكة مع بقية دول العالم على أسس عادلة.
- ورأى القائمون على صياغة وثيقة النيباد أن تحقيق أهداف هذه المبادرة يتطلب الوصول إلى معدل نمو 7% سنويا، وكذا ضخ مبلغ 64 مليار دولار أمريكي في ميزانية "النيباد" سنويا قصد تنفيذ المشاريع.

ووضعت وثيقة "النيباد" السقف أو الأطر لكي تسهل للدول الإفريقية تحقيق هذه الأهداف تتمثل في عمل كل منها على دمج كافة مبادراتها الأخرى في سياق المبادرة الإفريقية الجديدة والشاملة ومراعاة الاندماج الإقليمي.

### المطلب الثالث: أولويات "النيباد".

يرتكز النيباد على ثلاثة عناصر أساسية: الحكم الراشد، واللجوء بشكل قوي للقطاع الخاص، والإعتماد على المجال الإقليمي بدل الدولة، بحكم أن القارة مقسمة إلى خمسة مناطق: إفريقيا الغربية، والشمالية و الجنوبية، والشرقية، والوسطى.

وضمن هذه العناصر، يركز النيباد على 10 متغيرات رئيسية قصد تأمين تنمية مستدامة تسمى ميادين أو قطاعات أساسية مع تحديد لكل ميدان الأنشطة التي ينبغي اتخاذها على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وتمثل هذه القطاعات: الحكم الراشد السياسي و الإقتصادي، والهيكل، والثروات البشرية، والصحة، وتكنولوجيات الإتصال و الإعلام، الفلاحة، والطاقة، ومنافذ الأسواق الدولية.

و في نظر حكيم بن حمودة ومصطفى كاسي تفاعل هذه القطاعات بينها هو الذي يحدث التنمية<sup>1</sup>.

كما تم تحديد أولويات ضمن برنامج النيباد، تتمثل أساسا في:

**1-** تحقيق الشروط اللازمة للتنمية المستدامة وهي السلام والأمن، والديمقراطية وصلاح وكفاءة الحكم والإقتصاد والسياسة والتعاون والتكامل الإقليمي وبناء القدرات.

---

<sup>1</sup> Hakim Ben Hamouda et Mustapha Kassé, le Népad et les enjeux de développement en Afrique ; édition maisonneuve et Larose , Paris 2002, P11.

2- إصلاح السياسات وزيادة الإستثمار في قطاعات: الزراعة، التنمية البشرية وخصوصاً الصحة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا وتنمية المهارات، بناء وتحسين البنى التحتية وخصوصاً تقنية المعلومات والإتصالات والطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي، وكذا تنويع قطاعات الإنتاج والصادرات مثل التصليح الزراعي والتعدين والسياحة، وزيادة وثائر التبادل التجاري بين دول القارة وفتح أسواق الدول المتقدمة، والبيئة.

3- تعبئة الموارد بزيادة الإِدخار والإستثمار المحليين، وتحسين إدارة الدخل والمنصرفات العاميين، وزيادة حصة التجارة والتجارة العالمية، وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة تدفق رأس المال بتخفيض الدين وزيادة مساعدات التنمية الدولية.

لقد أدى تحديد هذه الأولويات إلى إجراء تمارين تخطيطية في كافة المناطق الإقليمية الإفريقية و التي تم إقرارها فيما بعد خلال المنتديات التي تم عقدها.

وفي هذا السياق، أكد الرئيس بوتفليقة في القمة الـ 23 للجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتوجيه "النبياد"، المنعقدة بكمبالا، في جويلية 2010، أن الجزائر تبذل منذ جهودا كثيفة لتطوير وتحديث هياكلها القاعدية ليس في مجالات النقل والطاقة والمياه فحسب، بل وأيضا في مجال الهياكل القاعدية والإجتماعية والصحية والتربوية والرياضية. ذلك أن أحدث برنامج خماسي هو ذلك الذي يغطي فترة ما بين 2010 و 2014، ويبرز على حد سواء المنحى التصاعدي لهذا البرنامج على مستوى الطموحات من حيث الكم والمتطلبات من حيث الجودة.<sup>1</sup>

1- مداخلة الرئيس بوتفليقة في القمة الـ 23 للجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتوجيه "النبياد"، بكمبالا، في جويلية 2010.

وفيما يخص موضوع التخطيط لممرات النقل وتصوراتها، صرح أن الجزائر تجتهد في جعل هذه الممرات روافد حقيقية لبروز وتوسع ممرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وستساهم هذه البرامج والمشاريع في إيجاد فضاء أكثر توازنا للنشاط الاقتصادي وللإستثمارات من خلال إعتبار الإمتيازات التفضيلية وخصوصيات مختلف مناطق البلاد ونواحيها وكذلك من خلال فك العزلة عن المناطق المحرومة.

كما أكد أن المشاريع الكبرى التي باشرتها الجزائر في اطار مخططاتها التنموية المختلفة وبالنظر إلى أهميتها تعد عوامل مشجعة على الإندماج الاقليمي والقاري، وهي قادرة على أن تعكس تماما دور الجزائر ورسالتها كونها همزة وصل والتقاء التبادل بين إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط والعالم العربي والفضاء الاسلامي.

وأشار إلى أن وضع الجزائر الإستراتيجي يهدف إلى ترقية مشاريع مهيكلية ومدمجة، غايتها الأولى المساهمة بصفة ملموسة في بناء قطب نمو ضخم يكون في مستوى طموح إفريقيا المشروع إلى تجاوز حالة التهميش التي طالما رزحت فيها ضمن الإقتصاد العالمي.

وعلى سبيل المثال نذكر بعضا من هذه المشاريع المهيكلية الكبرى التي قامت بها الجزائر والتي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة وملموسة على الإندماج الاقليمي:

- الطريق العابر للصحراء من الجزائر إلى لاغوس مرورا بالنيجر، الذي سيخرج المنطقة كلها من العزلة ويسهل المبادلات الإفريقية البينية من جهة والمبادلات بين إفريقيا وأوروبا من جهة اخرى.

- أنبوب الغاز الرابط بين نيجيريا والجزائر، والذي سيتدعم على طول إمتداده بكابل من الألياف البصرية.
- الطريق السيار (شرق،غرب) الذي سيمتد من الحدود التونسية إلى غاية الحدود المغربية، والذي يمثل رافدا هاما للإندماج المغاربي.
- مد وتكثيف وتحديث شبكة السكة الحديدية التي تتشد نفس التوجه المغاربي.
- توصيل الشبكات الكهربائية بين الجزائر والمغرب وتونس.
- نقل المياه من عين صالح إلى غاية تمنراست أي على مسافة تفوق 700 كلم.

وصرح الرئيس بوتفليقة أن عمل الجزائر يندرج ضمن توجهات التنمية الشاملة والمدمجة والمنسقة والمستدامة، وهي توجهات تتخرط في التصور وروح الأطر القارية التي وضعها الإتحاد الإفريقي والنيباد. وأعتبر أن ترقية البرامج الإفريقية التي إتفق عليها جماعيا في إطار "النيباد" والتي ستعكس في برنامج تنمية الهياكل القاعدية في إفريقيا لفترة ما بين 2010 و2030، تعبير واضح عن الإهتمام الإفريقي المتقاسم بالتنمية المستدامة للهياكل القاعدية وجعلها في خدمة ترقية الإقتصادات المنتجة والمتنوعة والدينامية.

وللتذكير عن مدى الإهتمام الذي توليه الجزائر لمبادرة "النيباد"، تم تنظيم ملتقى وطني بالجزائر حول المبادرة يومي 21 و22 جانفي 2002، بحضور أكثر من 700 مشارك من كل القطاعات قصد تعميق التفكير في المبادرة تحت إشراف أنذاك رئيس الجمهورية الجزائرية.

وعرف هذا الملتقى تنظيم ورشات عمل حول الإستثمارات، والهيكل القاعدية، والإعلام والإتصال والثقافة، والسلم والأمن، والثروات البشرية، والحاكمية الإقتصادية والمؤسسية.<sup>1</sup>

كما كانت الجزائر ضمن الدول الإفريقية الأولى التي إنضمت، عام 2003، إلى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ( الملحق رقم 05،6،07)، والتي كانت من مؤسسيها الرئيسيين، ومافتنت تعمل بثبات وعزم على تحسين نوعية الحكامة على المستويات السياسية، والإقتصادية والإجتماعية.

وبالتالي كانت الجزائر من بين الدول الإفريقية الأولى التي قبلت طواعية الخضوع لها قصد إرساء الحكم الراشد في جميع مجالات النشاط السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

وتم الشروع في عملية تنفيذ هذا البرنامج من قبل المؤسسات الوطنية والأطراف المعنية بعد عملية المراجعة الخاصة بالجزائر من طرف منتدى رؤساء الدول والحكومات للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، خلال دورته السابعة المنعقدة في أكرا، بغانا في 01 جويلية 2007.<sup>2</sup>

كما نظمت الجزائر قمة التفكير للنيباد Nepad HSGIC BRAINSTORMING SUMMIT، التي تم إقرارها، في مارس 2007، خلال الدورة السادسة العادية لجمعية رؤساء الدول والحكومات للإتحاد الإفريقي التي إنعقدت، في جانفي 2006، بالخرطوم/السودان، بهدف تقييم إنجازات "النيباد".

1- لملتقى الوطني حول مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، الجزائر، 21-22 جانفي 2002.

2- التقرير السنوي للجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، ص05.

وضمن أولويات النيباد، دعت رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي دلاميني زوما في كلمتها خلال الجلسة الافتتاحية للقمة 23 للجنة توجيه رؤساء دول وحكومات تجمع "النيباد"، التي انعقدت على هامش أعمال القمة الـ 24 للاتحاد الإفريقي بأديس أبابا إلى الاستمرارية في تنفيذ مشروعات التنمية في البلدان الإفريقية حتى مع تغير الحكومات في الدول الأعضاء، وصولاً إلى تعزيز البنية الأساسية وتوفير المهارات الوطنية اللازمة لصيانتها، وبناء شركات مع كل طبقات المجتمع من منظمات أهلية ورجال أعمال وغيرها وتوفير الموارد اللازمة للتمويل<sup>1</sup>.

وفي نفس المناسبة صرح الرئيس السنغالي ماكي سال، رئيس لجنة توجيه رؤساء دول وحكومات تجمع "النيباد" إنه من الأهمية بمكان تعزيز التكامل بين الدول الإفريقية ودعم الزراعة لتوفير الأمن الغذائي للبلدان الإفريقية، حيث تمثل أولوية لدول النيباد مشيراً إلى أهمية التمويل الذي يشكل تحدياً جسيماً<sup>2</sup>.

كما أكد ماكي سال أن النيباد تسعى لتقديم حلول برامجية من خلال إنشاء آلية تتيح تنفيذ أجندة داكار عبر الصندوق الخاص بتمويل مشروعات التنمية، مع العمل على جعل إفريقيا منطقة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية، مضيفاً إن التحول الهيكلي للقارة هو السبيل الوحيد للارتقاء بمستوى معيشة أبناء البلدان الإفريقية.

---

1- محمد إدريس، "النيباد" تدعو إلى الاستمرارية في تنفيذ برامج التنمية في القارة الإفريقية، 2015/01/29، في: <http://www.elfagr.org>

2 - نفس المصدر، نفس المكان.

المبحث الثالث: إستراتيجية مبادرة "النيباد" وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: إستراتيجية مبادرة "النيباد".

إُعتمدت وثيقة "النيباد" الإستراتيجية الإطارية في القمة 37 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في زامبيا في يوليو 2001، (ملحق رقم 01) كإطار متكامل للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لإفريقيا أُوكل إعداده لقادة الجزائر وجنوب إفريقيا والسنغال ومصر ونيجيريا، لمعالجة التحديات الأساسية التي تواجه قارة إفريقيا من فقر وتخلف وتهميش.

وتختلف مبادرة النيباد، في مقارنتها وإستراتيجيتها، على كل الخطط والمبادرات الإفريقية السابقة الرامية إلى تطوير القارة، رغم أنها بصدد مواجهة نفس المشاكل التي تحاول البحث عن حلها.<sup>1</sup>

وبالتالي، تمنح "النيباد" لنفسها نظرة بعيدة المدى لبرنامج تنمية إفريقيا من طرف الإفريقيين أنفسهم.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إعطاء نفس جديدة لتنمية القارة بتقليص الفارق بين القطاعات ذات الأولوية لتمكين إفريقيا من إستخلاف التخلف بالمقارنة مع المناطق المتطورة في العالم.

---

1- *Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique (NEPAD)*, d'octobre 2001, NEPAD, p15.



- كما تعمل إستراتيجية "النيباد" لتحقيق النتائج الآتية في المدى القريب:
- زيادة كفاءة القارة في منع الصراعات قبل وقوعها ونشر السلام المستقر في ربوعها.
  - إعتناء وتطبيق مبادئ الديمقراطية والإدارة السياسية والإقتصادية الحكيمة، وتعميق مبادئ حماية حقوق الإنسان في دول القارة.
  - إبتداع وتطبيق برامج فعالة لإزالة الفقر والتنمية لاسيما التنمية البشرية وعكس نزيف الأدمغة والكفاءات.
  - زيادة مستويات الإدخار والإستثمار المحلي والأجنبي.
  - إستقطاب المزيد من مساعدات التنمية الخارجية وإستعمالها بكفاءة.
  - رفع قدرات تطوير السياسات والتعاون والتفاوض في المسرح الدولي لمزيد من المشاركة الفعالة في الإقتصاد العالمي خصوصاً في مجالات التجارة وفتح الأسواق.
  - تسريع وتيرة التكامل الإقليمي والوصول لمستويات أعلى من النمو الإقتصادي المستدام.
  - إقامة شراكة حقيقية بين إفريقيا والدول المتقدمة مبنية على الإحترام المتبادل والمسؤولية.
- وتشمل إستراتيجية "النيباد" على المدى البعيد:
- القضاء على الفقر في إفريقيا ووضع الدول الإفريقية جماعياً وفرادياً في طريق النمو والتنمية المستدامة لوضع حد لتهميشها في إطار وضعية العولمة.

- ترقية دور المرأة في كل الأنشطة.

وترجمت إستراتيجية "النيباد" في خطط عمل متوسطة الأجل وبعيدة الأجل، تدخل ضمن المبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية بناء على تحقيق مبادئ برنامج البنية التحتية في إفريقيا وخطة العمل الإفريقية: 2010-2015.

وفي إطار بعيد المدى، دعت رئيسة لجنة الإتحاد الإفريقي، الدكتورة نيكوسزانا دلاميني زوما إلى إدماج برامج وألويات "النيباد" في أجندة 2063، للإتحاد الإفريقي. وأضافت، أنه من الضروري على لجنة الإتحاد الإفريقي، والنيباد، والمجموعات الإقتصادية الإقليمية العمل سوياً قصد جعل تنفيذ أجندة 2063، إنتصاراً كاملاً.<sup>1</sup>

وتشكل أهداف التنمية في إطار أجندة 2063، التي أقرتها قمة الإتحاد الإفريقي السابقة في أديس أبابا في يناير 2015، رؤية جماعية للقارة الإفريقية وخريطة طريق للخمسين سنة المقبلة، وتهدف إلى تنمية القطاعات الحيوية القارية، وإنشاء بنية تحتية تضع الأساس لعملية التنمية، وتطوير قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الغذائي القاري، وتعزيز التجارة البينية الإفريقية، لاسيما من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة قارية في المستقبل القريب.<sup>2</sup>

كما ترمي هذه الإستراتيجية إلى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الأمم المتحدة والمتعلقة بالمحاور التالية:

- الوصول إلى نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الخام أكثر من 07% والحفاظ عليها لمدة الخمسة عشر (15) سنة المقبلة، أي إنطلاقاً من سنة 2001.

1- <http://www.nepad.org>

2- [www.elwatannews.com/news](http://www.elwatannews.com/news)

- تقليص بنسبة 50% عدد الأفراد الذين يعيشون في أقصى ظروف الفقر.
- ضمان التمدرس لكل الأطفال في سن الدراسة إلى غاية 2015.
- السعي في تحقيق المساواة بين الجنسين.
- تقليص نسبة الوفيات الأطفال لتلثين 3/2.
- تقليص نسبة الوفيات المرتبطة بالولادات إلى ثلاثة أرباع 4/3.
- وضع إستراتيجيات إقليمية للتنمية المستدامة.

وينتظر أن تحقق نتائج هذه الإستراتيجية الأهداف التالية:

- النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية وزيادة الشغل.
- تقليص الفقر والفوارق الإجتماعية.
- تنويع أنشطة الإنتاج، وتحسين المنافسة على المستوى الدولي وزيادة من كميات الصادرات.
- تحقيق التكامل الأفضل في إفريقيا.

ويغطي برنامج عمل النيباد تسع مجالات ذات الأولوية، مطروحة بنفس شكل الإستراتيجية المقترحة. كما سطر الأنشطة اللازم القيام بها في المجال القريب رغم أن هذه الأخيرة تحوي على بعد بعيد. وهذه المجالات واسعة تعدها شروطا أساسية لنجاح البرنامج، منها:

- مبادرة الأمن والسلام.
- مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية.
- مبادرة الإدارة الإقتصادية.
- المبادرات الإقليمية وشبه الإقليمية في مجالات التنمية.

كما تعتبر "النيباد"، أن التنمية المستدامة لا تتحقق في القارة إلا بتوفر الشروط التالية: تسهيل السلم، والأمن، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وإرساء الحكم الراشد، وتسيير إقتصادي ناجح وتحقيق تنمية مستدامة.<sup>1</sup>

وتركز مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية على مكانة الديمقراطية والإدارة "الجيدة" في سعي إفريقيا نحو التنمية المستدامة، وتجسد هذه المبادرة إلتزام الزعماء الأفارقة بوضع وترسيخ ممارسات الحكم التي تتفق ومبادئ الشفافية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتضامن، والإلتزام، كما تشجع كافة الجهود الرامية إلى دعم الإدارة الجيدة، وتراعي المعايير "العالمية" للديمقراطية، ومنها التعددية السياسية، والتعددية الحزبية، والإستجابة لحق العمال في تكوين النقابات والتنظيم الدوري للإنتخابات الحرة المفتوحة.<sup>2</sup>

كما تعمل هذه المبادرة من خلال القيادات الإفريقية على ترسيخ روح الإلتزام بالمبادئ السياسية الأساسية في مبادرة "النيباد"، وكذلك تعباً الجهود والخبرات اللازمة للتصدي لها. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا في إطار سليم من الإدارة السياسية.

ولذا، فقد نجح الزعماء الأفارقة للمرة الأولى من خلال مبادرة "النيباد" في التوصل إلى إلتزام جماعي يهدف إلى تعزيز مبادئ الإدارة "الجيدة"، ودعم آلية "مراجعة الميثاق".

---

1-LE NEPAD, "CADRE RÉGIONAL DU DÉVELOPPEMENT DURABLE EN AFRIQUE", *Géopolitique Africaine* <http://www.geopolitique-africaine.com>.

2- مايكل لانجأ، مؤسسة كونراد أدينور والتعاون الدولي على طريق التنمية، مساهمة في الملتقى حول "إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، أفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا"، الذي نظمه مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص 26.

وبعد ذلك الإلتزام جزءا لا يتجزأ من كافة الإلتزامات الأخرى التي تهدف إلى دعم الأمن والسلام، وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية، وتحسين مستوى الإدارة الإقتصادية. لذا تم تسليط الضوء على عنصر الإدارة والديمقراطية في مبادرة "النيباد".

وتعتبر "النيباد" أن الأرض هي الثروة الأساسية وهي أساس بقاء أغلبية الأفارقة. ويضيف المصدر أنها تقدم حوالي 40% من الدخل الخام للمنطقة وتوظف أكثر من 60% من اليد العاملة.<sup>1</sup>

كما تشجع كافة الجهود الرامية إلى دعم التسيير العقلاني مع الأخذ بعين الإعتبار المعايير الدولية من ناحية الممارسة الديمقراطية.

وتعتبر "النيباد" أول مبادرة حقيقية تراعي ظروف السوق وتقدر على جذب رؤوس الأموال الخاصة وكذلك تدفع بإفريقيا من الهامش إلى قلب العمليات والهياكل التي ظهرت في عصر العولمة. فقد شجعت هذه المبادرة دون إستثناء شراكة عامة خاصة تكون بمثابة الأساس لإدارة عملية التنمية الإقتصادية الإفريقية.

وبالتالي أحد الخصائص التي يمتاز بها النيباد، هي تلك النزعة الإقتصادية الليبرالية الحديثة. وإستخدامت طرق ووسائل جديدة للحد من الفقر، الأمر الذي شجع الدول الإفريقية في الإنخراط في برامجه حتى تتمكن من الحصول على المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف.

<sup>1</sup> مايكل لانجا، مؤسسة كونراد أدينور والتعاون الدولي على طريق التنمية، مساهمة في الملتقى حول "إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، أفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

وقد تم وضع خطط تفصيلية لإنعاش إقتصاد القارة والتنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية. وقد حظيت "النيباد" في وقت وجيز من تأسيسها بدعم واسع من المؤسسات الدولية والقوى الدولية وتم قبولها كشريك وإستطاعت أن تقنع ببرامجها العام والخاص قصد مسانبتها.

كما ميزت وثيقة "النيباد" بين أربعة مجالات للحكم الرشيد، الحكم السياسي الرشيد، الحكم الإقتصادي الرشيد، الحكم الرشيد في مجالات الشركات الخاصة، والحكم الرشيد للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، مؤكدة أن الحكم السياسي الرشيد يقوم على مبادئ حكم القانون، المساواة بين المواطنين، وحماية الحريات الفردية والجماعية، وتكافؤ الفرص والمشاركة السياسية، وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، مقتصرة على الجوانب المؤسساتية فقط.<sup>1</sup>

وجاءت المبادرة بآلية المراجعة من قبل النظراء لتولى مهمة تقييم الحكم الراشد في الدول الإفريقية وفق مؤشرات خاصة بكل مجال من المجالات الأربعة السابقة. للعلم إن آلية المراجعة تتفرع لأربع اللجان: لجنة الحكم الرشيد والديمقراطية، لجنة الإدارة الإقتصادية الراشدة، ولجنة التنمية الإجتماعية، ولجنة المسؤولية الإجتماعية للشركات.<sup>2</sup> هذه اللجان تعكس تصور وثيقة "النيباد" للحكم الراشد.

---

1- بلخير آسيا، 'إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي'، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية الجزائر.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للنيباد.

لقد تم وضع مؤسسات مكيفة لضمان التنمية المستدامة في إفريقيا، وبالتالي  
لقد تم إنشاء:

- خلال القمة الإستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في سرت/ليبيا، في مارس  
2001، أعلى سلطة لإنفاذ إستراتيجية "النيباد"، وهي قمة رؤساء وحكومات  
دول الإتحاد الإفريقي، وريث منظمة الوحدة الإفريقية.

- لجنة التنفيذ لرؤساء دول وحكومات "النيباد" من خلال إعلان قمة منظمة  
الوحدة الإفريقية في 2001، في لوساكا/زامبيا. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل  
أربعة أشهر لتضم ممثلين عن كافة المناطق الفرعية في القارة الإفريقية. هذه  
اللجنة التي تتكون من 20 دولة و 03 ممثلين لكل منطقة جغرافية في  
إفريقيا، والتي تتكون من خمسة (05) مناطق، إضافة للخمس دول صاحبة  
المبادرة.

وفي القمة الرابعة عشرة للإتحاد الإفريقي التي عقدت بأديس أبابا/إثيوبيا،  
في فبراير 2010، تم تحويل لجنة التنفيذ لرؤساء دول وحكومات "النيباد" إلى  
اللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات "النيباد". ويتمشى ذلك القرار مع دمج  
"النيباد" ضمن هيكل الإتحاد الإفريقي.<sup>1</sup>

وتوفر اللجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات "النيباد" القيادة لعمليات هذا  
الأخير وتضع السياسات والأولويات وبرامج العمل.

---

1 - <http://summits.au.int/en/20thsummit>

وتتطلع لجنة رؤساء الدول بالمهام التالية<sup>1</sup>:

- \* تحديد ما هي السياسات الإستراتيجية التي ينبغي أن تكون موضوع البحث والتخطيط والتوجيه على مستوى القارة.
- \* وضع مكانزمات التقييم للجهود المتوصل إليها قصد تحقيق الأهداف المحددة بالموافقة المشتركة وإحترام المعايير المقبولة من الكل.
- \* دراسة الجهود المتوصل إليها في تنفيذ القرارات المتخذة قصد أخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة كل مشكل أو تخلف.
- \* تسويق المبادرة بغية حشد التأييد العالمي لها وتعبئة الموارد المالية لتحقيق أهدافها.<sup>2</sup>

- تماشياً مع إدراج "النيباد" في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي عزز مؤتمر القمة الأربعة عشر في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بتاريخ فبراير 2010، بتحويل سكرتارية "النيباد" إلى وكالة تنفيذية بإسم وكالة "النيباد" للتخطيط والتنسيق.

وخلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات النيباد المنعقدة، يوم 26 جانفي 2013، بأديس أبابا، وعلى هامش القمة العشرين للإتحاد الإفريقي، أثنت الدكتورة سوزانا دلاميني زوما رئيسة مفوضية الإتحاد الإفريقي، على التآزر بين مفوضية الإتحاد الإفريقي والنيباد في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والبنية التحتية.

1 - نص مبادرة النيباد،

2- مصطفى كامل السيد، 'إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا"، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص 30.



وأضافت أن وكالة النيباد تعمل بصورة وثيقة مع المفوضية لتحديد شروط تفعيل الهيكل المؤسسي لتنمية البنية التحتية في إفريقيا، وإحتياجات بناء قدرات المجموعات الإقتصادية الإقليمية والمؤسسات القارية. كما أن وكالة النيباد تشارك في تطوير خطة مفوضية الإتحاد الإفريقي الإستراتيجية 2014-2017 ، وعلى أساس ذلك ستضع الوكالة خطتها الخاصة. إضافة إلى ذلك، تعمل الوكالة عن كثب مع المفوضية لتطوير إطار إستراتيجي على نطاق الإتحاد الإفريقي تشترك فيه مؤسسات إفريقية أخرى.

- اللجنة التسييرية (comité de pilotage) تتكون من ممثلين شخصيين للقادة أعضاء اللجنة التنفيذية. ويتولى أعضاء اللجنة التسييرية الإشراف على عمل الأنشطة البرمجية بوكالة النيباد ورفع التقارير إلى اللجنة التوجيهية.

- أمانة لتنسيق أعمال مبادرة "النيباد" ومقرها في مدينة مدراند بجنوب إفريقيا.

- الآلية الإفريقية للتقويم من قبل النظراء التي تم إطلاقها سنة 2003، أين سجلت الإنضمام الطوعي لأكثر من نصف البلدان الأعضاء في الإتحاد الإفريقي وباشرت عملية التقويم في عشرة بلدان تقريبا بينما يستعد حوالي خمسة عشر بلدا آخر للقيام بها.

وتهدف هذه الآلية إلى تمكين الدول الإفريقية من المشاركة في مراقبة الأنشطة المتخذة من أجل ترقية الحكم الحسن، والتسيير الجيد وحماية حقوق الإنسان.<sup>1</sup>

---

1 - <http://www.geopolitique-africaine.com> "Le Nepad, cadre régional du développement durable en Afrique", *Géopolitique Africaine* .

وصرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، أن آلية التقييم من قبل النظراء، غدت مكسبا هاما للقارة، وعليه يرى "أنه ينبغي تعزيزه من خلال تحسين أدائها وصقل أهدافها لتمكينها من خدمة القارة وشعوبها على نحو أفضل وحمايتها في الوقت ذاته من كل تأثير خارجي بشكل يجعلها تحتفظ بطابعها المتميز كمبادرة إفريقية محضة".

من منطلق هذه الروح، يضيف الرئيس بوتفليقة، "أنه يصبح من الأهمية بمكان إدراج تقييم الآلية الذي تقرر سنة 2003، ضمن جدول أعمال لقاءاتنا المقبلة خاصة بالنظر إلى أهمية التفكير الذي تم القيام به السنة الفارطة في إطار ورشات عمل بالجزائر العاصمة وكاب تاون نظمت تحت إشراف مجموعة الشخصيات البارزة".

- سلطة التخطيط والتنسيق والتي تتدرج ضمن هياكل الإتحاد الإفريقي وتنسق تطوير برنامج "النيباد".

وبينما إرتأى أعضاء "لجنة التنفيذ" ضرورة التحرك العاجل لحل أزمة الصراعات في القارة، فقد قرروا تكوين لجنة فرعية للأمن والسلام.

كما تكونت بعض المجموعات بهدف إنجاز مهام بعينها في مناطق محددة تتدرج في جدول أعمال مبادرة "النيباد"، وتتمثل هذه المجموعات في جماعة "بناء القدرات للسلام والأمن" ووكالتها الرئيسية هي منظمة الوحدة الإفريقية/الإتحاد الإفريقي، ومجموعة "الإدارة التجارية والإقتصادية" وتتخذ من "لجنة إفريقيا الإقتصادية" وكيلا رئيسا لها، وهناك جماعة أخرى تختص بالبنية التحتية، وتتخذ من البنك الإفريقي للتنمية وكيلا لها أيضا، وتتولى جماعة خامسة المهام المتعلقة بالزراعة والدخول إلى السوق، وتتخذ من منظمة الوحدة الإفريقية/الإتحاد الإفريقي وكيلا لها.

وتظل العلاقة المؤسسية بين أمانة النيباد ومشروع الإتحاد الإفريقي غير واضحة المعالم.

كما تم هيكلة العمل القاري إلى خمس مناطق:

- منطقة الشمال.

- منطقة الجنوب.

- منطقة الغرب.

- منطقة الوسط.

إضافة إلى عمل اللجنة التسييرية، كل الأعضاء الخمس المؤسسين للنيباد كلفوا بتولي أحد المواضيع.<sup>1</sup>

---

1- وثيقة النيباد.

## المبحث الرابع : المواقف من "النيباد" والإنجازات.

### المطلب الأول: المواقف من "النيباد"

قبل التطرق إلى ردود الأفعال، لابد الإشارة هنا أن وثيقة "النيباد" التأسيسية ركزت على ضرورة الإحتفاظ بمختلف الشراكات بين إفريقيا والدول المصنعة من جهة، والمؤسسات الدولية من جهة أخرى.

وتشمل هذه الأخيرة ما سمي بجدول الأعمال الجديد للأمم المتحدة لتنمية إفريقيا في التسعينيات، خطة عمل الإتحاد الأوروبي- إفريقيا المقررة في مصر، الشراكة الإستراتيجية للبنك العالمي لإفريقيا، وثيقة إستراتيجية للتقليل من الفقر التابعة لصندوق النقد الدولي، خطة عمل طوكيو حول مبادرة اليابان، القانون الأمريكي حول النمو والتجارة والعقد العالمي للجنة الإقتصادية للأمم المتحدة موجهة لإفريقيا. والهدف من ذلك هو إرساء العقلانية ضمن تقديم كل شريك على إمتيازات حقيقية.

وبالتالي، حدد مؤسسي "النيباد" إطار يخص المسؤوليات والإلتزامات للدول المتقدمة والمؤسسات المتعددة الأطراف، تتمثل في:

- تقديم الدعم لميكانيزمات وعمليات الوقاية، والتسيير وحل النزعات في إفريقيا، وكذا مبادرات حفظ السلم.
- تسريع وتيرة خفض الديون للدول الفقيرة الأكثر تدينا، بالعلاقة مع البرامج الأكثر نجاعة في محاربة الفقر.
- تحسين إستراتيجيات تخفيف الديون بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط.

- ترجيح تجاه إنخفاض في المساعدات العامة للتنمية لإفريقيا وللدول الأخرى النامية، بتحقيق هدف المساعدات العامة للتنمية تساوي 07 % من الناتج الخام الصافي بالنسبة لكل دولة المتقدمة في المدى القصير .

وعرفت مبادرة "النيباد"، منذ نشأتها، رد فعل إيجابي من طرف شركاء التنمية للقارة الإفريقية، خاصة منها مجموعة الثمانية G8، والإتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية، لاسيما الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى.<sup>1</sup>

و بمجرد صدورها كان رد فعل منظمة الأمم المتحدة ملائما. ترجم في البداية بإصدار إعلان الأمم المتحدة (A/RES/57/2) والقرار (A/RES/57/7) (الملحق 01 و 02) المتعلقين بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا مؤكدا فيه إلتزام المنظمة الأممية بتدعيم والعمل على تنفيذ محتوى "النيباد" عبر سلسلة من المبادرات منها المساعدة التقنية، وتدعيم القدرات وتعبئة الثروات ومتابعة أنشطة التنمية وتدعيم التنسيق، الخ.<sup>2</sup>

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم (RES/A/57/300) بتاريخ 20 ديسمبر عام 2002، (الملحق 03) المتعلق بتدعيم نظام الأمم المتحدة: جدول أعمال جديد من أجل التجديد، ومنها قرار الأمين العام بتكليف نائب الأمين العام والمستشار الخاص لإفريقيا، بمسؤوليات تنسيق أنشطة دعم الأمم المتحدة لإفريقيا وتنسيق وتوجيه التقارير حول إفريقيا خاصة منها ما يتعلق بالنيباد.

1- مداخلة عبد القادر مساهل ، وزير منتدب مكلف بالشؤون الإفريقية آنذاك، في الملتقى الوطني حول مبادرة "النيباد"، قصر الأمم، 21-22 أبريل 2002.

2- قرار وإعلان الأمم المتحدة بشأن "النيباد"، (A/RES/57/7) و (A/RES/57/2).

كما أشادت المنظمة الأممية بالطابع الجديد الذي حملته مبادرة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (الملحق 04).

وبالتالي، فمنذ اعتماد الوثيقة الإستراتيجية للمنظمة حث الأمين العام للأمم المتحدة على توفير الدعم الدولي للنيباد معتبرا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بعدد من الأدوار الرئيسية في دعم الشراكة الجديدة لأن إفريقيا ما زالت تحتاج إلى دعم ومشاركة العديد من أصحاب المصالح.

ولم يتوقف هذا الدعم إلى هذا الحد بل إستمر، حيث قام الأمين العام الأممي، في سنة 2002، بإنشاء فريقاً إستشارياً معنياً بالدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ودعم "النيباد" على المستويين الإقليمي وتحت الإقليمي.

يهدف هذا الفريق إلى المساهمة في رصد الدعم الدولي للشراكة ويورد عددا من التوصيات لمواصلة العمل من أجل دعم تنفيذ أهداف وبرامج الشراكة.

وتقوم اللجنة الإقتصادية الإفريقية/الأمم المتحدة الخاصة بتنسيق وتنظيم المشاورات الإقليمية السنوية. وترتكز آلية التشاور على تسعة (09) مواضيع تمثل كلها المجالات ذات الأولوية للنيباد.

ومنذ إعلان مابوتو (Déclaration de Maputo)، الذي أقر دمج "النيباد" في هيكل الإتحاد الإفريقي في 2003، أصبح دعم الأمم المتحدة يدخل ضمن هذا الإطار ومع أولويات الإتحاد.

وفي السنوات الأخيرة، تم تسجيل تحسن في تنسيق مجالات العمل ضمن تعاون اللجنة الإقتصادية الإفريقية/الأمم المتحدة (والتي تمثل إطارا قويا للتعاون)، أين عرف تكاثف أنشطة لجنة الإتحاد الإفريقي، أمانة النيباد والبنك الإفريقي للتنمية.

وعلى المستوى الدولي، ينسق مكتب المستشار الخاص للأمم الأممي لإفريقيا، الأنشطة التحسيسية والتعبوية قصد حصول الدعم الإضافي للنيباد.

وهناك إجراءات أخرى تم إتخاذها من طرف المنظمة الأممية قصد جعل آلية التشاور أكثر نجاعة في تنفيذ مبادرة "النيباد" وبرنامج العمل بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي.

ويدوره يساهم البنك الدولي من خلال إقراض الأموال ومشاركة المعرفة وبناء القدرات وتشكيل الشراكات. كما أيد فكرة تخفيف أعباء الديون التي تنقل كاهل أكثر بلدان المنطقة فقراً ودعم البلدان الخارجة من الصراعات ومساعدة الدول على القضاء على الأمراض المعدية، بما في ذلك الإيدز والملاريا وحفز النمو الإقتصادي.<sup>1</sup>

وضمن هذا الصدد، فإن أولويات البنك الدولي تركز على:

- تحسين التكامل الإقليمي بغية تنمية التجارة الإقليمية البينية وخفض تكاليف الانتقال إلى البلدان غير الساحلية.
- تنمية المشروعات التجارية في إفريقيا.
- تحسين التجارة، ولا سيما خلق سبل نفاذ المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية.
- دعم قدرات الحكومة وتحسين إدارة الحكم.
- زيادة مقدار وفعالية (تنسيق) المساعدات الدولية.

---

1 - <http://www.albankaldawli.org>

كما يقر البنك الدولي أن أية محاولة تستهدف إصلاح الدول الإفريقية يتعين أن تركز على ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- الحاجة إلى إنهاء الصراع.
- ضرورة تخفيف الفقر من خلال النمو الإقتصادي.
- أهمية تحسين الظروف التي تساعد على ازدهار الإقتصاد.

ويؤكد البنك الدولي أنه يتعين أن تنفذ هذه الإصلاحات في إطار النظام الدولي المتغير، فقد أصبحت الديمقراطية والإدارة، واللذان تتلخصان في مصطلح الإدارة الجيدة، من القضايا الهامة في السياسة الدولية، ومن الأهداف الرئيسية للمعونات والمساعدات.<sup>1</sup>

كما قام "النيباد" بشراكة مع دول الجنوب عبر الشراكة الإستراتيجية آسيا/إفريقيا ومنتدى "الين" إفريقيا الذين إلتزموا كلهم بتدعيم المبادرة. وللتذكير، فإنه ضمن هدف تأسيس علاقة شراكة جديدة بين إفريقيا والمجتمع الدولي، وخاصة الدول الأكثر مصنعة، قدم في جويلية 2001، رؤساء الدول الإفريقية لأول مرة مشروع الدول المصنعة خلال قمة مجموعة الثمانية والتي أسفرت بوضع خطة عمل لإفريقيا سميت بخطة جان (Plan d'action de Gênes).

وتحتوي هذه الخطة على ثماني محاور أو قطاعات ذات الأولوية والتي يمكن لمجموعة الثمانية أن تساهم فيها بسرعة وتخص المجالات التالية: تخفيض الديون، الصحة و محاربة الإيدز، و الإنتاجية الفلاحية، و التجارة، و الإستثمار، والنمو و التنمية المستدامة، و الحكم السياسي و الإقتصادي الراشد و أخيرا الأمن و السلم.

1- البنك الدولي، إن تفسير تباطؤ حركة النمو في إفريقيا مازال تحديا عظيما، ملتمى حول 'إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة"، مرجع سبق ذكره، ص 81.



وتم المصادقة على هذه الخطة، خلال قمة "كناناسكيس"، بكندا في جوان 2002، بعد قمة "مونتيري" بالمكسيك حول تمويل التنمية، لدعم أهداف والمبادرات المتخذة من طرف "النيباد". و بالتالي تم تسجيل تعهدات لرؤساء الدول الأعضاء في المجموعة الثمانية لإقامة شراكة مدعمة مع الدول الإفريقية المنخرطة في "النيباد".<sup>1</sup>

ويذهب د.عراقي عبد العزيز الشربيني للقول أن خطة مجموعة الثمانية قد استبعدت مجالين على قدر كبير من الأهمية هما: البنية الأساسية، و العلاج الجذري لمشكلة المديونية. فضلا عن هذا، فإن حجم الدعم المالي الذي تعهدت به دول مجموعة الثمانية يعتبر ضئيلا جدا بالنسبة لمتطلبات التنمية الإفريقية عموما.<sup>2</sup>

وفي قمة مجموعة الثمانية بإفيان (Evian)، أين كان ينتظر تمويل محاربة الأيدز وملفات أخرى، لم تسجل وفيات إيجابية وفقا لتعهدات أعضائها.

هذه الوضعية الجديدة أدت السيد عمر كباچ (Omar Kabbaj)، رئيس فوج البنك الإفريقي للتنمية أن يصرح، في ماي 2002، "أنه كنا نتمنى من شركائنا في التنمية في إفريقيا مواجهة المشاكل العويصة و الجديدة التي تعطل تنميتها: إرتفاع معتبر لتدفق المساعدات نحو إفريقيا، تخفيف الديون، و تحسين سبل وصول الصادرات الإفريقية للسوق ضمن أفق تطوير إفريقيا".<sup>3</sup>

---

1-Koné Soungalo, "NEPAD DEJA ESSOUFFLE ?", 1/1/2005,  
<http://www.ouestafriqueconomie.com>

2- عراقي عبد العزيز الشربيني، "نيباد وإستراتيجيات التنمية الإفريقية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص 65.

3- Koné Soungalo, "NEPAD DEJA ESSOUFFLE ?", Op.cit.

و بالتالي رغم أن العلاقة مستمرة بين إفريقيا ومجموعة الثمانية، قصد الحصول على الدعم للبرامج ذات الأولوية للقارة، إلا أن إلتزامات مجموعة الثمانية فيما يخص التمويل لم تحصل.<sup>1</sup>

وعلى صعيد آخر، تأسس منتدى الشراكة مع إفريقيا، بمبادرة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك، حيث عقد أول إجتماع له بباريس في نوفمبر 2003، بمشاركة الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول أعضاء لجنة تنفيذ "النيباد"، والممثلين الشخصيين لزعماء دول مجموعة الثمانية، وبعض الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي والمفوضية الأوروبية، و ممثلين عن التجمعات الإقليمية الإقتصادية، و وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، و غيرهم من شركاء التنمية لبحث سبل التعاون بين أعضاء المنتدى لتنفيذ أهداف و برامج "النيباد"<sup>2</sup>. يعقد المنتدى إجتماعاته مرتين سنويا، إحداهما بإفريقيا، و الأخرى بإحدى الدول المتقدمة.

دائما ضمن إطار الشراكة العالمية، حضيت مبادرة "النيباد" بمكانة في المنتديات الإنمائية العالمية، و لاسيما خلال المنتدى الرفيع المستوى الرابع حول فعالية المعونة في بوسان، جمهورية كوريا، والدورة الـ17 لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في دوربان.<sup>3</sup>

---

1 - NEPAD sommet de réflexion du NEPAD Alger, Algérie 21 mars 2007.

2- النيباد... التأسيس و الأهداف، 2014//03/27 <http://panafricpress.com>  
3- تقرير رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، أديس أبابا، إثيوبيا، 30/29 جانفي 2012:  
[www.african-union.org](http://www.african-union.org)

وقد أثارت "النيباد" منذ إقرارها، جدلاً واسعاً داخل إفريقيا وخارجها، برز من خلاله العديد من التحفظات و الإعتراضات على كثير مما تضمنه المبادرة كإستراتيجية جديدة للتنمية الإفريقية. سواء من ناحية إطارها الفكري أم ما إحتوته من برامج و سياسيات. و من جانب آخر، فإن التطورات الواقعية خلال الفترة القصيرة منذ إقرار "النيباد" أفرزت مواقف إفريقية ودولية توحى بأن المبادرة الوليدة تنتظرها تحديات و صعوبات في التطبيق، قد تتال من قابليتها للتنفيذ بنجاح.<sup>1</sup>

كما تم تسجيل ردود أفعال سلبية أخرى، خاصة منها من طرف جزء من النخب الإفريقية التي ترى أن "النيباد"، رغم بعض الإنجازات التي حققتها، فإنها لم تحقق بعد أهداف التنمية المسطرة.<sup>2</sup>

و يتنبأ Koné Soungalo أن تعرف المبادرة نفس المصير الذي عرفته خطة عمل "لاجوس" للتنمية الإقتصادية في إفريقيا، وإتفاقية الإصلاح الإفريقي، والمبادرات الأخرى.

والشيء الإيجابي الوحيد فيها يضيف المصدر، يتلخص في إرتفاع مستوى المساعدات العامة للتنمية، مصرحاً أن محاضرة "مون نتيري"، أنتت بثمارها. بالطبع، حسب آخر تقرير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية، بلغت المساعدات العامة للتنمية 67 مليار دولار مقابل 52,3 مليار دولار في سنة 2001، أي بتسجيل زيادة تقدر ب15 مليار دولار.<sup>3</sup>

1- عراقي عبد العزيز الشربيني، *النيباد وإستراتيجيات التنمية الإفريقية*، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص 55.

2- Koné Soungalo, NEPAD DEJA ESSOUFFLE, Opcit.

3- المرجع نفسه ونفس الصغفة.

وعلى العموم، يوجه للنيباد إنتقاد مفاده أن المبادرة غريبة على المجتمع المدني الذي كان بإمكانه أن يكون شريكا مهما في بلورتها وتطبيقها. وتدور في مدار النموذج النيو- ليبرالي، غير قادر على إخراج إفريقيا من أزمة التنمية وأنها كثيرا ما تخضع للخارج من ناحية التمويل، وتعتمد على مجموعة الثمانية وعلى شروطها الأحادية مع التذكير أن إجراءات هذه الأخيرة تشبه تلك التي يقوم بها البنك العالمي وصندوق النقد الولي.<sup>1</sup>

ويرى بعض المحللين أنه إذا إعتبرنا أن تلك العملية التي أدت إلى إقرار وثيقة "النيباد" قد إشتملت على عدد قليل من الزعماء الأفارقة ومستشاريهم، فإن ذلك لا يجعل لها حقا في الملكية، أيضا هي ذلك الحق في حالة خطة عمل "لاجوس" على سبيل المثال.<sup>2</sup>

وفي تقييمه للمبادرة، عمد "مايكل لانج" من مؤسسة "كونراد أدينور" خلال مشاركته في مقدمة الملتقى حول إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، الذي نظمه مركز دراسات وبحوث الدول النامية، بالقاهرة، سنة 2003، إلى جمع وسرد بعض الإنتقادات، منها التي ترى أن في الوقت الذي تزايدت فيه الآمال المنعقدة على نجاح هذه المبادرة، ظهرت إنتقادات عديدة موجهة من مؤسسات المجتمع المدني وأعضاء المجالس النيابية في مختلف الدول، الذين إتهموا الزعماء الأفارقة بالإستغراق في أحلام اليقظة وبالرغبة في جذب المساعدات الغربية في محاولة منهم لإخفاء الفشل الذريع للسياسات التي إنتهجوها.<sup>3</sup>

---

1- Koné Soungalo, NEPAD DEJA ESSOUFFLE ?

2- مصطفى كامل السيد، "إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة"، مرجع سبق ذكره.

3- مايكل لانج، الملتقى حول "إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة"، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، ص 21.

وبضيف، أن البعض الآخر، يرى أن مبادرة "النيباد" تقوم على أساس النوايا الحسنة إلا أنها تشوبها بعض الأخطاء حيث أنها طبقا لما يراه هؤلاء قد تمت صياغتها في إطار إستعماري جديد. فهذه المبادرة التي تقوم على سياسات تستهدف تحرير الأسواق والخصخصة والخضوع للشروط المفروضة على المساعدات هي النقيض لعلاقة تقوم على المشاركة الحقيقية.<sup>1</sup>

هذه الآراء المعارضة، حسب "مايكل لانج"، ترى أيضا أن الحكومات لم تناقش هذه المبادرة بالشكل الكافي. كما لم يعرّها كل من الأكاديميين ووسائل الإعلام الإهتمام الكافي، بالإضافة على جهل المواطن العادي لمضمون هذه المبادرة.

وفي الأخير، يقر لانج بوجود نوع من الإجماع حول عدم جدوى تبسيط الحكم على هذه المبادرة التي لا تزال في حاجة إلى المزيد من النقاش والتحليل للتوصل إلى رأي حول مدى صحة النقد الموجه لها والذي يؤكد عدم فاعليتها وجدواها.<sup>2</sup>

وفي إتجاه المنتقدين، إعتبر جون كوسي (Jean Coussy)، أن مصداقية مبادرة "النيباد" تعاني من الأخطاء في التقديم مشيرا إلى قائمة الدول المكلفة بالسهر على الحكم الراشد أو تسيير الشغل وكذا تأكيد المكر بأن هدف "النيباد" هو عدم خضوعه للمساعدة الخارجية. وبخصوص هذه النقطة، يصرح كوسي أن هناك تناقض صارخ فيما تعلنه مبادرة "النيباد" من إستقلالية في حين أن الأرقام لبرنامجها تؤكد العكس أي أن السيناريو الإقتصادي الذي يفترض نسبة نمو ب7 % ، ولكي يتحقق ذلك، لابد أن يستند على المساعدة الخارجية، وهذا دون حساب النقص في التمويل المنجر من تهريب الأموال والمقدر بحوالي 40 % من الإنذار، حسب إحصائيات البنك الدولي.<sup>3</sup>

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

3- Jean Coussy, « LE SUCCÈS DU NEPAD, UN PARADOXE ».

نفس المصدر ينتقد مقولة "ملكة النيباد لإفريقيين"، معتبرا أن ذلك يدخل ضمن إطار عدم الإعراف. كما يدخل ضمن إطار تغطية الضغوطات الخارجية.

في هذا الجانب يشير تقرير للمنظمة الغير حكومية "فريدريتش إبرت" Friderich Ebert أن سبب تأخر تطبيق النيباد يرجع إلى ثقل هيكله التنظيمي. كما أن هيأتها العملية (أمانته) تتطرح مشاكل. حيث تقر منظمة "فريدريتش" أن الإتحاد الإفريقي هو أصل وجود النيباد. و تتسائل لماذا تتواجد أمانة للنيباد و في نفس الوقت لجنة للإتحاد. و تعتبر المنظمة هذا الأمر يؤدي إلى تبعثر الجهود وصراع حول الصلاحيات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: إنجازات "النيباد".

للحكم على مبادرة "النيباد" والتأكد من صحة ومصداقية الإنتقادات والتقديرات التي وجهت لها، يستوجب إجراء تقييم موضوعي لإنجازاتها وإخفاقاتها.

وبالتالي سوف نبدأ بإستعراض نشاط الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في الأمم المتحدة، الذي تم يوم 07 أكتوبر 2011، في جلسة خاصة للمجموعة الإفريقية بمناسبة الإحتفال بالذكرى العاشرة للنيباد، أين برزت ردود إيجابية من طرف الدبلوماسيون الأفارقة وممثلو المجتمع المدني، لما حققته المبادرة من إنجازات على مدى السنوات العشر الماضية عبر وضع إصلاحات للسياسات العامة من أجل تنمية القارة.<sup>2</sup>

---

3-Khalidou Seydou Sy et Klaus Peter trydete , *réformer la mise en œuvre du Népad*, Foundation, Friderich Ebert, Dakar ; mars 2006, p05.

2- <http://www.nepad.org> و <http://www.un.org/africarenewal>

وأوضح بالمناسبة، إبراهيم "أساني ماياكي" المسؤول التنفيذي لهيئة تخطيط وتنسيق "النيباد" أن الآلية لعبت دوراً بالغ الأهمية في التقدم المطرد الذي حققته القارة من حيث التحول الديمقراطي والتنمية على حد سواء.

كما ذكر أن القادة الأفارقة أنشؤوا "الآلية الإفريقية لمراجعة الأقران للنهوض بالحكم الرشيد والديمقراطية". وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة منهج فريد ومبتكر للحكم، وتخدم تقاريرها كأنظمة الإنذار المبكر حول التهديدات التي تعيق السلام والاستقرار في إفريقيا.

وبضيف في هذا الشأن، د.مصطفى كامل السيد أن وضع هذه الآلية حتم على الدول الإفريقية وضع مؤشرات مفصلة لمفهوم الحكم الرشيد ليتم على أساسها مراقبة الدول المنظمة للآلية. وبذلك تصبح وثائق "النيباد" هي الأولى التي حددت مؤشرات مفصلة عكست الدول الإفريقية لمفهوم الحكم الرشيد.<sup>1</sup>

وقد إنضمت أكثر من 30 دولة إفريقية إلى الآلية، وأتمت 14 منها العملية. وتعد الآلية أحد أنجح برامج هيئة النيباد في تشجيع عملية الديمقراطية بين الدول الأعضاء.

وأشار المسؤول التنفيذي لهيئة تخطيط وتنسيق النيباد التطور الإيجابي الذي حصل بموجب البرنامج الإفريقي للتنمية الزراعية الشاملة، وهو مبادرة قارية تهدف إلى تشجيع الدول الإفريقية على زيادة الإستثمارات في الزراعة. ويطلب من الدول الموقعة على البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية زيادة الإنفاق على الزراعة بنسبة 10% على الأقل من ميزانياتها الوطنية. وقد وقعت 27 دولة حتى الآن على الإتفاقيات الملزمة لحكوماتها بتخصيص نسبة الـ 10% المستهدفة.<sup>2</sup>

1- مصطفى كامل السيد، "الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد"، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الإفريقي، الطبعة الأولى، 2005، ص105.

2 - <http://www.nepad.org> و <http://www.un.org/africarenewal>

وفي بيان الجلسة الخاصة، ذكر وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة عبد الله جانيه، الإجتماع بأنه من خلال "النيباد" تم وضع مسائل السلم والأمن في الصدارة كشرط مسبق لتحقيق التنمية، وأن المسائل المتعلقة بالتركيز على الحكم لا يمكن فصلها من النجاحات الحالية للقارة.<sup>1</sup>

ودعا المشاركون في الجلسة هيئة "النيباد" إلى التركيز، خلال العقد القادم، على التطبيق وتحسين المكانة العالمية لإفريقيا وتحسين الروابط مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالقارة.

وأكد للحضور أنه تم دمج "النيباد" رسمياً في الهياكل الرسمية للإتحاد الإفريقي في فبراير 2010، من خلال إنشاء هيئة "النيباد".

وضمن التقييم الأممي، أشاد تقرير الأمين العام رقم A/57/156، الصادر في 02 جولية 2002، أن الدول الإفريقية إتخذت عدة إلتزامات في إطار مبادرة "النيباد" قصد تحسين الحكامة والتسيير الإقتصادي.

وتم إتخاذ هذه الإلتزامات طوعية لتأكيد أن إفريقيا هي بصدد إقرار المعايير والقوانين التي عامة تعتبر مقبولة في مجالات الشفافية المالية والمسؤولية وإحترام النظام المالي ومعايير في الميدان البنكي والمالي والإنظام.<sup>2</sup>

---

1 - المرجع نفسه.

2- Rapport du Secrétaire général, sur "Évaluation indépendante de l'application du Nouvel Ordre du jour des Nations Unies pour le développement de l'Afrique dans les années 90", A/57/156, du 2 juillet 2002.



وتشير مذكرة "الأونكتاد" إلى أن أداء إفريقيا في مجال النمو الإقتصادي كان أفضل بكثير في العقد الذي إستحدثت فيه "النيباد" 2000-2009، منه في العقد الذي سبقه 1990-1999. وبالتحديد، إرتفع معدل النمو السنوي للنتائج الحقيقي في إفريقيا من 2,7% في الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 1999، إلى 05% في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2009.

يضاف إلى ذلك إرتفاع معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد من 0% إلى 6,2% من الفترة الأولى إلى الثانية. بيد أنه تجدر الإشارة أن تحسّن أداء إفريقيا في مجال النمو خلال فترة: 2000-2009، لم يؤثر كثيرا لا في العمالة ولا في الحد من الفقر.<sup>1</sup> والتحديات التي تواجه الزعماء الأفارقة لتنفيذ "النيباد"، في هذا الصدد، الكيفية التي يمكن بها إقتران النمو بإيجاد فرص العمل والحد من الفقر.

نفس المذكرة تشير إلى إنجازات أخرى لمبادرة "النيباد" حيث إستطاعت وضع إفريقيا على جدول الأعمال العالمي، وإستفرت أيضا الدعم الدولي للمنطقة. وترتب على إعتقاد "النيباد" أن وضعت مجموعة البلدان الثمانية خطة العمل المتعلقة بإفريقيا في جوان 2002، وعقدتها إلتزامات بدعم تنفيذ "النيباد". وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى إفريقيا منذئذ زيادة كبيرة. فقد إنتقلت من 21,4 مليار دولار في عام 2002، إلى 47,9 مليار دولار في عام 2010. وزادت التدفقات الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي من 13,4 مليار دولار إلى 29,3 مليار دولار على مدى الفترة نفسها.<sup>2</sup>

1- "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا . الأداء والتحديات ودور الأونكتاد"، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد، الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون، مجلس التجارة والتنمية، أبريل 2012 ، جنيف.

2- المرجع نفسه.

وحققت "النيباد" أيضاً بعض التقدم في مجال الحوكمة الإقتصادية والسياسية. وجاء في "African Economic Outlook" (التوقعات الإقتصادية لإفريقيا) لعام 2011، أن البيئة الإقتصادية في بلدان عدة في المنطقة قد تحسنت، لا سيما في مجالات مثل الإصلاح الضريبي، والحصول على القروض، وإنفاذ العقود. وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم ملحوظ في مجال الحوكمة السياسية، وبخاصة في القضايا والعمليات الإنتخابية. فعلى سبيل المثال، عقدت إنتخابات سلمية في 13 بلداً سنة 2010، وفي 20 آخر سنة 2011.<sup>1</sup>

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أنه رغم التحديات التي تلوح في الأفق، ثمة إتجاهات إيجابية تشق طريقها إلى النور ويضطلع الأفارقة بمسؤولية إحتياجاتهم التنموية، مشيراً إلى النمو الذي تشهده بعض بلدان إفريقيا: تنزانيا، غانا. ومضيفاً أن إستقرار الإقتصاد الكلي أصبح قاعدة في هذه المنطقة التي سقطت فريسة للتضخم الشديد فيما مضى.<sup>2</sup>

ويعترف أن بعض البلدان الإفريقية أظهرت قدرة على الإنتاج على مستوى عالمي والتنافس في الأسواق العالمية. في حين، يشهد خمسة عشر بلداً، من بينها أوغندا وإثيوبيا وبوركينا فاسو نمواً بمتوسط يزيد عن 05% سنوياً وذلك منذ منتصف تسعينات القرن الماضي.

أما الإستثمار الأجنبي المباشر فيشهد إرتفاعاً ملحوظاً، حيث إرتفعت قيمته إلى 8.5 مليار دولار عام 2014، بعد أن كانت 7.8 مليار دولار في العام الذي سبقه.

---

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

2- <http://www.albankaldawli.org>

والجدير بالإشارة أن جنوب إفريقيا أصبح مستثمرًا هامًا على مستوى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويقول الخبير الدولي في الشؤون الإفريقية بمؤسسة الأهرام جمال نكروما، إن أغلبية دول القارة فيها حرية سياسية، حرية التعبير، وأحزاب مختلفة، يعني هناك عملية ديمقراطية في معظم دول القارة ولكن للأسف الديمقراطية وحدها لا تكفي أن تطعم الملايين من الأفارقة لأن إفريقيا مازالت تعاني من مشكلة الفقر المتزايد.

ورغم ذلك، يقول فيما يخص مجال الديمقراطية، أن هناك تحسن ملموس في معظم دول القارة.<sup>1</sup> ويضيف قائلًا أن الأغلبية الساحقة من الدول الإفريقية الآن تتعم بالسلام والحروب الأهلية في القارة قليلة جدا أو معدودة. كما أنه هناك تحسن في إقتصاديات بعض الدول.

وفي حوار خصه السفير إبراهيم علي حسن، ممثل مصر لدى "النيباد"، لجريدة "روز اليوسف" اليومية، إعتبر أن موافقة الدول الإفريقية علي إدماج مبادرة التنمية في إفريقيا "النيباد" في منظمة الإتحاد الإفريقي لتصبح هي الذراع الإقتصادية وإطار العمل لتحقيق التنمية في القارة الإفريقية للإتحاد الإفريقي تعد أحد أهم نتائج القمة الإفريقية وقمة "النيباد"، اللتان إنعقدتا في فبراير 2010، بأوغندا.<sup>2</sup>

وأضاف أن الرؤساء أعضاء لجنة توجيه "النيباد" أكدوا أن الدول الإفريقية إلتزمت بتعهدات حرصت علي تنفيذها سواء في مجال السلم والأمن، وتم التوصل إلي تسوية الكثير من النزاعات التي كانت في القارة وما زال هناك بعض النزاعات، ومقارنة بما كان عليه الوضع في بداية هذا القرن تقلصت النزاعات إلى حوالي ثلاثة أو أربعة نزاعات وهو ما يدل على حدوث تقدم في هذا المجال.<sup>3</sup>

1- <http://www.aljazeera.net/programs/weekly.file/2005/5/3>

2 - <http://www.masress.com>

3- المرجع نفسه

وقال نحن نقرب من عام 2015، وهو العام الذي حددته الأمم المتحدة لبلوغ أهداف الألفية الإنمائية، وفقا لإعلان عام 2000، وبالتالي هناك مسؤولية على الدول المتقدمة والمانحة لتنفيذ تعهداتها.

وفي كلمة ألقاها في الدورة الـ 19 للجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتنفيذ "النيباد"، ذكر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أن النمو الإقتصادي في البلدان الإفريقية يأخذ منحى مشجعا غير مسبوق في تاريخ إفريقيا المستقلة.

غير أن رئيس الجمهورية يرى هذا المنحى هشا "من حيث أنه ما أنفك أن يكون مرهونا بالزيادات الحالية في أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية. ثم إنه لم يتح بعد إرساء الأسس اللازمة لديمومته ولم يحدث ديناميات تنموية نابعة من الداخل. ونتائج الايجابية لم تؤد بعد في معظم الأحوال إلى تراجع الفقر".

ومن منطلق التأكيد على إرادة القارة الإفريقية في تفعيل جهودها التنموية فقد إستشهد الرئيس بوتفليقة بالآلية الإفريقية للتقويم من قبل النظراء. لقد غدت آلية التقويم من قبل النظراء مكسبا هاما لقاطبة القارة، وعليه يرى الرئيس بوتفليقة "أنه ينبغي تعزيزه من خلال تحسين أدائها وصقل أهدافها لتمكينها من خدمة القارة وشعوبها على نحو أفضل وحمايتها في الوقت ذاته من كل تأثير خارجي بشكل يجعلها تحتفظ بطابعها المتميز كمبادرة إفريقية محظية.

وأكد الرئيس السنغالي خلال الكلمة التي ألقاها خلال الدورة 32 للجنة التوجيه العليا لرؤساء الدول و حكومات النيباد التي إنعقدت في 03 فبراير 2015، بأديس أبابا، بأنه تم تسجيل في مجمل المواضيع التي تشكل البرامج الكبرى للنيباد، نجاحات هامة في السنوات الأخيرة.<sup>1</sup>

وذكر، بهذه المناسبة أن برنامج تطوير الهياكل في إفريقيا Le Programme de Développement des Infrastructures en Afrique (PIDA) الذي يعد بمثابة الإطار الإستراتيجي لتسريع التكامل في القارة، قد تم إستكمال مرحلته الأولى المتعلقة بالتخطيط والانتقاء لكي ينتقل إلى مرحلة التنفيذ الحقيقية لتحضير التمويل للمشاريع ذات الأولوية في مجالات النقل، والطاقة، والتكنولوجيا.

وأشار إلى تنظيم بلاده في جوان 2014، قمة داكار، حول تمويل "النيباد" الذي شكل مرحلة مهمة في تنفيذ خطة عمل ذات الأولوية Plan d'Action Prioritaire (PAP)، عبر تقديم 16 مشروع قاعدي.<sup>2</sup>

وأضاف أن في سنة 2014، تم تقييم عشرية المخطط المفصل لتنمية الفلاحة (PDDAA) le Plan Détaillé pour le Développement de l'Agriculture (PDDAA) أي منذ إنطلاقه من سنة 2003، في قمة مابوتو (Sommet de Maputo)، والذي يشكل بدوره أولوية لإفريقيا. وبذلك تم التأكد بأن "النيباد" كان له الدور الفعال في تحويل الفلاحة الإفريقية. كما تم تسجيل عدة إنجازات ترجمت في الميدان بارتفاع الميزانيات الخاصة بهذا القطاع وتدعيم قدرات الدول في ميدان التخطيط.

---

1- [www.dakaractu.com/32ème-Session-du-HSGOC-du-NEPAD-à-Addis-Abeba-Allocution-d-Ouverture-du-président-Macky-SALL\\_a83683.html](http://www.dakaractu.com/32ème-Session-du-HSGOC-du-NEPAD-à-Addis-Abeba-Allocution-d-Ouverture-du-président-Macky-SALL_a83683.html)

2- المرجع نفسه .

كما أن البرامج المخصصة لهذا الغرض من قبل وكالة "النيباد"، ساهمت في إدراج الإنشغالات الأساسية كالأمن الغذائي وتحسين التغذية، إلخ، في ميدان السياسات الفلاحية وتطوير السياسات لصالح فئة الشباب.

وذكر أن الأرضية العالمية للشراكة مع إفريقيا المصادق عليها خلال قمة الإتحاد الإفريقي، في جوان 2014، بملابو Malabo، أنشأت هيكل جديد يعتمد على التحولات الحاصلة في الهندسة السياسة والإقتصادية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ الملكة وتتسق للإلتزامات "النيباد".

دائما ضمن إنجازات "النيباد"، هناك مبادرتين أخريتين: المبادرة الرئيسة "أبطال الهياكل القاعدية" و"المبادرة الفلاحية المستقبلية"، اللتين من المفروض أن يدعموا مشاريع التكامل أفقيا وعموديا.<sup>1</sup>

وفي الميدان الطاقوي، تمكنت مبادرة "النيباد" من فرض نفسها على عدة أبعاد بصفاتها تشمل قطاعات الطاقة، والبيئة، والفلاحة، والعلوم والتكنولوجيا حيث أدت إلى إحداث شركات مع مؤسسات مثل:

Power Institute for East and Southern Africa.

(SA, Institut de l'énergie pour l'Afrique orientale et australe).

وأدت إلى وضع برامج تدعيم قدرات الشراكة بين القطاع العام والخاص في إطار نيباد- منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE.

وفي نهاية 2008، تم تشغيل، في إفريقيا الغربية، أنبوب غاز بمسافة 600 كلومتر يشمل كل من العواصم: لاجوس، وكوتونو، ولومي وإفاسو (غانا).

---

1- Géopolitique Africaine <http://www.géopolitique-africaine.com>

وشرعت مبادرة "النيباد" في التخطيط لمشروع ربط الشبكات الإلكترونية بين البنين ونيجريا والتوغو Togo وبين إفريقيا الجنوبية وموزمبيق وشوازلاندا، وكذا مشروع الخط الكهربائي لمصر في الكونغو عبر السودان، إنشاء شبكة طرقات، خاصة الطريق الساحلي الذي يمر عبر طرابلس-تونس-الجزائر-الرباط-داكار-مونروفيا-أبيجان-لاقوس، والطريق العابر للصحراء نجامينا-داكار عبر نيامي وباماكو.

كما تم بعث مشاريع في ميدان تكنولوجيات الإتصالات خاصة وضع كابل بحري لمسافة 10 آلاف كيلومتر بين إفريقيا الجنوبية والسودان لدعم التعليم عن بعد في 136 دولة إفريقية.

ونستنتج من عرض هذا الفصل أن مبادرة "النيباد"، من خلال تصورها، يراد منها أو تشكل قطيعة تمكن أعضائها الملكة الخاصة لبرنامجها التنموي.

كما أن إرتكازها على الشراكة يهدف منه تعاون كل الدول الإفريقية قصد تحقيق التنمية وكذا الحصول على الدعم اللازم من المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف لدفع وتيرة التنمية وتقليص الفوارق في العالم العولمي.

إن مبادئ مبادرة "النيباد" وإستراتيجيتها وبرامجها كيفية مع الواقع الدولي مما منحها الطابع البراغماتي بل كثير من الإنتقادات وجهت لها لحملها مبادئ الليبرالية والإقتصاد الرأسمالي.

كما أن مبادرة "النيباد" تمتاز بالطابع الملكة أي أنها نابعة من داخل القارة ومروجها هم زعماء أفارقة. وتعتبر بمثابة خطة عمل متعددة المجالات والجوانب تم إعدادها من قبل أفارقة ولأفارقة. كما تحمل نظرة مستقلة بتخطيطاتها والمواعد التي حددتها.

وحظيت بإهتمام المؤسسات الدولية والقوى الكبرى كما لاحظناه في تحليلنا رغم أن ما كان منتظر خاصة من الدول المصنعة لم يكن في المستوى المطلوب.

فالمبادرة تحمل في طياتها بوادر الإستقلال والإنفراد لكنها في إعتمادها على العامل الخارجي والشراكة لدفع التنمية قد يشكل عامل تبعية أو بالأحرى حاجزا أمام تحقيق أهدافها. فمبادرة "النيباد" سمحت بالتوصل إلى إلتزام جماعي يهدف إلى تعزيز مبادئ الإدارة "الجيدة"، ودعم آلية "مراجعة المثل".

وبعد ذلك الإلتزام جزءا لا يتجزأ من كافة الإلتزامات الأخرى التي تهدف إلى دعم الأمن والسلام، وتنفيذ الإصلاحات المؤسساتية، وتحسين مستوى الإدارة الإقتصادية. لذا تم تسليط الضوء على عنصر الإدارة والديمقراطية في مبادرة "النيباد".<sup>1</sup>

ورغم ذلك، يبقى التحدي الكبير بالنسبة لإفريقيا هو العمل على كسب رهان التمويل الذاتي، لأن الإعتماد على الشراكة مع الخارج في كثير من الأحيان يحمل شروط تؤثر في القرار الإفريقي، بل أيضا في توجيه مسار التنمية.

كما أن التنظيمات الإقليمية الفرعية المتواجدة في إفريقيا، بإعتبارها وسيلة ناجعة لإدماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي، لابد عليها أن تتحوا في مسار مرجعية "النيباد" لأنها في كثير من الحالات مازالت خاضعة لإملاء القوى الخارجية وما تسميات مجموعة الكومنولث ومنطقة الفرنك بالساحل وقمم الفرنكفونية إلا دليلا عن ذلك.

---

1-<http://www.nepad.org> et <http://www.un.org/africarenewal>



زيادة عن التحديات المطروحة، هناك إختلال فيما يتعلق بجانب التواصل القاعدي الذي تم إستنتاجه من خلال إنتقادات النخبة الإفريقية والذي لا بد من معالجته قصد تعبئة كل القوى الإفريقية وراء المبادرة. ونقصد بذلك المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والباحثين الجامعيين، قصد كسب الأطراف الخارجية خاصة

وأمام التحديات السياسية والإقتصادية والدولية الخاصة بالنظام المعلوم، يظهر "النيباد" كمخرج ونموذج لتسهيل بروز قيادة سياسية قارية يمكن أن يضع الأرضية لعلاقات شراكة جديدة مع دول الشمال رغم صعوبة المهمة.

فالقيم والمعايير الإنسانية والعالمية التي أصبح يرتكز عليها تمنحه مكانة ومصداقية داخل وخارج القارة خاصة منها الدول الأكثر تصنيعا. ولقد تمكن من صنع مكانة له في المنظمة الأممية بحكم أن هذه الأخيرة جعلت منه نموذجا للتنمية وسعت لتعبئة القوى والمؤسسات الدولية خلفه.

ويعتبر مامدو كاسي (Mamadou Kassé)، أن رغم إرادة زعماء "النيباد"، لا بد من الإعتراف أن المبادرة تواجه بعض الصعوبات منها إلتزام ضعيف لمجموعة الزعماء الأفارقة في تنفيذها وعدم تورط الإطارات والمتقنين والمنظمات غير الحكومية.<sup>1</sup>

ولخصت مذكرة "الأونكتاد/الأمم المتحدة" الأسباب التي تعيق تحقيق أهداف "النيباد"، لاسيما القضاء على الفقر، ووضع المنطقة على طريق التنمية المستدامة، ووقف تهميش القارة في الإقتصاد العالمي، متمثلة في العناصر الآتية<sup>2</sup>:

1- Mamadou Kassé , "Le NEPAD, réponse africaine à la mondialisation et à la marginalisation", fr.allafrica.com

2 - "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا - الأداء والتحديات ودور الأونكتاد"، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد، مرجع سابق.

- إنخفاض مستويات الموارد البشرية والمالية.
  - نقص الإمكانيات.
  - مشكلات التنسيق بين أمانة "النيباد" والجماعات الإقتصادية الإقليمية الإفريقية.
  - المشاركة غير الكافية من أصحاب المصلحة المحليين المهمين في العملية أو عدم مشاركتهم فيها أصلاً.
  - ضعف البنية التحتية.
  - عدم وجود معايير قابلة للقياس للرصد والتقييم.
- وتشير مذكرة الأونكتاد<sup>1</sup> إلى أنه من الراجح أن تحقق البلدان الإفريقية تقدماً ملحوظاً في التغلب على التحديات العديدة المطروحة على غرار الفقر والبطالة وإنعدام الأمن الغذائي، إذا ركزت جهود الحكومات الإفريقية وشركائها في مجال التنمية على الميادين السياسية الرئيسية التالية:
- تعزيز التغييرات الهيكلية.
  - تعزيز تعبئة الموارد المحلية.
  - تشجيع التكامل الإقليمي.
  - التعاون بين بلدان الجنوب.
  - تطوير البنى التحتية.

---

1 - المرجع نفسه.

ويرى "الأونكتاد" أن تركيز صناع القرار الأفارقة في الأمدن القصير والمتوسط، نظرا إلى ما تواجهه البلدان الإفريقية من شح في الموارد وقلة في الإمكانيات، ينبغي أن ينصب على المجالات ذات الأولوية المحددة أعلاه .

وتذكر مذكرة "الأونكتاد" بأن معظم تلك القضايا مدرجة أصلا في قائمة أولويات "النيباد". بيد أن القائمة الراهنة لهذه الأخيرة من السعة بحيث أن تلك القضايا الحاسمة لا يُلتفت إليها بما يكفي ولا تخصص لها الموارد الكافية.

ولابد للبلدان الإفريقية في هذا الصدد أن تعيد تقييم أولويات "النيباد" الحالية وتتنظر في تضيق بؤرة تركيزها، حسب "الأونكتاد".

## الفصل الثالث

### الإطار التاريخي والمفاهيمي لمبادرة "الشرق الأوسط الكبير"

تم رسمياً طرح مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" في بداية سنة 2004، من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وبالضبط في عهد إدارة جورج بوش (George W. Bush)، في إطار إجتماع قادة دول مجموعة الثمانية خلال قمة سي آيلاند، بجورجيا/الولايات المتحدة والتي إنعقدت في جوان 2004.

وهي مبادرة تشدد على "الإصلاح"، موجهة للمنطقة العربية والإسلامية أي الرقعة الجغرافية التي تمتد من موريتانيا إلى باكستان وتشمل المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإعلامية والتعليمية وغيرها.

وحملت هذه المبادرة مبادئ وأفكار سياسية وإقتصادية وثقافية وإجتماعية مستمدة من الفلسفة الغربية دون مراعاة خصوصيات دول المنطقة. كما أثارت ردود أفعال ووجهات النظر عدة ليس فقط من قبل الدول والممارسين السياسيين بل شملت الباحثين والدارسين، والمصلحين والإقتصاديين والإجتماعيين، في البلدان المتقدمة والمتخلفة، خاصة منها الأوروبية والعربية والإسلامية.

وانصب الإهتمام خاصة حول خلفية المبادرة ومفهومها والمصطلحات المستعملة فيها، وجذورها، وأهدافها ودوافعها، ومجالاتها ومبادئها، وإستراتيجيتها، وعلاقتها بالنظام الدولي وتأثيراتها، في ظل الإقليمية والعولمة أو بالأحرى بالمبادرات التي تتطوي ضمن هذا المسعى وكذا آفاقهما المستقبلية.

علما أن مصطلح الشرق الأوسط عرف تطورا وحمل عدة مفاهيم سياسية وجغرافية منذ الحقبة الإستعمارية إلى يومنا هذا. كما أن مشروع "الشرق الأوسط الكبير" يعتبر إمتداد لنظام الشرق أوسطية الذي طرح خلال حقبة التسعينيات.

ضمن هذا الإطار، سنسعى في هذا الفصل بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعنوان مع محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة والمتعلقة بذات الموضوع.

## المبحث الأول : أصل فكرة الشرق-أوسطية.

منذ الحقبة الإستعمارية إلى يومنا هذا، عرف مصطلح الشرق-أوسطية توظيفا واسعا من قبل الغرب وأخذ عدة معاني مع مرور الزمن.

وحسب د.أحمد صدقي الدجاني، يستخدم الغرب مصطلح "الشرق الأوسط" للدلالة على إقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم قارة آسيا وإفريقيا وأوروبا. ويدعو هذا المصطلح إلى الخاطر مصطلحي "الشرق الأدنى" و"الشرق الأقصى" ويوحي بأن الإقليم الذي يدل عليه هو وسيط بين الإقليمين اللذين يدل عليهما المصطلحان الآخرا<sup>1</sup>.

وضمن هذا المسعى، يقول معين حداد في بحثه مفهوم الشرق الأوسط، لم يكن خاضعا لهذا المنطق الشكلي المبسط، بل لضرورات الصراع التي رافقتها عمليات عسكرية في حروب متعددة.<sup>2</sup>

ومن هذا المنطق، يصرح د.أحمد صدقي الدجاني أنه تم بروز التسميات من دون أن توضع لها حدود ثابتة على الخرائط وكان الصراع الذي إستخدمت فيه هذه المصطلحات مرتبطا بالنشاط الإستعماري منذ القرن الماضي الذي تنافست فيه بريطانيا وفرنسا في المقام الأول ودول أوروبية أخرى، وحين إنكفأ الإستعمار الأوروبي ورثت دول الهيمنة الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي هذه التسميات مع التبديل فيها وفي المفاهيم الجغرافية السياسية.<sup>3</sup>

1- أحمد صدقي الدجاني، "الجنور التاريخية للشرق أوسطية، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني"، اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط الأولى 1998، ص23 .

2- معين حداد، مجلة شؤون عربية، العدد33، نقلا عن د.أحمد صدقي الدجاني، "الجنور التاريخية للشرق أوسطية، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني"، المرجع المذكور.

3 - أحمد صدقي الدجاني، "الجنور التاريخية للشرق أوسطية، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني"، مرجع سابق، ص79.

ويظهر أن تطور مفهوم الشرق-أوسطية الذي إستخدم لأول مرة عام 1905، أنه تأسس على الشائين النفطى والفلسطينى وأنه إرتبط بالفكر الإستراتيجى البريطانى فى نشأته، ومن ثم بالفكر الإستراتيجى الأمريكى.<sup>1</sup>

وبشير جميل مطر وعلى الدين هلال أنه فى 1911، إستعمل المصطلح حاكم الهند البريطانى آنذاك "لورد كرزون" فى جلسة مناقشة لمجلس العموم، ليشير إلى إيران وتركيا والخليج.

وإستعمل المصطلح إبان الحرب العالمية الأولى حين شكلت بريطانيا "قوات الشرق الأوسط". كما، أنشأ "ونستون تشرشل" فى أعقاب الحرب الأولى إدارة الشرق الأوسط للإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

ويرى د.محمد على حوات أن مفهوم الشرق-أوسطية إرتبط إرتباطاً وثيقاً بالقضية الفلسطينية، إذ أن هذه الأخيرة حددت الإتجاهات الرئيسية لسياسة الدول الإستعمارية قبل المؤتمر الصهيونى بقرن كامل.<sup>2</sup>

وفى هذا الباب يقول على حوات أن نابليون بونابرت أول من حاول الربط بين السياق الإستعماري والمسألة الشرقية الإستيطانية اليهودية من خلال محاولته إيقاظ الوعي "الأسطوري" عند اليهود فى حق العودة إلى فلسطين بعد أن نجحت حملته فى الإستيلاء على القاهرة، عام 1797. وكان يهدف نابليون من خلال دعوته هذه إلى:

---

1- جلال معوض، مجلة شؤون عربية، العدد 1280/1994، نقلا عن د.أحمد صدقي الدجاني، "الجذور التاريخية للشرق أوسطية، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيونى"، ص 23 .

2- محمد على حوات ، "العرب وأمريكا من الشرق الأوسط إلى الشرق الأوسط الكبير"، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2006، ص 37.

1- تخفيف عبئ الهجرة اليهودية المتدفقة على غرب أوروبا من شرقها بعد أن وضع إستراتيجية للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية.

2- إنشاء دولة يهودية بزعامة فرنسا في فلسطين لتكون نقطة بداية مهمة لتنفيذ خططها الإمبريالية.<sup>1</sup>

إن إهتمام فرنسا لم يتوقف لهذا الحد، بل أصدرت، في عام 1860، نشرة، تحت عنوان المسألة الشرقية الجديدة والتي أظهرت المكاسب الإقتصادية التي ستعود على أوروبا إذا إستقر اليهود في فلسطين. وفي نفس العام تم تأسيس الإتحاد الإسرائيلي العالمي في فرنسا وهو الإتحاد الذي أنشأ مدرسة "مكفة إسرائيل الزراعية" في عام 1870، بهدف تدريب اليهود على الأعمال الزراعية وتوطينهم في فلسطين على نطاق واسع.<sup>2</sup>

نفس الشيء بالنسبة لبريطانيا، حيث حدد رئيس وزراء الحكومة البريطانية، "بالرستون"، آنذاك ثلاثة أهداف للسياسة البريطانية وهي:

- إخراج محمد علي من بلاد الشام بغرض فك ضلعي الزاوية المصرية السورية.

- حصر محمد علي داخل الحدود المصرية.

- قبول وجهة النظر الرامية إلى فتح فلسطين للهجرة اليهودية وتشجيع إنشاء شبكة من المستعمرات الإستيطانية لتكون عازلا يحجز مصر عن سوريا ويمنع لقاؤها في الزاوية الإستراتيجية الحاكمة.<sup>3</sup>

---

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

2- محمد علي حوات ، "العرب وأمريكا من الشرق الأوسط الكبير"، مرجع سابق ، ص38.

3- المرجع نفسه ونفس الصفحة.



- وبداً يتجسد، هذا الإهتمام على أرض الواقع تدريجياً، حيث تم تسجيل في:
- 1875، إقتناء "دازرائيلي" وهو أول رئيس وزراء يهودي في بريطانيا حصة مصر في قناة السويس بمساعدة البارون "روتشيلد".
  - 1877، تمويل مؤسسة روتشيلد مستعمرة بتاح تكفة في فلسطين.
  - 1891، إنشاء مؤسسة للمشروعات الزراعية في مصر بمنطقة كوم أمبو.
  - 1917، إنتهزت الصهيونية العالمية ظروف الحرب العالمية الأولى لتحقيق مكاسب أكثر لتنفيذ مشاريعهم الإستيطانية في فلسطين.
  - 1917، منحت بريطانيا لليهود وعد بلفور ورسمت الخطط للإستيلاء على الأرض الواقعة في الداخل والتي ستكون طبقاً لإتفاقية "سايكس بيكو" تحت السيطرة البريطانية.
  - 1922، سارعت فرنسا وبريطانيا بالدعوة إلى عقد إجتماع عاجل للمجلس الأعلى لعصبة الأمم الذي أصدر قرار تقسيم سوريا على منطقتي إنتداب منطقة فرنسية في سوريا ولبنان، ومنطقة بريطانية في فلسطين.
  - تعيين اليهودي "هربرت صموئيل" مندوباً سامياً على فلسطين وحاكماً عاماً عليها من طرف الحكومة البريطانية قصد الإسراع في إنشاء دولة يهودية في فلسطين.
  - 1922، منح مجلس عصبة الأمم الحكومة البريطانية حق الإنتداب الكامل على فلسطين الأمر الذي عمل على تهيئة الظروف لبناء القاعدة التي ستبني عليها الدولة العبرية.

- 15 ماي 1948، تم إعلان قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين لتحقيق أول مشروع إستعماري في الشرق الأوسط.

وإعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، هذا المصطلح وأصبح يشير جغرافيا إلى جنوب الإتحاد السوفياتي. وإقترن إستعماله بسياسة أمريكا النفطية في المنطقة وأمن قومها.

ويشير محمد نصر مهنا، أن إهتمام الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة بمنطقة الشرق الأوسط يخضع لنظرية "نيكولاس جون سبيكمان" في علم الجيوبولتيكس والذي عرف هذا العلم بأنه إرتباط الأرض بالسياسة في عنصرها الحركي وبالتالي تأمين الدولة على ضوء العوامل الجغرافية، وأن دراسة موقع الدولة بالنسبة للعالم هو أمر ضروري لوضع السياسة الخارجية لها.<sup>1</sup>

ويتضح مما ورد في هذا المبحث أن مفهوم مصطلح "الشرق الأوسط" يجمع بين الجغرافيا والسياسة، وأن معناه الجغرافي عرف تطورا. كما أن معناه السياسي مرتبط بالسياسات الإستعمارية.

وتطورت الأمور أكثر عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة نظام شرق-أوسطي، في إطار سعيها لإقامة نظام عالمي جديد، وذلك في أعقاب إنهاء نظام القطبيتين وإنطلاق عملية تسوية الصراع العربي الصهيوني في إطار مؤتمر مدريد، في 1991.

1- محمد نصر مهنا، "العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص356.

وإذا كان طرح النظام شرق-الأوسطي قد جاء في التسعينيات، فإن عملية التحضير له بدأت قبل ذلك بعدة سنوات إثر ولادة فكرية في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب تحولات ما بعد الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973، و إبرام معاهدة كامب ديفيد، في 1979، بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية.<sup>1</sup>

وقد تعاونت مراكز البحث الأمريكية في هذا التحضير وكان لكثير منها إسهاما فيه خاصة منه، معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد الأمريكية الذي كان له الدور الأكبر في وضع إطار هذا المشروع ورسم خطوطه.<sup>2</sup>

وفي هذا الموضوع صرح نيكولاس هوغ، مستشار المعهد المذكور، في مقال نشرته الحياة يوم 1993/06/06، أن قلة من المعنيين تعلم أن من الأنشطة التي تتميز بها جامعة هارفارد، تنفيذ برنامج عمل يرمي إلى إحلال الوفاق في الشرق الأوسط. وسرد تاريخ هذا البرنامج الذي يعود إلى عام 1977.

وتدخل الشرق-أوسطية ضمن إطار الأهداف الأمريكية للسيطرة على المنطقة وتعزيز وضعها الإقتصادي من جانب، وتكريس هيمنتها على النظام الدولي من جانب آخر ومواجهة القوى الصاعدة : ألمانيا، وفرنسا، واليابان، والصين، والنمر الآسيوي، والقوى المعارضة للغرب، وأتباعها في المنطقة ودعم القوى الموالية المرتبطة بالقوى الغربية والتي تشترك مصالحها مع المصالح المركزية الرأسمالية العالمية.

1- أحمد صدقي الدجاني، "الجنود التاريخية للشرق الأوسطية، الشرق الأوسطية مخطط أمريكي صهيوني"، مرجع سابق، ص 27.

2 - المرجع نفسه ونفس الصفحة.

ومن خلال هذا الربط يمكن تجاوز العناصر الحادة في الصراع وخصوصا الجوانب المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وإيجاد حالة من التعاون والإرتباط المتبادل بحيث تصبح بلدان المنطقة العربية "أكثر طواعية للمصالح الإستراتيجية الأمريكية في عصر العولمة الإقتصادية والإحتكار التقني".<sup>1</sup>

وكان توجه الدول العربية نحو المشاركة في مشروع الشرق-أوسطية، عفويا وبطريقة إنفرادية، مع غياب التنسيق أو الإتفاق ضمن النظام الإقليمي العربي، بل يمكن القول : أن "غالبية الدول التي شاركت في قمتي الدار البيضاء (أكتوبر 1994) أو قمة عمان (أكتوبر 1995)، واللذان تدخلان ضمن نظام الشرق-أوسطية، لم يكن لديها أي خطط مدروسة ومتماسكة حتى على المستوى القطري".<sup>2</sup>

في حين إجتهدت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في تقديم أعمال وخطط متكاملة في كلتا القمتين وكان كل ما قدمته غالبية أو كل الدول العربية المشاركة عبارة عن أفكار وخطط مبعثرة ومتناثرة تفتقد الدراسة الكاملة والموضوعية، وتميزت بالنظرة القطرية الضيقة والفجة المعبرة عن الرؤية الذاتية المتسرعة.

وقد طرحت بعض المشروعات لتساهم فيها كل الدول العربية التي يضمها منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالرغم من أن بعض هذه الدول لن تكون لها مصلحة في إقامة المشروعات المشتركة بل على العكس من ذلك سيترتب عليها من خلال تنفيذ تلك المشروعات أعباء والتزامات محددة على تلك الدول.

1 - معلوم، "التسوية في زمن العولمة"، مرجع سابق، ص 39.

2 - منظمة العمل العربية، "الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الإقتصادي"، مرجع سابق، ص 93.

فمشروع بنك التنمية الإقليمي ينطبق بصفة خاصة على دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر ثراءا ورغم أن كلا من: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عارضت إنشاء هذا البنك ومع ذلك أقرت قمة عمان الإقتصادية إنشاءه.

واعتبرت منظمة العمل العربية آنذاك أن الشرق-أوسطية أكثر إثارة للجدل من إتفاقات الغات والشراكة الأوروبية المتوسطية. فهي "تثير التساؤلات حول مسألة الهيمنة الإسرائيلية وحول التعاون العربي، بل وحول الهوية العربية نفسها خلافا للإتفاقات والشراكات التجارية العالمية والإقليمية".<sup>1</sup>

ويأتي مشروع الشرق-أوسطية بعد تدهور الوضع العربي كجزء من عملية إعادة تشكيل المنطقة العربية وفق الإستراتيجية الأمريكية التي تقوم على دعامتين: هما ضمان تدفق إمدادات النفط العربي وضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي على الدول العربية.<sup>2</sup>

وبذلك يتحقق لإسرائيل الهيمنة على الإقتصاد العربي لتصبح فيه القاعدة للتفاعلات الإقتصادية وغير الإقتصادية الإقليمية، المنفردة بمكانة "مركز القوة الإقليمي"، المهيمن بتفوقه العسكري وتسلحه النووي وارتباطاته الدولية وآليات عمله المتنوعة.

وقد وضع الإتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي عام 1991، بعض الأسس لبدء التعاون الإقليمي: إنطلاقا من عملية تنمية منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، الأمر الذي دفع الأردن للإسراع بتشكيل لجنة إقتصادية مشتركة وتوقيع إتفاقيات إقتصادية مع إسرائيل.<sup>3</sup>

1 - المرجع نفسه ، ص ص 91-92.

2 - المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999، ص 219.

3- يحي علي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، القاهرة: دار للنهضة العربية، 1999، ص401.

وفي هذا الإطار، تجد فكرة الشرق-أوسطية سندها في عضوية إسرائيل، بصرف النظر عن بقية الأعضاء المشتركة، وذلك نتيجة الإتفاق السياسي الإسرائيلي-الفالسطيني<sup>1</sup>، الذي يشكل النواة لهذا المشروع والذي يستهدف التحول من أجل بناء الأسواق الإقليمية الكبيرة، التي تهتم بها المصالح العالمية الكبرى والأطراف المدافعة عن الشرق-أوسطية، تراها ضرورية من أجل التعامل مع التكتلات الإقتصادية الدولية في النظام العالمي الجديد.

وهناك من يرى أن السوق الشرق-أوسطية تستلزم بالضرورة تمهيدات سياسية واجتماعية واقتصادية، واتفاقات إقليمية ودولية بين دول المنطقة وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة.<sup>2</sup>

للتذكير إن البعد الإقتصادي لتسوية النزاع العربي-الإسرائيلي هو هدف إسرائيلي قديم، تحدث عنه "تيودور هرتزل" حيث أشار إلى أهمية قيام كومنولث عربي-يهودي بين إسرائيل والإقتصاديات العربية حيث تصبح فيه إسرائيل بمثابة "سناغفورة الشرق الأوسط".

وحدد "شيمون بيريز"، رئيس وزراء إسرائيل السابق، ووزير خارجية معالم السلام القادم في الشرق الأوسط، على أنه هندسة معمارية ضخمة لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي، ومستعد لأخذ مكانة في العصر الجديد.<sup>3</sup>

---

1- المرجع نفسه، ص 403.

2- يحي رجب، مرجع سابق ، ص 405.

3- يحي رجب، مرجع سابق ، ص 405

وتحدث هذا الأخير عن المعادلة الجديدة لتقسيم العمل في منطقة الشرق الأوسط وأشار إلى أن المعادلة التي سوف تحكم المنطقة "تعتمد على عدة عناصر: النفط السعودي- الأيدي العاملة المصرية - المياه التركية - العقول الإسرائيلية"<sup>1</sup>.

وفي مكان آخر، يعترف شيمون بيريز أنه لا يختلف مع الليكود حول مشروع إسرائيل الكبرى، ولكن الليكود يريد الإحتفاظ بالأراضي في حين أن حزب العمل يعمل لإسرائيل الكبرى أمنياً واقتصادياً.

وتهدف أمريكا من خلال الشرق-أوسطية إلى تدعيم مكانة إسرائيل كحليف إستراتيجي وضمان تفوقها العسكري بعد أخذها موقفاً موحداً في النظام السياسي الإقليمي المقترح، وتحطيم كل معالم المقاومة والرفض للمشروع الصهيوني في المنطقة العربية، وإيجاد بيئة إجتماعية عربية قابلة لهذا المشروع وإفشال المخططات الوجودية العربية.

ولقد تم عقد عدة قمم إقتصادية متعلقة، بمشروع الشرق-أوسطية وكانت أولها : القمة الإقتصادية الأولى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالدار البيضاء/المغرب، في أكتوبر 1994، والتي تمت بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها راعية للسلام في منطقة الشرق الأوسط، وجرى خلالها إنشاء خمس مؤسسات لرعاية التعاون الإقتصادي الشرق-أوسطي أي التعاون بين إسرائيل والبلدان العربية وهي على التوالي:

1) بنك تنمية الشرق الأوسط وإفريقيا يتخذ مقراً له في القاهرة برأسمال خمسة مليارات دولار ربعها مدفوع لتمويل المشروعات التي تربط بلدان الشرق الأوسط معاً.

---

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

- (2) رابطة السياحة والسفر في الشرق الأوسط وحوض المتوسط.
- (3) مجلس إقليمي لرجال الأعمال ومهمته تشجيع التعاون في المشروعات الخاصة في الإقليم من خلال رجال الأعمال والمتابعة.
- (4) سكرتارية تنفيذية للقمة الاقتصادية، مقرها الرباط وتتولى وضع برامج للمشروعات التي تؤكد المشاركة ضمن الشرق-الأوسطية، ومتابعتها، وتشجيع الإتصالات بين رجال الأعمال والمشاركة في المعلومات.
- (5) لجنة تسيير، وهي مؤسسة إقتصادية إقليمية دائمة يكون مقرها في عمان لتغطية التعاون الإقليمي في نواحي البنية الأساسية والسياحة والتجارة والمال.<sup>1</sup>

لقد حضر هذا المؤتمر ممثلو 61 دولة، من بينهم 11 دولة عربية، كما حضر (1114) من رجال الأعمال، أتوا من جميع أنحاء العالم، وطرح أمام المؤتمر (200) مشروع منها (150) مشروع قدمتها إسرائيل<sup>2</sup>، وفيما يخص المخاطر التي تنطوي عليها قمة الدار البيضاء، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

(1) إدخال إسرائيل في نسيج المنطقة العربية مع إحتفاظها بترسانتها النووية خارج نطاق مفاوضات التسوية وخارج إطار الرقابة الدولية، وقبل أن تتخلى عن سياستها الإستيطانية وإحتلالها للأراضي العربية.

(2) إطلاق عملية التطبيع الرسمي والعملي للعلاقات العربية-الإسرائيلية، قبل قيام إسرائيل بالوفاء بإستحقاقات عملية التسوية السياسية.

1- عبد الرحمان بسري أحمد، 'قضايا إقتصادية معاصرة'، مرجع سابق، ص260.

2- علي رجب، مرجع سابق، ص 408.



كما حاولت قمة الدار البيضاء تغيير الأولويات، وفرض أسبقية للجانب الإقتصادي على التقدم في مسار التسوية السياسية، وإطلاق عملية التطبيع وإلغاء المقاطعة المفترض أن تأتي نتاجا للتسوية، وتجريد الجانب العربي من أدوات الضغط التفاوضية المتبقية لديه.

(3) إعادة تشكيل خريطة المنطقة ومحاولة طمس هويتها القومية والإستعاضة عنها بهوية إقليمية (وظيفية) وجيو-سياسية.

ذويلاحظ أنه تم توجيه الدعوة لدول المنطقة لحضور قمة الدار البيضاء، على أساس التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط، والذي يستبعد كليا خمس دول عربية هي: السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر.

#### - مؤتمر القمة الإقتصادية الثانية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

عقد ما بين 29 إلى 31 أكتوبر 1995، بعمان وأعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إنهاء المقاطعة مع إسرائيل، والتي وصف وزير خارجيتها آنذاك بأن المقاطعة تعتبر من أكبر الحواجز السياسية ضد تحقيق التعاون الإقتصادي في المنطقة، وحضرت هذه القمة 63 دولة منها 13 دولة عربية.

#### - المؤتمر الإقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

عقد في القاهرة خلال الفترة ما بين 12- 14 نوفمبر 1996، وقد ركزت أوراق العمل في المؤتمر على مشروعات مغربية وربط البيان الختامي ضرورة تسوية المشكلات السياسية القائمة بين أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي وألوية السياسة على الإقتصاد.

الأمر الذي إعتبره بعض الملاحظين مكسبا للعرب، أو بالأحرى تفتن العرب للنوايا الإسرائيلية.

#### - المؤتمر الإقتصادي الرابع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

عقد ما بين 16-19 نوفمبر 1997، بالدوحة/قطر. وقاطعت المؤتمر سبعة دول عربية (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، الجزائر، البحرين والسلطة الفلسطينية)، بسبب الظروف التي صاحبت مؤتمر مدريد مثل: التعنت الإسرائيلي وعدم الإلتزام بمبادئ السلام وتخلي الكيان الإسرائيلي عن تعهداته بشأن العملية السلمية التي إلتزم بها في "أوسلو" و"مدريد" وضربه قرارات الشرعية الدولية عرض الحائط.

ونلاحظ في هذا الموضوع أن إستخدام مصطلح الشرق الأوسط في الدراسات الأمريكية يشمل العالم العربي وبعض الدول الإسلامية.

وتعرضت الشرق-الأوسطية للتوقف مرحليا بعد المؤتمر الإقتصادي الرابع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد بالدوحة وهذا بسبب سياسات الليكود بزعامة نتتياهو تجاه القضية الفلسطينية.

ونستخلص من هذا المبحث أن الشرق-أوسطية:

- إستخدمت من قبل القوى الإستعمارية الأوروبية في مشروعات تقسيم مناطق على غرار معاهدة سايكس-بيكو لعام 1916.

- تشير إلى مفاهيم جيو- سياسية وإستراتيجية وتدل على طبيعة مخططات القوى الإستعمارية الأوروبية.

- توحى لنشأة الكيان الصهيوني في فلسطين بدعم إستعماري.

- تعبر عن نطاق جغرافي يتراوح بين التضيق والتوسع حسب مصالح القوى الخارجية مع تغير المشاريع الغربية والأمريكية تجاه الوطن العربي والعالم الإسلامي.
- توسعت في إطار حصار المد القومي العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ليشمل دولاً إسلامية غير عربية مثل إيران وتركيا.
- تم توظيفها من طرف الولايات المتحدة في التسعينيات في إطار إدراج الأطراف العربية التي تقبل التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي تحت رعاية أمريكية مع التأكيد على أهمية إقامة علاقات إقتصادية وتنسيق أمني بين هذه الأطراف وإسرائيل. وقد بدأ ذلك مع توقيع أنور السادات معاهدة سلام مع إسرائيل عام 1979.
- فرضت على الأطراف العربية مع تواجد إطارا ملائما لتنفيذها على أرض الواقع لاسيما نهاية الحرب الباردة وتفكيك الإتحاد السوفياتي وقيادة الولايات المتحدة لعملية السلام، بمدريد في أكتوبر 1991، عبر المفاوضات الثنائية و متعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل.

## المبحث الثاني: بروز مبادرة "الشرق الأوسط الكبير": المبادئ والمجالات.

يشير سليم نصار أن فكرة مشروع "الشرق الأوسط الكبير" ولدت من رحم دراسة وضعها ريتشارد بيرل ودوغلاس فايت تحت عنوان: "إستراتيجية جديدة تضمن أمن إسرائيل". وتدعو الدراسة إلى التخلي عن إتفاق أوسلو بسبب عجز السلطة الفلسطينية عن تنفيذ تعهداتها. كما تطالب أيضا بضرورة إحترام حقوق اليهود في دولة "إسرائيل الكبرى"، وإعتبار هذا الشرط أمراً ملزماً في أي إتفاق.<sup>1</sup>

وتشير الدراسة إلى أهمية ربط المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والخليج بالإستراتيجية الإسرائيلية التي منعت الإتحاد السوفياتي من تغيير الأنظمة القائمة لمصلحته.

وحدد جوج بوش الابن، في 26 فبراير 2003، وبالضبط ثلاثة أسابيع قبل غزو العراق، الرابط الأول بين هذه حرب والطموح الواسع المتعلق بنشر القيم الديمقراطية بإستغلال مؤشرات متفائلة متعلقة بطلب تحقيق الحرية في الشرق الأوسط من قبل النخب المتنفذة.<sup>2</sup>

ومن ثم أعلن بوش أن وضع حكومة جديدة في العراق سيكون بمثابة المثال القوي لفائدة الحرية بالنسبة لدول المنطقة.

---

1- سليم نصّار، "ملف الشرق الأوسط الكبير مشروع الشرق الأوسط الكبير ولد في وادي عربة الحياة" 3/04/2004، [www.mowaten.org](http://www.mowaten.org)

2-Jean-Luc Racine , "Les idées du monde intranscontinentales", 2ème semestre 2005 N°1 ; P. 6.

وفي 06 نوفمبر 2003، أعلن الرئيس الأمريكي في خطاب بمناسبة الذكرى العشرين للمنتدى الوطني لنشر الديمقراطية في واشنطن، بأن بلاده سوف تضع إستراتيجية متقدمة للحرية من أجل ترقية الديمقراطية في كل أرجاء الشرق الأوسط تحت تسمية "الشرق الأوسط الكبير".<sup>1</sup>

وفي نفس السياق، صرح الرئيس الأمريكي أن "الشرق الأوسط الكبير" مجموعة واسعة تمتد من المغرب إلى باكستان (بلدان العالم العربي بالإضافة إلى باكستان، أفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل)، ومنعزلة عن موجة الديمقراطية التي مست كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وجزء من قارة آسيا في 1990.<sup>2</sup>

وفي 19 فبراير 2004، نشرت جريدة الحياة اللندنية (الملحق رقم 6)، مشروع "الشرق الأوسط الكبير" «Grand Moyen-Orient (GMO) / (Greater Middle East)». وتم تقديم المشروع، كبديل مثالي يقود الدول العربية والإسلامية الممتدة من المغرب إلى باكستان نحو الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

كما سطر المشروع صورة سوداء عن الأوضاع في دول المنطقة المذكورة بإرتكازه على تقارير 2002 و 2003، للتنمية في الدول العربية خاصة منها في الميدان الديمقراطي وترقية المرأة والدعم المالي للمنظمات غير الحكومية.

وورد في مقدمة المشروع أن الحرمان من الحقوق الاقتصادية والسياسية هو وراء بروز التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية، الأمر الذي يهدد المصالح المشتركة لدول مجموعة الثمانية.

---

1-Alain Dieckhoff, "Le mirage du Grand Moyen Orient", *Politique Internationale*, N°105, automne 2004, P233.

2-Alain Dieckhoff, "Le mirage du Grand Moyen Orient", *Politique Internationale*, Opcit, P23

وأكد المشروع أن البديل الوحيد لهذه الوضعية المقلقة هو الإصلاح مع إقراره أن بعض دول المنطقة إنطلقت في الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بالتوافق مع محتوى مشروع "الشرق الأوسط الكبير".

وأكدت آنذاك الوثيقة أن قمة مجموعة الثمانية التي إنعقدت في جوان 2004، في "سي أيلاند" الأمريكية، تشكل فرص لهذه الدول لوضع شراكة مشتركة ذات المدى البعيد قصد دعم مبادرة "الشرق الأوسط الكبير".

وبالتالي تضمنت الوثيقة، تحت عنوان "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، المبادئ والمجالات التالية:

- ضرورة القيام بالإصلاح في الرقعة الجغرافية التي تشملها مبادرة الشرق الأوسط الكبير باعتبارها بديلا للتنمية البشرية العربية.
- صياغة شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، بالتعاون مع مجموعة الثمانية قصد تشجيع الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي في المنطقة ووضع أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النقائص التي حددها تقريراً الأمم المتحدة لسنة 2002 و 2003، حول التنمية البشرية العربية عبر :

1- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

2- بناء مجتمع معرفي.

3- توسيع الفرص الإقتصادية .

وتنص الوثيقة أن أولويات الإصلاح هذه تعد السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

وفيما يخص محور تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، تشير الوثيقة إلى أن الديمقراطية والحرية ضروريتان لإزدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير "فريدم هاوس" للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنّف بأنه "حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئياً". وضمن هذا العنوان تقترح المبادرة :

- إجراء إنتخابات حرة أين يمكن لمجموعة الـ 8 أن تقدم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان إنتخابية مستقلة لمراقبة الإنتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.
- تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.
- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني مع تركيز الإهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.
- مراعاة معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء من أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، مع التعاون مع بلدان مجموعة الثمانية ودول المنطقة.
- المساعدة القانونية للناس العاديين في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني.

- مبادرة وسائل الإعلام المستقلة أين يمكن لمجموعة الثمانية أن :
- \* تراعي زيارات متبادلة للصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.
- \* تراعي برامج تدريب لصحفيين مستقلين.
- \* تقديم منح دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحفيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الإنتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة .
- تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد.
- تشجيع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة (السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة).
- تمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.
- زيادة القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير إستراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.



- تمويل منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة.

فيما يخص محور بناء مجتمع معرفي، تشير المبادرة إلى:

- إمكانية تقديم مجموعة الثمانية مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على إكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة .

- وضع مبادرة التعليم الأساسي وفي مقدور مجموعة الـ 8 السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

\* محور الأمية: بمساعدة وإكمال لمبادرة مجموعة الـ 8 لمكافحة الأمية مع برنامج الأمم المتحدة في هذا الموضوع، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط.

\* تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية".

\* إصلاح التعليم.

\* مبادرة التعليم في الأنترنت ولدى مجموعة الـ 8 القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الإتصال الكومبيوترى أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد.

\* مبادرة تدريس إدارة الأعمال عبر إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ 8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة.

وفيما يخص محور توسيع الفرص الإقتصادية: تعتبر المبادرة أن نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال هو عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية. ولتحقيق ذلك نقتح :

- \* وضع مبادرة تمويل النمو.
- \* إقامة شراكة من أجل نظام مالي أفضل.
- \* تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.
- رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول.
- \* تحديث الخدمات المصرفية.
- \* تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لإقتصاد السوق.
- \* إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.
- \* تشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير.
- \* رعاية الأعمال .
- \* خلق منبر الفرص الإقتصادية للشرق الأوسط الكبير.

للعلم، إن العمل من أجل ترقية المرأة تم إدراجه في المجالات الثلاث المذكورة.

فيما يخص المصطلح الذي تحمله المبادرة الأمريكية، يرى بشارة خضر أنه تعددت تسميات منطقة الشرق الأوسط الكبير خلال القرنين السابقين وتراوحت بين تسميات إعتدتها الدبلوماسية الغربية وحددت هذه المنطقة في المجال العربي، وبين تناول يختزل المنطقة في إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط ودول الخليج وآسيا الشرقية.

إلى تناول آخر يوسع من المنطقة لتضم مجالات أخرى غير عربية كالضفة المتوسطة الجنوبية في إطار إتفاقيات الشراكة التي تضم 08 دول عربية بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطا، والضفة المتوسطة الغربية التي تضم 05 دول أوروبية وخمس دول المغرب العربي أو المجال الذي يسمى<sup>1</sup> .MENA

وحسب بشارة، يقوم الشرق الأوسط الكبير على نفس الأسس التي يقوم عليها التناول الإمبريالي، حيث أن هناك سعيا إلى خلق إمتداد للشرق الأوسط نحو الشرق إلى غاية الحدود مع الهند، وحين يقترن الشرق الأوسط بنعت "الكبير" فهو يتحول بذلك إلى محاولة إسمها الشرق الأوسط الكبير.<sup>2</sup>

واقترنت مبادرة الشرق الأوسط الكبير بإحدى عشرة مبادرة للإصلاح موجهة إلى منطقتي المتوسط والشرق الأوسط معا وهي<sup>3</sup>:

(1) مبادرة المشاركة مع الشرق الأوسط لوزير الخارجية كولن باور<sup>4</sup> في 12 ديسمبر 2002. إلى جانب القضايا الإقتصادية التي تتشابه مع ما ورد في خطاب بوش سالف الذكر، ذكر باول أن هذه المبادرة صممت لدعم الرجال والنساء والشباب في الشرق الأوسط في سعيهم نحو الديمقراطية والحريات المدنية وحكم القانون، وتحدث عن برامج واشنطن في هذا الصدد والتي تتضمن ما يلي:

---

1- بشارة خضر مدير مركز الدراسات والأبحاث حول العالم العربي - الجامعة الكاثوليكية في «لوفان» ببلجيكا، 'مشروع الشرق الأوسط الكبير: دعاية إنجيلية أم نافذة للفرص؟'، الأحد 6 فبراير 2005 . الاحداث المغربية <http://www.ahdath.info> -

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

3- محمد علي حوات ، 'العرب وأمريكا من الشرق الأوسط الكبير'، مرجع سابق ، ص128.

4 - نقلا عن أحمد ثابت، 'الشرق الأوسط الكبير' ، 04/03/2004، إسلام أونلاين .

\* مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط.

\* دعم إنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية وشركات وسائل الإعلام المستقلة، ومنظمات إجراء الاستفتاءات ومؤسسات الفكر والرأي وغيرها.

\* برامج شفافية النظم القانونية والتنظيمية وتحسين إدارة العملية القضائية.

\* التدريب للمرشحين لمناصب سياسية ولأعضاء البرلمانات وغيرهم من المسؤولين

\* التدريب والتبادل للصحفيين في الصحف التقليدية والصحافة الإلكترونية.

(2) مبادرة الإتحاد الأوروبي (أوروبا الأكثر اتساعاً) "الجوار الجديد".

(3) تبسيط إجراءات الإتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان في 11 مارس 2003، مع الشركاء المتوسطيين، 21 ماي 2003.

(4) مبادرة الدانمارك "الشرق الأوسط الأكبر إتساعاً"، في جوان 2002. تهدف هذه المبادرة، حسب المسؤولين الدانماركيين، لتدعيم الحوار بين الدول الأوروبية مع دول الشرق الأوسط. وتقر المبادرة أن:

\* فائدة الحوار تفسر بأهمية التعاون المشترك من أجل رفع كل العقبات المتواجدة. وتضيف أن هذا الحوار لا يستدعي بالضرورة آليات جديدة ولكن إعادة بعث وتدعيم النشاط الكائن.

\* يشكل عامل تدعيم العلاقات بين الدول العربية أساس إستراتيجية الأمن الأوروبي (European Security Strategy).

وتشكل العلاقات الأورو-متوسطية، النموذج الذي لابد الإقتداء به في إطار ترقية الحوار المتعدد الأطراف والعلاقات السياسية والثقافية والإقتصادية بين الأطراف. وترتكز المبادرة الدانماركية على ثلاثة محاور:

- شراكة من أجل التقدم والإصلاح. ويعتمد هذا المحور على الإقتراحات، المعلن عنها في برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقاريره 2002 و 2003، حول التنمية في الدول العربية، الخاصة بتشجيع عدة مبادئ يمكن أن تؤدي دول الشرق الأوسط الكبير إلى تحقيق الديمقراطية والحكم الراشد والحريات العامة وترقية المرأة. ويكون تطبيق هذه المبادئ عبر التشاور والتنسيق مع الحكومات المعنية ومع مختلف منظمات المجتمع المدني.
- وضع آلية أمنية إقليمية توكل لها مهمة حل النزعات بين الدول سلميا عبر إنشاء منتدى للحوار وعبر وضع ميثاق أممي إقليمي على غرار مسار هلسنكي (Helsinki process).
- تطوير العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والعالم العربي.

5) مبادرة جوشكا فيشر (Fischer Joschka)، والتي تسمى أيضا مبادرة عبر الأطلنطي، والتي تم عرضها في 7 فبراير 2004، خلال الإجتماع الأوروبي حول السياسات الأمنية. وتحتوي على مرحلتين:

\* أولا: بدء مسار متوسطي مشترك بين الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلنطي بإدراج كل الدول المشاركة في الحوار المتوسطي للحلف الأطلنطي (أعضاء الحلف الأطلنطي، والإتحاد الأوروبي، ودول إتحاد المغرب العربي وكل أعضاء مسار برشلونة).

\* ثانيا: الإتفاق على إعلان حول مستقبل الشرق الأوسط، والذي يركز على المبادئ التالية:

- الالتزام والعمل من أجل السلم والأمن والديمقراطية والتعاون الإقتصادي ومراقبة الأسلحة ومحاربة الإرهاب والإيديولوجيات الشمولية.

- القيام بإصلاحات سياسية وإقتصادية وتشجيع إدراج إقتصاديات الدول في الإقتصاد العالمي.

- تطبيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

(6) مبادرة جاك استرو "حق التعبير في العالم الإسلامي"، مارس 2004.

(7) مبادرة كندن واتمارتيه : ميثاق للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

(8) مبادرة فرنسية ألمانية من أجل مستقبل الشرق الأوسط، مارس 2004.

(9) مبادرة مجموعة قمة الثمانية "الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا"، 9 جوان 2004.

(10) مبادرة الإتحاد الأوروبي ودور المشاركة مع منطقتي المتوسط والشرق الأوسط في 18 جوان 2004.

(11) قمة حلف شمال الأطلسي "مبادرة إسطنبول"، 30 جوان 2004. وفيما يخص دوافع بروز المبادرة الأمريكية، نستخلص العناصر التالية:

- ما ورد في سياق خطاب الرئيس بوش حول حالة الإتحاد، في جانفي 2004، حيث قال «مادام الشرق الأوسط يشكل مجالا للإستبداد وإنعدام الأمل والتوتر، فهو سوف يستمر في إنتاج أناس وحركات تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائنا. إن الولايات المتحدة تواصل إستراتيجيتها للحرية في الشرق الأوسط. إننا سنتحدى أعداء الحرية».<sup>1</sup>
- ما ورد في خطاب، 21 سبتمبر 2004، وأمام التجمع العام للولايات المتحدة، حيث صرح بوش «علينا أن نغير المقاربة، علينا أن نساعد الإصلاحيين في الشرق الأوسط الذين يعملون من أجل الحرية والذين يريدون بناء المجتمع الديمقراطي والمسالمة».
- فرض هيمنة أمريكية على العالم والذي تعني تحقيق المصالح الأمريكية بشكل مطلق.
- تحقيق التفوق العسكري المطلق كأداة ردع رئيسة لإخضاع دول الضد أو المناولة للنفوذ الأمريكي وبالتالي السيطرة على البؤر الساخنة في العالم مما جعل هذه الأدوات بمثابة أوراق ضغط سياسية تحقق من خلالها سيادة القرار الأمريكي على العالم أجمع.<sup>2</sup>
- تأثير المحافظون الجدد على القرار السياسي في أمريكا. هذه الفئة هي التي كانت من وراء، منذ بداية 1990، أو الدافعة لإسقاط الرئيس صدام حسين وفرض آرائها على الرئيس بوش بعد هجمات 11 سبتمبر 2001.<sup>3</sup>

1- بشارة خضر، "مشروع الشرق الأوسط الكبير: دعاية إنجيلية أم نافذة للفرص؟" مركز الدراسات والأبحاث حول العالم العربي، الجامعة الكاثوليكية «لوفان»، بيلجيك، الأحد 6 فبراير 2005، نقلا عن: Le Monde du 21 avril 2004

2- محمد نصر مهنا، "العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة"، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2006، ص 287.

3-La doctrine Bush de remodelage du Grand Moyen-Orient: entre idéalisme et pragmatisme, par Catherine Croisier, chercheur associée à l'IRIS <http://www.diploweb.com/>

- تعزيز التنمية البشرية للوطن العربي. وكان من ضمن أكبر المبررات لإعلان الشرق الأوسط الكبير وإستاده على تقييم للوضع العام العربي على ضوء ما ورد في تقريرى الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في المنطقة للعامين 2002 و2003، والذين صاغهما عدد من الإختصاصيين العرب. وما رسمه هذان التقريران من صورة مأساوية للواقع العربي اليوم. علما بأن المشروع تعمد تركيز الضوء على الجوانب الأكثر ظلاما من الصورة.<sup>1</sup>

وفي هذا المجال، هناك تساؤلات تطرح عن ما وراء الإعتماد الأمريكي على تشخيص التقريرين المذكورين للواقع العربي وهل حقيقيا الهدف من ذلك، كما تذهب إليه مبادرة الشرق الأوسط الكبير، ألا وهي ترقية هذه المنطقة.

على أية حال سوف نتحقق من ذلك بعد القيام بدراسة لبعض الحالات للنظام الإقليمي العربي على ضوء التطورات التي عرفها.

قبل ذلك، نشير في هذا الصدد، إلى الإنتقادات التي وجهت للموقف الأمريكي من قبل المشاركين في وضع التقريرين سابقى الذكر حول التنمية البشرية في المنطقة، ومنهم الدكتورة ريماء خلف هنيدي، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة المال والتخطيط سابقا في الأردن، ومديرة "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" في المنطقة العربية، حيث أبدت بموقفها مصرحة: أننا "نشعر بالإستياء من إجترأ أصحاب المأرب تقاريرنا وتعمدهم تشويهها".<sup>2</sup>

---

1-United Nations Development Programme, Arab Fund for Economic and Social Development, Arab Human Development Report 2002, UNDP, 2002.  
[www.undp.org/rbas/ahdr/](http://www.undp.org/rbas/ahdr/)

2- نعيم الأشهب ومازن الحسيني، "مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية"، دار الشروق والنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص24.



وبيدي نعيم الأشهب ومازن الحسيني بعض الملاحظات عن مشروع الشرق الأوسط الكبير متمثلة في<sup>1</sup>:

**الملاحظة الأولى:** جاء هذا المشروع كإسقاط من الخارج، وبمعزل عن شعوب المنطقة.

**الملاحظة الثانية:** أن واشنطن تعمدت التوجه بمشروعها المذكور، أولاً إلى قمة مجموعة الثمانية الكبار، التي إنعقدت في الثامن والتاسع من جوان 2004، في "سي أيلاند" الأمريكية، ثم القمة الأوروبية-الأمريكية في الشهر نفسه، وأخيراً إلى قمة شمال الأطلس (الناطو) التي إنعقدت في إسطنبول -تركيا، في الثامن والعشرين من جوان 2004.

وبالتالي فهدف طرح المبادرة في قمة مجموعة الثمانية والقمة الأوروبية-الأمريكية، كان بغرض تحاشي تشكل جبهة المعارضة، ومنذ البداية، لهذا المشروع، من الدول الرأسمالية الكبرى ذات المصالح في المنطقة مع بلدان المنطقة الراضة للمشروع الأمريكي.

أما فيما يخص عرض المشروع على قمة النااتو كان بغرض جر هذا الحلف العسكري وتجنيدده كأحد آليات فرض هذا المشروع على المنطقة في ظروف المشاكل التي توجهها واشنطن في العراق.

وبمثل سعي واشنطن لإقحام النااتو في العراق، تحت غطاء تدريب القوات العراقية في البدء، مؤشراً في هذا الإتجاه.

---

1- المرجع نفسه، ص30.

**الملاحظة الثالثة :** إن "مشروع الشرق الأوسط الكبير" ليس إلا طبعة جديدة موسعة، ومنقحة بذهنية "الحرب الإستباقية" لمبادرة "الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط" التي صدرت عقب إتفاقات أوسلو 1993، عن إدارة كلينتون، وحملت في البدء إسم "الشرق الوسط الجديد".

**الملاحظة الرابعة:** إن مشروع "الشرق الوسط الكبير" يوحي بأن مساعي واشنطن لفرض هيمنتها على العالم إنما تتخذ من الشرق الأوسط نقطة إنطلاق أساسية.

وحسب نعيم الأشهب ومازن الحسيني، من الأمور التي تثير الدهشة والإستغراب أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم في مشروعها مصطلح "الشرق الأوسط الكبير"، وهو مصطلح لم يسبق أن إستخدم في علم الجغرافيا أو في السياسة، أو في علم التخطيط الإستراتيجي، بل هو مصطلح تم إختراعه في واشنطن، لهدف محدد.<sup>1</sup>

هذه الملاحظات المقدمة فيما يخص مشروع الشرق الأوسط تدخل ضمن إطار التأكيدات التي سوف نبرزها خلال التحاليل اللاحقة.

كما تؤكد هذه الدلائل إلى أن للجغرافيا السياسية والجغرافيا الإقتصادية دور مهم في جميع هذه البلدان سوية ومحاولة التعامل معها ككتلة واحدة.

وفي هذا الباب بالذات، يؤكد مستشار الأمن القومي السابق للرئيس جيمي كارتر، زجنيف بريجينسكي أن "الجغرافيا السياسية ما تزال ذات أهمية حيوية في الشؤون الدولية، تغطي منطقة "الشرق الأوسط الكبير" منطقة شاسعة تقع في ثلاثة قارات-إفريقيا وآسيا وأوروبا، كما تقع على محيطين-الأطلسي والهندي- وتشرف على أربعة بحار-البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والبحر الأسود وبحر قزوين.<sup>2</sup>

1- المرجع نفسه، ص 09.

2 - نعيم الأشهب و مازن الحسيني، "مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية"، مرجع سابق ، ص 10.

كما أن المنطقة لها حدود مشتركة مع ثلاثة بلدان تضم أكبر تجمعات سكانية في العالم وتشكل أكبر الأسواق، ومن المتوقع أن تصبح إقتصادياتها خلال العقود القادمة أكبر إقتصاديات في العالم، وهي روسيا الاتحادية والصين والهند (ويعتبر بريجنسكي أن روسيا والهند ستنافس الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل، وستصبح من ضمن خمسة لاعبين أساسيين-اللاعبان الآخريان هما فرنسا وألمانيا-يتنافسون حول تشكيل العالم المستقبلي). وتتحكم منطقة "الشرق الأوسط الكبير" بالإضافة إلى ذلك، بأهم الطرق الحيوية الجوية والبحرية<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى الأهمية الجيو-سياسية والجيو-إستراتيجية، فالمنطقة غنية بالموارد الطبيعية، لاسيما البترول والغاز الطبيعي. فوفق ما تؤكد الإحصائيات المتوفرة من مصادر أمريكية فإن كل برميل بترول مكتشف من بين ثلاثة براميل يوجد تحت أراضي بلدين إثنيين فقط من بلدان المنطقة، هما المملكة العربية السعودية (وفيها 259 مليار برميل من الإحتياطي الثابت) والعراق (وفيه 112 مليار برميل). وهذه الأرقام لا تكشف عن حجم الإحتياطي العراقي الحقيقي (أو الذي من المتوقع أن يكون حقيقيا) ولم يجر الإعلان عن إكتشافه بعد، وقد يصل إلى 432 مليار برميل، وفقا لتقديرات الإدارة الأمريكية. وتؤكد الوثائق التي صدرت عن الإدارة الأمريكية أن منطقة الخليج العربي ستوفر ما بين 54 إلى 67% من إحتياجات العالم من البترول.<sup>2</sup>

ويمكن القول أن المبادرة هي بمثابة إنعاش لمشروع الشرق أوسطية التي نادى بها شمعون بيريز. وهي أيضا نتاج أو من أثار النظام المعولم تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

2- المرجع نفسه ، ص 11.

هذا التموضع الجديد سمح أيضا لواشنطن بالإشراف على عملية صنع القرارات وإتخاذها على المستوى الدولي، بما فيها تلك القرارات المتعلقة بالمنازعات والصراعات الدولية وبتسويتها، سواء بالطرق السلمية أو عن طريق فرض القوة إستنادا لميثاق الأمم المتحدة.<sup>1</sup>

وأفرز هذا الواقع مفاهيم وسلوكيات جديدة في ميدان العلاقات الدولية، كانت ذات عواقب سلبية على دول العالم الثالث.

ومن بين هذه المفاهيم يمكن الإشارة إلى حق التدخل، بإستعماله تحت غطاء سياسي أو إنساني، يفرض على بعض الدول من خلال إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على مجلس الأمن.

---

1- سيار الجميل، "المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم"، في العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 1999، ص 240.

### المبحث الثالث : أبعاد الشرق الأوسط الكبير وإستراتيجيته.

ظاهريا، الهدف من مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، من المنظور الأمريكي، يتمحور حول ثلاثة قضايا مركزية: تشجيع الديمقراطية وبناء مجتمع معرفي والقيام بإصلاحات هيكلية إقتصادية قصد تجفيف مصادر الإرهاب، حسب الرئيس الأمريكي.

لكن الخطاب الديمقراطي المستعمل أو الدعوة لها في مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" ليس هدف في حد ذاته بل يستعمل كألية للضغط على الدول المعادية للمعسكر الغربي. ولم يستعمل فقط في المنطقة العربية والإسلامية بل تعدها ليركز على دول أوروبا الشرقية التي كانت تدور في فلك الإتحاد السوفياتي سابقا.

وهذا ما نلتمسه من موقف «نيكولا بيرناز» نائب كاتب الدولة الأمريكي في الدفاع، خلال إجتماع الحلف الأطلسي في براغ سنة 2002، عندما أشار إلى أن مهمة الحلف الأطلسي هي الدفاع عن أوروبا وأمريكا الشمالية، غير أن ذلك ليس ممكنا بالبقاء في أوروبا الغربية أو أوروبا الوسطى أو في أمريكا اللاتينية.

مستطردا، أن مستقبل الحلف الأطلسي في أوروبا الوسطى وفي أمريكا الشمالية، في الغرب وفي الجنوب، إنه في الشرق الأوسط الكبير... إن أحداث 11 سبتمبر 2001، والحرب على العراق قد أعطت نفسا آخر لهذا المفهوم.

ويرى فاروق البربير أنه لا بد من النظر إلى مشروع "الشرق الأوسط الكبير" على أنه يهدف، ليس إلى تغيير الجغرافيا فقط وإنما إلى تغيير التاريخ أيضاً.

وبضيف أن المشروع فيه إلغاء للتقسيمات الجغرافية، الموضوعة من الغرب أساساً للشرق، والتي جعلته أقصى وأدنى وأوسط نسبة لقربه أو بعده عن الغرب، إلا أن فيه كذلك إلغاءً للتاريخ الذي جعل هذا الجزء من العالم فسيفساء من الثقافات والمعتقدات والعادات والتقاليد، ليقترح المشروع "دواء" واحداً لما يقال عن علله وأمراضه يحمل عبارة "صنع في أمريكا".<sup>1</sup>

وحسب فاروق البربير "الشرق الأوسط الكبير"، هو بالذات الرقعة الجغرافية التي حددتها تفصيلاً مجلة "فورين أفيرز" الأمريكية في أحد أعدادها في إطار التسويق للحرب على الإرهاب، وهي تضم في الواقع أكثرية المسلمين والعرب على هذا الكوكب... من بعض الهند إلى كل من باكستان وأفغانستان وإيران والعراق ودول الخليج وصولاً إلى الشرق العربي، لبنان وسوريا والأردن وفلسطين إضافة إلى تركيا، وحتى شرق إفريقيا وشمالها ومصر والسودان والصومال وجيبوتي إلى ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا والمغرب.<sup>2</sup>

لكن الإدارة الأمريكية لا تتحدث في مشروعها عن الحرب على الإرهاب، كما كان شأن المجلة الفكرية الأمريكية، بل ترى أن هذه المنطقة الشاسعة في حاجة إلى الإصلاح السياسي والإقتصادي وإلى الديمقراطية على الطريقة الغربية فقط لا غير.<sup>3</sup>

والمشروع يجسد عمليا الأهداف الأمريكية المعلنة في فرض الهيمنة الإستعمارية الكاملة على المنطقة وثرواتها وشعوبها، من خلال السيطرة على مصدر الطاقة الأول وشبه الوحيد فيه: النفط، وإحتياطاته الهائلة، على مساحة المنطقة من بحر قزوين، وإلى الخليج، إلى شمال إفريقيا. ويرمي أيضا إلى تدمير قدرة العالم العربي والإسلامي.

1- فاروق البربير، "ملف الشرق الأوسط الكبير مشروع الشرق الأوسط الكبير"، "عثمانيو" القرن الحادي والعشرين: [www.mowaten.org](http://www.mowaten.org)

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

3- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

وهذا ما نلتمسه من خلال التوجيهات والسياسات العامة تجاه المنطقة الهادفة إلى إلحاق المشرق العربي ضمن الشرق-أوسطية، وإلحاق المغرب العربي بأوروبا الغربية في إطار مشروع الأورو-متوسطية وإغراء الخليج العربي بهواجس الدفاع عن الثروة النفطية الجاذبة للأطماع. وتأسيس الخطوة الأولى لخلق نواة متمثلة في الدائرة الثلاثية: إسرائيل-فلسطين-الأردن.

وهذا الأمر يتأكد في أعقاب إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية تهيمن على النظام العالمي الجديد فقد رأت نفسها أن تواجهها في منطقة الشرق الأوسط يحقق لها ما لم تحققه من قبل، ويعيد هذا للأذهان فكرة تقسيم المنطقة وتحديد حدودها التي جاءت بفعل الإستعمار القديم وبدأ بإتفاق سايكس بيكو عام 1916، وتأكدت في مؤتمر سان مارينو عام 1920.

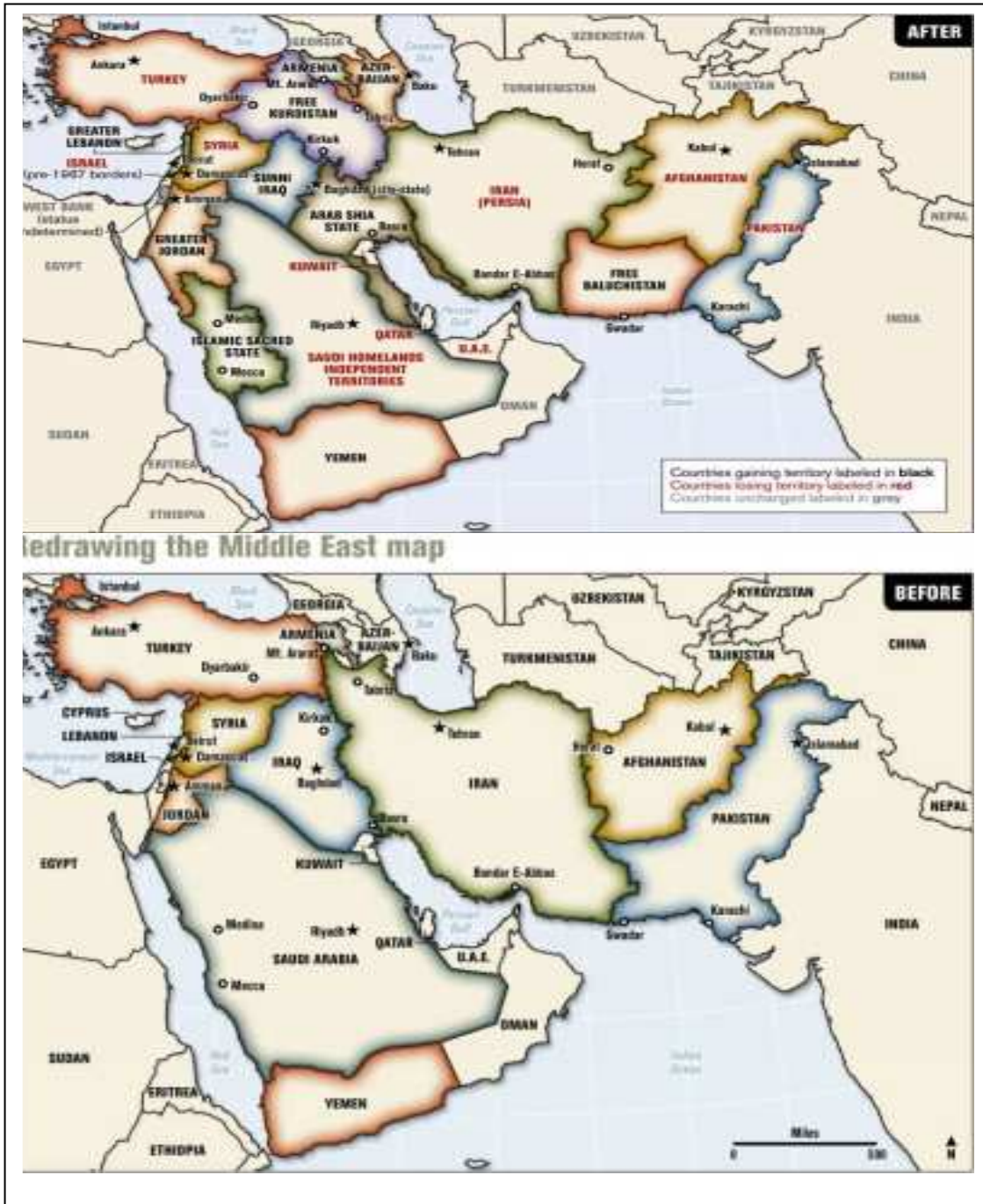
في هذا الباب تشير بعض التسريبات الإعلامية إلى أن فيه أهداف أمريكية ترمي إلى إعادة هيكلة المنطقة العربية الإسلامية، والتفكير والتخطيط لتقسيم المنطقة العربية الإسلامية. وتطرق مكاييل كولينس بيير ( Michael Collins Piper) في كتابه الصادر في 2004، تحت عنوان ( The high priests of war)، إلى مسألة عدم الإستقرار والفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط.<sup>1</sup>

ويقول كولينس بيير أن الحرب ضد العراق تم القيام بها لأهداف أكثر سعة من التغيير البسيط للنظام أو تحطيم أسلحة الدمار الشامل، وهي قبل كل شيء تدخل في إطار جهد شامل يهدف لتكريس الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة عالمية ووحيدة. مضيافاً، أن ذلك السلوك، ما هو إلا مرحلة لمخطط طويل المدى وكبير الحجم يهدف للقيام بضربات أكثر ضرراً ضد مجموعة الشرق الأوسط من إعادة تشكيل العالم العربي من أجل ضمان أمن إسرائيل وتوسيع قوته.<sup>2</sup>

1- <http://2.bp.blogspot.com>

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

وفي جوان 2006، تم نشر خريطة مستقبلية للشرق الأوسط تحت عنوان: "Redrawing the Middle East Map" من طرف المجلة العسكرية الأمريكية: (Armed Forces Journal, AFJ) ، تنبئ بإعادة تشكيل الشرق الأوسط على أساس معايير قومية ودينية (أنظر الشكل التالي). وتوضح هذه الخريطة أن الهيئات العسكرية والسياسية الأمريكية مصممة على العمل في ميدان تقسيم العالم العربي.





ومع علاقة بهذا الموضوع، مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، قدم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) مذكرة للجنرال وسلي كلارك (Wesley Clark)، يحدد فيها الدول اللازم ضربها: أفغانستان، العراق، ليبيا، لبنان، سوريا، السودان وإيران.<sup>1</sup>

وحسب رالف بيترس (Ralph Peters)، مختص في الاستعلامات وعضو في مركز البحث: "Project for the New American Century" التابع للمحافظين الجدد الأمريكيين، أن عملية تغيير الحدود الجغرافية للمنطقة تكون برعاية معايير القوميات والديانات.

وفي هذا الإطار، يقترح إعادة تقسيم دول المنطقة على الشكل التالي<sup>2</sup>:

- تشكيل لبنان الكبير مع ضمه للساحل السوري إلى غاية تركيا.
- تفتيت العراق، زيادة على إقطاع منه المنطقة الشمالية، وسيقسم إلى دولة سنية صغيرة عربية، ودولة شيعية كبيرة التي يضم إليها المنطقة السعودية حصة (بين الكويت وقطر)، وإقليم عريستان (خوزستان الإيراني الحالي الذي يقطن فيه العرب السنة) ومنطقة بوشر.
- تكوين الأردن الكبير على حساب العربية السعودية والتي أيضا يقطع منها منطقة المدن المقدسة مكة والمدينة (دولة مستقلة) وإقليم عسير لصالح اليمن الموسع.
- بالإضافة لمنطقتها الكردية، سيقطع من إيران إقليم بلوشستان الذي يصبح مستقل ولكنها في المقابل تحصل على إقليم هرات الأفغاني.

---

1 Interview du Général Wesley Clark (le 02 mars 2007 <http://2.bp.blogspot.com>)

2- IDEM.

- أما باكستان سوف يتقلص حجمها بشكل كبير عبر إقطاع منها إقليم بلوشستان وتوسع أفغانستان في أقاليم البشتان.

وفي نفس السياق، خلاص تقرير اللجنة المستقلة للكونغرس عن التقصير الإستخباراتي عشية تفجيرات 11 سبتمبر 2001، فيما يخص الخطة للإنتصار على الإرهاب، إلى التوصيات التالية<sup>1</sup>:

- أن على الولايات المتحدة أن تعيد هيكلة أجهزتها.

- إن على الولايات المتحدة أن تعيد هيكلة العالمين الإسلامي والعربي.

ويبتأ المحللون في حالة تطبيق تقسيم دول المنطقة على أساس المعيار الديني والقومي الوارد في مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، أن تتحول المنطقة إلى حرب مدمرة حقيقية.

ويعتقد العرب أن مشروع "الشرق الأوسط الكبير" هدفه تحويل مركز التوتر في المنطقة من فلسطين إلى العراق.<sup>2</sup>

ويقول عبد الله الأشعل أن المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير ينسجم مع أهداف قرن الأحادية الأمريكية في عصر العولمة المنتصرة في التاريخ والساعية إلى تنميط العالم إقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً وثقافياً وفقاً لقيم ومعايير الرأسمالية الأمريكية خصوصاً والغربية عموماً<sup>3</sup>.

1- جوزف سماح، 'ملف الشرق الأوسط الكبير الشرق الأوسط الكبير: أطروحات تقرير 11 أيلول 2001'، السفير 2004./7/29  
www.mowaten.org

2- بشلرة عوض، مرجع سابق، <http://www.ahdath.info>

3- عبد الله الأشعل، 'ملف الشرق الأوسط الكبير الولايات المتحدة الأميركية: من القمة إلى الهاوية'، الحياة، 2004/7/17.

إن العقل الأمريكي في عصر العولمة، يسعى إلى إعادة صياغة الشعوب الشرق أوسطية والعربية منها بوجه الخصوص، بحيث تتلبس أفكار وأنماط سلوك النموذج الأمريكي الغربي، الأمر الذي ينتهي بإخضاع الشعوب المذكورة ليس سياسياً واقتصادياً فحسب، وإنما حضارياً وسلوكياً أيضاً.<sup>1</sup>

وفيما يخص إستراتيجية أمريكا في مشروع الشرق الأوسط، فهي تركز على التغيير الشامل لاسيما تغيير الأنظمة المعادية لها، وفرض القيم الديمقراطية الأمريكية وسياسات السوق. وتجلّى هذا السلوك في النموذج العراقي والأفغاني والسوري.

وفي هذا الشأن يرى بشارة خضر فيما يخص مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، أن الأمر يتعلق بمخطط إرادي يهدف إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي عبر إستراتيجية متقدمة للدمقرطة والتنمية والأمن.<sup>2</sup>

ويؤكد بشارة أن مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" من مجموعة من الأفكار التي طورها «شيمون بيريز» في دراسة له حول "الشرق الأوسط الجديد"، مع الفرق في أن الأمريكيين يرون الأشياء في حجمها الكبير.

ويضم "الشرق الأوسط الكبير" في إمتداده الجغرافي حوالي 22 دولة من دول الجامعة العربية بالإضافة إلى خمس دول أخرى غير عربية هي تركيا وإسرائيل وإيران وأفغانستان وباكستان.<sup>3</sup>

---

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

2- بشارة خضر، مرجع سابق. <http://www.ahdath.info>

3- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

ويضيف قائلاً أن المشروع يوحد الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة التي تضم 56 في المائة من المخزون النفطي وما بين 25 و30 في المائة من مخزون الغاز. بعبارة أخرى إن الشرق الأوسط الكبير، بتحكم أمريكي، يمكن الولايات المتحدة من إحتلال موقع متميز في مواجهة الصين التي تصبح أكثر تبعية للواردات البترولية خصوصا من منطقة الخليج عبر جعل هذه المنطقة مجالا واسعا للتجارب حول الوصفة الديمقراطية فإن الولايات المتحدة تعمل على فهم الأسباب التي تفسر رفض أمريكا.<sup>1</sup>

وركزت الإستراتيجية على أعلى مستوى من الإتصالات السياسية والإرتباط المباشر مع المصالح الرئيسية للسياسة الخارجية الأمنية الأمريكية ونطاق جغرافي أوسع يشمل باكستان وأفغانستان وليس الوطن العربي وإيران فقط.

وأحدث المشروع تحولا وليس مجرد تطورا وذلك خلال فترة زمنية قصيرة وهو ما سمي بالشرق الأوسط الكبير وكانت المبادرة بأسلوب الأمر وهي تعني الوصاية ورغم إعتقاد البعض في حلف الناتو سيتولى الجانب الآخر من المبادرة من خلال صياغته نسخة شرق أوسطية في برنامج المشاركة من أجل السلام الذي نجح الناتو ولمدة 10 سنوات لإعداد الدول الشرقية والسوفياتية المستقلة في الإنضمام للحلف.<sup>2</sup>

وفي نفس السياق، تطرق في 1957، الوزير الأول الإسرائيلي إلى فكرة تفتيت لبنان على أساس ديني. كما نشرت في فبراير 1982، مجلة المنظمة الصهيونية العالمية كيفينوم (Kivunim)، مقال لأداد ينون (Oded Yinon) الذي كان ينشط لفائدة وزارة الخارجية الإسرائيلية ، بعنوان "إستراتيجية لإسرائيل في العقد الثمانين" هدفها تشجيع إنحلال الدول العربية على أسس دينية وعرقية.

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

2- محمد علي حوات ، "العرب وأمريكا من الشرق الأوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير"، مرجع سابق، ص126.

وصرح أن مخطط تفتيت لبنان إلى مناطق دينية الذي شغل الإسرائيليين في الستينيات، بمساعدة بعض المتطرفين من المارونيين، كان يهدف إلى تعميمه لكل الدول العربية خاصة العراق ( ثلاثة دول سنية وكردية وشيعية) وسوريا (ثلاثة دول : العلوية، والدروز والسنة) والأردن (جزء للبدو والآخر للفلسطينيين) والسعودية والتي يطمح أن يفتتق منها المناطق البترولية ووضع فيها تقسيم قبلي.<sup>1</sup>

وفي حوار أجراه بول بالتا مع القيادي العراقي السابق، طارق عزيز، نشرته يومية لوموند، في 17 أوت 1982، صرح هذا الأخير أن نجاح هذا المخطط لابد أن يمر عبر تحطيم حجر الزاوية وهو العراق، الذي كان يعد البلد الوحيد الذي يمتلك بوفرة المياه والبتروال وكان يسير في تطور مستمر. بالفعل، لقد تم تحطيم العراق عبر مراحل كانت بدايتها مرحلة ما بعد غزو الكويت في التسعينيات.<sup>2</sup>

وفي هذا الإطار تغير منظور وموقف صانعي السياسة الأمريكية خاصة بعد إنهاء المعسكر الإشتراكي وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة على العالم، مع مناداتهم بضرورة الإمتثال لهذا التقييم والإستجابة له، وكان لابد للجامعات ومعاهد الدراسات الأمريكية أن تتأقلم مع المعطيات الجديدة وتحضر دراسات تتماشى وتوجهات صناع القرار الأمريكيين.

---

1- Charles Saint-Prot, "*La nouvelle carte américaine du Proche-Orient*", le 26 octobre 2006, le Centre de recherche sur la mondialisation (CRM) in: <http://www.mondialisation.ca/index.php>.

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

ويمكن ذكر بعض النماذج والأمثلة التي حصلت مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنه ما دعا إليه كينيت برويت (Kenneth Prewit) وهو الرئيس الجديد لمجلس نيويورك لأبحاث العلوم الاجتماعية وهو المجلس الذي كان حتى سنة 1996، ينظم برامجه ومنحه على أساس إقليمي، من خلال مجالس فرعية يهتم كل منها بمنطقة محدودة من العالم ويدعو إلى "إعادة رسم حدود الدراسات الدولية".<sup>1</sup>

ويعلل قوله بأن "الآن المهمة الأدق في فرز الطرق التي يتدخل فيها العالمي والمحلي في عالم متغير من المختلفات".

وإن "معرفة المنطقة، لم تعد كافية، ولا بد من تطويرها على نحو يستجيب للتغيرات التي يشهدها عالمنا المعاصر مما يحتم البحث عن مفاهيم جديدة، مثلما يتطلب طرقا جديدة لتنظيم البحث العلمي عن العالم الخارجي".<sup>2</sup>

وهكذا وجد "المجلس الأمريكي للجمعيات العلمية" و"مجلس نيويورك لأبحاث العلوم الاجتماعية" أنه من المفيد، تصوريا، التمييز ما بين دراسات المنطقة التقليدية من جهة، والمعرفة القائمة على المنطقة. ويعلق روجر أوين على هذا الطرح "بأنه بديهية مكررة بالتجربة الإستعمارية".<sup>3</sup>

---

1- عبد النبي، "الإستشراق الأمريكي من النهضة إلى السقوط: عولمة دراسة المنطقة"، *المستقبل العربي*، مرجع سابق، ص 30.

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

3- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

وبقدم بدوره رئيس جامعة "هارفارد" السير نيل رودنستاين ( Neil .L. Rudenstein) خلال عرضه لبرنامج مجمع الجامعة الجديد للدراسات الدولية والتي كانت تنوي جامعة هارفارد القيام به، التصور الجديد الذي سوف يرتكز على الإرتباط من الناحية الفكرية بأجزاء أخرى من الجامعة سوف يساعد على إيجاد صلات أوثق ما بين مختلف المراكز والبرامج المركزة على الشؤون الدولية.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار لقد قامت جامعة هارفارد، في السنوات الأخيرة، بخطوات واسعة ومعتبرة، فيما يخص تحقيق المهام الجديدة : منها تأسيس مركز "ديفيد روكفلر" للدراسات الأمريكية اللاتينية، ووقف "مركز كاترين"، و"شيليني كلوم ديقير" للدراسات الروسية، وتوسيع معهد كوريا وإيجاد كل من مركز "وينالدف. لويس" للقانون الدولي، ومركز الدراسات القضائية الإسلامية، وأخيرا التحضير لإقامة مركز لآسيا. أي أن التركيز أصبح قائما حاليا على العديد من المشكلات ذات الإهتمام الحيوي المعاصر.

وتشكل النظرة الجديدة لدى صناع السياسة الأمريكية ورؤساء المراكز الجامعية والبحوث العلمية، مصدر تخوف لدى بعض المحللين والمستشرقين، من بينهم روجر أوبن الذي أكد في هذا الإتجاه أن الرؤية غير الإقليمية أو العالمية تقلل من أهمية المعرفة الخاصة بمنطقة معينة.

كما تسعى هذه الرؤية إلى "الإهتمام بوجهات النظر العالمية، ولن تصب في النهاية إلا في مصلحة القوى المهيمنة على الساحة الدولية". معناه أيضا أن هذه الرؤية لن تؤدي إلى خدمة سكان المنطقة المدروسة بقدرنا تخدم القوى المهيمنة على العالم.

---

1- المرجع نفسه ، ص ص 32-33.

ويعتبر أيضا بعض المستشرقين: أن هذه الرؤية الجديدة أصبحت تهدد دراسات المنطقة بل هناك من ترى فيها أنها "نظام إمتدت نخبة مالية صغيرة من خلاله بسط سلطاتها ليشمل العالم كله".<sup>1</sup>

وهذا التحول في طرق دراسات المعاهد ومراكز البحوث الأمريكية، الناتج عن تغير في تصور صانعي السياسة الأمريكية، يفسره حارم البصام بأنه يدخل ضمن إستراتيجية تحاول ربط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية وتستند إلى إعتبرات تفرض نفسها على الساحة العالمية، ومنها في الوقت الحاضر تعاضم إستخدامات القوة.<sup>2</sup>

كما يدخل هذا المتغير، ضمن إطار أمن المركز. أي البلد الرئيسي الذي يفرض هيمنته على مساحة جغرافية معينة وأمن الأطراف المتفاعلة والمتعاملة مع البلد المهيمن. وفي شرحه لمكونات "أمن هذه الأطراف" أبرز مصمودي مكانة الأمن المجتمعي والذي حسب رأيه سيكون من أكثر القضايا حساسية بين المركز (بالغرب بالذات) وبين الأطراف. والأمن المجتمعي يعني مجابهة التهديدات التي تؤثر على أنماط الهوية الجماعية الثقافية.

ويذكر الكاتب على سبيل المثال أن القضيتين الأساسيتين اللتين ستطرحان في السنوات القادمة هما: مسألة تصادم هويات الحضارات، ومسألة الهجرة التي بدأت تأخذ طابعها العنصري، بحجة عجز المجتمعات الأوروبية عن إعادة إندماج نفسها نظرا للنمو الديمغرافي السريع لغير الأوروبيين.

1- عبد النبي، "الإستشراق الأمريكي"، مرجع سابق، ص 29.

2- مصطفى مصمودي، "تأثيرات الإعلام الكوني على الأمن الثقافي العربي في الأمن العربي"، أعمال ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة... والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 11/01/96. مركز الدراسات العربية - الأوروبي، باريس، ص 390.



وسيشهد الأمن المجتمعي صراعا ثقافيا متصاعدا بين القيم الغربية والإسلام، يفسره الغربيون بمثابة التناحر بين القيم العلمانية والقيم الدينية، ويستفيد الغرب من تشخيص هذا العدو المجتمعي لإنجاز مهام عديدة منها مساعي الوحدة الأوروبية وتوحيد السياسات الخارجية.

وتحاول الولايات المتحدة أن تقنع أوروبا بضرورة التواجد الأمريكي في سياق الأمن الأوربي للدفاع عنها من الخطر الدايم.<sup>1</sup>

وبعد زوال الخطر الشيوعي، ازداد الحديث عن احتمال صراع الحضارات خلال المستقبل القريب، خاصة في نقاط التقاء الحضارات الكبرى التي يذكرها "هانغتون" في كتابه "صراع الحضارات وتكوين النظام العالمي الجديد".<sup>2</sup>

هذا التصور الأمريكي بصفة خاصة والأوروبي بصفة عامة، يشكل عقبة تقف ضد "إمتلاك أي دولة عربية للعلم والتكنولوجيا"، لأنه يكون خطرا في نظرهم على الأمن في المنطقة العربية وبالتالي خطرا على بقاء إسرائيل.

وما ضرب العراق إلا مثال على ذلك، بإعتباره نموذجا تنمويا أعطى أولوية للبحث العلمي والتكنولوجيا، خاصة وأن الطريقة كانت ذاتية ومبنية على الكفاءات الوطنية.

---

1 - المرجع نفسه ، ص 391.

2 - الجنحاني، مرجع سابق، ص 05.

وبفترض المهدي المنجرة وجود علاقة بين العلم والتكنولوجيا من جهة، والحرب ووسائل التخريب والتهديم من جهة أخرى، وهي أمور لها علاقة بالحضارة وبالقيم الغربية، مؤكداً أن هناك أكثر من 200 مليون شخص يشتغلون في الصناعة الحربية و60% من بين هؤلاء من الجالية العلمية العالمية، وهذا يعني أنه في ثلاثة علماء نجد اثنين معهم يشتغلون في ميدان التخريب لأنها هي الوسيلة التي تمول بها البحث العلمي في أكبر الكليات "إن مؤسسات كالمعهد التكنولوجي "بماساشوسيت" أو "هارفارد" أو "كاليفورنيا" أو غيرها من المعاهد لتفاقيات مع وزارة الدفاع الأمريكي".<sup>1</sup>

وتستعمل الولايات المتحدة الأمريكية الدين كأداة من أدوات تسريع مسيرة العولمة أو تحقيقها، والمثال على ذلك إصدار المشرع الأمريكي لقانون يفرض على حكومات العالم إحترام حرية الأديان وإلا تعرضت لعقوبات إقتصادية وعزل سياسي. في هذا الجانب نشير إلى الحملة الأمريكية ضد مصر بحجة أن الدولة لا تحترم حرية غير المسلمين في ممارسة عقائدهم. وتطالب بتغيير مناهج الدراسة وحذف المناهج الإسلامية.

وحسب تصور المشرع الأمريكي فإن العقبة الأساسية في وجه الإنتشار السريع للمذاهب في كل من روسيا ومصر، تكمن في هيمنة الكنيسة الأرثوذكسية على العقيدة المسيحية في المجتمعين. والرأي السائد الآن هو أن المجتمعات الإسلامية التي توجد بها كنائس مسيحية شرقية ستقع أكثر فأكثر تحت ضغط سياسي وإقتصادي هائل لكي تسمح بحرية الأجانب في ممارسة التبشير بين المسيحيين الوطنيين لصالح كنائس غربية.

---

1- المرجع نفسه ، ص ص 122-123.

وتمكن الغرب من إيجاد جيوب في قلب المجتمعات العربية المسلمة مثل ما أوجدوا الجنوب السوداني، والموارنة في لبنان.

كما أن هدف توسيع الشرق الأوسط الكبير إلى دول إسلامية أخرى يدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية للطاقة عامة وللبنترول والغاز خاصة، والتي تقوم على المبادئ التالية:<sup>1</sup>

**أولاً:** تعدد مصادر النفط والطاقة عمومًا. ومن هذا الباب، سعت أمريكا، على هامش قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي إنعقد في إسطنبول في نوفمبر 1999، إلى رعاية إتفاقاً بين تركيا وأذربيجان وجورجيا لمد خط أنابيب ينقل بنترول بحر قزوين من باكو في أذربيجان إلى تفليس في جورجيا إلى ميناء جيحان جنوب تركيا على البحر المتوسط.

**ثانياً:** تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد. ومن هنا كان رفض واشنطن القاطع لمرور خط قزوين بإيران رغم قلة تكاليفه لأنه في النهاية سيصب في الخليج العربي ليمر بناقلاته مع بنترول الخليج عبر مضيق هرمز فتزداد مخاطر تأثير أي صراعات أو تغيرات في الخليج على إمدادات المصدرين معاً. وللسبب ذاته رفضت واشنطن مرور الخط بروسيا فالبحر الأسود فمضيق البسفور .

**ثالثاً:** الحصول على النفط بأسعار مناسبة (رخيصة). وهو ما يوفره تعدد المصادر وتعدد الطرق الآمنة.

**رابعاً:** حرمان الدول المتمردة على واشنطن من تطوير صناعتها النفطية كما حصل مع إيران قبل التوصل معها إلى إتفاق فيما يخص برنامجها النووي .

---

1- سعد عبد المجيد، "خط البنترول القزويني الإستراتيجية الأمريكية والمصالح الإقليمية"، مجلة المسلم المعاصر، إسلام أون لاين.

## المبحث الرابع : ردود الفعل وتطبيقات مبادرة الشرق الأوسط الكبير .

سواء في تسميته الأولى "الشرق الأوسط الكبير" أو في تسميته الحديثة "الشراكة من أجل تقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وإفريقيا الشمالية"، إن المبادرة الأمريكية شغلت ومازالت تشغل المجال العلمي والفكري والإعلامي والسياسي، خاصة مع التطورات والحوادث الإقليمية الحاصلة وإرتباطاتها بتدخلات القوى الدولية، على غرار ما حدث ويحدث في كل من السودان والعراق وسوريا واليمن وليبيا.

وفي بدايتها، نذكر أن مبادرة الشرق الأوسط الكبير إحتلت مكانا هاما في إجتماع مجموعة الثمانية، المنعقد في 08 أكتوبر 2004، واجتماع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية المنعقد، في 26 جوان 2004، وقمة حلف الأطلسي المنعقدة في 28 و 29 جوان 2004، في إسطنبول.

وكرد فعل أولي لمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، تقدم الإتحاد الأوروبي بمشروع "الشرق الأوسط الأوسع" على لسان وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، مقصدا بالأوسع ضم كل البلاد العربية يضاف إليها تركيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل.

وبشير أمين هويدي أن هناك نقطة تلاقي عامة بين المشروعين الأمريكي والأوروبي تتمثل في أن التهديد المشترك الذي يواجههما هو الإرهاب وإرتباطه بظاهرة الحكم الشمولي والسلطوية في المنطقة. ولكن المشروع الأوروبي ينص على ما أهمله المشروع الأمريكي من أن حل القضية الفلسطينية شرط أساسي لإستقرار المنطقة بحيث لا يستخدم عدم حلها كتبرير إستمرار الوضع الراهن.<sup>1</sup>

1- أمين هويدي، كاتب وزير دفاع مصري سابق، "مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، الحياة، 15/03/2004 .

وبالرغم من ظاهرة الالتقاء العامة بين المشروعين إلا أن أوروبا تشك في نيات الولايات المتحدة الحقيقية، يعلق أمين هويدي. وكذلك فإن أوروبا تشك في أن الولايات المتحدة سوف تغير المنطقة من حديقة جغرافية خلفية لها إلى حديقة عسكرية سياسية أمريكية تحاصرها من كل جانب وبذلك تحكم قبضتها على أراسيا برمتها .

كما أبدى الأوروبيون نوعا من التحفظ على وظائف و المجال الجغرافي لتطبيق مشروع "الشرق الأوسط الكبير". وقد عبر وزير الخارجية الفرنسي السابق "دومنيك دوفيليان" في أحد الحوارات على الموقف الأوروبي: "أن الأغلبية الكبرى من شعوب العالم، هي إما تعيش في إطار الحكم الديمقراطي أو في طريق إلى إنفتاح مجتمعاتها.. لهذا، فإن الديمقراطية لن تكون مضمونة بتغيير بسيط يمس القيادات السياسية أو عن طريق الإملاء من الخارج... كما لا يوجد نموذج موحد يمكن للدول كلها أن تمضي في تحقيقه".<sup>1</sup>

وهكذا، فبعد الضغط الذي مارسه الدول الأوروبية، أخذ المشروع الأمريكي صيغة أخرى بعد إجتماع الدول الثمانية وهي: «الشراكة من أجل مستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وإفريقيا الشمالية» وأدرجت فيه عددا من التعديلات. وتم تعويض مسار الديمقراطية المفروضة من الخارج بصيغة الشراكة، وتم الاعتراف بدور أوروبا في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي العالم العربي.

ونصت الصيغة الجديدة على أن الإصلاح المرغوب فيه لا يجب فرضه من الخارج بل يجب أن يكون نابعا من المنطقة نفسها. كما أشارت إلى خصوصية كل بلد على حدة مع التأكيد على أن هذه الخصوصية لا يجب أن تقف عقبة في وجه الإصلاح.

1- بشارة خضر، مرجع سابق. <http://www.ahdath.info>

وقد إحتج الأوروبيون على تسمية الشرق الأوسط الكبير التي تذكر بالمشروع الهتليري حول ألمانيا الكبرى، وعلى مشروع «ميلوزيفيتش» حول «صربيا الكبرى» أو مشروع المتطرفين الإسرائيليين حول إسرائيل الكبرى.<sup>1</sup>

وبعد أن تضمنت الصيغة الأولى من المشروع "دعماً لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي"، أشارت الصيغة الثانية، تحت ضغط الأوروبيين، إلى خارطة الطريق.

كما إعتبرت الصيغة أن التغيير يدخل في إطار الإختيار الشخصي الذي يمكن أن ترافقه محفزات ذات طبيعة سياسية ومالية وتجارية.

يرى هويدي أن المشروع يفتقد إلى المصداقية، وهو غير مقبول أصلاً من الرأي العام في منطقة الشرق الأوسط الكبير أو الواسع لأن شعوب المنطقة ترفض أي إصلاحات مستوردة وتشك في نيات أصحابها خصوصاً إذا تجاهل الرئيس بوش حقوقنا التاريخية في فلسطين والقدس وتحلل قواته العراق .

وعن موقف جامعة الدول العربية تجاه المشروع الأمريكي، لقد تم خلال الدورة العادية 121 لمجلس وزراء الشؤون الخارجية دراسة المبادرات المتعلقة بمستقبل الشرق الأوسط. وأكد آنذاك، وزير الخارجية المصري أحمد ماهر أهمية التطرق للموضوع مع إقتراحه مشروع قرار يقدم لرؤساء الدول العربية خلال قمتهم بتونس يتعلق بالتزام الدول العربية مواصلة الإصلاحات الداخلية ودعم جهود المجتمع المدني في هذا الجانب. نفس المشروع، إقتراح إلتزام الدول العربية بتنسيق جهودهم والتعاون مع الدول الصديقة فيما يخص هذا المسار.

---

1- المرجع نفسه.

من جهته قدم وزير خارجية الأردن، مروان المعشر إقتراح ينصب في نفس سياق المبادرة المصرية. في حين إعتبر وزير خارجية سوريا فاروق الشارح أن الأفكار والمبادرات المتعلقة بالشرق الأوسط لها طابع غير رسمي لأنها لم تسلم للدول العربية المعنية. وفي القمة العربية التي إنعقدت بتونس في مارس 2004، تم إدراج هذه المواضيع في جدول الأعمال.

وعلى ضوء زيارة الرئيس مبارك إلى السعودية، صدر بيان مشترك مصري وسعودي تم التأكيد فيه أن الدول العربية تمضي على طريق التنمية والإصلاح والتحديث بما يتفق مع مصالح شعوبها ووقتها وتلبية إحتياجاتها وخصوصياتها وهويتها العربية وعدم قبولها فرض نمط إصلاحي بعينه على الدول العربية والإسلامية من الخارج. وأن الإهتمام بتحقيق الإستقرار في المنطقة يستلزم إيجاد حلول عادلة لقضايا الأمة العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية العراق.<sup>1</sup>

وأعربت مصر عن معارضتها لمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، إذ أعلن الرئيس مبارك في 25/05/2004، أنه يعارض تماماً هذا المشروع من أساسه، وأن مصر ليست مهتمة بمعرفة تطوراته، وأنها ترفض، حتى إن دعيت، مناقشة الموضوع في قمة الدول الصناعية الكبرى.<sup>2</sup>

وإنقذت دول عربية أخرى، والمتقنين العرب كذلك، مشروع "الشرق الأوسط الكبير" بإعتباره يوراري الهوية العربية ويغرقتها في مجموع سياسي جغرافي يضم مسارات تاريخية وثقافية مختلفة. كما أن المشروع الأمريكي يتجاهل الفوارق بين الهويات خلال إقتراحه لوصفة واحدة، ووحيدة.<sup>3</sup>

1- أمين هويدي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، *الحياة*، 15/03/2004، مرجع سابق.

2- عبد الله الأشعل، "ملف الشرق الأوسط الكبير الولايات المتحدة الأميركية: من القمة إلى الهاوية"، *الحياة*، 2004/07/17.

3- بشارة عوض، مرجع سابق. <http://www.ahdath.info>

ويرى هؤلاء أن الولايات المتحدة وممارستها ضد حقوق الإنسان (أبو غريب مثلا) وتحالفها مع إسرائيل هي أمور تتعارض مع المبادئ المعلنة في المبادرة.

ومن عقر داره، تلقى المشروع إنتقادا من المستشار الأسبق زجنيف بريجينسكي إذ يعتبره "أنه طرح بمنطق الوصاية على شعوب الشرق الأوسط التي ما زالت تحتفظ في ضميرها بذكريات الوصاية الإستعمارية البريطانية والفرنسية".<sup>1</sup>

وعمدت الولايات المتحدة الأمريكية على وضع آليات تنفيذ مشروعها عبر:

(1) إقامة ثلاثة مكاتب إقليمية في كل من تونس وأبو ظبي والقاهرة، وذلك في إطار "مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط"، التي أطلقتها في أواخر السنة 2003، قصد فتح جسور جديدة مع الحكومات، وخاصة مع مؤسسات المجتمع المدني والنخب، التي تعارض مواقفها من القضايا العربية.<sup>2</sup>

(2) مضاعفة اللقاءات والتعليقات والملتقيات حول موضوع الإصلاح والتغيير، خاصة في الدول العربية. وقد قدرت القيمة المالية التي خصصت لإنعقاد الندوات حول الموضوع بحوالي 100 مليون دولار لسنة 2004.<sup>3</sup>

---

1- محمد علي حوات ، "العرب وأمريكا من الشرق الأوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير"، مرجع سابق ، ص25.

2- محمد فوراتي، "الشرق الأوسط والهيمنة الأمريكية الصهيونية"، مقابلة مع النخبة التونسية، أقلام أون لاين.

3- بشارة خضر ، مرجع سابق. <http://www.ahdath.info>



3) شروط إقتصادية كما هو الحال في إتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة أين إشتطت هذه الأخيرة على مصر أن لا تقل مشاركة إسرائيل في الصناعات المصرية التي تسمح لها بالمنافسة في السوق الأمريكية عن نسبة 11،7% وقد عقدت إتفاقات "شراكة حرة" مع الأردن والمغرب وقطر والبحرين.<sup>1</sup> ويعتبر هذا الشرط في "التجارة الحرة" مخالف لروح إتفاقات منظمة التجارة العالمية.

وتتقاطع مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" مع الأفكار التي طورها "شيمون بيريز" في دراسة له حول "الشرق الأوسط الجديد"، مع الفرق في أن الأمريكيين يرون الأشياء في حجمها الكبير. ويضم الشرق الأوسط الكبير في إمتداده الجغرافي حوالي 22 دولة من دول الجامعة العربية بالإضافة إلى خمس دول أخرى غير عربية هي تركيا وإسرائيل وإيران وأفغانستان وباكستان...

إن أوضاع المنطقة العربية-الإسلامية وما تتميز بها من مشاكل وأزمات ونزعات وإنحلال لدولها، ليست سببها فقط العوامل الداخلية بل أكثرها تأثيرا هي العوامل الخارجية التي تظهر من خلال الميكانيزمات السياسية والإقتصادية والأمنية التي وضعتها القوى المهيمنة دوليا للهيمنة عليها.

وبالتالي، الأزمات التي تشهدها عدة دول عربية، كالعراق، وليبيا، وسوريا والسودان، واليمن تحت تبريرات مختلفة، توضح أنها عرضة لسياسات الأطراف الفاعلة دوليا، على غرار الشرق-أوسطية والأورو-متوسطية وكذا "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي يعتبر نقطة الإرتكاز في السياسة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المذكورة.

1- ليلي غانم، "الشراكة الحرة غير الحرة نحو مشروع وطني ديمقراطي للإصلاح"، المواطن، 29-4-2005، [folders/middle-east/www.htm](http://folders/middle-east/www.htm)

ويمكن تأكيد هذه الفرضية من خلال دراسة الحالات والنماذج التالية:

## (1) حالة العراق :

و التي تعتبر المرحلة الأولى في تطبيق "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وهذا عبر محاولة إجراء تغيير جذري في بنية النظام وتقديمه كنموذج يجري تعميمه على سائر بلدان الشرق الأوسط، كل ذلك وفق مخطط هجومي أمريكي يشكل خروجاً على ثلاثة مستويات<sup>1</sup>:

**أولاً:** خروج على الدولة الأمريكية السيادة نفسها، فالإمبريالية الأمريكية بشركاتها العملاقة باتت تضع نفسها فوق الدولة الأمريكية وقوانينها (توظيف الدولة لصالح الشركات).

**ثانياً:** الخروج على القانون الدولي الذي مانع إسقاط أي نظام سياسي بالقوة العسكرية والإحتلال العسكري المباشر.

**ثالثاً:** الخروج على منظمة الأمم المتحدة التي لم تمنح الولايات المتحدة أي تفويض بشن الحرب على العراق وإحتلاله.

وبهذا لقد إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء الغزو العراقي للكويت في أوت 1990، تعبئة معظم حكومات العالم خلفها مستندة في ذلك إلى تغطية قانونية وشرعية بإصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن دون أن تلقى معارضة من الأعضاء الدائمين.

الجدير بالذكر أن حالة العراق تعتبر التطبيق الأول والنموذجي للشرعية الدولية كما تراها أمريكا في ظل العولمة.

1- عبد الله الأشعل، "ملف الشرق الأوسط الكبير الولايات المتحدة الأمريكية: من القمة إلى الهاوية"، *الحياة*، 2004/7/17.

وانطلاقاً من هذا التصور، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تستغل مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وأن تعبئ كافة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حيث قامت، بتفويض من هذا المجلس، بتشكيل تحالف عسكري ضد العراق. بيد أنه لا يمثل قوة عسكرية للأمم المتحدة نفسها بل قوة عسكرية خارج نطاقها.<sup>1</sup>

للإشارة، لم يستطع مجلس الأمن من قبل تفويض هذا الإجراء لأية دولة طيلة وجوده ومنذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945، إلى غاية صدور القرار الخاص بالعراق عام 1990.

وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، على المستوى السياسي، من كسب تعاون كل من الصين وروسيا لإضفاء الشرعية الدولية إلى جانب المشاركة الفعالة لكل من بريطانيا وفرنسا ودول أخرى من أجل تحقيق هدفها.

كما تمكنت، على المستوى الإقليمي، من إقناع الدول العربية بضرورة مواجهة العراق واحتواء دوره الإقليمي.<sup>2</sup>

والدرس المستخلص من حرب الخليج الثانية هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك القدرة العسكرية وقوة التأثير والنفوذ فحسب، بل لديها أيضاً الإرادة والتصميم على إستخدام هذه الإمكانيات من أجل حماية مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة مما خول لها لعب دور هام في القضايا المرتبطة بالسياسات النفطية.

1- محمد عبد الشفيق عيسى، "كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة : من البعد القانوني إلى البعد السياسي"، في العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 1999، ص 272.

2- حميدي عبد الرحمن حسن، "العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي"، رؤية عربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 258 أوت 2000، ص 7.

وبشكل عام، فإن حرب الخليج الثانية أدت إلى خلق وضعية إستراتيجية جديدة إنفردت فيها الولايات المتحدة بالهيمنة المطلقة مما ساهم في تكريس تبعية جزء كبير من العالم العربي لها.<sup>1</sup>

وفي مرحلة ثانية قامت الولايات المتحدة بتتحية النظام السياسي القائم في العراق عبر إحتلاله في مارس 2003، والإطاحة بنظام صدام حسين لفرض تصوراتها عما أسمته "الشرق الأوسط الكبير" والذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيو إستراتيجية للمنطقة العربية.<sup>2</sup>

وبالتالي إنتهزت دوائر اليمين المحافظ واليمين المسيحي الأمريكية الحاكمة في إدارة بوش الابن، هجمات 11 سبتمبر 2001، لتحضير والقيام بتنفيذ مخططها التدميري تجاه المنطقة. وقد إستندت هذه الدوائر إلى مزاعم ومن أهمها أن "الشرق الأوسط" هو منطقة الإضطراب الكبير في العالم ومصدر كبرى المشكلات والتهديدات القديمة والمستجدة للأمن القومي الأمريكي مثل الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل.<sup>3</sup>

وفي حالة العراق، يظهر جليا إزدواجية إستغلال الموقف الأمريكي للشرعية الدولية عبر التطبيق الإختياري لقرارات مجلس الأمن أين يلاحظ من جهة، سعيها في الحصول على تركية دولية قصد تشكيل تحالف عسكري ضد العراق، ومن جهة أخرى عملها على تعطيل كل المساعي الرامية إلى تنفيذ قرار رفع الحظر عن العراق.

1 - حميدي عبد الرحمن حسن، "العولمة وأثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي"، رؤية عربية، مرجع سبق ذكره، ص7.

2 - أحمد ثابت، "الشرق الأوسط الكبير"، مرجع سابق. 04/03/2004، إسلام أونلاين

3 - المرجع نفسه.

وبإختصار، يمكن القول إن الشرعية بهذا المفهوم لا تمثل من المنظور التقييمي سوى "قوة الأمر الواقع"، أي أنها شرعية حسب المفهوم الأمريكي التي يرتبط بمصلحة الدولة المهيمنة.

واتسم تعامل النظام الإقليمي العربي تجاه قضية العراق بالعجز بل بالعزوف عن التأثير على مصير عضو من أعضائه حيث نلاحظ قصور في التمييز بين نظام غير مقبول وبين دولة عربية يجري تدمير قدراتها بشكل منظم، مما يبرز الفشل في إيجاد موقف وتصور يأخذ بعين الإعتبار ضرورة الحفاظ على قدراتها الإقتصادية والصناعية لكونها تشكل عمقا إستراتيجيا للنظام الإقليمي العربي.

ورغم إنسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق ووجود مؤسسات منتخبة، لا يزال هذا البلد يعاني من مخلفات التدخل لاسيما مع تفاقم الإختلافات المذهبية والعرقية التي أدت بدورها إلى تعكير الجو الأمني وتوطين التنظيم الإرهابي في هذا البلد، بشكل بشع، والذي أصبح يمثل مصدر خطر على عدة دول عربية، خاصة بتصدير لها مشاريعه الإجرامية على غرار التنظيم المسمى "بالدولة الإسلامية".

## 2 ( حالة لبنان :

تعد حرب إسرائيل على لبنان، التي إمتدت من 12 جويلية إلى 14 أوت 2006، المرحلة الثانية في تطبيق "مشروع الشرق الأوسط الكبير" بعد العراق. وتعتبر أيضا حرب أمريكية بالإننتاب في إطار السياسة المتبعة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، المسماة سياسة الحروب الوقائية.

ولقد أكدت هذا التوجه وزيرة الخارجية، كوندوليزا رايس عندما ردت على أسئلة فيما يخص معاناة الشعب اللبناني، معتبرة ذلك أنه "وجع متعلق بوضع مشروع الشرق الأوسط الكبير" مشبهة ذلك المرأة الحامل التي تضع جنينها.

وتكمن أهداف هذه الحرب، حسب الولايات المتحدة الأمريكية في القضاء على كل أشكال المقاومة المسلحة خاصة ضد النظام العالمي الدولي بزعيماتها. وبالتالي عندما نقول الحرب بالانتداب ضد لبنان عبر إسرائيل، يعني ذلك أن دور حكومة الرئيس الإسرائيلي آنذاك، إهود أولمرت كان محدد في وضع خطط تنفيذية للمشاريع الأمريكية.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار لقد صرحت علنية الحكومة الإسرائيلية، في ذلك الوقت، أن الإدارة الأمريكية متمثلة في شخص وزيرة الخارجية، كوندوليزا رايس هي التي كانت من وراء تمديد الحرب في لبنان.

كما أن الإدارة الأمريكية هي التي تصرفت في عملية وقف القتال بعد ما فرضت على مجلس الأمن تصورها فيما يخص تنفيذ قرار 1701 لأنها قبلت إبقاء الحصار الجوي والبحري على لبنان إلى غاية قبول لبنان تطبيق البند 11 و14 من القرار المذكور والمتعلقين بقبول تواجد قوات دولية في الموانئ وكذا المطار الدولي لبيروت.

وفيما يخص أسباب الحرب على لبنان فهي عديدة متعلقة بالوضع الداخلي والخارجي ويمكن تلخيصها كالآتي:

---

1- Marie Nassif-Debs, " De Aït ash Shaab... au Grand Moyen-Orient", *Alternative*, 13 octobre 2006 in [www.alterinter.org](http://www.alterinter.org)

- القضاء على المقاومة اللبنانية ونزع سلاحها وكذلك نزع سلاح الفلسطينيين المقيمين في لبنان سواء في إطار المخيمات المتواجدة هنالك أو خارج عنه.
- جمع الأسلحة الثقيلة والخفيفة المتواجدة جنوب النهر الليطاني.
- القضاء على الطلبات المتعلقة "بلبننة" منطقة شبعا وضواحيها، نظرا للقيمة الإستراتيجية والإقتصادية الهامة التي تحويها هذه المناطق بالنسبة لإسرائيل.
- ضخ مياه النهر الليطاني التي تعتر حيوية بالنسبة لإسرائيل.
- مساعدة حلفاء إسرائيل في لبنان قصد بسط النفوذ الأمريكي في البلد.
- الضغط على لبنان قصد التوقيع على إتفاقيات مع إسرائيل فيما يخص اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

وفيما يخص الأسباب الخارجية للحرب على لبنان فهي تتعلق بالدرجة الأولى بالوضع في فلسطين. وتشكل محاولة للقضاء على المقاومة المسلحة في لبنان وعلى حزب الله عاملا مساعدا للقضاء على الإنتفاضة في فلسطين، في نظر إسرائيل. ولم تحقق، في الأخير، حرب إسرائيل على لبنان أهدافها لاسيما الأمريكية بخلق جبهة ثانية بعد العراق لتطبيق مشروع "الشرق الأوسط الكبير" نظرا لإلتفاف الشعب حول المقاومة.

### (3) حالة ليبيا :

وتمثل حالة ليبيا نموذج آخر في العالم العربي من حيث تطبيق مفهوم الشرعية الدولية كما تتصوره الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين الذي يرتبط أشد الارتباط بمصالحها الذاتية في المنطقة.

وقد إستغلت واشنطن، في المرحلة الأولى، مسألة لوكربي بإضفاء الشرعية على التحرك الأمريكي قصد تحجيم الدور الليبي. وهذا ما نلاحظه خلال القرارات رقم 731 (الصادر في جانفي 1992)، و718 (الصادر في 31 مارس 1992) و883 (الصادر في نوفمبر 1993).

وبلاحظ أن العمل الأمريكي في محاصرة ليبيا قد مر بمرحلتين:

**المرحلة الأولى:** إقرار مجلس الأمن الدولي بمقتضى القرار رقم 731، بالدور الليبي المزعوم في حادثة لوكربي ومطالبته بتسليم الشخصين المتورطين في الحادثة دون أن ينص صراحة على التسليم لأمريكا أو بريطانيا أو غيرها.<sup>1</sup>

**والمرحلة الثانية :** سعت أمريكا إلى إتخاذ إجراءات عقابية محددة لإرغام ليبيا على تنفيذ القرار رقم 731. وبالفعل فقد صدر القرار رقم 718، ليحدد هذه الإجراءات من قبيل الحظر الجوي وحظر إستيراد الأسلحة.<sup>2</sup> بعد ذلك جاء القرار 883، يتضمن فرض قيود على كيفية التصرف في عائدات صادرات النفط الليبي.

وبلاحظ أنه حتى بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية المؤيد للموقف القانوني الليبي بشأن محاكمة المواطنين المتهمين، إستمر التشدد الأمريكي الذي عارض التحرك العربي الإفريقي المشترك عبر مجلس الأمن بصدد "قضية لوكربي".<sup>3</sup>

---

1- محمد عبد الشفيق عيسى، 'كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة : من البعد القانوني إلى البعد السياسي، في العرب وتحديات النظام العالمي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 1999، ص 274.

2- "حال الأمة 1997"، تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر الثامن، المستقبل العربي، عدد 232، جويلية 1998، ص 63.

3 - المرجع نفسه ونفس الصفحة



إلى ذلك، إن الموقف العربي تجاه الأزمة، لم يؤثر على مسارها لعدم صرامته، مما دفع المسؤولين الليبيين، آنذاك، إلى إتخاذ قرار إلغاء وزارة الوحدة العربية وإعطاء الأولوية لتوجهاتها الإفريقية.<sup>1</sup>

وتطور الموقف الليبي تجاه النظام الإقليمي العربي فيما بعد إلى درجة إعلان النظام السابق لليبيا إمكانية انسحابها من الجامعة العربية خلال إنعقاد إجتماع مؤتمر الشعب العام "البرلمان الليبي"، بمناسبة إعلان قيام الجماهيرية، حيث وصف فيها العرب "بالحقراء".<sup>2</sup>

ويمكن القول أن قضية لوكربي، قد كشفت النقاب عن ضعف سياسي عانى منه النظام الإقليمي العربي، وأنه لا يتمتع بسياسة واضحة المعالم، بل على أدنى فاعلية فيما يتعلق بأمن أعضائه، كلهم أو بعضهم.<sup>3</sup>

ويرى المهدي المنجرة أن قضية لوكربي برهنت عن إنهاء عدد كبير من المؤسسات مثل إتحاد المغربي العربي الذي لم يسجل أي تحرك مسؤول منه "كمؤسسة" تجاه ما حدث في ليبيا، ذلك الوقت.<sup>4</sup>

ويمكن إعتبار قضية لوكربي، إمتداد لحرب الخليج. فالهدف الإستراتيجي الأول هو فصل المغرب العربي عن المشرق العربي بخلق دولة عازلة.<sup>5</sup>

1- التقرير الإستراتيجي العربي لسنة 1998، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير 199، ص 156.

2- صابر أيوب، "القذافي يعلن انسحاب ليبيا من الجامعة العربية"، الخبر، عدد 344، 03 مارس 2002، ص ص 1-2.

3- صالح بشير، "الإتحاد المغربي أم الامتحان العسير"، السياسة، العدد 2، 20 ديسمبر 1991، ص 35.

4- المهدي المنجرة، مرجع سابق. ص 125

5- وليد عبد الحي، "لوكربي ليست في مقال"، الخبر، عدد 455، 03 أبريل 1992، ص 04.

وتجلى هذا واضحا بعد سيناريو التدخل العسكري الدولي ضد نظام معمر القذافي في 2011، تحت الغطاء الأممي لحماية المدنيين بالإعتماد على قوات الأفريكوم (AFRICOM) الأمريكية في المرحلة الأولى ثم الحلف الأطلسي في مرحلة ثانية.

وأصدر مجلس الأمن، يوم 27 فبراير 2011، قرار يضم إجراءات ردية ضد النظام الليبي منها تجميد الودائع ومنع سفر القذافي وعائلته ومقريبه. كما قامت محكمة الجنايات الدولية بطلب من مجلس الأمن بإجراءات أولية بهدف ضبط مسؤوليات القادة الليبيين بتهمة الجريمة ضد الإنسانية.

هذا السلوك أثر في مجرى الصراع بسقوط النظام الحاكم. وأدى التدخل إلى خلق "لفوضى خلاقة" بكل المواصفات التي سطرها الغربيون لهذا البلد دون أدنى تفكير في مصيره والعواقب التي تتجر عنها على المحيط الإقليمي.

ولعبت الجامعة العربية دورا مهما في عملية فرض منطقة الحظر الجوي وإستجلاب أطراف خارجية للمنطقة على ضوء النزاع الليبي.

وبالتالي فمحاصرة بعض البلدان العربية، لم يكن من باب الصدفة بل هو ذو هدف مقصود، ويمكن إستخلاص هذا من خلال وثيقة **Regional Cooperation in The Middle East** ، التي شارك في إعدادها ثمانية وزارات أمريكية وعشر مراكز أبحاث، أشرفت عليها وكالة التنمية الدولية الأمريكية وقدمت للكونغرس الأمريكي عام 1979، حيث طرحت الوثيقة كيفية فصل شمال إفريقيا عن المشرق العربي.

وتشير الوثيقة إلى بناء منظومة إقليمية تقوم على أساس إقتصادي وجغرافي (وظيفي)، وليس على أساس سياسي، ولكي ينجح هذا التصور، حسب دعاة أصحابها، لابد من تعميق فكرة فشل النظام الإقليمي العربي القائم على أساس سياسي.<sup>1</sup> كما نالت المنطقة العربية حيزاً من الإهتمام في مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" التي أصدرتها، في فبراير 2004، إدارة بوش الأصغر، وهذا في إطار عملية إحتلال العراق، والهادفة أساساً إلى إعادة تقسيم العالم العربي الإسلامي وفق معايير الإلتواء العرقي والمذهبي، تحت غطاء الإصلاحات السياسية والديمقراطية.

#### (4) حالة سوريا :

تعيش سوريا نفس سيناريو الحاليتين المذكورتين، وهذا منذ 18 مارس 2011، أين عرف هذا البلد في البداية، بروز مظاهرات عنيفة ضد النظام الحاكم، يطالب فيها أصحابها إجراء إصلاحات سياسية، ودستورية، وإجتماعية، واقتصادية.

وانطلقت البوادر الأولى لهذا التحرك عبر الدعوات التي قام بها الشبان المعارضون عبر الفايسبوك بداية من 15 مارس 2011، مطالبين الشعب السوري بتنظيم مظاهرات للتغيير في سوريا على غرار ما جرى في تونس ومصر تحت إسم شبه "الثورات الربيعية".

تنامي المعارضة، ألقى الرئيس بشار الأسد، يوم 30 مارس 2001، خطاب أمام البرلمان السوري يرجع أحداث سوريا إلى مؤامرة خارجية. في حين إتهمت المستشارة لدى رئيس الجمهورية، السيدة بوتينة شعبان في تصريح، أدلت به، يوم 26 مارس 2011، ضلوع حركة الإخوان المسلمين السوريين في المظاهرات مع تلقيهم لدعم من نظرائهم في مصر والأردن.

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

وتطور الوضع إلى نزاع مسلح بين النظام الحاكم والمعارضة. هذا الوضع ساعد على إنتشار الجماعات الإرهابية في البلاد بشكل فضيع، حيث فاق عدد المتطوعين الأجانب كل التوقعات والأرقام المتواجدة في المعامل الإرهابية التقليدية: أفغانستان، وباكستان، واليمن.

وسمح هذا الوضع الجديد بفتح مجال لأطراف متناقضة المصالح، إقليمية (تركيا ودول مجلس الخليج وإيران وإسرائيل ولبنان عبر حزب الله) ودولية (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين وروسيا) للتدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة مما عقد من إمكانية التهدئة أو إيجاد تسوية للنزاع السوري.

## (5) القضية الفلسطينية:

والحالة الرابعة لهذه الهيمنة الأمريكية، تتجلى في فرض التصور الأمريكي لتسوية القضية الفلسطينية، بمراعاتها لمعادنات السلام التي توجت بتوقيع في واشنطن، في سبتمبر 1993، على الإتفاق الجزئي بين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وممثل عن الحكومة الإسرائيلية والذي سمي بإتفاق "غزة وأريحا". وحضر مراسيم التوقيع كل من إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي والمرحوم ياسر عرفات، بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك. وبنص الإتفاق على إقامة حكم ذاتي في كل من غزة وأريحا على مساحات جغرافية متفق عليها.<sup>1</sup>

كما إنفردت منظمة التحرير الفلسطينية في التفاوض مع إسرائيل بعيدة عن المسارات التفاوضية العربية الأخرى، أو بالتنسيق معها مما ترك أثرا سلبيا على معادنات السلام.

1- علي ناصر محمد، " إستراتيجيات الدفاع العربي، التجربة والخطأ والبدائل "، في الأمن العربي والتحديات الراهمة والتطلعات المستقبلية، باريس، مركز الدراسات العربي، الأوروبي، أعمال، دورة من 09 إلى 11 جانفي 1998، ص 152.

وفي نفس الإطار، وقعت الأردن مع إسرائيل معاهدة سلام منفردة في وادي عربة في جنوب الأردن، يوم 26 أكتوبر 1994، بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ووزير الخارجية الروسي أندري كوزيروف.<sup>1</sup>

والملاحظة الأولى التي يمكن إستخلاصها من هاتين الإتفاقيتين هو الدور الأمريكي الرئيسي في إدارة هذه العملية، والتي لم تخضع لأي تقويم عربي موحد كما كان الشأن في قضايا أخرى ولم تواجه مقاومة منهجية رسمية فاعلة، ويعود سبب ذلك إلى غياب تصور عربي مشترك من جانب وضغوط أمريكية من جانب آخر".<sup>2</sup>

وتعمد الإستراتيجية الأمريكية من خلال تورطها في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي إلى تهميش النظام الإقليمي العربي وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفق التصورات الأمريكية الإسرائيلية.<sup>3</sup>

كما تهدف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة إلى التوصل إلى ترتيبات أمنية وسياسية من خلال عملية مشروع التسوية تساهم في الحفاظ على مصالح أمريكا في المنطقة، وتدعيم مكانة إسرائيل كحليف إستراتيجي، والمحافظة على مصادر الطاقة، وحماية الأنظمة الموالية وذلك بالسعي لأخذ موقف موجه ومركزي في النظام السياسي الإقليمي.

---

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

3- علي ناصر محمد، مرجع سابق، ص 152.

وبالتالي يندرج مشروع تسوية النزاع الشرق الأوسطي من منظور أمريكي في سياق محاولاتها إحكام سيطرتها على المنطقة وتعزيز وضعها الإقتصادي من جهة، وتكريس هيمنتها على النظام الدولي من جهة أخرى، ومواجهة القوى الصاعدة ألمانيا وفرنسا في أوروبا، واليابان والصين في آسيا، ومن ثم يصبح من السهولة معرفة الهدف الأساسي وراء عمل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بربط قضية "السلام" أو تحديد تسوية الصراع بين العرب وإسرائيل بمسألة التعاون الإقتصادي.<sup>1</sup>

وللحفاظ على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم الغربي، يتطلب بالضرورة وضع يدها على المادة الحيوية التي تغذي الصناعات الغربية والشمالية الأخرى، وهي النفط من المنابع إلى الممرات، وهي وسيلة ضرورية لبط هيمنتها على توجهات النظام الدولي قيد التشكل.

وإستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن تظهر بعد الحرب بأنها الضامن الرئيسي لأمن النفط وكذلك لأمن دول المنطقة والممسك بميزان القوى الإقليمي الخليجي.

إلى جانب صورة ضامن الإستقرار، هناك أيضا صورة الطرف الوحيد القادر على تنشيط تسوية عربية إسرائيلية.<sup>2</sup>

1- حسن معلوم، "التسوية في زمن العولمة"، مرجع سابق، ص 124.

2- محمد حسنين هيكل، "العرب على أعقاب القرن الواحد والعشرين، في العرب وتحديات النظام العالمي"، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1997، ص 315.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التسوية تتم بضمانات أمريكية لإسرائيل المعبر عنها بالإمداد المستمر بالأسلحة المتطور، وتعهد أمريكي بالإمتناع عن تقديم أي مقترحات سياسية إلا بتشاور مسبق مع الحكومة الإسرائيلية، وإتفاق إسرائيلي أمريكي على أنه: لا عودة إلى حدود ما قبل 1967، تحت أي ظرف ولا مساس بالمستوطنات القائمة. وأن لا تستخدم أية ضغوطات على إسرائيل لقبول مقترحات لا تناسبها.

تقيد أمريكا إنطلاق الأنشطة الذرية العربية في الإتجاه العسكري، ومساعدة إسرائيل للتغلب على أزمتها الإقتصادية بما في ذلك تعويضها عن الخسائر التي ستلحق بها نتيجة الإنسحاب من الأراضي المحتلة إضافة إلى ضمان تدفق القروض إلى إسرائيل لحل مشكلة الهجرة.<sup>1</sup>

وتؤكد الرؤية الإسرائيلية في نطاق أية تسوية شاملة، أنه لا بد أن تتم خلال فترة سنوات يتم فيها الإنسحاب الإسرائيلي على مراحل مقابل تنازلات عربية تتضمن تطبيع العلاقات معها.

هذه الغاية أشار إليها شيمون بيريز في كتابه السالف الذكر، حيث ذكر أن السلام بين إسرائيل وجيرانها لا بد أن يؤدي إلى نوع من التعاون معتبرا أن التنظيم الإقليمي هو مفتاح السلام والأمن.

وبالمقابل فإن التسوية الحالية لا تقدم أية ضمانات مرضية للتطلعات العربية، بل لم يكن للنظام العربي أي صلة أو وجود عملي عند إتخاذ القرارات الكبرى الخاصة بالتفاوض حول التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل.

1- زكي حنوش، "أفاق السلام العربي - الإسرائيلي بين الماضي والحاضر"، في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الثانية، 1992، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي-الأوروبي من 5 إلى 27 جانفي 1994 القاهرة، ص ص 552-553.

وقد حصلت إسرائيل، في مباحثاتها حول السلام مع العرب، على تنازلات مهمة فيما يتعلق بصيغة مؤتمر السلام وصلاحياته تمثلت في غياب الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية عنه. كما تم إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 16 ديسمبر 1991، المتضمن إدانة الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية.<sup>1</sup>

وقد تم تجاهل عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث إقتصرت المباحثات على القرارين 242 و338، كأساس للتفاوض بين العرب وإسرائيل التي تحتفظ بتفسيراتها الخاصة لهما.<sup>2</sup>

وفي حقيقة الأمر، إن تطور الموقف العربي جاء قبل مؤتمر مدريد للسلام، حين إتخذ مجلس جامعة الدول العربية في دورته السادسة والتسعين المنعقدة، في سبتمبر 1991، قراره رقم 5092، الذي رحب بالمساعي الرامية لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. وأكد مساندته للدول الخمس العربية المشاركة في مفاوضات السلام: سوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر، أي تزكية المفاوضات الثنائية والتي تعمل لغير صالح العرب.<sup>3</sup>

زيادة عن الحالات المذكورة، لا بد أن لا ننسى تقسيم أكبر دولة عربية من حيث المساحة السودان إلى دولتين والمخطط أو المسلسل مازال جاري مع مسألة دارفور. وينطبق الأمر أيضا مع الحالة اليمنية وما سوف تليه من تطورات الحرب الأهلية الحالية، التي زادت من حدتها مع تدخل أطراف إقليمية ودولية.

1- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 86/46.

2- عبد العليم محمد، "إجتياح الكويت وحرب الخليج، نموذج لأزمة مابعد الحرب الباردة"، شؤون الأوسط، العدد 11، أب 1992، ص ص 14-15.

3- أحمد عصمت عبد المجيد، "دور جامعة الدول العربية لتحقيق الأمن العربي بمفهومه الشامل"، في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص 43.



ولا ننسى أيضا حرب إسرائيل في 2006 على حزب الله اللبناني والحرب على غزة وفيما يجري في دول إسلامية أخرى: أفغانستان وباكستان، مع سلسلة الأمن وعدم الاستقرار في ظل التدخل العسكري الغربي خاصة الأمريكي.

وتبين هذه الحالات التي تم عرضها والتطرق لها ولو بشكل مختصر أن الجامعة العربية قد شل دورها الأساسي إلى حد بعيد واقتصر عملها على مجرد مشاهدة الأحداث، وهذا نتيجة عدة تطورات طرأت على الساحة العربية ولم تجد الولايات المتحدة الأمريكية أية صعوبة لإقناع الأطراف العربية المؤثرة بالتخلي عن الموقف التاريخي الذي تشكل في إطار مؤسسات النظام العربي حيال صيغة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي دون تقديم ضمانات تجعل هذه التسوية مستجابة للتطلعات العربية.

ولا يخفى أن لإسرائيل أهدافا وراء عملية السلام وتتمثل في خلق تجمع إقليمي من الدول بسوق مشتركة وهيئة مركزية منتجة ومصممة على غرار الجماعة الأوروبية وقد أشار إلى هذه الغاية شيمون بيريز<sup>1</sup> من خلال كتابه: "الشرق الأوسط الجديد 1993"، حيث يذكر أن السلام بين إسرائيل وجيرانها يؤدي إلى خلق مناخ لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط وإلى نوع جديد من التعاون.... وأن أهداف إسرائيل هي خلق مجتمع إقليمي من الدول بسوق مشتركة وهيئة مركزية منتجة ومهمة على غرار الجماعة الأوروبية.<sup>2</sup>

ونستخلص مما سبق أن النظام العربي يظل عاجزا عن إتخاذ موقف إزاء الدور الأمريكي في المنطقة العربية، بل إن بعض وحدات النظام العربي تدعم هذا الدور سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك لإرتباط كثير من مصالح الأنظمة العربية الحاكمة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

1- ماهر الطاهر، "النظام الإقليمي العربي في مواجهة الإستراتيجيات المضادة، في العولمة وتداعيات المستقبل"، مصر. مكتبة مدبولي، ص05.

2- ناصف يوسف، "التحولات في النظام العالمي والمناخ القاري الجديد وإنعكاساته على النظام الإقليمي العربي"، في العرب والتسوية في زمن العولمة، مرجع سابق، ص 183.

ولا يوجد مع إدارة أوباما أي تغيير جوهري بالمقارنة مع سياسات الإدارات السابقة، بل يلاحظ أنه ينتهج نفس السياسة إزاء الكيان الإسرائيلي ويؤكد يهودية دولة الكيان الصهيوني والإعتراف بها "وطناً قومياً لليهود".

إن مواقف أوباما تجاه الوضع العربي بعامة والوضع في كلٍ من ليبيا واليمن والبحرين وسوريا يكرس سياسة الأمر الواقع وهذا ما نلتمسه من خطابته لاسيما خطابه الموجه للعالم الإسلامي من القاهرة يوم 04 أكتوبر 2009. وإقتصرت مواقف إدارة أوباما على مطالبة إسرائيل بوقف بناء مستعمرات جديدة ودعوة الطرفين في إعادة بعث المفاوضات.

ويستخلص أيضا في هذا التحليل أنه رغم التجلي الظاهر لبعض ملامح الخلاف والقلق عند الجانب الأوروبي، فإنه في واقع الأمر الموقف الأمريكي والأوروبي يلتقيان ويتعاونان ويتكاملان. وما مبادرة وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر أو المبادرة الفرنسية الألمانية وكذا التناول والإشتراك في إطار مجموعة الثمانية بدراسة موضوع الشرق الأوسط الكبير إلا تأكيد لهذه الفرضية.

كثير من التساؤلات تطرح على ضوء التحولات التي تعرفها المنطقة العربية والإسلامية. أليس هذا الأمر يندرج ضمن مخطط مدروس يهدف إلى إعادة تشكيل وتوزيع الدول؟ أليس هذا يندرج ضمن تنفيذ المشاريع المتطرق لها في بحثنا؟ أم هي حالات عفوية أو تخضع لجدلية التاريخ على الطريقة الهيجلية أو لتفاهم تناقضات مرحلية على حسب التفسير الماركسي- اللينيني؟ على أية حال سوف نترك المجال للمستقبل القريب ليبدلي بكل حقائقه.

ولقد أفادت هذه الوضعية إنقسامات داخل المجتمع الواحد وإلى نخب متناحرة ومتناقضة في الأهداف والمصالح وإستعمالها كصفوة تابعة للمجتمعات الغربية وكأداة لهذا الإختراق.

يلاحظ أن هذه النخب أو الأقليات أصبحت تلعب دورا مهما في تطبيق وفرض توجهات الأطراف الفاعلة دوليا. لقد أصبحت تشكل في حد ذاتها شبكات إنسياب أفكار الغرب وقيمه وتصوراتة.

وفي هذا الصدد يذكر برهان غليون فيما يخص تسوية النزاع في الشرق الأوسط: "أن سلوك القوى السياسية والإجتماعية العربية لم يكن واحدا وموحدا"<sup>1</sup>. ويعلل ذلك، بأن القوة الحاكمة والسائدة حاليا في العالم العربي وأنظمتها المتنوعة خضعت للتوجهات التي أملتتها وفرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها من تنازلات عربية كبيرة، دون أية معارضة تذكر. كما أن هذه النخب تقبل وتفضل الحوار مع إسرائيل والتفاهم معها بدلا من الإصغاء والمعاملة مع المعارضات المحلية.<sup>2</sup>

وأن هذه النخب أصبحت تشكل قاعدة التحالف الجديد بين القوى العربية الحاكمة والقوة الإسرائيلية. هذا التحالف هو تكملة للتحالف مع قوى التحالف الدولي الغربي وشرطا له. بمعنى آخر إن النخب العربية (الأقليات) اضطرت إلى التعاون مع إسرائيل والقبول بها، لأن هذا التعاون أصبح شرطا للإحتفاظ بالحماية والرعاية الغربية والمدخل الضروري إليه، وسوف يبقى هذا التعاون مشروطا أيضا بالعلاقة بين النخب (الأقليات) الحاكمة والتكتل الغربي.

ويعيب المهدي المنجرة على هذه النخب الحاكمة بأنها نخب ليس لديها رؤية إستراتيجية بل الرؤية الوحيدة الموجودة عندها هي كيفية البقاء في الحكم والمحافظة عليه.<sup>3</sup>

1- برهان غليون، "المطروح ليس نظاما، إنما ترتيب يعتمد الأمركة إلى الداخل"، شؤون الأوساط، العدد 24، نوفمبر 1993، مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، ص 8.

2- المرجع نفسه ونفس الصفحة.

3- المهدي المنجرة، "الحرب الحضارية الأولى"، الجزائر، شركة الشهاب، ص ص 90-91.

والإزدواجية التي نتحدث عنها ليست خاصة بالمنطقة العربية بل تفسيراً لها في إطار المبادئ التي تحملها العولمة حيث تعتمد على نمط وأسلوب معيشة يدفع باتجاهين:

**الإتجاه الأول:** وهو يرمي إلى توحيد الطبقات العليا أي الرأسمالية الإحتكارية في معظم بلدان العالم تحت قيادة واحدة، والعمل على تقليص وظيفة الدول القومية لصالح فاعل عالمي عابر القومية تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الدول الأكثر تصنيعاً في العالم (G8).

ويعمل هذا الفاعل العالمي، على التحالف مع الشرائح المالية الغنية ومجموعات النخب (الأقليات) الحاكمة في بلدان العالم الثالث، وخاصة العربية منها، وجعلها أداة وسيطة بينه وبين شعوبها.<sup>1</sup>

**الإتجاه الثاني:** يعمل على تفتيت وتحليل الوحدات الإجتماعية والدول الأكثر هشاشة والإنطواء على ما تحت القومية والوطنية، بإتجاه الطائفية والعرقية والقبلية والإقليمية<sup>2</sup>. فهذا الإتجاه لم يكن يخص فقط المنطقة العربية والإسلامية بل سبق العمل به في إطار تفتيت يوغسلافيا سابقا ومنطقة الجمهوريات السوفياتية سابقا، تحت عدة دلائل وتسميات على غرار الثورات البرتغالية.

هذان الإتجاهان يعملان أو يساهمان على حد السواء في التخلف وتعميق التبعية الأفقية للعرب تجاه الغرب، كما يكرسان التجزئة ويعرقلان كل محاولة تصب في إتجاه الوحدة العربية. ولا يتوقف عمل الدول الصناعية الغربية في إستخدام النخب المثقفة، بل تعمل جاهدة لجلبها إليها وتوفير لها فرص الإنسلاخ من قوميتها الأصلية.

1- محمد الأطرش وآخرون، 'مقدمة كتاب العرب وتحديات النظام العالمي'، بيروت، 1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 12.

2- Jean Marie Guehenno , "Américanisation du monde ou mondialisation", Opcit , pp 15-16.

## الفصل الرابع

### نحو مقارنة مقارنة بين مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" ورسم الآفاق المستقبلية

نحاول في هذا الفصل وضع مقارنة مقارنة بين مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" قصد الوصول إلى بعض النتائج تسمح لنا في فهم أكثر للظواهر والسلوكيات السياسية بصفة عامة. ومن ثم معرفة مسارهما المستقبلي.

و سيرتكز عملنا على دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" وآفاقهما المستقبلية على ضوء اتجاهات العولمة والإقليمية.

ولكي تسهل لنا عملية الدراسة كان لابد علينا اللجوء إلى بعض وسائل وأدوات التحليل التي يستعملها المنهج المقارن لاسيما إختيار المفاهيم والتميط ووضع المعايير وتحديد المؤشرات، رغم أن أوسكار لويس (Oscar Lewis) يعتبر أن المقارنة هي إحدى الجوانب الرئيسية للفكر الإنساني واتخذ منها منهجا خاصا.<sup>1</sup>

---

1 - محمد علي محمد، "علم الاجتماع والمنهج العلمي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة 1984، ص419.

وبذلك يكون هدف المقارنة هو إظهار آليات عمل مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" والتعمق في تحليلهما ومعرفة أبعادهما. وتسعي المقارنة إلى التنبؤ بالأحداث والاتجاهات.

وفي إطار هذه المقارنة يمكن صياغة الفروض التالية:

**أولاً:** إن مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" يحملان نقاط تشابه واختلاف.

**ثانياً:** إعتمدت نقطة إنطلاق المبادرتين على التشخيص الموضوعي للأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية لكافة الميادين للمجال المكاني التي تهتم به المبادرتين لغرض تبرير طرحهما تحت الهدف المعلن وهو الإصلاح.

**ثالثاً:** إن مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" أملت هما الظروف الدولية والسياسية والإقتصادية التي ميزت النظام العولمي.

**رابعاً:** إن مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" تحمل مبادئ النظام العولمي الرأسمالي.

**خامساً:** إن مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" تشملان على عدة مجالات مع توظيفهما مفاهيم متقاربة.

**سادساً:** إن مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" على رغم من إعلانهما تحقيق الإصلاح وشمولهما على مفاهيم ومبادئ متقاربة إلا أن أهدافهما الحقيقية يختلفان.

**المبحث الأول: أوجه التشابه بين مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد".**

تحتوي مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا على عدة نقاط متشابهة ذات دلالات وأبعاد خاصة وسنحاول توضيحها بعد التطرق للعناصر والأنماط التالية:

### **المطلب الأول: الإطار أو المجال الزمني.**

يلاحظ أن بروز مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا جاءتا في حقبة تاريخية متقاربة، يميزها وضوح المعالم السياسية والإقتصادية والأمنية والثقافية للنظام العولمي الذي بزغت ملامحه خلال التسعينيات والتميز بانتصار وهيمنة القيم الرأسمالية والغربية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبذلك لقد تم طرح "النيباد"، يوم 11 جويلية 2001، خلال قمة رؤساء دول منظمة إتحاد إفريقيا، المنعقدة بلوساكا بغرض وضع إفريقيا في طريق التنمية المستدامة.

في حين تم طرح "الشرق الأوسط الكبير" رسميا، من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار إجتماع قادة دول مجموعة الثمانية خلال قمة سي آيلاند، بجورجيا/الولايات المتحدة في جوان 2004، بغرض قيادة الدول العربية والإسلامية الممتدة من المغرب إلى باكستان إلى الديمقراطية والتنمية الإقتصادية.

للعلم إن المبادرة كانت مهياًة قبل هذا الوقت أين أعلن، جورج بوش الابن، في 06 نوفمبر 2003، بأن بلاده سوف تضع إستراتيجية متقدمة للحرية من أجل ترقية الديمقراطية في كل أرجاء الشرق الأوسط تحت تسمية "الشرق الأوسط الكبير".<sup>1</sup>

وبدل هذا التقارب في المجال الزمني للمبادرتين هو أنهما يندرجان ضمن المشاريع الإقليمية التي أملتتهما الظروف الزمنية المرتبطة بحديثات النظام الدولي القائم. ونذكر، في هذا المجال، أن مؤسسي "النيباد" تعهدوا بتسريع وتيرة إدماج القارة الإفريقية للاقتصاد العالمي. ويعني ذلك أن مبادرة "النيباد" فيها أيضا جانب يهدف إلى التأقلم مع الوضع الدولي. ويعني كذلك أنها خاضعة لتأثيرات المحيط الدولي إذا ما أخذنا بالحسبان التحليل النسقي. وبهذا المعنى فهي تدور في فلك الأنظمة الفرعية التي تتأثر بما يجري في هرم النظام العام أو الرئيسي ومخرجاته أو بالأحرى فهي تشكل رد فعل لهذه المخرجات.

في حين يمثل "مشروع الشرق الأوسط الكبير" إحدى مخرجات النظام العولمي، وهذا دائما بحسب مفهوم التحليل النسقي أو النظامي. فهو يعبر عن إفرزات النظام الدولي وليس تأقلماً له كما هو الحال بالنسبة لمبادرة "النيباد". وهذا بحكم أن الولايات المتحدة هي المروجة له وهي صاحبة أكبر قوة عالمية وتسيطر على كافة المؤسسات الدولية بل أصبحت تفرض تصوراتها بثتى الوسائل بما فيها العسكرية. هذا ما يتضح خاصة بعد إنحلال المعسكر الإشتراكي، رغم تواجد بعض الحالات المعارضة المحتشمة التي تقوم بها مجموعة البريكس ( روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وإفريقيا الجنوبية ).

---

1-Alain Dieckhoff, "Le mirage du Grand Moyen Orient", In *Politique Internationale*, N°105, automne 2004, P233.



ونستخلص من هذا العرض أن الطرف القوي هو الذي يؤثر على المستوى الدولي والإقليمي ويفرض شروطه وقيمه، في حين أن الأطراف الضعيفة على غرار الدول الإفريقية والعربية المعنيين بالمبادرتين تبقى خاضعة لما تمليه عليها القوى الفاعلة دولياً. وبالتالي تعكس هاتين المبادرتين الجدلية القائمة في إطار النظام الدولي الحالي.

### المطلب الثاني: المصادر المعتمد عليها.

يلاحظ أولاً أن المبادرتين تعتمدان في طرحهما على نتائج تقارير فيما يخص تقييم الأوضاع العامة للمجال المكاني الذي تنتمي له المبادرتين.

بالفعل، إنطلقت مبادرة "النيباد" من تشخيص ونقد ذاتي لمشاكل التنمية في إفريقيا دون أن تشير إلى مصادر أو تقارير خارجية اعتمدت عليها بل هو تقييم ذاتي لم يأتي من الخارج. وتذكر الوثيقة التأسيسية للنيباد في تقييمها الشامل، أسباب الوضعية الحالية التي تعيشها دول القارة الإفريقية خاصة منها فشل بعض السياسات التنموية للدول الإفريقية وسوء التسيير والرشوة دون أن تنسى العوامل الخارجية. بل لقد خصص الحيز الكبير لمشاكل إفريقيا لهذه الأخيرة، لاسيما السياسات الإقتصادية الخارجية المفروضة على الدول الإفريقية في إطار إعادة الهيكلة وكذا مخلفات الحرب الباردة ومناورات النظام الإقتصادي الدولي وعدم تكافئه وكذا الإرث الإستعماري.

في هذا الإطار قدم حمدي عبد الرحمن، مدير مركز دراسات المستقبل الإفريقي دراسة حول "الديون والفقر" في إفريقيا،<sup>1</sup> يؤكد فيها آثار العوامل الخارجية على القارة على غرار التي وردت في وثيقة النيباد. وإعتبر أن وضعية الفقر والتخلف لإفريقيا ترجع لعدة عوامل خارجية، منها:

1- حمدي عبد الرحمن، مدير مركز دراسات المستقبل الإفريقي، "إفريقيا وتحديات الألفية الثالث : الديون والفقر"، في موقع : <http://www.Islsmonline.net/iol-arabic/dowlia/qpolitic-/1mojryat1asp> . إسلام أون لاين.

- الديون الخارجية المستحقة على الدول الإفريقية المقدرة بحوالي ثلاثمائة مليار دولار. وعلى الرغم من تعدد الجهود والمبادرات الرامية إلى تسوية أزمة الديون تلك، إلا أنها جميعها باءت بالفشل. وبالتالي فمستوى التردّي الإقتصادي وعدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي مرتبط بأزمة الديون في إفريقيا، بحكم إرتباطها بإرادة الطرف الأقوى والمأنح والذي يصر على تحصيل هذه الديون وفوائدها. كما تستخدم "الديون" كسلاح سياسي في أيدي الدول والمؤسسات المأنحة.

- تجارة العبيد عبر سواحل الأطنطي التي أسهمت في تنمية العالم الجديد وتخلّف القارة الإفريقية. كما أدت إلى تغيير جذري في التركيبة البشرية للقارة مع آثار وخيمة على النظم القبليّة.

- حملات الإحتلال والإستعمار على إفريقيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر التي قادتها الدول الأوروبية في إفريقيا.

- إستمرار تهميش القارة الإفريقية من قبل القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي بعد الحرب العالميّة الثانية ولا سيما الدول الغربيّة.

ويسرد د. حمدي عبد الرحمن ثلاثة مسالك للتعامل الأوروبي مع إفريقيا التالية<sup>1</sup>:

1- توفير الدعم والحماية للعديد من القيادات الحاكمة الموالية للغرب بغضّ النظر عن طبيعة هذه القيادات.

2- محاولة الإطاحة بالنظم الوطنيّة غير الموالية للغرب، حدث ذلك مع "نكروما" في الماضي في غانا، وكل من ليبيا والسودان مؤخرًا .

<sup>1</sup> حمدي عبد الرحمن، "إفريقيا وتحديات الألفية الثالث : الديون والفقير"، مرجع سبق ذكره في: <http://www.IsIsmonlone.net/iol-arabic/dowlia/qpolitic-/1mojryat1asp> .

3- محاولة إختراق المجتمعات الإفريقية بهدف تكريس علاقات التبعية للنموذج الغربي الرأسمالي.

وبدوره إنطلق "مشروع الشرق الأوسط الكبير" في تشخيص الأوضاع المزرية التي تعيشها المنطقة العربية، بالإعتماد أساسا على تقارير التنمية الإنسانية للعالم العربي للأمم المتحدة و"فريدم هاوس" اللذين يركزون خاصة على نقص الحرية والمعرفة ونقص تمكين المرأة في العالم العربي.

ولكن التشخيص الذي ورد في مشروع "الشرق الأوسط الكبير" كان إنتقائيا ولم يأخذ بكل موضوعية كل ما ورد في التقارير المذكورة أو المصادر المعتمد عليها على غرار التحليل الوارد فيه عن تأثير الإحتلال الإسرائيلي والسياسات الأمريكية المنحازة لإسرائيل على مشاكل العالم العربي. أي أن التشخيص أخذ فقط بالأسباب الداخلية لمشاكل الدول العربية وتجاهل الأسباب الخارجية لاسيما التدخلات الخارجية، عكس مبادرة "النيباد" التي ركزت على التأثير السلبي للعامل الخارجي.

وكان من المفروض عدم إهمال العامل الخارجي قصد الوصول لتشخيص شامل وكلي للوصول إلى الموضوعية.

وبعني ذلك أن التشخيص الإنتقائي وظف فقط قصد تهيئة الظروف وإيجاد غطاء للتدخل والضغط على دول المنطقة المعنية قصد الشروع في تطبيق المشاريع الخاصة وإعادة هيكلة المنطقة جغرافيا وسياسيا بما يخدم مصالح الولايات المتحدة وحلفائها وتقنيت عناصر القوة للدول العربية عبر إنكفاء النعرات العرقية والدينية والنخبوية لإبقائها دائما تحت الحماية الأمنية والعسكرية الغربية وتكريس تبعيتها.

وبالتالي، كان الخروج عن الصمت ورد الفعل القوي لبعض المشاركين في صياغة التقارير الأممية على غرار الدكتورة ريماء خلف هنيدي، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة المال والتخطيط سابقا في الأردن، حيث أبدت بموقفها مصرحة لما وصفه بإستغلال أمريكي لما ورد في التقارير لأغراض سياسية، دليلا قاطعا عن هذه الإنتقائية المغرضة.

### المطلب الثالث: حمل نفس المفاهيم والمبادئ.

ضمت مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" مبادئ إنسانية عالمية سامية مشتركة أشارت إليها الأمم المتحدة في مواثيقها وفي مختلف مبادراتها كالألفية الإنمائية وفقا لإعلان عام 2000.

هذه المفاهيم تمحورت خاصة في إطار: تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد، والتكوين، والفرص الاقتصادية، وإجراء إنتخابات حرة، وإحترام حقوق الإنسان، والإهتمام بصياغة التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني، وزيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، وتبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، ومحو الأمية وإصلاح التعليم، التعددية الحزبية والإنتخابات، وترقية إقتصاديات السوق.

لكن المبادرة الأمريكية الخاصة "بمشروع الشرق الأوسط الكبير" بل المبادرة المعدلة مع الطرح الأوروبي في إطار "الشراكة" تذهب إلى أقصى الجزئيات في إطار المناداة بالإصلاح الديمقراطي والحكم الراشد بطرح أفكار متعلقة خاصة: بالتدريب القضائي، مراعاة زيارات للصحفيين ووضع برامج تدريبية لصحفيين مستقلين، تقديم منح دراسية لطلاب، وتمول برامج لإيفاد صحفيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الإنتخابات، السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة، التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة، إنشاء شبكات إقليمية، تمويل المنظمات غير حكومية، الخ.

هذه الأفكار والأطروحات كثيرا ما تستعملها لأغراض ذات مصلحة ذاتية كتكوين نخب تابعة لقوى التدخل وتعد كآليات للتدخل على غرار الثورات البرتغالية في بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة أو في إطار ما جرى أو يجري في الدول العربية والإسلامية عبر تشكيل نخب معارضة قصد الضغط على الحكومات.

ولاحظنا كيف تم تحريك هذه الآليات في زعزعة أمن وإستقرار بعض الدول العربية في إطار ما يسمى ثورات الربيع العربي.

### المطلب الرابع: فكرة الإصلاح.

كلتا المبادرتين حملتا فكرة الإصلاح. وبالتالي تلخص هذا المفهوم في وثيقة "مشروع الشرق الأوسط الكبير" في: الإصلاحات الديمقراطية وتشجيع الحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي. بل الإصلاح المطلوب هو وفق القيم والأهداف الأمريكية. لاسيما فيما يخص الإصلاحات التعليمية والمناهج في العالم العربي. وحدد مشروع الشرق الأوسط الكبير أولويات الإصلاح في الديمقراطية والحكم الراشد.

في حين، تعتبر وثيقة النيباد أن الإصلاح بمعناه الواسع يندرج ضمن الإستراتيجية الإفريقية لتأمين تنمية مستدامة أي أنه يشمل أساسا البعد الإجتماعي. فالوثيقة تقر فيما يخص موضوع الديمقراطية بأنها في إنتشار متواصل تحت مساندة الإتحاد الإفريقي. وتدعمت جهودها عبر أصوات التي تسمع في إطار المجتمع المدني الذي يضم جمعيات النساء، والشبيبة ووسائل الإعلام المستقلة. كما أقرت أن الحكومات الإفريقية هي أكثر تصميمًا لبلوغ التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي والقاري. وتضيف الوثيقة أن هذا الأمر يفيد لتكريس التصحيح الإقتصادي وتدعيم إمتيازات التلازم المتبادل "mutuelle interdépendance".

وبالتالي فههدف المحور الذي تضمنه "النيباد" المتعلق بالمبادرة من أجل الديمقراطية والحكمية هو المساهمة في تدعيم الإطار السياسي والإداري للدول الأعضاء بالتوافق مع مبادئ الديمقراطية والشفافية والمسؤولية والسيادية وإحترام حقوق الإنسان وألوية القانون.

هذه المبادرة مدعمة بدورها بمبادرة الحكمية الإقتصادية التي تساندها. وتشير وثيقة النيباد على المبادرتين أن تساهما في إستعمال طاقة القارة من أجل التقدم في طريق التنمية وإحترام المعايير الدولية فيما يخص الديمقراطية والتي تركز أساسا على التعددية السياسية والحزبية.

وتعترف وثيقة النيباد بأن عدد من الأنظمة الديمقراطية التي أخذت على عاتقها إحترام حقوق الإنسان والتركيز على عنصر الإنسان وترقية إقتصاديات السوق هو في تزايد. كما تؤكد الوثيقة أن التجربة علمت القادة الإفريقيين أن السلم، والأمن، والديمقراطية، والحكم الراشد، وإحترام حقوق الإنسان والتسيير النظيف للإقتصاد يعدان شروط أساسية في التنمية المستدامة. وتضيف أن هؤلاء القادة ملتزمون بترقية هذه المبادئ فرديا وجماعيا في دولهم وفي منطقتهم وفي القارة الإفريقية.

زيادة عن ذلك تولى الأفارقة زمام أمورهم بنفسهم فيما يخص تبني الإصلاحات والتالي بادروا في رفض القيادة الهشة وتشجيع القيادة الشجاعة المصممة لبذل كل الجهود المدعمة قصد تحسين ظروف المعيشة والقضاء على الفقر.

كما أن "النيباد" يستدل بإعلان الألفية الإنمائية للأمم المتحدة لعام 2000، في تفسيره لشروط تحقيق الديمقراطية حيث يشير أن هذا الإعلان، دعى المجموعة الدولية للإسراع بدعم جهود إفريقيا الهادفة لمواجهة سوء التنمية والتهميش. كما أكد عن دعمه للوقاية من النزاعات وخلق شروط الإستقرار والديمقراطية على كافة أرجاء القارة.

ووضع "النيباد" حدود لدور الدول الأجنبية في كيفية المساهمة في الإصلاحات وهذا عبر إتزام المجموعة الدولية في زيادة تدفق الثروات تجاه إفريقيا عبر تحسين العلاقات في ميدان المساعدة، والتجارة والديون بين إفريقيا وباقي دول العالم مع زيادة تدفق رأس المال الخاص.

هذا الشرط المطروح في وثيقة النيباد كان له أهداف متمثلة خاصة في تضييق مجالات التدخلات الخارجية على سيادة الدول الإفريقية وتفاذي إعادة سيناريوهات أو سلسلة إستعمار دول القارة بأشكال أخرى.

كما وضعت وثيقة النيباد شروطا لزعماء الدول الإفريقية قصد تحقيق الإصلاح بالإشتراك في تحمل بعض المسؤوليات منها:

- دعم آليات الوقاية والتسيير وحل النزعات على المستوى الإقليمي والقاري من أجل إعادة وإرساء السلم.

- ترقية وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدانهم وفي منطقتهم عبر وضع معايير واضحة للمسؤولية والشفافية والديمقراطية المباشرة على المستوى المحلي والوطني.

- إعادة وحفظ الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي خاصة بوضع معايير وأهداف متعلقة بالسياسات النقدية والمالية ووضع أطر مؤسساتية لضمان التنفيذ.

- وضع أطر قانونية وتنظيمية شفافة تجاه الأسواق المالية لضمان تقييم ومراقبة الشركات الخاصة والعمومية.

- تنشيط وتوسيع خدمات قطاع التعليم، والتكوين التقني، والصحة عبر منح أولوية كبيرة لمحاربة داء المناعة، والملاريا والأمراض الأخرى المعدية.

- ترقية دور النساء في التنمية الإجتماعية والإقتصادية عبر تقوية قدراتهم في ميادين التربية والتكوين التقني بضمان مشاركتهن في الحياة السياسية والإقتصادية لدول إفريقيا.

- تدعيم قدرة الدول الإفريقية لوضع مؤسسات وإحترام التشريعات وحفظ النظام.

- ترقية وتطوير الهياكل القاعدية والفلاحية وتنويعها في اتجاه الصناعات الفلاحية والتجارية في خدمة الأسواق المحلية أو للتصدير.

عكس "النيباد"، فمشروع "الشرق الأوسط الكبير" يحمل في طياته بوادر التدخلات على سيادة الدول عبر فرض التصورات الغربية بما يخدم مصالحها دون مراعاة واقع دول المنطقة العربية والإسلامية في طرح فكرة الإصلاح.

كما أن مشروع الشرق الأوسط في مفهومه للإصلاح لم يول أهمية واسعة للتنمية الإقتصادية والخروج من دائرة التخلف، بل حددها فقط في إطار "توسيع الفرص الإقتصادية" و"بناء مجتمع معرفي". وتنص وثيقة "مشروع الشرق الأوسط الكبير" أن أولويات الإصلاح هو تحقيق الديمقراطية والحكم الراشد اللذان يشكلان الإطار الذي تتحقق في داخله التنمية.



وتقترح مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" إمكانية مجموعة الثمانية تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان إنتخابية مستقلة لمراقبة الإنتخابات والإستجابة للشكاوى وتسلم التقارير قصد تحقيق تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد. كما تقترح وضع برامج تتضمن تبادل زيارات الصحافيين وإنشاء شبكات إقليمية وتمويل المنظمات غير الحكومية. كل هذا الدعم أو ميدان المساعدة المقترح ساهم في خلق توترات أدت إلى زوال أنظمة سياسة وإنحلال دول (حالة العراق، وليبيا، واليمن، والسودان). كما عرفت دول أخرى هزات أمنية ضمن ما يسمى بثورات الربيع العربي (تونس ومصر).

### المطلب الخامس: إستعراض المبادرتين في المحافل الدولية.

عرفت المبادرتين ترويجا على الساحة الدولية. وبالتالي لقد تم تقديم مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، في 15 أوت 2002، في أول مرة للأمم المتحدة قصد دراستها وتوفير لها الدعم خلال الإجتماع العلني الرفيع المستوى للجمعية العامة التي تمت يوم 16 سبتمبر 2002.

وبمجرد صدورها لقيت مبادرة "النيباد" صدى واسع ورد فعل إيجابي من المنظمة الأممية، بل أصبحت تروج لها في جلستها وتدعو المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى وكافة القوى الدولية تدعيمها. وترجم هذا الموقف بإصدار عدة قرارات وإعلانات لفائدة القارة الإفريقية والتزامها بتدعيم "النيباد".

وكان قرار الأمين العام المتعلق بتكليف نائب الأمين العام والمستشار الخاص لإفريقيا، بمسؤوليات تنسيق أنشطة دعم الأمم المتحدة لإفريقيا وتنسيق وتوجيه التقارير حول إفريقيا خاصة منها ما يتعلق بالنيباد من الدلائل القوية لهذه المساندة.

وبقى دعم المنظمة الأممية متواصل، فكلما كان فيه تقدم في العمل لزعماء النيباد، إلا وساندهت المنظمة الأممية على غرار إشارات لا للطابع الجديد الذي حملته مبادرة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء. وتم إنشاء فريقاً إستشارياً معنياً بالدعم الدولي للشراكة الجديدة ومن أجل تنمية إفريقيا.

كما قدم رؤساء الدول الإفريقية لأول مرة المشروع للدول المصنعة خلال قمة المجموعة الثمانية في جويلية 2001، والتي أسفرت بوضع خطة عمل لإفريقيا سميت بخطة جنوة، التي تم المصادقة عليها خلال قمة كناناسكيس، بكندا في جوان 2002.

وعرفت أيضا مبادرة "النيباد" رواجاً في المؤسسات المتعددة الأطراف على غرار البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي اللذين ساهموا من خلال إقراض الأموال ومشاركة المعرفة وبناء القدرات وتشكيل الشراكات.

وعلى صعيد آخر قام "النيباد" بشراكة مع دول الجنوب عبر الشراكة الإستراتيجية آسيا-إفريقيا ومنتدى الصين -إفريقيا الذين إلتزموا كلهم بتدعيم المبادرة.

بدوره عرف "مشروع الشرق الأوسط الكبير" إستعراضاً على المستوى الدولي لاسيما ضمن قمة مجموعة الثمانية التي إنعقدت في جوان 2004، في "سي أيلاند، ثم قمة حلف الأطلسي المنعقدة في 28 و 29 جوان 2004، في إسطنبول، وأخيراً في قمة أوروبا- الولايات المتحدة الأمريكية، في 08 أكتوبر 2004.

يلاحظ أن المبادرة عرضت فقط على حلفاء الولايات المتحدة الغربيين من الدول الرأسمالية الكبرى قصد توفير لها الدعم لاسيما العسكري عبر الحلف الأطلنطي في حالة الضرورة لفرض المشروع على المنطقة بالقوة.

وعلى خلاف مبادرة "النيباد"، لم يقدم مشروع "الشرق الأوسط الكبير" على الأمم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية ولم يكن له شأن أو متابعة تذكر على غرار ما عرفته مبادرة "النيباد". كما أن الدول التي كان يستهدفها المشروع الأمريكي لم تستشار في أمرها.

بصفة عامة لقيت مبادرة "النيباد" تشجيع ورد فعل إقليمي ودولي إيجابي سواء على مستوى الدول أي التعاون الثنائي أو في إطار التعاون المتعدد الأطراف كالمؤسسات الدولية والتجمعات الإقليمية.

وعلى العكس لقي "مشروع الشرق الأوسط الكبير" معارضة ونفور من طرف الدول المعنية وشعوبها بل حتى من قبل الأوروبيين، حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة المشروع. مما اضطر الأمريكيين إلى اللجوء للمفاوضات وعملية الإقناع وإعادة النظر في بعض عناصر المبادرة لتتميرها والقبول بها.

### المطلب السادس: إقامة الشراكة.

تتشرك مبادرتي "النيباد" ومشروع "الشرق الأوسط الكبير" في المناداة بمبدأ الشراكة. وبالتالي راح "النيباد" إلى إقامة شراكة عالمية مبنية على أساس المسؤولية المشاركة والمصلحة المتبادلة. ورغم أن "النيباد" يعلن صراحة أن الإفريقيين لن يقبلوا أن يسيروا تحت شروط الظروف إلا أنه يدعو بقية العالم إلى دعم جهود إفريقيا في إطار الشراكة المتكافئة.

وتذكر مبادرة "النيباد" في نصوصها، بأنها تسعى لتدعيم مكاسبها وتدعو إلى إقامة شراكة جديدة بين إفريقيا والمجموعة الدولية، خاصة منها الدول الأكثر تصنيعاً قصد تجاوز فجوة التخلف.

فتوجه مؤسسي مبادرة "النيباد" للدول الأكثر تصنيعا له دلالاته الخاصة. فهي شراكة تقصد بها تحمل مسؤولية الدول المصنعة تجاه القارة أكثر منها شراكة تعاونية وهذا بالنظر لمسئوليتهم في الحالة المزريّة التي عليها معظم دول القارة لاسيما نهب خيرات هذه الأخيرة خلال مراحل ومختلف الحقب الإستعمارية وكذا السياسات الإقتصادية المطبقة عليها وما أفرزته من أزمة الديون.

كما أن مفهوم الشراكة الذي أتى به "النيباد" هو ذو طابع إنساني يخدم المصلحة الكلية. فهي تشكل أيضا هدف من أهداف الأمم المتحدة المصرح به في إعلان الألفية للتنمية 2000-2015، الذي نادى على حد سواء الدول الغنية والفقيرة معا لوضع شراكة عالمية من أجل التنمية.

فتم إقرار الشراكة لتعويض المساعدة. وتطور مفهوم الشراكة ضمن إطار الإلتزامين: فالأول يخص إلتزام الدول الإفريقية للقيام بسياسات تنمية طموحة ومحددة. والثاني يتعلق بالمجتمع الدولي لكي يقدم دعم سياسي ومالي في المستوى المطلوب.

كذلك، فإن مفهوم الشراكة الذي أتى به "النيباد"، يتعلق بالدرجة الأولى بالتعاون بين دول القارة الإفريقية قصد رفع التحدي الإقتصادي والإجتماعي في إطار الوضع الدولي أين أدرك الزعماء الأفارقة أنه حان الوقت لتجاوز الخلافات الإيديولوجية والصراعات لأنها لا تعمل إلا في توسيع دائرة الأزمات وتمحي الجهود التي بذلت في ميدان التنمية.

نفس الشيء بالنسبة لمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، الذي حمل في تسميته معنى الشراكة بعد التعديلات التي قامت عليه بعد الضغط الذي مارسته الدول الأوروبية على الولايات المتحدة الأمريكية، خلال قمة مجموعة الثمانية التي إنعقدت بسي أيلاند، الأمر الذي حتم علي أمريكا القيام بتعديلات على الوثيقة لتصبح الصيغة الجديدة "الشراكة من أجل مستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وإفريقيا الشمالية".

وتركز الشراكة التي كانت تنوي دول الثمانية الكبار إقامتها مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على ثلاث مجالات:

- المجال السياسي مع إرساء الديمقراطية ودولة الحق، ووضع ضمانات فعالة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، خصوصا إحترام التنوع والتعددية الثقافية وإصلاح الدولة والتسيير الراشد للشؤون العامة.
- المجال الإجتماعي والثقافي مع وضع التعليم للجميع، وحرية التعبير، المساواة بين الرجال والنساء، والولوج إلى تكنولوجيات الإعلام العالمية.
- المجال الإقتصادي مع خلق فرص الشغل وتوفير الشروط التي ستمكن القطاع الخاص من خلق مناصب شغل، وتنمية التجارة والإستثمار، وتحسين الولوج إلى الرساميل، ودعم الإصلاحات المالية، وضمان حقوق الملكية، وتشجيع الشفافية ومحاربة الرشوة.

وحسب الولايات المتحدة وحلفائها تتدرج هذه الشراكة في سياسة دعم مجهودات الإصلاح في المنطقة التي تقوم بها منذ سنوات من خلال برامج التعاون الثاني ومتعدد الأطراف. وتشكل الشراكة الأرومتوسطية (مسار برشلونة) والمبادرة الأمريكية من أجل شراكة مع الشرق الأوسط إحدى أمثلة هذا الدعم من أجل التطور الديمقراطي والتنمية الإقتصادية.

لكن هذه الشراكة لها دلالة خاصة فهي تركز في طرحها على إتفاق ووافق حاصل بين الدول الغربية الرأسمالية والأكثر تصنيعا فيما بعضها دون أن تولي أهمية تحسب لبلدان الشرق الأوسط الكبير أي العالم العربي والإسلامي.

وبالتالي فهذه الشراكة لم تراع المعايير الموضوعية للعمل المشترك لتحقيق المصالح المشتركة بل تم توظيفها لأغراض الهيمنة وفرض منطق التبعية والأبوية، بل إنها تخضع لمنطق القوي الذي يفرض عن منافسه شروطه.

والشراكة كما يقول مامدو كاسي (Mamadou Kassé) هي إختصاص ليس بالسهل تحقيقها. فهي تركز على الثقة، والصفاء في الإلتزامات المتبادلة، وإحترام الغير، وتاريخه وعاداته ونظرتة للأشياء. فهي بكل بساطة تنادي بالصراحة. فهي تأخذ كل معانيها بالإنتفاح الكلي على المجتمع المدني والجمعيات، والنقابات والمجتمعات وكذا المنظمات الدولية والإقليمية.<sup>1</sup> فبكل موضوعية، كل هذه المعايير لا تتوفر ولا نجد لها في مبادرة "الشرق الأوسط الكبير".

بل إن "الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك مع دول الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا" المتفق عليه بين الولايات المتحدة وحلفائها لقيت تطبيقا للمفهوم في إشتراكها في الهجوم العسكري ضد أحد أعضاء الإتحاد الإفريقي وهو ليبيا. فالشراكة هذه تعيد للأدهان المشاريع الإستعمارية بإستعمال أداة الحرب قصد السيطرة على خيرات المنطقة.

وبوعي أو دون ذلك تشارك بعض الدول العربية في هذه المبادرة ضمن "منتدى المستقبل" الذي يجمع وزراء الخارجية والإقتصاد ووزراء آخرون في دول الثمانية الكبار ودول المنطقة في دراسة الإصلاح، على غرار الملتقى الذي نظمه المغرب نهاية سنة 2004. ونددت الهيئة التنفيذية لتجمع اليسار الديمقراطي "بموافقة الحكومة المغربية على تنظيم هذا الملتقى".

---

1-Mamadou Kassé , "Le NEPAD, réponse africaine a la mondialisation et à la marginalisation", Opcit .

المبحث الثاني : أوجه الإختلاف بين مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد".

### المطلب الأول: المجال المكاني.

لمبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" مجالين مكانيين مختلفين. فالأولى تشمل مجموعة دول واقعة عبر ثلاثة قارات آسيا، وإفريقيا وأوروبا إذا ما أخذنا بالحسبان تركيا. في حين الثانية تخص فقط القارة الإفريقية. لكن لديهما عامل مشترك تتقاطعان فيهما، وهو متعلق في مجموعة شمال إفريقيا زائد موريتانيا المعنية بالمجال المكاني للمبادرتين.

وتتقاطع المبادرتين في الماضي الإستعماري المشترك حيث أن دول القارة الإفريقية ودول الشرق الأوسط خضعت للإستعمار الأوروبي الغربي.

كما أن المجموعة الأخيرة معروف عنها إرتباطاتها بالإتحاد الأوروبي عبر عدة آليات وضعتها هذه الأخيرة بدءا بالشراكة الأورو-متوسطية، ومسار برشلونة، وسياسة حسن الجوار، والإتحاد من أجل المتوسط. زيادة عن ذلك، تضرب هذه العلاقات أطنابها في عمق التاريخ عبر تجارة العبيد والإرث الإستعماري والتبعية السياسية والإقتصادية التي خلفتها، خاصة عبر النخب الحاكمة وأطر التعاون الثنائية القائمة.

هذا التقاطع المكاني كان له أثره العكسي على مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" عبر رد الفعل القوي والفعال للإتحاد الأوروبي على الطرح الأحادي الأمريكي الذي أدى به إلى إعادة صياغة مشروع "الشرق الأوسط الكبير" مع الأخذ بالحسبان الإنتقادات التي وجهت له خلال قمة المجموعة الثمانية في جوان 2004، في "سي أيلاند" الأمريكية، ثم القمة الأوروبية- الأمريكية في الشهر نفسه، وأخيرا إلى قمة شمال الأطلسي التي إنعقدت في إسطنبول- تركيا، في 28 جوان 2004.

وإنعكس هذا التوجه أحيانا في إشتراك الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في عمليات التدخل ضمن المجالات المكانية المذكورة (حالات ليبيا وسوريا والعراق) ومرات أخرى في التنافس بينهما البعض على مناطق النفوذ. الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر عمل في إطار التحركات والأنشطة المتعددة الأطراف خاصة تجاه حلفائها التقليديين.

### المطلب الثاني: مصادر وأصل المبادرتين.

تختلف مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد" من حيث المصدر أو فاعليها. وبالتالي فرغم إستنادها على مبادئ ليبرالية وعالمية، تعد "النيباد" مبادرة ذاتية، نابعة من صميم القارة، متمثلة في الملكة والزعامة الإفريقية لها وإعتمادها التنمية على موارد إفريقيا وشعوبها والشراكة فيما بينها، والتزامها بمسارعة تحقيق التكامل الإقليمي، وبناء قدرات وميزات تنافسية للقارة.

بالفعل، لقد أقرت مبادرة "النيباد" بضرورة تحقيق الملكة والزعامة الإفريقية مع المشاركة الواسعة لكل قطاعات المجتمع، تشكل قطيعة تمكن أعضائها الملكة الخاصة لبرنامجها. في حين، تشكل الشراكة مع بقية دول العالم الهادف تحقيقها، إطارا إضافيا ومساعدة لتحقيق أهداف المبادرة عبر التعاون على أسس عادلة.

فالنيباد في كافة نصوصه يخاطب بالدرجة الأولى الأفارقة. وعندما يتجه إلى المجتمع الدولي، فهو يقصد بها إقامة شراكة موضوعية. كذلك يقصد بها تحمل الدول الأكثر تصنيعا والدول الإستعمارية السابقة لمسؤوليتها تجاه القارة.

بيد أن مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، تعد كمبادرة مفروضة من الخارج عبر الولايات المتحدة الأمريكية دون إستشارة الدول المعنية بها بل تمت إستشارة حلفائها في المجموعة الثمانية، والإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي.



إنها تحمل شكل من أشكال الأبوية والتدخل على سيادة الدول. كما أنها توجي إلى السلوكات الإستعمارية والسلطوية ووضعت لحماية المصالح الأمريكية وحلفائها، على حساب شعوب المنطقة.

بل بدل أن يخاطب مشروع "الشرق الأوسط الكبير" البلدان العربية والإسلامية، راح في إستعراضه الأول، ولغرض المصلحة السياسية الداخلية، يخاطب المجتمع الأمريكي عندما أعلن الرئيس الأمريكي في خطاب بمناسبة الذكرى العشرين للمنتدى الوطني لنشر الديمقراطية في واشنطن، يوم 06 نوفمبر 2003، بأن بلاده سوف تضع إستراتيجية متقدمة للحرية من أجل ترقية الديمقراطية في كل أرجاء الشرق الأوسط تحت تسمية "الشرق الأوسط الكبير".<sup>1</sup>

وارتكز "مشروع الشرق الأوسط الكبير" في تقييمه للمنطقة على مصادر خارجية أو بالأحرى على تقريرى الأمم المتحدة 2002 و2003، حول التنمية للمنطقة العربية، تحت صياغة أقلام عربية، مستغلا خاصة الثغرات أو النقاط الإنتقائية قصد بناء الغطاء ليدعم المبادرة الأمريكية.

ورغم إرتكازه على مصادر خارجية، فإن "مشروع الشرق الأوسط الكبير" يعد في العمق تصورا ومنظورا أمريكيا شاملا لما ينبغي أن تكون عليه المنطقة العربية والإسلامية دون الأخذ بعين الإعتبار واقع المنطقة وخصوصيتها وطبيعتها ومصالحها.

---

1 - Alain Dieckhoff, " *Le mirage du Grand Moyen Orient*", Opcit P233.

### المطلب الثالث: من حيث الأهداف.

رغم أن المبادرتين تحملان شكليا هدف الإصلاح ومفاهيم مشتركة إلا أنهما يختلفان في الجوهر. وبالتالي نلاحظ أن الهدف سواء المعلن عنه أو غير المعلن للنيباد هو واحد أي بالدرجة الأولى هو يعمل قصد النهوض بإفريقيا والقضاء على الفقر والنزاعات، وإرساء مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد ومواكبة التطور العالمي. وكانت وثيقة النيباد واضحة في هذا الشأن بتحديد ما تصبو إليه، قصد تحقيق:

- التعاون مع المقرضين والمؤسسات المتعددة الأطراف لبلوغ هدف التنمية، الرامي أيضا إلى تحقيق نفس المستوى العالمي للتعليم الابتدائي خلال سنة 2015.

- العمل على تحسين الإصلاح ووضع برامج الإصلاح، نوعية التعليم، والحصول على منافذ الإعلام الآلي والفيديو.

- توسيع التعليم الثانوي وتحسين أدائه.

- تشجيع إنشاء شبكات مؤسسات مختصة في البحث.

- الوصول إلى متوسط تنمية للنتائج المحلي الصافي لأكثر من 07% والبقاء على هذا المستوى لفترة خمسة عشر سنة المقبلة.

- تحقيق القارة للأهداف المتفق عليها دوليا (ألفية الأمم المتحدة) في ميدان التنمية الدولية والمتعلقة ب:

• تقليل نسبة الفقر إلى النصف وهذا خلال فترة 1990 - 2015 .

• ضمان تلمس كل الأطفال في سن الذهاب إلى المدارس الابتدائية.

- التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتأهيل المرأة في التسجيل في طور الابتدائي والثانوي إلى غاية 2015.
- تقليص نسبة الوفيات لدى الأطفال بنسبة الثلثين من 1990 إلى 2015.
- تقليص نسبة الوفيات المرتبطة بالولادة إلى الثلث من 1990 إلى 2015.
- وضع إستراتيجيات إقليمية للتنمية المستدامة إنطلاقاً من 2005.

وبصفة عامة، كانت النتائج المرجوة من هذه الإستراتيجية هي تحقيق النمو الإقتصادي، وتحقيق التنمية، وزيادة التشغيل، التقليص من نسبة الفقر والفوارق، تنويع الأنشطة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية على المستوى الدولي، ورفع الصادرات، وتحسين التكامل الإفريقي.

كما أن "النيباد" هي مبادرة إقليمية تهدف إلى تدعيم الإطار التكاملي الإقليمي والقاري عكس "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي يحمل في طياته بوادر تفتيت الدول العربية والإسلامية على أسس عرقية ودينية ومذهبية.

من جهة أخرى، إن الشرق الأوسط الكبير يحمل تناقضا بين الهدف المعلن وغير المعلن. وبالتالي فالهدف الأساسي منه هو الحفاظ خاصة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مع إبقاء دول المنطقة في محيط التبعية. ويتم ذلك عبر القضاء على أية مقاومة للنموذج والمشاريع الأمريكية، لاسيما تحطيم ما تبقى من الأنظمة العربية الوطنية وهذا تحت ذريعة، محاربة الإرهاب وتوجيه التهم بامتلاك الأسلحة النووية والكيميائية، والدخول في صراع ضد الدول المارقة حسب تعبير جورج بوش الابن، والتدخل الإنساني تحت غطاء حماية وإرساء الديمقراطية، وتحقيق الإصلاح والحرية والتعددية الحزبية.

## المطلب الرابع: وسائل التنفيذ للمبادرات.

تتكئ مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" على آليات تداخلية على غرار المكاتب الإقليمية التي تهدف إلى وضع جسور خاصة بها مع مؤسسات المجتمع المدني والنخب، وتوجيه وتمويل المنظمات غير الحكومية، وترتيب لقاءات وملتقيات حول موضوع الإصلاح والتغيير، والشروط الاقتصادية، ومراقبة الانتخابات، ورعاية برامج تدريب الصحفيين المستقلين، والتمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء، وإصلاح التعليم العربي، وغيرها.

ضمن هذا المجال، صرح كولن باول (Collin Powell)، في أكتوبر 2001، أن المنظمات غير الحكومية الأمريكية تشكل عناصر مضاعفة للقوة الأمريكية وكانت آليات الحرب الأمريكية. ويضيف أن إدراج النشاط المدني في المخططات العملياتية عمل يميز التنسيق المدني والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية. كما أن إدراج العامل المدني يتيح الفرصة للقوات المسلحة الأمريكية لمراقبة المحيط المدني وتوجيه ممثليه قصد تمكين تسيير الحرب عبر الشبكات. وبالتالي أصبحت المنظمات غير الحكومية وكذا المتعاملين العسكريين الخواص من آليات نجاح العمليات العسكرية.<sup>1</sup>

إن إنشاء مكتب المساعدة الإنسانية في مارس 2003، وإعادة البناء في وزارة الدفاع الأمريكية يوضح بشكل جاليا مدى التناسق بين النشاط العسكري والمدني الأمريكي.<sup>2</sup> وفي هذا الإطار، يدخل الإصلاح في وكالة المساعدة الدولية للتنمية (USAID) ضمن التواصل بين الأمن والتنمية.

---

1-Sami Makki, "Militarisation des acteurs civils et stratégie globale des Etats-Unis", *Le Débat Stratégique* N°67 ; CIRPES, Mars 2003: <http://www.ehess.fr>.

2-Sami Makki.: "Militarisation des acteurs civils et stratégie globale des Etats-Unis", Opcit, <http://www.ehess.fr>

وتستند أيضا على التغيير بالقوة عبر الحروب والإطاحة بالنظم على غرار الحالات التي سردناها في الفصل الخاص بمشروع "الشرق الأوسط الكبير". بالفعل، لقد أدانت الولايات المتحدة وأعطت لنفسها شرعية التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة قصد فرض الديمقراطية متحديا السيادة الشعبية والمواثيق الدولية، قصد إرساء أنظمة تخدم مصالحها. وبالتالي تستخدم التدخل العسكري المباشر كأداة لفرض هذه الديمقراطية.

وأثبتت التجربة أن الآليات والأحلاف العسكرية والقواعد العسكرية تستعمل لهدف الضغط على الدول. بعدما كانت في الماضي موجهة ضد الزحف الشيوعي والإشتراكي كما كان يزعم الغرب، أصبحت في يومنا تستعملها القوى الكبرى لمحاصرة الدول المناوئة لمصالحها والتدخل فيها إذا ما إقتضت الضرورة، للحد من سيادة الدول، بل تستعمل لتدمير الدول وتغيير الأنظمة والحفاظ على النفوذ، على غرار ما فعله الأفريكوم والحلف الأطلنطي في كل من ليبيا والعراق وسوريا.

في حين تعتمد مبادرة "النيباد" على آليات نفعية وسلمية ومصالحية أي تتشط لخدمة القارة. فالنيباد كان بحاجة لإملاك آليات وأدوات لمرافقة عملية إنجاز المشاريع الذي طرحها بالفعالية اللازمة. وإستعملت هذه الآليات في عمليات إعادة وحفظ الأمن في القارة. لقد تم وضع مؤسسات مكيفة لضمان التنمية المستدامة في إفريقيا، على غرار "لجنة رؤساء الدول" لتنفيذ السياسات، بهدف إدارة مبادرة "النيباد"، اللجنة التسييرية، الآلية الإفريقية للتقويم من قبل النظراء التي تم إطلاقها، سلطة التخطيط والتنسيق والتي تتدرج ضمن هياكل الإتحاد الإفريقي وتنسق تطوير برنامج النيباد، جماعة "بناء القدرات للسلام والأمن".

## المطلب الخامس: ردود الفعل على المبادرتين.

أثارت المبادرتين ردود فعل على عدة مستويات تتراوح بين الرفض والقبول. وبالتالي فالنيباد لقيت على العموم مواقف محلية وإقليمية ودولية إيجابية. في حين لقي مشروع "الشرق الأوسط الكبير" إستهجان شعبي وحكومي وفي إطار تنظيمي تأسيسي (جامعة الدول العربية) بل لقي إنتقادا حتى من طرف حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مجموعة الثمانية.

وبمجرد تمرير وثيقة " مشروع الشرق الأوسط الكبير، تم تسجيل حملات حكومية وإعلامية ونخبوية ضدها، تمحورت بالأساس حول رفض أي إصلاح يفرض من الخارج ويتجاهل الخصوصيات والهوية لدول المنطقة.

وركزت هذه الحملات على موضوع تسوية النزاع مع إسرائيل وإعطائه أولوية على أي تغيير علما أن الولايات المتحدة الأمريكية بحكم علاقتها الإستراتيجية مع إسرائيل تعمل دائما لإبقاء التفوق النوعي لإسرائيل في المنطقة.

رغم أن هناك أطراف عربية تربطها علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، طالبت بالتدخل العسكري في حالة العراق إلا أنه وبمجرد حمل مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" خطر على بقاء سلطتها، دخلت هذه الأخيرة في حملة ضد المشروع تحت غطاء رفض الإصلاح المفروض من الخارج.

كما أن رفض الأنظمة العربية الرسمية بمحتوى "الشرق الأوسط الكبير" يعتبر رفضا إنتقائيا بحكم أنه لايقاطع ولايعارض القضايا الأخرى المتعلقة بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية. للتذكير في هذا الموضوع إن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تربطها إتفاقية أمنية ودفاعية بالولايات المتحدة الأمريكية. كما أن القيادة الأمريكية العسكرية لمنطقة آسيا توجد في قطر.

## المطلب السادس: من حيث الإستراتيجية ومجالات التطبيق.

تحتوي المبادرتين على أبعاد إستراتيجية خاصة بهما. "فالنيباد"، في بعده الإستراتيجي، يحمل أولويات على المدى القريب والبعيد (خطة عمل 2010-2015، أجندة 2063). فعلى المدى البعيد، مهمته تكمن في العمل على القضاء على الفقر في إفريقيا وتحقيق النمو والتنمية المستدامة لوضع حد لتهميشها في إطار النظام العالمي.

كما أن إستراتيجية "النيباد" ترمي إلى تحقيق الأهداف المحددة في إعلان ألفية الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2000، فهي أهداف شرعية، متعلقة بدفع وتيرة النمو، وتقليص عدد الفقراء، وضمان التمدد لكل الأطفال، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتقليص نسبة الوفيات للأطفال المرتبطة بالولادات، وتنويع أنشطة الإنتاج، وتحسين المنافسة على المستوى الدولي وزيادة كميات الصادرات، وتحقيق التكامل الأفضل في إفريقيا.

زيادة عن ذلك، فوثيقة النيباد لا يكتنفها غموض فيما يتعلق بإستراتيجية التنمية. حيث كانت واضحة في طرح برنامج عملها والمجالات التي حددتها ذات الأولوية والواجب القيام بها في المجال القريب والبعيد. وإعتبرت هذه المجالات شرطا أساسيا لنجاح البرنامج. ويتعلق الأمر بمبادرة الأمن والسلام، ومبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية، ومبادرة الإدارة الإقتصادية، والمبادرات الإقليمية وشبه الإقليمية في مجالات التنمية.

وتعتبر "النيباد" أن التنمية المستدامة لا تتحقق في القارة إلا بتوفير السلم والأمن، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وإرساء الحكم الرشيد، وتسيير إقتصادي ناجح وتحقيق تنمية مستدامة.

وفيما يخص مجالات التطبيق، رغم الوتيرة البطيئة التي تسير عليها مبادرة "النبياد"، يلاحظ أنها حققت نقلة نوعية في عدة ميادين خاصة منها ميدان الحكامة والحكم الراشد، والممارسة الديمقراطية والإصلاحات التشريعية، والتنمية المستدامة والتقليص من حجم النزعات وكذا المشاريع الكبيرة والطموحة التي تقودها .

في حين يغيب البعد الإستراتيجي التنموي في "مشروع الشرق الأوسط الكبير" بل ما نلتمسه في تصفحنا للمشروع، أنه يحمل بعدا تدخلية ويرمي إلى الهيمنة على المنطقة وإبقائها في دائرة التبعية عبر وضع آليات للسيطرة. ويلتمس هذا البعد في المبادئ والمجالات التي أتت بها وثيقة "الشرق الأوسط الكبير"، لاسيما تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الإقتصادية.

وللعمل في هذه المجالات تحدد إستراتيجية "مشروع الشرق الأوسط الكبير" عدة عناصر لا بد القيام بها وهي تحمل مفاهيم التدخل في شؤون الدول والحد من سيادتها، حسب المبادئ المطروحة على غرار مراقبة الإنتخابات، وتنظيم زيارات ومراعاة معاهد للتدريب على القيادة، وتنظيم زيارات متبادلة للصحفيين وتدريبهم، وتقديم منح دراسية للطلبة، وتمويل برامج لإيفاد الصحفيين، والتشجيع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة، والتمويل المباشر للمنظمات المهمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

وفيما يخص محور بناء المجتمع المعرفي، تقترح الوثيقة إصلاح التعليم وتمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها الكلاسيكية قصد تحطيم البنية والقيم الذاتية وفرض التصورات الغربية.



وفي شأن الفرص الإقتصادية، يذهب المشروع إلى تكريس وفرض المشروع الغربي الرأسمالي وتقديمه كنموذج فريد بما يخدم المصالح الإقتصادية الغربية.

أما فيما يتعلق بمجالات تطبيق مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، فهو من حيث المبادئ أو العمل التنموي بقي في إطار المشروع أو الأفكار (حبر على ورق) ولكن من ناحية التدخل والهيمنة، لا يوجد أحد يمكن أن ينكر ما خلفه من حالات عدم الإستقرار في المنطقة العربية والإسلامية بدءاً بالحالة العراقية، والأفغانية والسودانية، والليبية مرورا بالحالة اليمنية والسورية.

وبهذا التحليل يمكن إعتبار أن المشروع يكمل الخطط والمشاريع الإستثمارية السابقة في المنطقة، على غرار مشروع "الشرق-أوسطية" التي نادى بها شمعون بيريز.

## المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لمبادرة "الشرق الأوسط الكبير" و"النيباد".

إن معرفة أو محاولة معرفة التطورات المستقبلية هو جزء أساسي وضروري في أية دراسة للظواهر أو الوضعيات المتناولة، نظرا لما يحويه من فوائد. فمعرفة المستقبل تمثل إحدى عناصر القوة.<sup>1</sup>

ويتوجب علينا في هذا الفصل التطرق إلى بعض المبادئ التي يركز عليها "علم المستقبليات" Futurology/futurologie والإستناد إلى بعض النظريات والمواقف العقائدية قصد معرفة التطور المستقبلي لمبادرتي "النيباد" و"مشروع الشرق الأوسط الكبير" رغم أن المهمة معقدة.

فالمستقبل هو الحصيلة التراكمية لما يتبع من الأحداث وعمليات التغيير النابعة من المجتمع أو الوافدة عليه.<sup>2</sup> وبالتالي للدراسات المستقبلية فائدة عملية ومباشرة من حيث التمكن من معرفة النتائج البعيدة المدى لما يجري.<sup>3</sup>

في هذا الإطار، يقول د. إبراهيم سعد الدين أنه حين نحاول إستشراف مستقبل الوطن العربي مثلا في نهاية القرن الحالي، أو بدء القرن التالي، علينا أن ندرك منذ الآن، وحتى ذلك التاريخ. وإذا كنا نطمح إلى التنمية الشاملة، أو التحرير، أو التوحيد القومي أو العدالة الإجتماعية، أو المركز القوي في حلبة العلاقات الدولية... أو غير ذلك من الأهداف، علينا أن ندرك أن شيئا من ذلك لن يتحقق إلا إذا أخذنا بأسبابه من الآن، فالقرارات التي نتخذها اليوم، ترتفع المستقبل في إتجاه أو آخر...<sup>4</sup>

1- وليد عبد الحي ، "الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية"، شركة الشهاب الجزائر، الطبعة الأولى 1991، ص5.

2- إبراهيم سعد الدين ، "صور المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، لبنان، الطبعة الثانية 1985، ص11.

3- المرجع نفسه.

4- المرجع نفسه.

ويشكل التفكير في المستقبل، كضرورة وكخيار، عاملا مهما للموضوع بالنسبة للباحثين والمتقنين خاصة من الدول السائرة في طريق النمو. ومعظم هؤلاء يستندون على قستون برجار (Gaston Berger) والمصطلح الفرنسي للدراسات المستقبلية في مرجعيتهم والذي يعتمد على ثلاثة عناصر : تفسير المعرفة المرتبطة بالماضي والحاضر، والخيال، والإرادة.<sup>1</sup>

ويمكن إيجاد هذه العناصر في القارة الإفريقية وفي أمريكا اللاتينية.

و لكي تسهل لنا عملية الدراسة، سوف نحاول إيضاح بعض المصطلحات والخصائص وبالتالي التطرق إلى بعض التعريفات. وضمن هذا الإطار، تتقاطع ثلاث مصطلحات. وأحيانا تحمل معاني متناقضة: الدراسات والبحوث ذات طابع مستقبلي (futures studies)، والتنبؤ (la prévision/forecast)، والمستقبلية (prospective).

ووفق هذه المصطلحات، أحصت إليونورا باربييري ماسيني ( Eleonora Barbieri Masini) في دراستها التعريفات المقابلة فيما يخص:<sup>2</sup>

أولاً: الدراسات والبحوث ذات طابع مستقبلي: ويذهب جون ماك هال (John McHale)، إلى إعتبار أن الدراسات والبحوث ذات الطابع المستقبلي تشكل الإختصاص الذي يضم كل أشكال الدراسات المستقبلية والأعمال الموجهة "extrapolation tendancielle" إلى غاية تلك المتعلقة بالطوباوية.

---

1- Eleonora Barbieri Masini, traduit de l'anglais par Fabienne Goux-Baudiment, "*Penser le Futur, l'essentiel de la prospective et de ses méthodes*", Edition Dunod, Paris, 2000, p3.

2- IDEM, p16.

**ثانيا:** حيث يرى لإيريك جانتس (Eric Jantsch) أن التنبؤ يرتبط بأداة الشرط أي بمبدأ "ما إذا" سوف يكون ? what if. وفي هذا الجانب يعرض علينا تعريفا والذي أصبح فيما بعد كلاسيكي، معتبرا أن التنبؤ هو تأكيد احتمالي، وهو علمي نسبيا فيما يخص خيارات ونتائج المشاكل المتعلقة بالمستقبل.

**ثالثا:** المستقبلية: ويتعلق الأمر بالمصطلح الفرنسي "Prospective" الذي إستعمله قاستون برجار في الخمسينات للعقد الماضي. والذي عرفه فيما بعد ميشال قودر (Goder Michel)، كمقاربة للمستقبل الجديد أفضل من المستقبلية.

ضمن هذا الإطار إنه من المفيد أن نستعين ببعض القراءات للتأكد من ذلك. وهنا نذكر على سبيل المثال تنبؤات بريزنسكي<sup>1</sup> بإنهيار الإتحاد السوفياتي عبر السياسة غير العقلانية المنتهجة آنذاك، بإرتكازها على البحث العسكري السري بعيد عن الإقتصاد قصد الحفاظ على المكانة الإيديولوجية لدمجها في إطار خاصة غزو الفضاء وسباق التسلح، مما خلف تخلف واضح في جميع القطاعات على حساب القطاعات الأخرى الأمر الذي أحدث تكس وتخلف في كل القطاعات الأخرى بسبب توجيه الجزء الأكبر لميزانية الدولة لقطاع التسليح العسكري.

---

1-Zbigniew Brzezinski, "La Révolution Technétronique", édition, Calmann Lévey, 1971, France, P 196.

كما تقدم لنا الماركسية-اللينينية، نظرية لإستشراف المستقبل عبر قوانين الجدلية التاريخية والمادية التي تستمد منها مبادئها في تحليل الظواهر والوقائع الإجتماعية، إذ تعتمد اعتماداً أساسياً على المقولات الثلاثة الأساسية المتمثلة في أن عمليات التراكم الكمية تؤدي إلى تغيرات كيفية، وأن التناقض بين مكونات الأشياء يعد الأساس في حركتها- وما من شيء في الطبيعة والحياة الإجتماعية إلا ويحمل في مكوناته قدراً من التناقض ينتج صراعاً مستمراً بينها- وأن الصراع بين المكونات يؤدي بإستمرار إلى ما يعرف بنفي النفي، فكل مرحلة من مراحل التطور تنفي بالضرورة المراحل السابقة، ولا يمكن أن تتعايش المراحل مع بعضها إلا لفترات مؤقتة توصف بالتناقض.<sup>1</sup>

ويذكر المهدي المنجرة أن العديد من المتنبئين أهملوا التغيرات البارزة في الدول النامية. ويقصد خاصة القارة الإفريقية مع تبيان قدرات الجيل الشاب لهذه القارة وعزمه بالخروج من الوضعية الحالية رغم الصعوبات الإقتصادية، والسياسية، والبيئية التي تواجههم.

وفيما يتعلق بإطار الدراسات والبحوث ذات طابع إستشرافي في إفريقيا، يلاحظ المنجرة بأن هذه الدراسات ليست موضوعية بحكم أنها لم تتخلص من القيم الأخلاقية. ويحث المنجرة الإفريقيين أن يعدوا إلى إكتشاف ماضيهم ويتحملوا مسؤولية حاضرهم قل أن يكونوا مستعدين أن يستحوذوا عن مستقبلهم.<sup>2</sup>

---

1 - [www.marefa.org/index.php](http://www.marefa.org/index.php)

2- Eleonora Barbieri Masini, traduit de l'anglais par Fabienne Goux-Baudiment, '*Penser le Futur, l'essentiel de la prospective et de ses méthodes*', Edition Dunod, Paris, 2000, p11.

وتشير إلونورا باربييري ماسيني (Eleonora Barbieri Masini) ، أن في الثلاثين سنة الأخيرة، ظهرت مشاكل خطيرة وكبيرة بين الشمال والجنوب والتي بدورها خلقت أزمة علاقات بين البشر، الأمر الذي أدى إلى خلق نزاعات في تزايد مستمر. وتطرق إلى هذا المشكل دراسات إستشرافية عديدة منها تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية المستدامة.<sup>1</sup>

ويرى الباحث النمساوي، روبرت جينك (Robert Jungk) أن كل رجل أو امرأة هم قادرين على إختيار وبناء مستقبلهما الخاص. كما أنه لو كل واحد من الأفراد حضر نفسه، يكون مجتمع المستقبل متغيرا تماما، يضيف الباحث.

### المطلب الأول : التطور المستقبلي لمبادرة "النيباد".

إنطلاقا من الواقع الدولي الجديد ووضعية القارة الإفريقية فيه والآثار التي ترتبت عليه، يمكن تصور أو رسم رؤية إستشرافية لمنحى مبادرة "النيباد". ويمكن تلخيصها في المشاهد (سيناريوهات) التالية :

#### 1 - مشهد أو سيناريو الإستمرار والإزدهار

وبصور هذا المشهد، تكيف مبادرة "النيباد" مع الأوضاع الدولية بالمحافظة على الأسس والمبادئ التي قام على أساسها. ويفترض هذا السيناريو تواصل الشراكة الإفريقية مع الخارج وبقائها وزيادة الدعم من طرف المؤسسات المتعددة الأطراف، والإضطلاع بأهم قضايا إفريقيا خاصة منها التنمية والأمن ومحاربة الأمراض الفتاكة.

---

1 - IDEM, p11.

وبفترض هذا المشهد وجود عدة عوامل مشتركة من حس وحدوي، ودرجة عالية من التضامن والتعاون السياسي، والنهوض بوتيرة التنمية لمواكبة أهم التطورات الإقتصادية الدولية لغاية تحقيق بقاء واستقلالية "النيباد".

كما يفترض هذا السيناريو أن إستشراف مستقبل "النيباد"، يتوقف على الأهداف المسطرة والقرارات المتخذة، ترتهن المستقبل في إتجاه أو آخر.

والدلائل التي تدعم هذا السيناريو، تتمثل في التقييم الإيجابي لمسيرة "النيباد" منذ نشأته والتي يلخصها الأمين التنفيذي لوكالة النيباد، إبراهيم أسان ماياكي (Mayaki Ibrahim Assane)، في ثلاثة عناصر رئيسية:

**أولاً:** يشكل "النيباد"، المبادرة القارية الوحيدة للتنمية. فهي صامدة منذ سنة، 2001، مع نتائج لا يستهان بها في ميادين كالعلوم والتكنولوجيا والفلاحة والتجهيزات الهيكلية. كما تم بعثها كمبادرة بإدراجها في هياكل الإتحاد الإفريقي على شكل وكالة للتنمية.

**ثانياً:** يعد "النيباد" أصل الإستراتيجيات التنموية الهامة في القطاعات ذات الأولوية على غرار قطاع الفلاحة مع برامج الحيوية.

**ثالثاً:** تشكل آلية التقويم من قبل النظراء والتي تعد آلية فريدة وخاصة بالقارة تهدف إلى وضع تقييم للحكامة السياسية والإقتصادية في الدول التي تقترح نفسها. هذه الآلية سوف تدفع تدريجياً، كما هو ملاحظ في أرض الواقع، إلى الإقتداء والعمل أكثر في إطار مبادئ التفسير العقلاني واليمقراطية مما يكن له حتما الأثر الإيجابي على النمو والتطور.

كما تحتوي مبادرة "النيباد" على روح إيجابية بقبولها للعولمة بصفتها رهان، وتحدي، وفرصة للمستقبل الأفضل. هذا يعني إتخاذها موقف تحركي، وفعال، وإيجابي من أجل إرساء عالم متعدد الأقطاب متكامل ومتنافس في إطار مبادئ العدالة والمساواة.

بالإضافة لهذه العناصر الإيجابية، تعبر برامج العمل المستقبلية للنيباد عن إرادة وتمسك الزعماء الأفارقة بالعمل المشترك وتحقيق أهداف التنمية. وهذا الأمر يظهر جليا في منح دور للنيباد في وضع مشروع أجندة 2063، التي أقرتها قمة الإتحاد الإفريقي في أديس أبابا في جانفي 2015<sup>1</sup>، على غرار مؤسسات الإتحاد الإفريقي الأخرى، كبنك التنمية الإفريقية. كما يعني هذا الدور وجود وإملاك مبادرة "النيباد" على رؤية مستقبلية للمدى الطويل للقارة الإفريقية. وعبر أصحابها على إرادة بناء إفريقيا متكاملة ومزدهرة، تنعم بالسلم، ويقودها أولادها وتمثل قوة ديناميكية على الساحة الدولية.

وتضمن مشروع أجندة 2063، الأهداف العامة التي يجب تحقيقها خلال المدة متمثلة في :

- التنمية المستدامة.

-التكامل والوحدة السياسية على مبادئ العدالة والقانون.

-الحكم الراشد وإحترام حقوق الإنسان.

-السلم إفريقيا.

- التأكيد على الهوية الإفريقية.

---

1-Commission de l'Union africaine, Agenda 2063, "L'Afrique que nous voulons", projet de document, mai 2014.



- تحقيق الدور الإفريقي كمثل دولي وشريك متين.

ويعبر هذا البعد المستقبلي للنيباد، قوة قراراته والإمكانات الكبيرة للصبود والتطور.

من جهة أخرى، يشكل الموقف والتقييم الإيجابي لمنظمة الأمم المتحدة، بحكم ثقلها وتجربتها، للنيباد دليلا آخر يدعم مصداقية آلية النيباد، حيث إعتبرتها الإطار السياسي الأنسب لتنمية إفريقيا وحث، في هذا الجانب، كل الوحدات المستعدة لتحقيق هذه التنمية أن يساهموا في جعلها أكثر ناجعة.

كما أوصى فوج العمل الأممي المكون من مجموعة الشخصيات البارزة المكلفة بالتقييم المستقل لمبادرة "النيباد" بجعل هذه الأخيرة الإطار السياسي الجديد لتنمية القارة مع توجيه جهود المجتمع الدولي لاسيما نظام الأمم المتحدة لتنمية إفريقيا (الملحق رقم 07).

ولتحقيق هذا السيناريو يستلزم بدل جهد إضافي من الدول الإفريقية في تخصيص نسب من ميزانيتها للمبادرة. كم تستلزم أيضا مضاعفة المساعدات الخارجية لزيادة الإستثمارات في ميادين التعليم والصحة والهيكل القاعدية قصد دفع الإنتاجية والنمو الإقتصادي الذين يعتبرون عوامل ضرورية لتقليص الفقر.

كما أن هذا السيناريو يفترض وجود أطراف خارجية تساند القارة في المحافل الدولية، بشكل يضمن لهم هامش التحرك على المستوى الداخلي والخارجي.

هذا المشهد (السيناريو) يمكن تحقيقه في ظل التطورات الدولية الحالية، والمواقف الإيجابية والمساندة للنيباد. ويستلزم مواصلة تنفيذ "النيباد" والإستعمال والإستغلال الجيد لها.

وبشترط في هذا المشهد تواجد "المنطق العملي". فالقارة الإفريقية بحاجة إلى هذا العنصر في يومها المعاش، لأن العقل المجرد متوفر، إذ إستطاع هذا الأخير بلورت الخطط والإستراتيجية والتصورات العامة للتنمية والتطور في إطار مبادرة "النيباد" بشكل قوي وشبه شامل، غير أن العقل التطبيقي الذي يتكون في جوهره من الإرادة غير متوفر بالشكل الكافي.

فتحقيق النهضة بالقارة الإفريقية يلزم تصورها من ناحيتين، هذا في حالة ما إذا أخذنا في الحسبان أطروحات مالك بن نبي في هذا الميدان<sup>1</sup>:

فالأطروحة الأولى التي تتصل بالماضي، أي بخلاصة التدهور، وتشعبها في الأنفس والأشياء. والأطروحة الثانية، التي تتصل بخمائر المصير، وجذور المستقبل.

وبالتالي يقتضي هذا التصور ضرورة تحديد الأوضاع بطريقتين<sup>2</sup>:

- الأولى: سلبية تفصلنا عن رواسب الماضي.

- والثانية إيجابية تصلنا بمقتضيات المستقبل.

وبلاحظ في تفحصنا والتدقيق لمبادرة "النيباد"، تواجد أثر لهذا التشخيص. وبالتالي إنطلقت المبادرة في بنائها على التقييم السلبي لواقع القارة الإفريقية مع ذكر العوامل والأسباب التي آلت لذلك. ثم عمدت المبادرة على وضع خطط للحاضر والمستقبل التي يمكن من خلالها الخروج من مأزق التخلف.

1- مالك بن نبي، 'شروط النهضة'، ترجمة عمر كامل مقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة 1996، ص120.

2- المرجع نفسه، ص121.

والأمر الذي يعزز من فرص هذا السيناريو هو إدراج طبقة المثقفين الأفارقة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية، لأنها الركيزة التي يمكن الإعتماد عليها في النهوض بالأوضاع والتأقلم مع المحيط الدولي.

كما يشترط هذا السيناريو تحقيق نوع من التوازن في العلاقات الدولية عن طريق وضع حد لهيمنة النفوذ الغربي على القارة الإفريقية (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا). فدخل الصين الحلبة الإفريقية وتكاثف تواجدها الإقتصادي، بصفتها عضو فعال في قطب البريكس يحمل عدة معاني فيما يتعلق خاصة بإعادة هيكلة النظام الدولي خاصة منه مؤسسات برتون وودس عبر إنشاء بنك منافس له، والذي يشكل مؤشرا لصورة تحقيق التوازن للوجود الأجنبي في القارة الإفريقية. هذا الأمر، قد يكون مستقبلا عاملا مساعدا للقارة الإفريقية لفرض وجودها على الساحة الدولية.

وبفترض هذا السيناريو بلوغ مستوى مقبولا من التطور العلمي، والنضج في التفكير السياسي.

كما جاءت "النيباد" لتؤكد أن إفريقيا تحتل مكانة خاصة في المجتمع الدولي المعاصر، وأن لديها من عناصر التميز ما يجعلها شريكاً متكافئاً مع غيرها في النهوض بالحضارة الإنسانية ككل.

ضمن هذا التصور المستقبلي، خلصت دراسة قامت بها جامعة الخرطوم إلى فرضية تؤكد أن نجاح المبادرة يعتمد على قدرتها في تطوير وتحديث البنية التحتية ومعالجة الخلل في الهيكل الإقتصادي والسبيكة الوطنية للدولة الإفريقية (عناصر الهوية).<sup>1</sup>

1 - "مستقبل إفريقيا الإقتصادي في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، عبد الله عبد الدافع، 17-06-2015 : <http://khartoumspace.uofk.edu/handle/123456789/13555>

وتضيف الدراسة بأن القارة الإفريقية تمثل قاعدة موارد لا غنى عنها، وأنها ظلت تخدم البشرية لقرون طويلة. وأجمعت وثيقة النيباد الأساسية على أن الموارد التي تشكل الميزة النسبية لإفريقيا في عالم اليوم هي في عناصر أربعة (الثروة المعدنية والنباتية والحيوانية الضخمة والرثة البيئية) والتي تعد ذات منفعة عامة للبشرية كلها. كما تشكل هذه العناصر، بالإضافة إلى العنصر البشري، عوامل قوة تساهم بلا شك في إحداث نهضة وتنمية شاملة.

بالإضافة إلى كل ما وردناه، هناك العامل الخارجي الذي قد لا يستهان به متمثلاً في التنافس بين القوى الأجنبية لكسب مكانة في القارة. ونعني بذلك التحرك الأمريكي والأوروبي والصيني. حيث قد يعود بالفائدة على القارة لاسيما في مواكبة التطور الدولي عبر تدفق الإستثمارات التي تساهم في تطوير الهياكل القاعدية.

كما سيساهم هذا الإهتمام الدولي في إرساء الإستقرار السياسي والأمني وتقليل من حدة النزعات في القارة .

## II: مشهد أو سيناريو الإستمرار الشكلي

وبصور هذا السيناريو سير مبادرة "النيباد" بين المد والجزر لكن دون فاعلية تسمح للقارة الإفريقية تحقيق أهدافها الحيوية والخروج من الدائرة المفرغة للتخلف. ويرتكز هذا السيناريو على المؤشرات التالية:

- 1- مازالت معظم الدول الإفريقية قابضة تحت سيطرة النفوذ الأجنبي.
- 2- تواجد أطر وأثار القوى الإستعمارية التقليدية على غرار الفرنكوفونية والكومنولث ومنطقة الفرنك بالساحل ...

3- إرساء وإستعمال القوى الدولية مبدأ التدخل الإنساني في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان كما جرى في ليبيا و كوت ديفوار...

4- تواجد عسكري أجنبي كثيف في القارة مما يشكل تهديد على إستقلال قرارات دولها.

بالفعل، لقد عمدت القوى الدولية على وضع سياسات وإستراتيجيات في القارة تهدف إلى الإبقاء على نفوذها نتيجة الأهمية الإستراتيجية والثروات الطبيعية والمعدنية التي تتمتع بها القارة الإفريقية. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى سياسات القوى الأجنبية في إفريقيا:

#### أولا: الإتحاد الأوروبي

عمد الإتحاد الأوروبي بالآليات التي أرساها لتقوية وجوده في القارة تحت عدة ذرائع، على غرار الإستراتيجية الأوروبية للأمن وتنمية منطقة الساحل التي طرحت في 2011، والتي بموجبها تعتبر منطقة الساحل كإمتداد لأمنه وحدوده.

ويرجع الإرتباط الأوروبي بالقارة الإفريقية إلى مرحلة تجارة العبيد ومن ثم مرحلة إحتلال القارة وتقسيمها بعد مؤتمر برلين عام 1884.

وفي ظل النظام العولمي عمدت الدول الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالقارة الإفريقية ضمن آليات ثنائية ومتعددة الأطراف على غرار مؤتمر رابطة الكومنولث، ومؤتمر القمة الفرنسية-الإفريقية. كما عمدت القوى الأوروبية على إرساء أطر أخرى للعلاقات المتعددة الأطراف.

بدءاً، برزت هذه الأطر بتوقيع إتفاقية لومي التي إستخدمها الإتحاد الأوروبي كأداة للضغط على الدول الإفريقية ودول منطقة الكاريب قصد إتباع سياسات إقتصادية للتقويم الهيكلي في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، وإستعملت كذلك كأداة للضغط السياسي فيما يتعلق بإحترام حقوق الإنسان، وتطبيق الديمقراطية وحكم القانون، بحسب الرؤية الغربية.

وتم تطوير هذه الميكانيزمات، في 23 نوفمبر 2000، بوضع إتفاقية كوتوني بين الدول الأوروبية والدول الإفريقية جنوب الصحراء مع إرساء ترتيبات جديدة للتجارة تتسجم مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وذلك بإزالة الحواجز التجارية وتم عقد إتفاقيات شراكة إقتصادية بين الطرفين في سبتمبر 2002. وتم إدراج منطقة شمال إفريقيا ضمن الشراكة الأورو-متوسطية قصد تحقيق نفس الأهداف.

لم يقتصر النشاط الأوروبي على هذه الأطر بل سعى لتكريسه عبر ما يسمى الشراكة الإستراتيجية الإفريقية-الأوروبية التي وضعت قصد مواجهة المتنافسين حول ثروات وأسواق إفريقيا، بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، والقوى الآسيوية. و هذا ما تبينه القمم التي إنعقدت بين الطرفين، لاسيما القاهرة سنة 2000، التي إنبثق منها إعلان القاهرة تم إدراج فيه مختلف الموضوعات والقضايا الخاصة بالتعاون بين الطرفين، التي ترمي إلى إضفاء بعد إستراتيجي على الشراكة الجديدة بين إفريقيا وأوروبا.<sup>1</sup>

وبلاحظ في هذا الإطار أن دول الإتحاد الأوروبي، قد ركزت في شراكتها مع الدول الإفريقية على البعد السياسي، وذلك بدعم حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، بحسب الرؤية الأوروبية، لتحقيق مصالحها الإقتصادية في القارة الإفريقية

1- الحسن الحسناوي، "التنافس الدولي في إفريقيا. الأهداف والوسائل"، ماي 2012. <http://estiqlal.com>

## ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية

حسب مايا كاندل (Maya Kandel)، لم تشكل إفريقيا أولوية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة رغم أن الإهتمام بها بدأ يعرف مؤخرا تزايد نوعا ما. في هذا المجال، أشارت في 1995، وثيقة رسمية لوزارة الدفاع الأمريكي أنه لا توجد مصالح إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة.

وحصل التحول في السياسة الأمريكية، في 1998، بعد العمليتين التي إستهدفتا السفارتين الأمريكيتين في كل من كنيا وتنزانيا. وتؤكد هذا التحول بعد عمليات 11 سبتمبر 2001، حيث أصبحت تشكل إفريقيا إحدى "جبهات للحرب الشاملة ضد الرعب" ضمن إطار الإستراتيجية الوطنية الأمريكية للأمن التي طرحتها إدارة بوش في 2002.

هذا الإهتمام الإستراتيجي الجديد الأمريكي لإفريقيا تم تأكيده في 2007، بعد إنشاء الأفريكوم الذي تجسد بتجميع أنشطته العسكرية تحت قيادة موحدة. حيث يعد هذا القرار إعادة التنظيم الأول للهيكل القيادي للجيش الأمريكي على المستوى العالمي منذ 1946. وبالتالي يوضح الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

ولقد تم تسمية الهيكل الجديد: بالقيادة الإفريقية "African Command" والتي أخذت على عاتقها جزء من مهام قيادة الجيش الأمريكي في أوروبا "EUCOM"، المتواجد بشتوتغارت/ألمانيا.

---

1- "L'armée américaine regarde vers l'Afrique", Angolapress, 03 mars 2007:  
E:\www\_deboutcongolais\_info.htm

وبلاحظ أن معظم الأنشطة العسكرية الأمريكية في إفريقيا الغربية، تجري في خليج غينيا، وساحل العاج، وأنغولا، حيث تعتبر منطقة غنية بالبتترول وتشكل حوالي 25% من الواردات الأمريكية من البترول.<sup>1</sup>

كما يهدف الأفريكوم على المدى البعيد تكوين الجيوش المحلية ومواجهة الأزمات والتهديدات العبر وطنية<sup>2</sup>، بما يخدم المصالح الأمريكية.

وفي هذا المجال صرح في مارس 2014 الجنرال رودريغز، قائد الأفريكوم في كلمة ألقاها أمام الكونغرس الأمريكي، أن الأفريكوم قام في 2013، بـ 55 عملية، و 10 مناورات، و 481 نشاط تعاوني في الميدان الأمني.<sup>3</sup>

وأصبحت إفريقيا تحتل مكانة خاصة، وتعد كمخبر لمصطلح البصمة الخفيفة (light footprint) لمقاربة الرئيس الأمريكي براك أوباما في إطار السياسة الخارجية الأمريكية. وتم ترقية هذه الإستراتيجية إلى نموذج لمحاربة الإرهاب ومصدر إلهام للمناطق الأخرى. وتتجلى مظاهر هذه الإستراتيجية في عملية الإرتكاز على إستعمال الطائرات بدون طائر، والقوات الخاصة، وإجراءات أخرى سرية للتدخل والمراقبة وأخيرا الإرتكاز على الشراكة مع الدول الإفريقية.

كما تعتمد هذه الإستراتيجية على التعاون الأمريكي-الفرنسي في منطقة الساحل والتواجد العسكري بينهما في عدة قواعد في المنطقة.

---

1- المرجع نفسه ونفس الصفحة

2- Maya Kandel, "Stratégie américaine en Afrique : les risques et contradictions du light footprint", 17 janvier 2015. <https://froggybottomblog.com>

3- Maya Kandel, "stratégie américaine en Afrique : les risques et contradictions du light footprint", 17 janvier 2015. <https://froggybottomblog.com>



وأوضحت القمة الأولى بين إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية التي إنعقدت، بواشنطن، في 14 مارس 2014، تنامي إهتمام أمريكا بالقارة.<sup>1</sup> وتجسد ذلك في زيادة واردات أمريكا من البترول الإفريقي ب63% خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2007، الأمر الذي جعل المنطقة إستراتيجية بالنسبة لأمريكا.<sup>2</sup>

كما إستثمرت الشركات الأمريكية في القارة، ما بين فترة 1995 و2005، 40 مليار دولار، حيث شكل البترول العنصر الأساسي لزيادة الإهتمام الإستراتيجي للقارة الإفريقية.

وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية التوفيق بين مصالحها الإستراتيجية مع إرادة ترقية الديمقراطية خاصة الحاكمة التي تعتبر عناصر أساسية للإستراتيجية الأمريكية المطروحة، في جوان 2012، في إفريقيا.

وهذا الإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية له محدداته والمتمثلة في المصالح السياسية والإقتصادية والإستراتيجية، خصوصا بعد تزايد الإكتشافات النفطية لاسيما في خليج غينيا.

ويمكن إلتماس أهداف التحرك الإقتصادي الأمريكي في فريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997، بعنوان "تعزيز العلاقات الإقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا"، حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية.

---

1-Sommet Usa-Afrique : " Un vrai intérêt de Washington pour l'Afrique", 22 -01-2014, [www.rf/afrique](http://www.rf/afrique)

2-Julien Bokilo, "origine des nouvelles stratégies américaines et chinoise en Afrique". [Alternatives-économiques.fr](http://Alternatives-économiques.fr)

وأوصى هذا التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا. وإستنادا إلى ذلك، عملت الإدارة الأمريكية على إدماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي من خلال:

1- تشجيع الدول الإفريقية على إنتهاج سياسات إقتصادية ناجحة تخلق في النهاية فرصا أفضل للتجارة والإستثمارات الأمريكية في القارة.

2- العمل بقانون التجارة المسمى "قانون النمو والفرص في إفريقيا" الذي وافق عليه الكونغرس، في 18 ماي 2000، في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول إفريقيا. والذي يعتمد على مبدأ "الشراكة" بدلا من المساعدات، وغايته تخفيف الحواجز الجمركية عن صادرات 48 دولة إفريقية، وفتح أسواق القارة، مقابل، الإستثمارات الأمريكية.

3- دعم سياسة المساعدات الأمريكية تجاه إفريقيا.

4- العمل على منع النزاعات وإنهاء حروب التطهير العرقي، لتحقيق الإستقرار والأمن، وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

من خلال كل ما سبق، نستخلص أن الولايات المتحدة تسعى عبر السيطرة على النفط الإفريقي إلى إحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، مما يسهل عليها التحكم في إقتصاديات الدول الكبرى المنافسة لها، خصوصا الإتحاد الأوروبي والصين .

## ثالثا : الصين :

لقد إستطاعت الصين زحزحت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الميدان التجاري والإستثمار في إفريقيا حيث أصبحت تمثل الشريك التجاري الأول لها. كما أن التبادل تضاعف منذ 2007. وصل إلى 200 مليار دولار، في السنوات الخمس الأخيرة.<sup>1</sup>

وأضحت الصين تنظر إلى إفريقيا باعتبارها خزاناً مهماً للموارد الأولية الأساسية للصناعة الصينية، خاصة النفط، بالإضافة إلى اعتبارها سوقاً إستهلاكية مهمة لتسويق منتجاتها الصناعية. للعلم تستورد الصين أكثر من 25% من حاجيتها النفطية من إفريقيا.

ولهذا أصبحت الصين تتبنى نمطا جديداً من أنماط تفعيل علاقاتها الإقتصادية مع إفريقيا من خلال المؤتمرات، والمنتديات كأسلوب للتعاون، وإجراء المزيد من الصفقات بين الطرفين، وهو ما تبين من خلال منتدى التعاون الصيني - الإفريقي الذي تم تأسيسه سنة 2000 .

وسعت الصين لكسب مكانة في إفريقيا ومنافسة القوى الخارجية التي كان لها نفوذ تقليدي، بإتباع سياسة الإغراءات، خاصة في المناطق الغنية بالبتروول في إفريقيا، عبر تقديم المساعدات دون شروط سياسية، ودعم إستثمارات القطاع الخاص الصيني في إفريقيا من خلال مجلس الأعمال الصيني - الإفريقي الذي أنشئ في نوفمبر 2004 .

وأحدث تنامي الدور الصيني في إفريقيا قلقاً للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي أدى بهما إلى البحث عن وسائل وطرق وقف هذا الزحف.

---

1- Bill Van Auken, "Obama en Afrique pour défendre les intérêts stratégiques et pécuniaires américains", 29 juin 2013. <https://www.wsws.org/fr>

وكان من نتائج الحرب الأمريكية والحلف الأطلسي على ليبيا هو حرمان الصين من الإستثمارات فيها والتي تعد بالمليارات من الدولارات مع إرغامها على إبعاد الآلاف من مواطنيها من هذا البلد.<sup>1</sup>

وغير مستبعد مستقبلا في تحول التنافس الصيني مع القوى الغربية إلى تنافس عسكري تهديدي بالنظر إلى التوجه نحو تدعيم القدرات العسكرية الصينية. علما، أن ميزانية الدفاع لهذه الأخيرة تتراوح بين 67 و 87 مليار دولار أمريكي وتتعدى الثانية في العلم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، قريميت لسنة 2003، (Grimmett (Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2003).<sup>2</sup>

إن إهتمام القوى الخارجية بإفريقيا وإشتداد التنافس عليها، خاصة على ثروتها أدى إلى تكثيف التواجد العسكري في القارة حيث أصبح يشكل عمل ضغط على سيادة الدول وإستقلالية القرار. وقد يكون محرك لنزعات محلية ومن ثم خلق حالات عدم الإستقرار. هذا الواقع قد يشكل عائقا أمام المبادرات الإفريقية للتنمية لاسيما "النيباد"، الأمر الذي قد يدفع إلى تجميد تفعيلها أو بقاءها شكليا فقط.

لقد أحدث في الماضي، سلوك القوى الغربية في القارة الإفريقية كارثة إنسانية عبر ما يسمى بتجارة العبيد، ومن ثم إحتلال الدول وتغيير بنيتها الإجتماعية والثقافية، وبنى بإعادة سيناريوهات الإستعمار بشكل أو آخر وإرساء التبعية عبر التدخلات العسكرية والضغطات الإقتصادية كما حدث في كل من ليبيا ومالي، السودان والبحيرات الكبرى.

---

1- Bill Van Auken, "Obama en Afrique pour défendre les intérêts stratégiques et pécuniaires américains", 29 juin 2013. <https://www.wsws.org/fr>.

2- Saïda Bédar, "L'hégémonie américaine face au multipolarisme émergent", Opcit, <http://www.eheff.fr/cirpes>

### III: مشهد أو سيناريو الإنذار

هذا السيناريو يعني أن مبادرة "النيباد" سوف تعرف نفس مصير المبادرات الإفريقية الأخرى حاولت التكفل بإنشغالات القارة، على غرار خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، 1980/2000، برنامج أولويات إفريقيا للإصلاح الاقتصادي، 1986-1990، الإطار الإفريقي البديل لبرامج التسوية الهيكلية للتحويل والإصلاح الاقتصادي الاجتماعي 1989،-الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية للتنمية، 1990.

ويقوم هذا السيناريو على تصور تعثر مبادرة "النيباد" بسبب عدم قابلية إستمرار التضامن الإفريقي أو تراجع من حجم المساعدات والشراكة الخارجية عنها، كعنصر مهم لدفع التنمية في هذا الإطار أو مباشرة تدخل العامل الخارجي وغالبته في بطلان المبادرة.

في هذا الصدد، كان رئيس لجنة الإتحاد الإفريقي جون بينغ ( Jean Ping)، أول من عبر عن إستيائه من ضعف التمويل للدول قصد تحقيق الأهداف المحددة لصالح التكامل الاقتصادي للقارة عبر مشاريع كبيرة على غرار ربط الشبكات الإلكترونية الطرق العابرة للدول، تنمية الفلاحة على مستوى أوسع.<sup>1</sup> حيث يمكن إعتبار هذا التصريح أو الإعتراف بمثابة مؤشر إنهيار المبادرة.

وإعترف جون بينغ بوجود تحديات حادة تعيق إستكمال مسار التكامل معتبرا أن التحدي الأول يتعلق بالتمويل اللائق من طرف وكالة "النيباد" في إطار هذا التكامل والمرتبب بميزانية غير كافية مع غياب دفع إلتزامات الشركاء.

زيادة عن ذلك، يطرح في القارة الإفريقية مشكل تهريب الأموال غير الشرعية والتي قدرت بـ 854 مليار دولار أمريكي خلال فترة 1970 و 2008. وهذا الرقم هو مرشح للإرتفاع إلى 1800 مليار دولار أمريكي. وحسب التقرير العالمي للحاكمة المالية، هناك ما بين 50 و 65% من هذه الأموال، تتبخر عبر الشركات المتعددة الجنسيات.

وتفقد هذه الظاهرة للقارة حوالي 160 مليار دولار أمريكي في السنة، أي رقما أقل بما حددته أهداف إعلان الألفية للتنمية للأمم المتحدة.

ويعزز من إحتتمالات هذا السيناريو بعض المؤشرات، على غرار عدم إدراك دول القارة لمصادر الخطر على المنطقة من جراء التسهيلات التي تمنحها بعض الدول الغربية في إرساء قواعد عسكرية، وهشاشة التجمعات الفرعية الإقليمية التي في كثير من الأحيان تستعمل من طرق القوى الخارجية لتحقيق مصالحها الخاصة. في هذا الصدد، نذكر على سبيل المثال كيفية إستعمال فرنسا لمجموعة السدياو (CEDEAO) في التدخل العسكري في شمال مالي.

وفي ظل هذه المؤشرات، سوف تبقى القارة الإفريقية خاضعة لمراقبة وإحتواء من طرف القوى الغربية عبر تغيير مسارها التنموي والإفريقي، لتدخل ضمن إطار العمل الوظيفي والجغرافي الدولي بما يخدم مصالح هذه القوى. إن التحركات الدول الغربية وسياستها تجاه القارة، إضافة إلى تكثيف التواجد العسكري فيها، تعد كعوامل تدعم هذا الطرح.

وهناك معطيات أخرى وملاح تداعم هذا السيناريو، تتعلق بهيمنة القوى الأجنبية على الإقتصاد العالمي والمؤسسات المالية الدولية، لاسيما حسب إتجاهاتها المستقبلية الرامية إلى تحقيق السيطرة على الأسواق الدولية وتكريس إستغلال الثروات المعدنية والنفطية للدول المنتجة لها.

ويوجد مؤشر آخر، بدأت تظهر بوادره، ويتعلق الأمر بمحاولة تفكيك الدول، على غرار ما ظهر في السودان ويدور في ليبيا ونيجيريا.

كما أن ضعف التنسيق الإفريقي الدولي في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية لا يحظى بفاعلية. حيث قد يساهم في تدعيم هذا السيناريو. ويلاحظ هذا الأمر، في تغليب الذاتية على حساب المصلحة العامة لاسيما في كيفية التعاطي مع قضية إصلاح مجلس الأمن.

كما برز هذا الإشكال عندما صوتت جنوب إفريقيا بصفتها عضو غير دائم في مجلس الأمن مع القوى الكبرى مع القرارات التي تخدم هذه الأخيرة في قضية بداية أحداث ليبيا في 2011.

### **المطلب الثاني: التصور المستقبلي لمشروع "الشرق الأوسط الكبير".**

إنطلاقاً من الواقع الدولي الجديد وحالة المنطقة العربية الإسلامية يمكن تصور أو رسم رؤية إستشرافية لمنحى مبادرة مشروع "الشرق الأوسط الكبير" في المشاهد (سيناريوهات) التالية :

#### **أ: مشهد أو سيناريو الإستمرار في تجسيد مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"**

في ظل النظام الدولي الحالي الذي تهيمن عليه أساساً الولايات المتحدة الأمريكية والتبعية التي تعاني منها معظم الدول العربية والإسلامية تبقى مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" مطروحة على أرض الواقع سواء بشكل أو آخر، رغم أن أصلها يعود إلى إدارة بوش الابن والتي في وقتها أعلنت الحرب على العراق.

فهذا السلوك العنقوانى لىس خاص بالىدارة الأخرة بل تم ملاحظته حتى مع إءارة أوباما التى لم يميزها أى ءغىىر ءوهرى عن سابقتها، بخصوص موقفها من المنطقة العربية والإسلامية وءحيزها المطلق لإسرائىل وءءءل العسكرى فى لىبىا ءلال سنة 2011، والظغوظاء على سوريا بطرىقة مباشرة أوغىر مباشرة عبر مجلس الأمن الدولى.

وىءعم هذا السىنارىو أى بقاء مبادرة "الشرق الأوسط الكبىر"، الإستراءىءىة الكونىة الءابءة التى ءءءها الولاىاء المءءة الأمريكية منذ الحرب العالمىة الءانىة رعم ءغىىر الإءارات السىاسىة الأمريكية وإنءءار درىعة العءو السوفىاءى.

ومن بىن المباءئ التى ءرءكز عليها هذه الإستراءىة هو إءراء ءغىىر شامل للأنظمة المعاءىة لها، وفرض القىم اللىبرالىة والرأسمالىة الأمريكية وسىاساء السوق.

وءءلى هذه السىاسة فى إستءءام الضغوظاء السىاسىة والإقءصاءىة وصولا إلى ءءءلاء وإسءعمال القوة العسكرىة. وءلى أىضا هذا السلوك بصورة غىر مباشرة عبر الإستعانة بءلفائها فى الءلف الأءلظىى وفى منطقة الشرق الأوسط على إسرائىل وءول مجلس ءءعاون الءلىءى وءركىا.

وفى ظل هذه المعطىاء، سوف ءءضع المنطقة العربية والإسلامىة لمراقبة وإءءواء من طرف القوى المهىمنة عالمىا عن طرىق ءغىىر مسارها ءءضامنى والوءءوى، لءءل ضمن إطار العمل الوظىفى والءرفافى بما ىءم مصالح القوى الغربىة، عن طرىق إءباع إستراءىة ءعمء إلى فك الإرباط السىاسى بىن المشرق والمغرب وإعاءة هندسة المنطقة العربية على أساس أقالىم فرعىة ءءضع للنفوذ الءارءى وىءءمل أن ءكون على الشكل ءالى :



أ- تجمع بلدان شمال إفريقيا أو المغرب العربي، الذي كثير ما ينظر إليه أنه تابع من توابع أوروبا وقيام الأورو- متوسطة، والإتحاد من أجل المتوسط خير مثال على ذلك.

ب- تجمع بلدان الجزيرة العربية ويضاف إليها اليمن التي تقع ضمن إطار النفوذ الأمريكي المباشر، حيث يوجد أكبر مخزون عالمي للنفط والمقدر بحوالي 65 % من إحتياطي العالم.

ج- تجمع بلدان المشرق العربي بإستثناء العراق أي الدول التي تمثل النواة الشرق-أوسطية: المملكة الأردنية الهاشمية، وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية.

أما الدول العربية المتبقية يمكن إدراج كل دولة ضمن الرقعة الجغرافية القريبة منها: كإدخال ليبيا ضمن دائرة إفريقيا والتي بدأ الترتيب لها من خلال قضية التدخل العسكري الأجنبي، في 2011.

هذا الترتيب الإحتمالي، لا يعني زوال المؤسسات الإتحادية والتركيبية للعالم الإسلامي وجامعة الدول العربية، بل تبقى كإطار رمزي تمثل النظام العربي مع إستحداث بعض الإصلاحات.

وهناك معطيات وملاحح ترجح تحقيق هذا السيناريو، وهذا ما نلاحظه من خلال هيمنة النفوذ الأمريكي وسعيه لتحقيق ترتيب إقليمي جديد تحت مشروع الشرق-أوسطية، والتي تم التحضير لها من خلال عقد مؤتمر مدريد ومؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من جهة ثانية هناك محاولات تدفع لربط شمال إفريقيا ودول عربية أخرى بالأورو- متوسطة.

كما أن الجهود الأمريكية الحالية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، إذا نجحت، سوف تؤدي إلى خلق نظام شرق-أوسطي يذوب فيه، قسم كبير من وحدات النظام الإقليمي العربي وهذا معناه تفكيك هذا الأخير حيث يكون لإسرائيل دور هام في هذا النظام، خاصة، عندما نعلم أن قمة شرم الشيخ لمحاربة الإرهاب التي تم عقدها في 13 مارس 1996، قد ساوت بين العمل الإرهابي والعمل التحرري الفلسطيني، وهذا ما نستخلصه من خلال تصريح شمعون بيريز حينما قال : "إنه لا يتذكر فيها مناسبة كهذه، حيث إجتمع فيها العدد الهائل من الدول العربية لتعلن أمام العالم دعمها لإسرائيل والسلام معها".

وهناك مؤشر آخر، على تفكك النظام العربي، وهو إنسلاخ مجلس التعاون الخليجي أمنيا عنه، وهذا يعني تكريس عدم الثقة بين الدول العربية.

كما أن النظام العربي، أصبح غير قادر على التأثير على أحد شروط بقائه خاصة فيما يتعلق بقضية العراق والصراع العربي الإسرائيلي. علما بأن القضية الفلسطينية كانت أساس نشأة النظام العربي، كما لعبت في الماضي دورا هاما في تماسكه وإيجاد نوع من التضامن بين وحداته.

وبالتالي فإن تسوية النزاع العربي الإسرائيلي-الفلسطيني، وفق التصور الأمريكي والإسرائيلي، تؤدي إلى إحداث تغيير جذري في هذا النظام الإقليمي العربي وتعمل على تقويض أركانه وتساعد على إحلال نظام إقليمي فرعي بديل للنظام العربي. وعلى المستوى الإقتصادي، أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية المراكز التي تقرر حل المشاكل العربية وتوجيه الإقتصاد والتسيير فيها، وهذا ما يجعل مستقبل النظام العربي رهينة في يدها المؤسسات.

كما أن دخول الأقطار العربية منقسمة كأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية أو الإتحاد الأوروبي أو تجمعات إقتصادية أخرى خارج العالم العربي يضعف من قدراتها التفاوضية ويقلل مكاسبها، بل يعظم خسائرها.

وعلى المستوى القطري، يلاحظ توسيع إجراءات التوقع القطري في مواجهة الأقطار العربية الأخرى، والإجراءات الأمنية على الحدود والمطارات والموانئ، ووضع قيود إنتقال رؤوس الأموال والأشخاص بين الأقطار العربية خير مثال على ذلك. كما لا يوجد أي تنسيق عربي في مسائل الأمن أو الإقتصاد أو السياسة ولا يوجد أي إهتمام بتنفيذ وعود تنشيط الجامعة العربية.

ويلاحظ ضعف التنسيق العربي في المجالات الإقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية ولا يحظى دور الجامعة العربية بإهتمام معتبر.

وفي الميدان الواقعي، تعتبر الحالة العراقية أول تطبيق نموذجي لمبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، وهذا عبر محاولة إجراء تغيير جذري في بنية النظام وتقديمه كنموذج يجري تعميمه على سائر بلدان الشرق الأوسط. والعمل يجري في هذا البلد ضمن مخطط تم تقسيمه إلى ثلاثة دويلات: شيعية، ومنية وكردية.

وتعد حرب إسرائيل على لبنان، في 2006، المرحلة الثانية في تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير" بعد العراق. والتي تعد حرب أمريكية بالإننتداب، حيث أكدت آنذاك هذا التوجه وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس أن الأمر يتعلق بوضع مشروع "الشرق الأوسط الكبير".

ودعمت الولايات المتحدة التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011، في إطار تحقيق أهدافها الإستراتيجية والتي تتوافق مع مبادئ مبادرة "الشرق الأوسط الكبير". وتجلى هذا واضحا بمشاركة والاعتماد على قوات الأفريكوم (AFRICOM) الأمريكية في المرحلة الأولى ثم الحلف الأطلسي في مرحلة ثانية.

والهدف من ضرب ليبيا هو جعلها نقطة فاصلة بين المغرب العربي والمشرق العربي في إطار إستراتيجية تفتت المنطقة العربية ووضع خريطة جيو-إستراتيجية جديدة لها على أساس معايير الإلتناء العرقي والمذهبي.

واليا ومنذ مارس 2011، النظرة موجهة إلى سوريا التي تعيش نزاع مسلح داخلي معقد تغذيه أطراف خارجية إقليمية (تركيا ودول مجلس الخليج وإيران وإسرائيل ولبنان عبر حزب الله) ودولية (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين وروسيا) مع تضارب في المصالح والأهداف. ولكن بالنسبة لأمريكا فالغرض يبقى متعلق بإتمام مشروعها في وضع خريطة جيو-إستراتيجية جديدة.

زيادة عن هذه الحالات، لا بد أن لا ننسى حالتنا السودانية واليمن. فالأولى إنبثقت منها دولة جنوب السودان والمخطط مازال جاري مع مسألة دارفور. في حين الحالة اليمنية تنبأ بإنشطار داخل هذه الدولة على ضوء الحرب المذهبية والإثنية الدائرة حاليا والتي تغذيها الأطراف الإقليمية والدولية.

وتبين هذه الحالات، أن المنطقة العربية الإسلامية مستهدفة من طرف المخططات الأمريكية والإسرائيلية وهي تسير تدريجيا في مسار التفتت والإنشطار عكس الأقاليم الأخرى العالمية التي تشهد مزيد من التكامل والترابط الإقليمي.

وبفترض وفق التدرج التسلسلي في تنفيذ المخططات التهديدية والتدميرية تجاه المنطقة العربية والإسلامية، مواصلة هذا المسعى بالأقل في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية الراهنة، التي تسير في غير صالح معظم الدول العربية والإسلامية.

كما أن تهميش القضية الفلسطينية على مستوى مجلس الأمن الأممي وتراجع مشاريع التسوية على المستوى الإقليمي والدولي على حساب القضايا الثانوية، يشكل مؤشر في طار إرساء خريطة جيو-سياسية جديدة للمنطقة.

وكما أن محاولات ربط المشرق العربي ضمن الشرق أوسطية، وإلحاق المغرب العربي بأوروبا الغربية في إطار مشروع الأورو-متوسطية والإتحاد المتوسطي وتفاقم الخلافات الإيرانية ودول مجلس الخليج يساهم في إعادة بلورة مبادرة "الشرق الأوسط الكبير".

ولقد أشرنا في الفصل المخصص لمبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، بعض التسريبات الإعلامية التي تلمح وجود أهداف أمريكية ترمي إلى إعادة هيكلة المنطقة العربية الإسلامية، تقسيمها.

كما أن إقامة ثلاثة مكاتب إقليمية في كل من تونس وأبو ظبي والقاهرة، في إطار "مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط"، يدعم سيناريو بقاء المبادرة تماشياً مع الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

ومن شأن هذه الأخيرة أن تستغل قصد إحداث شروحات بين الحكومات والمجتمع المدني والنخب، الأمر الذي يزيد من حدة تفاقم الخلافات قصد إحداث إنتفاضات تخدم مخططات إعادة هيكلة المنطقة العربية والإسلامية. إن التغيرات السياسية أو الإهتزازات التي عرفت بعض البلدان العربية انطلاقا من سنة 2011، تدخل في كثير من الحالات ضمن هذا المسعى.

علاوة على ذلك، إن أوضاع المنطقة العربية-الإسلامية وما تتميز بها من مشاكل وأزمات ونزعات والإستعانة بالأجنبي أو بالأحرى التواجد العسكري الأجنبي وتفاقم الخلافات العربية-العربية والسيطرة على مقدراته ونهب ثرواته والآثار التي ترتبت عليه، يسير في مسار الذي يدعم مخطط "الشرق الأوسط الكبير".

زيادة عن هذا، فالآليات السياسية والاقتصادية والأمنية التي وضعتها القوى الغربية تهدف لتكريس هيمنتها ونفوذها وتعمل لإبقاء تبعية المنطقة العربية الإسلامية ومنع بروز الإتجاهات السياسية والقرارات المستقلة عنها.

ويلاحظ في هذا المجال، كيفية تحييد وإحتواء إيران خلال مفاوضاتها مع الغرب حول برنامجها النووي عبر إغراءات وتهديدات قصد إبقائها دائما ضمن إطار المقاربة ومنع أي محاولة الخروج أو الإفلات عن النظام الدولي المنبثق إنطلاقا من مؤتمر سان فرانسيسكو، لاسيما ردع أية دولة إكتساب أسلحة إستراتيجية التي يمكنها أن تعيد النظر في النظام العام خاصة وقف السيطرة الغربية أو تشكيل خطر على مصالحها في المنطقة المتواجدة في أنحاء المعمورة.

كما أن تمركز كميات هامة من البترول والغاز في المنطقة العربية الإسلامية يشكل عاملا آخر قصد وضع المنطقة قيد المراقبة والتبعية والتي سوف تزيد من تمسك أمريكا بتطبيق مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" ولو بتسميات جديدة.

## II : مشهد أو سيناريو المواجهة والتصادم

ويقوم هذا السيناريو على تصور إندثار مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" وإلغاء آثارها. ويفترض هذا المشهد تعرض النظام العالمي لتغيير مع بروز توازنات ومراكز قوى جديدة وتحالفات في النظام الدولي تؤثر على مستقبل دول المنطقة العربية الإسلامية.

ويصور هذا المشهد، وجود إرادة جماعية لدول المنطقة العربية والإسلامية لمواجهة مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" وكذا المشاريع الخارجية لاسيما الغربية التي تستهدفهم في سيادتهم، وفي إقليمهم وفي ثرواتهم.

ويشترط هذا السيناريو إجراء تحسن في العلاقات العربية-العربية، والعربية-الإسلامية والاضطلاع بأهم قضايا التي تمسها خاصة منها الصراع العربي-الإسرائيلي وسيادة الدول وإستقلالية القرارات السياسية، والعمل المشترك في إطار التكامل الإقتصادي والسياسي.

كما يفترض وجود حس وحدوي، ودرجة عالية من التضامن والتعاون السياسي، والنهوض بوتيرة التنمية لمواكبة أهم التطورات الإقتصادية الدولية لغاية تحقيق أمن الدول وإستقلاليتها.

وهناك معايير أخرى يستلزم أن تكون حاضرة، كما يحددها ريمون أرون، تتعلق بتوازن القوى المحلية، ووجود تضامن دول وشعوب المنطقة فيما يتعلق بمصيرهم كما في إمكان هذه الدول والشعوب أن تميز بين ما يجري ضمن رقعتها الجغرافية وما يجري خارجها.

زيادة عن هذا وكما يذهب إليه بريشر (Brecher)، لابد من توفر، على مستوى الإدراك، شعور لدى دول المنطقة المعنية، كونها تكون مجموعة متميزة على غيرها من الوحدات، وعلى مستوى علاقة التبعية للنظام المهيمن عالميا، يشترط وجود دول المنطقة في موضع قوة نسبيا.

ويضيف علي الدين هلال وجميل مطر، عناصر متعلقة بضرورة عدم تواجد لقوى خارجية ضمن الدول المشكلة للمنطقة لكي لا تمارس ضغوطات أو نفوذا عليها من خلال التفاعلات الإقتصادية أو العسكرية مع وحداته، وبدخول دول المنطقة في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الخاصة بالمنطقة والتي تمتلك حيويتها الذاتية وقواعد حركياتها المنبثقة من هذه التفاعلات الإقليمية بإستقلالها عن النظام الدولي أو نفوذ القوى الكبرى.

ولابد أيضا من توفر حد أدنى من المصالح المشتركة والتحديات المتشابهة بما يكفل تحقيق نوع من الإتفاق حول الأهداف المرجوة من وراء الإقدام على أي مشروع تكاملي.

ويضع بدوره صادق بلعيد شروط لتحقيق الرابطة القوية لدول المنطقة. ويشير في هذا الصدد، إلى ضرورة تواجد درجة من الإتساق الإقليمي ويعني بذلك أن فعالية المنطقة وإستمرارها وإستقرارها بصفة معتبرة، تخضع لشكل التضامن الذي يحرك المجموعة الإقليمية، ويمكن في هذا الصدد أن تلعب الجغرافيا والتاريخ أو الإرث المشترك دورا أساسيا في هذا الموضوع.

كما يشترط هذا السيناريو تحقيق توازن في العلاقات الدولية عبر وضع حد للهيمنة الأحادية الأمريكية وتحقيق إصلاح في هيكل النظام الدولي لاسيما في إطار مجلس الأمن الدولي وإدارة شؤون المنظمة الأممية والدولية، بما يكفل التمثيل العادل والموضوعي لوحداته.



وهذا الأمر لا يتأتى إلى ب بروز أقطاب دولية قادرة على أن تفرض أو توقف الخيارات سياسية أو القرارات الأحادية.

ونقصد في هذا الشأن الأخير، إستقلالية الإتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة مكانة وقوة النفوذ الروسي، وحياسة الصين لمكانة دولية، ووجود مكانة للتجمعات الإقليمية الأخرى على غرار الإتحاد الإفريقي، والجامعة العربية والنمر الآسيوي. بشكل يمكن من إيجاد التوازن الطامح الوصول إليه. الأمر الذي يتيح فرص وهامش حركة للمنطقة العربية والإسلامية، الذي يسمح لها فرض وجودها على الساحة الدولية، عن طريق إيجاد نوع من التحالف مع الأقطاب المذكورة.

إن ملامح هذا الطرح يمكن أن تستحضر على المدى المتوسط والطويل بالنظر إلى الضغوطات والمطالب التي برزت مؤخرا فيما يخص مسألة إصلاح المنظومة الأممية. كما أن بروز مجموعة البريكس (البرازيل، والصين، والهند، وإفريقيا الجنوبية، وروسيا) يمكنها أن تشكل قطبا يحسب له ألف حساب بالنظر إلى القوة الديمغرافية التي يمثلها (40% من سكان العالم)، وثقلها الإقتصادي والعسكري والسياسي على المستويين القاري والدولي، وكذا مشاريعها المتعددة الميادين خاصة منها إرساء نظام مالي لمواجهة سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

فأصبح البريكس آلية مهمة في بناء نظام عالمي جديد حيث أن مواقف أعضائه متطابقة حيال معظم القضايا الدولية التي من أهمها رفض النظام العالمي الحالي ذو القطب الواحد والعمل على الإستعداد لدخول العالم على نظام عالمي متعدد الأقطاب. حيث ستكون الوجهة الإقتصادية للمشروع الأورو-آسيوي الإستراتيجي العالمي للدول الصاعدة.<sup>1</sup>

كما يمثل البريكس 18% من الناتج الإقتصادي العالمي، ويجذب نصف الإستثمارات الأجنبية في العالم، وسجل أول مصرف إنمائي له في شنغهاي ورأسماله 100 مليار دولار أمريكي.<sup>1</sup> إضافة للقوة الإقتصادية، يشكل البريكس قوة عسكرية عالمية بالنظر للقدرات والترسانة التي تمتلكها روسيا.

في هذا الموضوع، يمكن القول أن عودة النفوذ الروسي الذي ظهر جليا في الأزمة الأوكرانية وحاليا في النزاع السوري عبر مسانדתه للنظام القائم، أفضل لحد الآن تحقيق المشروع الغربي فيها. بل يمكن إعتبار بروز محور: روسيا-سوريا-إيران-العراق-لبنان عبر حزب الله، حاجزا أمام المشاريع الغربية خاصة الأمريكية في المنطقة.

وكانت المعارضة الأولى التي عطلت مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، إخفاق إسرائيل في تحطيم المقاومة اللبنانية لها المتمثلة في حزب الله، خلال حرب 2006.

وحاليا، مع حالة سوريا، فالنزاع المسلح بين النظام الحاكم والمعارضة بالإضافة إلى التنظيم الإرهابي كطرف آخر في المعركة، ورغم طول فترة النزاع (2011)، فجوهر الصراع لم يتحقق بالنسبة للغرب أي زوال النظام القائم، وهذا بفضل التحالفات الإقليمية والدولية التي إنتهجها هذا الأخير، متمثلة في محور إيران ولبنان عبر حزب الله والعراق على المستوى المحلي وروسيا والصين ممثلين للبريكس على المستوى الدولي. فهذا الصمود يمكن إعتباره أيضا الإخفاق الثاني للطرح الأمريكي.

---

1 - [www.almayadeen.net](http://www.almayadeen.net)

رغم الإمكانات المتاحة محليا ودوليا لمواجهة مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، يبقى هذا السيناريو صعب تحقيقه في ضوء الظروف الراهنة على الأقل في المدى القصير. وهذا بحكم أن تراجع موقع القوة والريادة للولايات المتحدة الأمريكية في الظروف الراهنة مستبعد. فهي مازالت تمتلك أكبر ترسانة عسكرية في العالم، وتتمتع بقدرة إقتصادية هائلة حيث تشكل حوالي 25 % من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للعالم.

كما أن هذا السيناريو يفترض وجود أطراف خارجية تساند، دون تفرقة، الدول العربية والإسلامية المعنية بالمخططات الغربية في المحافل الدولية. لكن الأمر لم يصل إلى ذلك، بسبب بقاء آثار التحالفات التقليدية شرق غرب وظهور محاور أو تحالفات جديدة متناقضة الأهداف والمنهج تحول دون تحقيق ذلك.

كما أن التطورات الدولية الحالية، وبسبب وضع الدول العربية والإسلامية المتردي عموما، وضخامة مشاكله، وصراعاته الداخلية، وانقسامه وتبعيته للقوى الخارجية وغياب رؤية إستراتيجية مشتركة لدى هذه الدول تجعل هذا المشهد صعب التحقيق في ظل. ونلاحظ أن أهم قضايا هذه المنطقة والمتمثلة في القضية الفلسطينية، والنزعات الليبية والسورية العراقية، أصبحت تحت تصرف ووصاية القوي الخارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين.

فالقرارات المتخذة على مستوى قمم الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتي لا تتبعها خطوات عملية، على غرار ما جرى في ماضي الأمة، كإستعمال سلاح البترول سنة 1973، أو التضامن الملموس خلال حرب 1967 و1973، ضد إسرائيل تعتبر حبر على ورق.

هذا الوضع المزري للدول العربية والإسلامية، له ما يبرره، وبالدرجة الأولى الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم، بما فيها نشاط المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة التي تستغلها لغاية إضفاء الشرعية، على أي تحرك خارجي، وضد الدول المعادية لها. يضاف إلى ذلك تواجدها العسكري الكوني في المناطق الإستراتيجية والحساسة، وهو الأمر الواقع في منطقة الخليج والمحيط الهندي والبحر المتوسط.

### III: مشهد أو سيناريو تأقلم دول المنطقة العربية والإسلامية مع مشروع "الشرق الوسط الكبير"

ويصور هذا السيناريو قيام الدول العربية والإسلامية بإصلاحات تؤمن لها التكيف مع الأوضاع الدولية بشكل يضمن لها مكانتها، وسيادتها، ووحدة ترابها.

ولكن إمكانية تحقيق هذا السيناريو، مرهونة بدرجة الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي يمكن أن تدخلها الدول العربية والإسلامية على أنظمتها المحلية مقرونة بالسرعة في التنفيذ، والوعي والتكيف مع أهم القضايا المعاصرة، التي أفرزتها ظاهرة العولمة خاصة منها مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وإستيعاب مبادئ الإقتصاد الرأسمالي.

كما يفترض هذا السيناريو بلوغ مستوى مقبولا من التطور العلمي، والنضج في التفكير السياسي التي تساعد على تقادي النزاعات العربية - العربية، والعربية الإسلامية وتطبيع العلاقات بما يسمح في إقتصاد الوقت والطاقة لإستخدامها في دفع وتيرة التنمية في كافة الدول العربية والإسلامية.

وهذا الوضع يشترط إدراج طبقة المثقفين والنخب للدول المعنية في كافة الأنشطة الإقتصادية والسياسية والثقافية، لأنها الركيزة التي يمكن الإعتماد عليها في النهوض بالأوضاع والتأقلم مع المحيط الدولي.

كما يستلزم فسح مجال للمعارضة للتعبير داخليا عن مواقفها والمشاركة في كافة المسارات الإنتخابية. لأن ذلك يقود إلى نزع ورقة مهمة في اللعبة السياسية للتدخلات الأجنبية التي في كثير من الأحيان تستغلها في تحريك الشارع وإفتيال إنتفاضات ضد السلطات الحاكمة. الأمر الذي يساهم أيضا في إنكفاء وتيرة النزعات وديمومتها.

ويشترط هذا السيناريو مرونة كبيرة للدول العربية والإسلامية في التعاطي مع مختلف القضايا الدولية وإفرازات العولمة لمواجهة الضغوطات الغربية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية. كما يشترط أن تكون مواقفها وسياستها لا تتعارض مع المصالح الأمريكية فيها لإستبعاد إستهدافها.

وعلى المستوى الإقليمي يفترض هذا السيناريو سعي دول المنطقة العربية والإسلامية إلى تحقيق المصالح المشتركة والتنازل عن الإنطواء على الذات. وهذا الأمر يقتضي بدوره تحقيق مجموعة من الوظائف الضرورية منها: التكيف الإيجابي مع المعطيات الدولية الجديدة، ودفع وتيرة التنمية وأن تأخذ الدول العربية والإسلامية على عاتقها مسألة الأمن الجماعي، وإيجاد آلية ديمقراطية لضبط التفاعلات السياسية الدولية.

## خاتمة

حاول الباحث من خلال هذه الأطروحة دراسة التفاعلات الإقليمية السياسية في ظل العولمة بالخوض في علاقات التكامل والتعارض بينهما. كما خصص جانب من الموضوع لنماذج تنصب في إطار العولمة والإقليمية. في هذا الإطار، تم التطرق لمبادرتي الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا/"النيباد" و"مشروع الشرق الأوسط الكبير" وإجراء مقارنة بينهما مع تتبع وتقييم آثارهما على المجال المكاني لكل واحدة منهما. كما تم رسم صور مستقبلية للمبادرتين.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات:

**النتيجة الأولى:** إن العولمة تسعى إلى إرساء نموذج يرمي بالأساس إلى إلغاء السياسة لفائدة الإقتصاد، وتعدد نماذج الإنتاج لفائدة نظام ليبرالي مفتوح، ومن ثم اعتماد التنافس كآلية في نظام السوق وتدويل المال وتوسيع التجارة العالمية.

فهي تعمل لتعميم نموذج رأسمالي عالمي والحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة قصد الوصول إلى هذا المبتغى. وعلى هذا الأساس خطت وحضرت الدول الصناعية الكبرى نفسها على كل المستويات للدخول في عهد العولمة عبر إرساء آليات ومنظومة قوانين وتوجيه المؤسسات الدولية لتحقيق ما نصب إليه.

كما ترمي إستراتيجيات القوى الكبرى التي تواكب مصالحها مع العولمة تدمير قوة الدول على مقاومة العولمة. وعلى هذا الأساس، تفرض العولمة معايير أو قواعد موحدة وتعيد النظر في الحدود وتقترح إلغاء كل أنواع الحماية.

**النتيجة الثانية:** عكس إتجاهات العولمة التي تحاول فرض معادلاتها الجديدة في الإقتصاد والسياسة، تقف الإقليمية لتدافع عن الخصوصية الوطنية والقومية في إطار المصالح الإقليمية والأهداف المحددة. كما تصنف حركية الإقليمية ضمن منطق الدول والمؤسسات، في حين تدخل العولمة ضمن منطق الشركات المتعددة الجنسيات خاصة.

إن بروز أقطاب وقوى إقليمية يعمل على تحقيق تغيير إجتماعي عالمي قد يؤدي إلى هيمنة نماذج سياسية وقيم على الأجندة العالمية. وفي نفس الوقت قد تؤدي إلى النقل من هيمنة الثقافة الغربية. وتسمح ديناميكية الإتفاقيات الإقليمية التي تتم في إطار التجمعات الإقليمية، لقوى إقليمية، كسب قوة مهيمنة.

وبالتالي فاجوء الدول إلى تكوين كتلت إقليمية يهدف إلى الإرتقاء إلى مستوى يسمح لها بالتأثير في العولمة أو التكيف معها. وتشكل بديل للدول لتعويض نقائصها وضعفها لاسيما في إطار التحرك إنفراديا، بحكم أن للأقاليم تفاعلاتها وآلياتها الذاتية التي تساعد على حدوث الهيمنة العالمية وتكريسها، أو تقدم آليات مقاومة أو ممانعة لهذه الهيمنة.

**النتيجة الثالثة:** إن العلاقة بين الإقليمية والعولمة معقدة، خاصة بعد زيادة وإنتشار المبادرات الإقليمية ونموها على نفس الوتيرة. فالإقليمية تتفاعل مع العولمة ضمن جدلية التدعيم والمعارضة. إذن، الإقليمية والعولمة، يسيران تارة في تفاعل ايجابي مع بعضهما البعض وأخرى في إتجاه معاكس ومتناقض.

كما تتدرج حركية أو ديناميكية الإقليمية ضمن منطق الدول والمؤسسات، في حين تدخل العولمة ضمن منطق الشركات المتعددة الجنسيات.

**النتيجة الرابعة:** يمكن تصنيف الإقليمية إلى نوعين: فهناك إقليمية تابعة للعوامة ليست ولا تشكل نقيضا لها. بل على العكس، فهي محفز لها ولا تتعارض معها. وهناك إقليمية تهدف بالدرجة الأولى الحفاظ على مصلحة التجمع الإقليمي وهي في كثير من الأحيان تتعارض مع العوامة.

**النتيجة الخامسة:** إن الأنظمة الإقليمية تخضع لتغيير المحيط الدولي، بل هو أشد تأثرا بما يجري حوله، خاصة مع ظهور مختلف تحديات العوامة. ضمن هذه النتيجة نستخلص أن بروز مبادرات إقليمية أملت تأثيرات وإفرازات العوامة. وفي هذا الشأن، باستطاعتنا التمييز بين نوعين من هذه المبادرات.

فالأول ظهر للوجود تحت ضغط خارجي، ونقصد بذلك قوى العوامة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لغرض إرساء وتوسيع النفوذ وكذا إعادة النظر في الخريطة الجيو- سياسية للأقاليم والدول ومثال عن ذلك، نذكر مشروع "الشرق الأوسط الكبير".

والنوع الثاني، ينبثق ذاتيا لمواجهة الظروف الداخلية ومواكبة التطورات العالمية والخروج من التخلف ودفع التنمية. وكمثال على ذلك نجد مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا/"النيباد".

**النتيجة السادسة:** هي أن "النيباد" يعتبر مبادرة إقليمية محلية وضعها مسؤولون أفارقة قصد توجيه إفريقيا في طريق التنمية المستدامة والتسريع من وتيرة إدماج القارة في الإقتصاد العالمي. إنها خطة تنمية مكتملة تستجيب، بشكل متناسق ومتوازن، للأولويات الأساسية الاجتماعية، والسياسية، والإقتصادية للقارة. فيمكن اعتبارها بديل للخروج من الوضع المميز بالتخلف، والفقر، والتهميش عبر منح أولوية للتكفل بمصير الأفارقة بأنفسهم وإراداتهم.



إن تواجد القارة الإفريقية في منحنى، تميزه إتجاهات وتطورات إيجابية، يؤكد أهمية "النيباد" بالنسبة للقارة رغم بعض النقائص المتعلقة بالجوانب التطبيقية. وفي هذا المجال، تؤكد التقييمات المتعددة الجوانب على الحوصلة الإيجابية التي حققتها، خاصة وأن بعض وحداته التي كانت تعاني من النزعات والحروب، بدأت تخرج من هذه الوضعية والخوض في المرحلة الإنتقالية نحو الديمقراطية والبناء.

ووفق هذه التطورات ثلاثة مشاهد يمكن أن تسلكها مبادرة "النيباد" وهي على التوالي:

- الإستمرار والازدهار.
- الإستمرار الشكلي.
- مشهد أو سيناريو الإندثار.

**النتيجة السابعة:** إن المبادرة الأمريكية المتعلقة بمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، تهدف إلى توسيع النفوذ الأمريكي من الشرق الأوسط الكبير إلى دول إسلامية أخرى، يدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية للطاقة عامة وللبنترول والغاز خاصة.

فهي مبادرة تتقاطع مع الأفكار التي طورها "شيمون بيريز" في دراسته حول "الشرق الأوسط الجديد" والفرق بينهم، هو أن الأمريكيين يرون الأشياء في حجمهم الكبير.

وفيما يخص إستراتيجية أمريكا في مشروع الشرق الأوسط، فهي تركز على التغيير الشامل لا سيما تغيير الأنظمة المعادية لها، وفرض القيم الديمقراطية الأمريكية وسياسات السوق. وتجلى هذا السلوك في النموذج العراقي، والأفغاني، اللبناني عبر إستهداف حزب الله، والسوداني، والليبي، والسوري.

فمبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، تصبو إلى إعادة رسم خريطة المنطقة المعنية وفق المعايير الدينية والعرقية الأمر الذي ينبئ بأن تتحول المنطقة إلى حرب مدمرة حقيقية. فبؤادر هذه الصورة المستقبلية، بدأت تظهر جليا في كل من العراق، وأفغانستان، وباكستان، والسودان، وليبيا، وسوريا.

ويؤكد تقرير اللجنة المستقلة للكونغرس عن التقصير الإستخباراتي عشية تفجيرات 11 سبتمبر 2001، فيما يخص الخطة للإنتصار على الإرهاب، هذه الفرضية، حيث أوصى، أنه خاصة على الولايات المتحدة أن تعيد هيكلة العالمين الإسلامي والعربي.

كما أكدت بعض التسريبات الإعلامية هذه الأطروحة مشيرة إلى أن فيه أهداف أمريكية ترمي إلى إعادة هيكلة المنطقة العربية الإسلامية، والتفكير والتخطيط لتقسيم المنطقة العربية الإسلامية.

وبالتالي فمبادرة "الشرق الأوسط الكبير" تجسد عمليا الأهداف الأمريكية المعلنة في فرض الهيمنة الإستعمارية الكاملة على المنطقة وثرواتها وشعوبها، من خلال السيطرة على مصدر الطاقة الأول وشبه الوحيد فيه: النفط، واحتياطياته الهائلة، على مساحة المنطقة من بحر قزوين، إلى الخليج، وإلى شمال إفريقيا. ويرمي أيضا إلى تدمير قدرة المقاومة في العالم العربي والإسلامي.

وعلى حد تعبير كولينس بيير، فالحرب ضد العراق تم القيام بها لأهداف أكثر سعة من التغيير البسيط للنظام أو تحطيم أسلحة الدمار الشامل، وهي قبل كل شيء تدخل في إطار جهد شامل يهدف لتكريس الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة عالمية ووحيدة. فهذا السلوك ما هو إلا مرحلة لمخطط طويل المدى وكبير الحجم يهدف للقيام بضربات أكثر ضررا ضد مجموعة الشرق الأوسط من إعادة تشكيل العالم العربي والإسلامي .

فعلى المستوى السياسي، شهدت المنطقة العربية والإسلامية عدة ضغوطات مع رفع شعارات العولمة منها الديمقراطية أو التعددية السياسية والفردية وإحترام حقوق الإنسان. فلقد كانت هذه المنطقة مخبرا، للتحويلات الدولية الحالية، حيث تم فيها تطبيق المفاهيم الجديدة للشرعية الدولية كما تفهمه قوى العولمة، لاسيما حق التدخل.

وعلى المستوى الإقتصادي، أصبحت مؤسسات العولمة: منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي هي المراكز الرئيسية التي تقرر حل المشاكل، وتوجيه الإقتصاد والتسيير وهذا عن طريق فرض إختيارات إستراتيجية كان من المفروض أن تناقش على مستوى التمثيل الشعبي أو داخل وحدات دول المنطقة.

كما جاءت مشروعات العولمة: الشرق- أوسطية والأورو- متوسطة بغرض تهميش المنطقة العربية والإسلامية ودعم التوجهات الغربية المصلحية فيها على حساب العلاقات العربية- الإسلامية.

أما على المستوى الأمني: يلاحظ أن الأمن القومي للمنطقة أصبح مهددا برمته، فهو ليس في يد واحدة لهذه الدول ، بل في أكثر الحالات تتحكم فيه قوى العولمة.

وعلى المستوى الثقافي والاجتماعي كرسّت العولمة الإزدواجية والإنشطار داخل الثقافة العربية عبر الإختراق الثقافي وإستعمال وإستخدام النخب المثقفة العربية كقوة تابعة لقوى العولمة. ولعبت هذه النخب ومازالت تلعب دورا في تطبيق وفرض توجهات القطب المهيمن عل الساحة الإقليمية.

ووفق هذه التطورات، ثلاث مشاهد يمكن أن تسلكها مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" وهي على التوالي:

- الإستمرار في تجسيد مبادرة "الشرق الأوسط الكبير".
- المواجهة والتصادم.
- تأقلم دول المنطقة العربية والإسلامية مع مشروع "الشرق الأوسط الكبير".

الملاحق

## الملحق رقم 01

- بيان الإتفاقات والقرارات الواردة الواردة بالوثيقة الختامية (مراكش 1994 ).
- إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.
- مجموعة الإتفاقات المتعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع.
- الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1994، وتتضمن وثائق التفاهم الخاصة بتفسير بعض مواد الإتفاقية، والإتفاقات الأخرى في مجال السلع وهي :

- مذكرة تفسير المادة (2) بشأن الرسوم والضرائب الأخرى.
- مذكرة تفسير المادة (17) بشأن الرسوم والضرائب الأخرى.
- مذكرة تفسير المادة (18) بشأن الرسوم والضرائب الأخرى.
- مذكرة تفسير المادة (24) بشأن الإتحدات الجمركية.
- مذكرة التفاهم بشأن الإعفاءات من الإلتزامات .
- بروتوكول مراكش الملحق بالإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1994.
- إتفاق الزراعة.
- إتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.
- إتفاق المنسوجات.
- إتفاق الحواجز الغنية أمام التجارة.
- إتفاق إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة.

- توجد 4 إتفاقيات تنظم التجارة الدولية في بعض المجالات تركت للدول الأعضاء أمر الإنضمام إليها إختياريا ( الإتفاقيات الجماعية ) وهي:

- إتفاق التجارة في الطائرات المدنية.
- الإتفاقية الدولية لمنتجات الألبان.
- إتفاق المشتريات الحكومية.
- الإتفاقية الدولية للحوم الأبقار.

- إتفاق تطبيق المادة السادسة الخاصة بالإغراق من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.
- إتفاق تطبيق المادة السابعة الخاصة بقواعد التقييم الجمركي من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1994.
- إتفاق التفتيش قبل الشحن.
- إتفاق قواعد المنشأ.
- إتفاق إجراءات تراخيص الإستيراد .
- إتفاق الدعم والإجراءات التعويضية .
- إتفاق الوقاية .

- الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات .
- إتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.
- تفاهم القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.
- آلية مراجعة السياسة التجارية.
- مجموعة القراءات والإعلانات الوزارية:

- قرار بشأن الإجراءات الخاصة بالدول الأقل نموا.
- قرار بشأن مشاركة منظمة التجارة العالمية في تحقيق ترابط في الإقتصاد الكلي.
- قرار إجراءات الأخطار.
- قرار بشأن العلاقات بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.
- قرار بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على الدول الأقل نموا والدول النامية المستوردة للغذاء.
- قرار خاص بإجراء الأخطار الخاص بإتفاقية المنسوجات والملابس .
- قرار بشأن إتفاقية الحواجز الفنية للتجارة.
- قرار التفاهم المقترح بين منزمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية للتوحيد والقياس بأن نظام معلومات المعايير.
- قرار بشأن إستعراض منشور مركز الإعلام التابع لمنظمة المعايير الدولية والمنظمة الدولية للتقنية الكهربائية.
- قرارات وإعلانات متعلقة بتطبيق المادة (6) الخاصة بالإغراق.

- قرار مكافحة الإجراءات الإحتيالية .
- قرار المراجعة الدولية في مجال الإغراق .
- إعلان تسوية المنازعات الخاصة بالإغراق أو الدعم.
- قرار بشأن حالات شك إدارة الجمارك في صحة القيمة المعلنة أو مدى دقتها.
- قرار خاصة بإتفاقية التجارة في الخدمات.
- قرار الترتيبات المؤسسية المتعلقة بإتفاق التجارة في الخدمات.
- قرار ببعض أحكام تسوية المنازعات في الخدمات.
- قرار بشأن التجارة في الخدمات وحماية البيئة.
- قرار بشأن إنتقال الأشخاص الطبيعيين .
- قرار بشأن الخدمات المالية.
- قرار بشأن المفاوضات في خدمات النقل البحري.
- قرار بشأن قطاع الإتصالات.
- قرار بشأن الخدمات المهنية.
- قرار بشأن الإنضمام لإتفاقية المشتريات الحكومية.
- قرار بشأن طلب ومراجعة مذكرة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات.
- مذكرة تفاهم خاصة بالإلتزامات في الخدمات المالية.



## الملحق رقم 02

### الدول الموقعة على إتفاقية جولة أوجواي في مراكش في 15/04/1994.

1. أنتلوا	1. فيجي	1. مالطا	1. أنترايا
2. أنتجوا وباربودا	2. فنلندا	2. مورشيس	2. تايلاندا
3. الأرجنتين	3. فرنسا	3. المكسيك	3. ترينيداد وتوباجو
4. أستراليا	4. الجابون	4. موزمبيق	4. تركيا
5. النمسا	5. ألمانيا	5. ميانمار	5. أوغندا
6. البرازيل	6. غانا	6. ناميبيا	6. المملكة المتحدة
7. الكاميرون	7. اليونان	7. هولندا	7. الولايات المتحدة
8. بنجلاداش	8. جواتامالا	8. نيوزيلندا	الأمريكية
9. باريادوس	9. غينيا بيساو	9. نيكاراغوا	8. أوجواي
10. بلجيكا	10. هندوراس	10. النيجر	9. فنزويلا
11. بيلزي	11. هونغ كونغ	11. نيجيريا	10. زانير
12. بنين	12. المجر	12. النرويج	11. زامبيا
13. بوكيفيا	13. أيلاندا	13. باكستان	12. زيمبابوي
14. بوتسوانا	14. الهند	14. باراجواي	
15. بوروني	15. اندونيسيا	15. بيرو	
16. بوروندي	16. ايرلندا	16. الفلبين	
17. كندا	17. إسرائيل	17. بولندا	
18. جمهورية إفريقيا الوسطى	18. غيظاليا	18. البرتغال	
19. شيلي	19. جاماياكا	19. رومانيا	الدول العربية
20. كولمبيا	20. اليابان	20. سانت لوكيا	100. الإمارات العربية
21. الكونغو	21. كينيا	21. السنغال	المتحدة
22. كوستاريكا	22. جمهورية كوريا	22. سنغافورة	101. البحرين
23. ساحل العاج	(الجنوبية)	23. جمهورية	102. الجزائر
24. كوبا	23. ليشنتينستين	السلفاك	103. الكويت
25. قبرص	24. لوكسمبورغ	24. جنوب إفريقيا	104. المغرب
26. جمهورية التشيك	25. ماكاو	25. إسبانيا	105. تونس
27. الدنمرك	26. مدغشقر	26. سيرلانكا	106. مصر
28. جمهورية الدومنيكان	27. ملاوي	27. السويد	107. قطر
29. السلفادور	28. ماليزيا	28. سويسرا	
30. المجموعات الأوروبية	29. مالي		
European Communities			

## الملحق رقم 03

### **Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique Octobre 2001 (NEPAD).**

**(Annexe à la lettre datée du 14 août 2002, adressée au Président  
de l'Assemblée générale par le Représentant permanent  
de l'Afrique du Sud auprès de l'Organisation des Nations Unies)**

#### **Sigles et acronymes :**

AGOA : Loi américaine sur la croissance et le commerce en Afrique.  
APD : Aide publique au développement.  
CAD : Comité d'aide au développement.  
CEA : Commission économique des Nations unies pour l'Afrique.  
CEDEAO : Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest.  
CEI : Commission internationale de l'électrotechnique.  
CGIAR : Groupe consultatif sur la recherche agricole internationale.  
DSRP : Document de stratégie pour la réduction de la pauvreté.  
EBA : « Tout sauf les armes ».  
FAO : Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture  
FARA : Forum pour la recherche agricole en Afrique.  
FEM : Fonds pour l'environnement mondial.  
FIA : Forum international d'accréditation.  
FMI : Fonds monétaire international.  
IDA : Association internationale de développement.  
IMSE : Initiative mondiale pour la salubrité de l'environnement.  
ISO : Organisation internationale de normalisation.  
NOPADA : Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique.  
OCDE : Organisation de coopération et de développement économiques.  
OMC : Organisation mondiale du commerce.  
OMPI : Organisation mondiale de la propriété intellectuelle.  
OMS : Organisation mondiale de la santé.  
OTC : Obstacles techniques au commerce.  
OUA : Organisation de l'unité africaine.  
PIB : Produit intérieur brut.  
PNB : Produit national brut.

PPTTE : Initiative pour l'allégement de la dette des pays pauvres très endettés.

SADC : Communauté de développement de l'Afrique australe.

SIG : Système d'informations géographiques.

SGP : Système généralisé de préférences.

TIC : Technologies de l'information et de la communication.

UA : Union Africaine.

UNESCO : Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.

## Table des matières:

Page

I. Introduction . . . . .	6
II. L’Afrique dans le monde d’aujourd’hui : entre pauvreté et prospérité . . . . .	7
L’appauvrissement historique d’un continent . . . . .	8
L’Afrique et la révolution mondiale . . . . .	10
III. La nouvelle volonté politique des dirigeants africains . . . . .	12
IV. L’appel aux peuples africains . . . . .	14
V. Programme d’action : stratégie africaine pour assurer un développement durable au XXIe siècle. . . . .	15
A. Conditions requises pour réaliser un développement durable . . . . .	16
A1. Initiatives pour la paix, la sécurité, la démocratie et la bonne gouvernance . . . . .	16
i) Initiative pour la paix et la sécurité . . . . .	17
ii) Initiative pour la démocratie et la bonne gouvernance . . . . .	17
A2. Initiative pour la gouvernance économique et la gouvernance des entreprises . . . . .	19
• Approches sous-régionales et régionales au développement. . . . .	19
B. Priorités sectorielles . . . . .	21
B1. Comblent l’écart dans le domaine des infrastructures . . . . .	21
i) Tous les secteurs des infrastructures . . . . .	21
ii) Comblent l’écart numérique : investir dans les technologies de l’information et de la communication. . . . .	22
iii) Énergie. . . . .	24
iv) Transports . . . . .	25
v) Eau et assainissement . . . . .	25
B2. Mise en valeur des ressources humaines (y compris l’inversion de la tendance à la fuite des cerveaux) . . . . .	26
i) Réduction de la pauvreté . . . . .	26
ii) Comblent l’écart dans le domaine de l’éducation . . . . .	27
iii) Inversion de la tendance à la fuite des cerveaux . . . . .	27
iv) Santé . . . . .	28
B3. Agriculture. . . . .	29
B4. Initiative pour l’environnement . . . . .	30
B5. Culture . . . . .	32
B6. Tribune sur la science et la technologie . . . . .	32
0252585f 5	
<b>A/57/304</b>	
C. Mobilisation des ressources. . . . .	33
C1. Initiative en faveur des flux de capitaux . . . . .	33
i) Augmenter la mobilisation des ressources internes . . . . .	33
ii) Initiative au sujet de la dette . . . . .	33
iii) Initiative pour transformer l’APD . . . . .	34
iv) Initiative pour les apports de capitaux privés . . . . .	35
C2. Initiative pour l’accès aux marchés . . . . .	36
i) Diversification de la production . . . . .	36
ii) Agriculture . . . . .	36
iii) Industries extractives . . . . .	37
iv) Manufacture . . . . .	38
v) Tourisme . . . . .	39

vi) Services .....	40
vii) Promotion du secteur privé .....	40
viii) Promotion des exportations africaines .....	41
ix) Élimination des barrières non tarifaires .....	43
VI. Un Nouveau Partenariat mondial .....	43
Instaurer de nouvelles relations avec les pays industrialisés et les organisation multilatérales .....	44
VII. Mise en oeuvre du Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique .....	46
Projets .....	47
i) Agriculture .....	47
ii) Promotion du secteur privé .....	47
iii) Infrastructure et intégration régionale .....	47
Évaluation des besoins .....	48
Mécanisme directeur du Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique .....	48
Comité des chefs d'État chargé de la mise en oeuvre .....	48
VIII. Conclusion.....	49

## **Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique (NOPADA)**

### **I. Introduction**

1. Le présent *Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique (NOPADA)* est une promesse faite par des dirigeants africains, fondée sur une vision commune ainsi qu'une conviction ferme et partagée qu'il leur incombe d'urgence d'éradiquer la pauvreté, de placer leurs pays, individuellement et collectivement, sur la voie d'une croissance et d'un développement durables, tout en participant activement à l'économie et à la vie politique mondiales. Il est ancré dans la détermination des Africains de s'extirper eux-mêmes, ainsi que leur continent, du malaise du sous-développement et de l'exclusion d'une planète en cours de mondialisation.
  
2. La pauvreté et le retard de l'Afrique contrastent vivement avec la prospérité du monde développé. La marginalisation continue de l'Afrique du processus de mondialisation et l'exclusion sociale de la vaste majorité de ses peuples constituent une grave menace pour la stabilité mondiale.
  
3. Depuis les années 70, lorsque les pays d'Afrique sont devenus membres des institutions de la communauté internationale, le binôme crédit-aide est resté la base logique du développement de l'Afrique. Le crédit s'est traduit par l'impasse de la dette qui, de versements en rééchelonnements, continue d'entraver la croissance des pays d'Afrique. L'on est parvenu au bout de cette option. Quant à l'autre élément du binôme, l'aide, l'on a aussi observé la réduction de l'aide privée et le plafonnement de l'aide publique, contrairement aux objectifs des années 70.

4. En Afrique, 340 millions de personnes, soit la moitié de la population, vivent avec moins d'1 dollar EU par jour. Le taux de mortalité des enfants de moins de cinq ans y est de 140 pour 1000 et l'espérance de vie à la naissance de seulement 54 ans. 58 pour cent seulement de la population a accès à de l'eau potable. Le taux d'alphabétisation des personnes de plus de 15 ans est de 41 pour cent. Il n'y a que 18 lignes téléphoniques pour 1.000 personnes en Afrique, par rapport à 146 dans le monde entier et 567 dans les pays à revenus élevés.
5. Le NOPADA exige le revirement de cette situation anormale en changeant les relations qui la soutiennent. Les Africains ne demandent ni une perpétuation de la dépendance par le biais de l'aide, ni des concessions marginales.
6. Nous sommes convaincus qu'une occasion historique se présente de mettre fin au fléau du sous-développement qui afflige l'Afrique. Les ressources, y compris le capital, la technologie et les compétences humaines, requises pour lancer une guerre mondiale contre la pauvreté et le sous-développement, sont abondantes et à notre portée. Pour mobiliser ces ressources et les utiliser correctement, ce qui est requis est un leadership courageux, imaginatif et vraiment résolu à déployer des efforts soutenus afin d'améliorer les conditions de vie et d'éradiquer la pauvreté, ainsi qu'un nouveau partenariat mondial fondé sur la responsabilité conjointe et l'intérêt mutuel.
7. Sur tout le continent, les Africains déclarent qu'ils ne se laisseront plus conditionner par les circonstances. Nous déterminerons notre propre destinée et nous ferons appel au reste du monde pour compléter nos efforts. Des signes de progrès et d'espoir sont déjà apparents. Le nombre de régimes démocratiques qui se sont engagés à protéger les droits de l'homme, à axer le développement sur l'individu et à promouvoir des économies de marché est en train de s'accroître. Les Africains ont commencé à manifester leur refus d'accepter un leadership économique et politique médiocre. Mais ces progrès sont inégaux et inadéquats et doivent être accélérés davantage.
8. Le NOPADA cherche à consolider et à accélérer ces gains. C'est un appel pour une nouvelle relation de partenariat entre l'Afrique et la communauté internationale, et en particulier les pays fortement industrialisés, afin de franchir l'abîme du développement qui s'est élargi au fil de siècles de relations inégales.

## **II. L'Afrique dans le monde d'aujourd'hui :**

### **entre pauvreté et prospérité**

2. La place de l'Afrique dans la communauté mondiale est définie par le fait que le continent est une base de ressources indispensable qui sert toute l'humanité depuis bien des siècles.
3. Ces ressources peuvent être décomposées en éléments constitutifs de la façon suivante:

- Le riche complexe de dépôts de minerais, de pétrole et de gaz, sa flore et sa faune et son vaste habitat naturel encore intact, qui fournissent la base de l'exploitation minière, de l'agriculture et du tourisme (**Composante I**);
- Le poumon écologique que fournissent les forêts tropicales du continent, et la présence minimale d'émissions et d'effluents nuisibles à l'environnement – une commodité publique mondiale qui bénéficie à toute l'humanité (**Composante II**);
- Les sites paléontologiques et archéologiques qui contiennent des preuves de l'évolution de la terre, de la vie et des espèces humaines, les habitats naturels qui renferment une grande variété de flore et de faune et les espaces libres inhabités qui sont une caractéristique du continent (**Composante III**);
- La richesse de la culture africaine et sa contribution à la variété des cultures de l'univers (**Composante IV**).

11. La première de ces composantes, la *Composante I*, est celle avec laquelle le monde est le plus familier. La deuxième, la *Composante II*, n'a attiré l'attention que récemment, l'humanité commençant à saisir l'importance cruciale du problème de l'environnement. La troisième, la *Composante III*, est aussi en train de prendre de l'importance, n'étant plus un sujet de préoccupation pour une discipline scientifique seulement ou d'intérêt uniquement pour les musées et leurs conservateurs. La quatrième de ces composantes, la *Composante IV*, représente la créativité des Africains qui demeure considérablement sous-exploitée et sous-développée.

12. L'Afrique a un rôle très important à jouer en ce qui concerne le problème crucial de la protection de l'environnement. Les ressources africaines comprennent des forêts tropicales, l'atmosphère pratiquement dépourvue de gaz carbonique au-dessus du continent et la présence minimale d'effluents toxiques dans les rivières et les sols qui interagissent avec l'océan Atlantique et l'océan Indien, la Méditerranée et la mer Rouge. Le NOPADA comprendra une stratégie visant à entretenir ces ressources et à les utiliser pour le développement du continent africain et le commerce par celui-ci, tout en les conservant pour toute l'humanité.

Il est évident que, si on ne donne pas aux communautés vivant à proximité des forêts tropicales d'autres moyens de gagner leur vie, elles contribueront à la destruction des forêts. Comme la conservation du patrimoine environnemental est dans l'intérêt de l'humanité, il est impératif que l'Afrique soit placée sur une voie de développement qui ne la mette pas en danger.

13. La science moderne reconnaît que l'Afrique est le berceau de l'humanité. Dans le cadre du processus de reconstruction de l'identité et de la confiance en eux-mêmes des peuples d'Afrique, il est nécessaire que les Africains eux-mêmes comprennent et apprécient cette contribution à l'existence humaine. Le statut de l'Afrique comme berceau de l'humanité devrait être chéri par le monde entier en tant qu'origine de tous ses peuples. En conséquence, le NOPADA doit conserver le patrimoine commun et l'utiliser pour établir les fondations d'une compréhension universelle du besoin historique de mettre fin au sous-développement et à la marginalisation du continent.
14. L'Afrique a aussi un rôle majeur à jouer pour maintenir un lien solide entre les êtres humains et la nature. Les progrès technologiques tendent à mettre en évidence le rôle des êtres humains en tant que facteurs de production, qui rivalisent pour une place dans le processus de production avec les outils contemporains ou futurs. Les espaces libres inhabités, la flore et la faune, ainsi que les diverses espèces animales qui sont uniques à l'Afrique, offrent une rare chance à l'humanité de maintenir son lien avec la nature. L'Afrique est exceptionnellement bien placée pour offrir ce patrimoine à l'humanité. L'Afrique a déjà contribué considérablement à la culture mondiale par le biais de la littérature, de la musique, des arts visuels et d'autres formes culturelles, mais son vrai potentiel demeure inexploité à cause de son intégration limitée à l'économie mondiale. Le NOPADA permettra à l'Afrique d'accroître sa contribution à la science, à la culture et à la technologie.
15. En ce nouveau millénaire, où l'humanité est en train de chercher une nouvelle façon de construire un monde meilleur, il est essentiel que nous combinions ces attributs aux forces de la volonté humaine pour placer le continent sur un piédestal de partenariat égal afin de faire progresser la civilisation humaine.

### **L'appauvrissement historique d'un continent**

18. L'appauvrissement du continent africain a été principalement accentué par l'héritage du colonialisme, de la guerre froide, des rouages du système économique international et des insuffisances et faiblesses des politiques menées dans de nombreux pays après l'indépendance.
19. Depuis des siècles, l'Afrique est intégrée dans l'économie mondiale principalement en tant que fournisseur de main-d'œuvre et de matières premières bon marché. Ceci a nécessairement signifié une hémorragie des ressources de l'Afrique plutôt que leur utilisation pour le développement du continent. L'Afrique a raté à cette époque l'occasion d'utiliser les minerais et les matières premières pour développer des industries de transformation ainsi qu'une base humaine très qualifiée afin de soutenir la croissance et le développement. Par conséquent, l'Afrique demeure le continent le plus pauvre alors qu'elle est l'une des régions les plus richement dotées du monde.



20. Dans d'autres pays et d'autres continents, le contraire s'est produit. Une richesse a été injectée sous la forme d'investissements qui ont créé de plus grands volumes de richesses grâce à l'exportation des produits porteurs de valeur ajoutée. Il est temps que les ressources africaines soient exploitées pour développer la création de richesses sur le continent pour le bien-être de ses populations.
21. Le colonialisme a ébranlé les structures, institutions et valeurs préexistantes ou les a asservies aux besoins économiques et politiques des puissances impériales. Il a aussi retardé le développement d'une classe animée d'un esprit d'entreprise ainsi que d'une classe moyenne dotée de compétences et de capacités de gestion.
22. Au moment des indépendances, presque tous les nouveaux Etats se caractérisaient par une pénurie de professionnels qualifiés et par une faible classe capitaliste, ce qui a abouti à un affaiblissement du processus d'accumulation.

L'Afrique post-coloniale a hérité d'Etats faibles et d'économies en dysfonctionnement. Cette situation a encore été aggravée par un leadership médiocre, la corruption et la mauvaise gouvernance dans de nombreux pays. Ces deux facteurs, ainsi que les divisions causées par la guerre froide, ont entravé l'avènement de gouvernements responsables sur le continent.

23. Un grand nombre de gouvernements africains n'ont pas habilité leurs peuples à engager des initiatives de développement afin de réaliser leur potentiel créatif. Aujourd'hui, la faiblesse de l'Etat demeure une contrainte majeure au développement durable dans un certain nombre de pays. En fait, l'un des défis majeurs pour l'Afrique est de renforcer la capacité à gouverner et de mettre au point des politiques à long terme. Dans le même temps, il est également urgent de réaliser des réformes et des programmes d'une portée considérable dans de nombreux Etats africains.
24. Les programmes d'ajustement structurels n'ont fourni qu'une solution partielle. Ils ont promu des réformes tendant à éliminer de graves distorsions des prix mais n'ont pas accordé suffisamment d'attention à la prestation de services sociaux. En conséquence, ces programmes n'ont permis qu'à un petit nombre de pays d'atteindre un niveau de croissance plus élevé durable.
25. En fait, l'expérience de l'Afrique montre clairement que le taux d'accumulation au cours de la période post-coloniale n'a pas été suffisant pour reconstruire les sociétés à la suite du sous-développement colonial ou pour maintenir l'amélioration du niveau de vie. Ceci a eu des effets corrosifs supplémentaires sur le processus politique et a accru le népotisme et la corruption.
26. L'effet net de ces processus a été la perpétuation d'un cercle vicieux, dans lequel le déclin économique, la capacité réduite et la gouvernance médiocre se renforcent, confirmant le rôle périphérique et de moins en moins important de l'Afrique dans l'économie mondiale. Au fil des siècles, l'Afrique a été définie, par nécessité, comme le continent marginalisé.

27. Le NOPADA cherche à tirer parti des réalisations du passé et à les célébrer ainsi qu'à réfléchir sur les leçons tirées d'une expérience douloureuse afin de mettre sur pied un partenariat qui soit à la fois crédible et réalisable. Ce faisant, nous enjoignons aux peuples et aux gouvernements d'Afrique de comprendre que le développement est un processus de responsabilisation et d'autosuffisance. En conséquence, les Africains ne doivent pas être les pupilles de gardiens bienveillants, mais plutôt les architectes d'une amélioration soutenue de leurs conditions de vie.

### **L'Afrique et la révolution mondiale**

28. Le monde s'est engagé dans le nouveau millénaire au beau milieu d'une révolution économique. Cette révolution pourrait fournir à la fois le contexte et les moyens de la modernisation de l'Afrique. Tandis que la mondialisation a augmenté le coût de l'incapacité de l'Afrique à faire concurrence, nous soutenons que les avantages d'une intégration gérée efficacement présentent les meilleures perspectives pour une prospérité économique et une réduction de la pauvreté dans l'avenir.

29. La révolution économique actuelle a été rendue possible, en partie, par les progrès dans le domaine des technologies de l'information et de la communication (TIC) qui ont réduit le coût et augmenté la vitesse des communications à travers le globe, abolissant les anciennes barrières du temps et de l'espace, et ayant donc une incidence sur tous les domaines de la vie sociale et économique. Cette révolution a permis l'intégration des systèmes nationaux de production et de finance et se reflète dans la croissance incroyable de l'échelle des flux transfrontaliers de biens, de services et de capitaux.

30. L'intégration des systèmes nationaux de production a rendu possible le "découpage en tranches de la chaîne des valeurs" dans un grand nombre de processus de production du secteur industriel et du secteur des services. Simultanément, la plus grande mobilité des finances signifie que les emprunteurs, publics ou privés, doivent rivaliser les uns avec les autres pour trouver des capitaux sur des marchés mondiaux plutôt que nationaux. Ces deux processus ont accru les coûts pour les pays qui sont incapables d'une concurrence réelle. L'Afrique a, dans une large mesure, supporté ces coûts de façon disproportionnée.

31. Si aucune partie du monde n'a échappé aux effets de la mondialisation, les contributions des diverses régions et nations ont nettement différencié. Les nations fortement industrialisées ont été le moteur de ces progrès majeurs. Celles-ci mises à part, seuls quelques pays dans le monde en développement jouent un rôle important dans l'économie mondiale. Un grand nombre de pays en développement, en particulier en Afrique, y contribuent, en général passivement, essentiellement sur la base de leur patrimoine environnemental et naturel.

32. C'est dans la répartition des profits que le déséquilibre mondial est le plus flagrant. D'une part, les occasions d'accroître la richesse, d'acquérir des connaissances et des compétences et d'améliorer l'accès aux marchandises et aux services - en bref, d'améliorer la qualité de la vie - se sont accrues. Dans certaines parties du monde, la recherche d'un plus grand accès à l'économie mondiale a offert la possibilité de sortir des millions de personnes de la misère.
33. D'autre part, une plus grande intégration a aussi conduit à marginaliser davantage les pays qui sont incapables d'une concurrence réelle. En l'absence de règles mondiales justes et équitables, la mondialisation a accru la capacité des plus forts à promouvoir leurs intérêts au détriment des plus faibles, surtout dans le domaine du commerce, des finances et de la technologie. Elle a limité la capacité des pays en développement à contrôler leur propre développement. Les conditions 0252585f **11 A/57/304** de ceux qui sont marginalisés dans ce processus ont empiré en termes réels. Une fissure entre l'inclusion et l'exclusion a émergé au sein des nations et entre elles.
34. L'incapacité de l'Afrique à exploiter les processus de mondialisation résulte en partie d'obstacles structurels à la croissance et au développement que sont les sorties de ressources et les termes défavorables de l'échange. Nous reconnaissons en même temps que les échecs des leaderships politiques et économiques dans de nombreux pays africains empêchent la mobilisation cohérente des ressources dans des domaines d'activité de plus en plus indispensables pour attirer et faciliter les investissements locaux et étrangers.
35. Le faible niveau d'activité économique signifie que les instruments nécessaires à l'injection véritable de fonds privés et à la prise de risques ne sont pas disponibles, ce qui résulte en un déclin supplémentaire. Dans un cycle qui se perpétue indéfiniment, la capacité de l'Afrique à répondre à la mondialisation est affaiblie, ce qui conduit à une marginalisation supplémentaire. La polarisation croissante de la richesse et de la pauvreté est l'un des nombreux processus qui ont accompagné la mondialisation et qui menacent sa viabilité.
36. La fin du siècle dernier a vu un effondrement financier majeur dans une grande partie du monde en développement qui n'a pas seulement menacé la stabilité du système financier mondial mais l'économie mondiale dans son ensemble. L'un des effets immédiats de la crise financière a été d'exacerber les niveaux existants de pauvreté structurelle profonde dans laquelle vit environ la moitié de la population mondiale, avec moins de 2 dollars EU par jour, et un cinquième de la population, avec moins de 1 dollar EU par jour.

37. Il existe également des dynamiques plus lentes qui présentent des risques à plus long terme. Il s'agit notamment de l'accroissement rapide du nombre de personnes socialement exclues dans diverses zones du globe, ce qui contribue d'une part à l'instabilité politique, à la guerre civile et aux conflits militaires et, d'autre part, à un nouveau mode de migration massive. L'expansion de la production industrielle et l'accroissement de la pauvreté contribuent à la dégradation environnementale de nos océans, de l'atmosphère et de la végétation naturelle. Si ces problèmes ne sont pas abordés, ils déclencheront des processus qui échapperont de plus en plus au contrôle des gouvernements, à la fois dans les pays développés et en développement.
38. Les moyens de retourner ce scénario lugubre ne sont pas encore hors de notre portée. L'amélioration du niveau de vie des marginalisés offre un énorme potentiel de croissance pour toute l'économie internationale, grâce à la création de nouveaux marchés et à l'exploitation d'une capacité économique accrue. Ceci résultera en une plus grande stabilité à l'échelle mondiale, accompagnée par le bien-être social et l'exubérance culturelle qui prospèrent dans des conditions de certitude.
39. L'impératif du développement ne pose donc pas seulement un défi de conscience morale, il est fondamental à la viabilité du processus de mondialisation. Nous admettons sans hésiter que la mondialisation est un produit des progrès scientifiques et technologiques qui ont été imposés, en grande partie, par le marché. Cependant, les gouvernements, particulièrement dans le monde développé, ont, en partenariat avec le secteur privé, joué un rôle important dans la détermination de sa forme et de son contenu. **12 0252585f A/57/304.**
40. L'argument en faveur d'un rôle pour les autorités nationales et les institutions privées dans l'orientation du programme de la mondialisation sur une voie durable dont les avantages sont donc répartis plus équitablement, reste fort. L'expérience montre qu'en dépit des occasions sans précédent offertes par la mondialisation à quelques pays auparavant pauvres, rien d'inhérent au processus ne réduit automatiquement la pauvreté et l'inégalité.
41. Ce qui est nécessaire est un engagement de la part des gouvernements, du secteur privé et d'autres institutions de la société civile, à une intégration authentique de toutes les nations dans l'économie et dans la vie politique mondiales. Cela exige la reconnaissance de l'interdépendance mondiale en ce qui concerne l'offre et la demande, la base environnementale qui soutient la planète, la migration transfrontalière, une architecture financière mondiale qui récompense une bonne gestion socioéconomique et une gouvernance mondiale qui reconnaisse un partenariat entre tous les peuples. Nous soutenons que la communauté internationale a la capacité de créer des conditions justes et équitables dans lesquelles l'Afrique puisse participer réellement à l'économie et à la vie politique mondiales.

### III. La nouvelle volonté politique des dirigeants africains

42. Le NOPADA reconnaît que, dans le passé, des tentatives visant à formuler des programmes de développement au niveau du continent ont été faites. Pour des raisons diverses, à la fois internes et externes, y compris un leadership et un degré de participation douteux des Africains eux-mêmes, ces programmes n'ont pas été couronnés de succès. Cependant, de nouvelles circonstances, qui se prêtent à une mise oeuvre pratique intégrée, existent aujourd'hui.
43. La nouvelle phase de mondialisation a coïncidé avec une restructuration des relations internationales à la suite de la guerre froide. Celle-ci est associée à l'émergence de nouveaux concepts de sécurité et d'intérêt personnel, qui comprennent le droit au développement et à l'éradication de la pauvreté. La démocratie et la légitimité de l'Etat ont été redéfinies afin d'y inclure, comme éléments centraux, un gouvernement responsable, une culture des droits de l'homme et la participation du peuple.
44. Fait révélateur, de plus en plus de dirigeants sont élus par la voie démocratique. Par leurs actions, ils ont déclaré que les espoirs des peuples d'Afrique pour une vie meilleure ne peuvent plus reposer sur la magnanimité d'autrui.
45. Sur le continent, la démocratie continue à se propager, soutenue par l'Union africaine qui s'est montrée résolue à s'occuper des conflits et à censurer toute déviation par rapport à la norme. Ces efforts sont renforcés par des voix qui se font entendre au sein de la société civile et qui incluent des associations de femmes, la jeunesse et des médias indépendants. De plus, les gouvernements africains sont beaucoup plus résolus à atteindre les objectifs de coopération et d'intégration économiques au niveau régional et continental. Cela sert à la fois à consolider le redressement économique et à renforcer les avantages de l'interdépendance mutuelle.
46. Le changement des conditions en Afrique a déjà été reconnu par des gouvernements du monde entier. La Déclaration du millénaire des Nations unies, 0252585f **13 A/57/304** adoptée en septembre 2000, confirme l'empressement de la communauté mondiale à soutenir les efforts de l'Afrique visant à aborder le sous-développement et la marginalisation. La Déclaration souligne son soutien à la prévention des conflits et à la création de conditions de stabilité et de démocratie sur le continent ainsi qu'aux défis clés de l'éradication de la pauvreté et des maladies. La Déclaration attire également l'attention sur l'engagement de la communauté mondiale à accroître le flux de ressources vers l'Afrique, en améliorant les relations dans le domaine de l'aide, du commerce et de la dette entre l'Afrique et le reste du monde, et en augmentant le flux de capitaux privés vers le continent. Il est maintenant important de traduire ces engagements en réalités.

47. Le NOPADA est axé sur la nécessité d'en assurer la propriété et la gestion aux Africains. Grâce au présent programme, les dirigeants de l'Afrique établissent l'ordre du jour du renouveau du continent. Cet ordre du jour se fonde sur les priorités nationales et régionales et les plans de développement qui doivent être mis au point au moyen d'un processus de démocratie directe et participative. Nous estimons que si ces plans donnent leurs mandats aux dirigeants africains, leur rôle est de les exprimer et d'en diriger la mise en application pour le compte de leurs peuples.

48. Ce programme constitue un nouveau cadre d'interaction avec le reste du monde, notamment avec les pays industrialisés et les organisations multilatérales. Il est fondé sur un ordre du jour dont ont décidé les Africains de leur propre initiative et de leur propre gré, afin de déterminer eux-mêmes leur destin.

49. Pour réaliser ces objectifs, les dirigeants africains devront assumer en commun un certain nombre de responsabilités :

- Consolider les mécanismes de prévention, de gestion et de résolution des conflits aux niveaux régional et continental et faire en sorte que ces mécanismes soient utilisés pour restaurer et maintenir la paix;
- Promouvoir et protéger la démocratie et les droits de l'homme dans leur pays et leur région en établissant des normes claires de responsabilité, de transparence et de démocratie directe aux niveaux local et national;
- Restaurer et maintenir la stabilité macro-économique, en particulier en mettant au point des normes et cibles appropriées en matière de politiques monétaires et budgétaires et en instaurant des cadres institutionnels adéquats pour en assurer la réalisation;
- Instaurer des cadres juridiques et réglementaires transparents à l'intention des marchés financiers, pour assurer l'audit des compagnies privées comme du secteur public;
- Revitaliser et élargir la prestation des services d'enseignement, de formation technique et de santé, en accordant une forte priorité à la lutte contre le VIH//SIDA, le paludisme et autres maladies contagieuses;
- Promouvoir le rôle des femmes dans le développement socio-économique en renforçant leurs capacités dans les domaines de l'éducation et de la formation, en développant des activités lucratives grâce à un accès plus facile au crédit et en assurant leur participation à la vie politique et économique des pays d'Afrique; **14 0252585fA/57/304**
- Renforcer la capacité des Etats d'Afrique d'instituer et de faire respecter la législation et de maintenir l'ordre;
- Promouvoir le développement des infrastructures, de l'agriculture et de sa diversification vers les agro-industries et les manufactures au service des marchés locaux comme de l'exportation.

#### **IV. L'appel aux peuples africains**

50. La réussite du projet de Renaissance africaine, qui devrait permettre à notre continent, marginalisé pendant des siècles, d'occuper la place qui lui revient dans le monde, dépend de l'avènement d'une économie africaine forte et compétitive, en ce moment où l'économie mondiale est soumise à une plus grande libéralisation et faire face à une compétitivité accrue.
51. Le NOPADA ne réussira que si les peuples africains, unis dans leur diversité, se l'approprient.
52. L'Afrique, appauvrie par l'esclavage, la corruption et la mauvaise gestion économique, décolle dans des circonstances difficiles. Toutefois, si ses énormes ressources naturelles et humaines sont mobilisées et utilisées de manière appropriée, il y a lieu de s'attendre à une croissance équitable et durable sur le continent, ainsi qu'à une accélération de l'intégration de l'Afrique dans l'économie mondiale.
53. C'est la raison pour laquelle nos peuples, en dépit des difficultés actuelles, doivent reprendre confiance en leur génie et en leur capacité à surmonter les obstacles et doivent participer à l'édification de la nouvelle Afrique. La présente initiative est l'expression de l'engagement des dirigeants africains à traduire en actions concrètes les aspirations profondes des peuples africains.
54. Toutefois, le succès des efforts de nos dirigeants dépend de l'engagement de nos peuples à prendre en main leur propre destin.
55. Aussi, les dirigeants politiques africains lancent-ils à tous les peuples du continent, dans toute leur diversité, un appel pour qu'ils prennent conscience de la gravité de la situation et de la nécessité de se mobiliser pour mettre un terme à la marginalisation continue de l'Afrique et promouvoir son développement en réduisant le fossé qui le sépare du monde développé.
56. En conséquence, nous demandons aux peuples africains de se préparer à relever le défi de la mobilisation de l'appui à la mise en oeuvre de l'Initiative en mettant sur pied, à tous les niveaux, des mécanismes leur permettant de s'organiser, de se mobiliser et d'agir.
57. Les dirigeants du continent sont conscients du fait que le vrai génie d'un peuple se mesure à sa capacité à mener une réflexion audacieuse et innovatrice, et à sa détermination à appuyer les efforts de développement.
58. Nous devons poursuivre la mise en oeuvre de l'ambitieux programme de promotion d'économies stables et robustes, et d'édification de sociétés démocratiques. A cet égard, les dirigeants africains sont convaincus que le continent dont le processus de développement a toujours été caractérisé par de faux départs et des échecs, sera couronné de succès avec la présente Initiative.

0252585f 15 A/57/304

## **V. Programme d'action : Stratégie africaine pour assurer un développement durable au XXIe siècle**

59. Dans son approche et sa stratégie, le NOPADA diffère de tous les plans et initiatives antérieurs visant à promouvoir le développement du continent, bien que les problèmes qu'elle cherche à résoudre demeurent sensiblement les mêmes.
60. Le NOPADA se veut une vision à long terme du programme de développement de l'Afrique par les Africains eux-mêmes.
61. Le Programme d'action est axé sur neuf domaines prioritaires présentés de la même manière que dans la stratégie proposée. Il identifie les activités à entreprendre à court terme, bien que ces activités soient de plus longue portée.
62. Bien que le financement à long terme soit prévu dans le cadre de l'Initiative, il faudrait cependant, dans l'immédiat, exécuter rapidement les projets visant à éradiquer la pauvreté sur le continent et à placer les pays africains, individuellement et collectivement, sur la voie d'une croissance et d'un développement durables pour mettre ainsi un terme à la marginalisation de l'Afrique dans le contexte de la mondialisation.
63. Bien qu'il existe d'autres priorités urgentes, celles qui ont été retenues dans le Programme d'action auront un effet catalyseur pour les interventions futures dans les autres domaines prioritaires.
64. Les taux de croissance revêtent certes une importance, mais ils ne permettent pas à eux seuls aux pays africains de réaliser l'objectif de la réduction de la pauvreté. Le défi à relever par l'Afrique consiste donc à se doter de la capacité de maintenir la croissance aux niveaux requis pour réduire la pauvreté et promouvoir un développement durable. A cette fin, d'autres facteurs sont à prendre en considération, notamment le développement des infrastructures, l'accumulation du capital, les ressources humaines, les institutions, la diversification structurelle, la compétitivité, la santé et la salubrité de l'environnement.
65. L'objectif du NOPADA est d'imprimer un nouvel élan au développement du continent en comblant l'écart actuel dans les secteurs prioritaires, afin de permettre à l'Afrique de rattraper son retard par rapport aux régions développées du monde.
66. La vision à long terme nécessite des investissements massifs et importants pour combler l'écart actuel. A cet égard, le défi à relever par l'Afrique consiste à mobiliser les ressources nécessaires dans les meilleures conditions possibles. Nous lançons donc un appel à nos partenaires de développement pour qu'ils nous apportent une assistance dans nos efforts.



## 67. Objectifs à long terme

- Éradiquer la pauvreté en Afrique et placer les pays africains, individuellement et collectivement, sur la voie d'une croissance et d'un développement durables pour mettre ainsi un terme à la marginalisation de l'Afrique dans le contexte de la mondialisation;
- Promouvoir le rôle des femmes dans toutes les activités. **16 0252585f A/57/304**

## 68. Buts

- Parvenir à une croissance annuelle moyenne du produit intérieur brut (PIB) de plus de 7 % et s'y maintenir pendant les 15 prochaines années;
- Faire en sorte que le continent réalise les objectifs convenus en matière de développement international, à savoir :
- Réduire de moitié, de 1990 à 2015, le pourcentage de gens vivant dans des conditions d'extrême pauvreté;
- Assurer la scolarisation de tous les enfants en âge de fréquenter les écoles primaires d'ici 2015;
- Progresser vers l'égalité entre les sexes et habiliter les femmes en supprimant les disparités entre les sexes dans les inscriptions à l'enseignement primaire et secondaire d'ici 2005;
- Réduire les taux de mortalité infantile et post infantile de deux tiers de 1990 à 2015;
- Réduire les taux de mortalité liée à la maternité des trois quarts de 1990 à 2015;
- Assurer que tous ceux qui en ont besoin aient accès à des services de santé génésique d'ici 2015;
- Mettre en oeuvre dès 2005 des stratégies régionales de développement durable pour que les pertes de ressources écologiques aient été compensées d'ici 2015.

## 69. Les résultats attendus de cette stratégie sont les suivants :

- Croissance économique, développement et augmentation des emplois;
- Réduction de la pauvreté et des inégalités;
- Diversification des activités de production, amélioration de la compétitivité sur le plan international et augmentation des exportations;
- Meilleure intégration de l'Afrique.

70. Conscients qu'à moins que ne soient prises des mesures novatrices et radicales, l'Afrique ne réalisera ni les objectifs de développement international ni un taux de croissance annuelle du PIB de 7 pour cent, les chefs d'Etat africains proposent le programme ci-après. Ce programme, qui se fonde sur des thèmes clés, est étayé par un programme d'action détaillé.

## **A. Conditions requises pour réaliser un développement durable**

### **A1. Initiative pour la paix, la sécurité, la démocratie et la bonne gouvernance**

71. L'expérience a appris aux dirigeants africains que la paix, la sécurité, la démocratie, une bonne gouvernance, le respect des droits de l'homme et une saine gestion économique sont les conditions préalables indispensables au développement durable. Ils s'engagent à promouvoir ces principes, individuellement et collectivement, dans leur pays, leur région et le continent.  
0252585f 17 A/57/304

#### **i) Initiative pour la paix et la sécurité**

72. L'Initiative pour la paix et la sécurité consiste en trois éléments :

- La promotion de conditions à long terme qui favorisent le développement et la sécurité;
- La consolidation des capacités d'alerte rapide des institutions africaines et l'amélioration de leur capacité à prévenir, gérer et résoudre les conflits;
- L'institutionnalisation des engagements envers les valeurs essentielles du NOPADA par le biais de ses dirigeants.

73. Des conditions à long terme permettant d'assurer la paix et la sécurité en Afrique nécessitent des mesures pour réussir à combattre les vulnérabilités politiques et sociales qui sont à l'origine des conflits. Celles-ci sont abordées dans les Initiatives de gouvernance politique et économique, les Initiatives sur les flux de capitaux et l'accès au marché et celle sur la mise en valeur des ressources humaines.

74. Les efforts visant à consolider la capacité de l'Afrique à gérer tous les aspects d'un conflit doivent mettre l'accent sur les moyens nécessaires pour renforcer les institutions régionales et continentales existantes dans quatre domaines clés :

- La prévention, la gestion et la résolution des conflits;
- La recherche de la paix, le maintien de la paix et l'imposition de la paix;
- La réconciliation, le relèvement et la reconstruction suite à un conflit;
- La lutte contre la prolifération illicite des armes légères et des mines terrestres.

75. Dans les six mois suivant la mise en place du NOPADA, ses dirigeants étudieront les recommandations décrivant les mesures détaillées, assorties de leurs coûts, qui sont requises dans chacun des quatre domaines susmentionnés. Ce travail portera aussi sur les mesures requises des partenaires, ainsi que sur la nature et les sources du financement de ces activités.

76. Le Forum prévu des chefs d'Etat servira de tribune où les dirigeants du NOPADA chercheront à améliorer la capacité des mécanismes africains à promouvoir la paix et la sécurité sur le continent, à partager les expériences et à mobiliser une action collective. Le Forum veillera à ce que les principes et les engagements implicites dans l'Initiative soient respectés.

77. Compte tenu de cette exigence, les Africains doivent tout mettre en oeuvre pour trouver des solutions durables aux conflits actuels, renforcer leur sécurité intérieure et promouvoir la paix entre les pays.
78. Lors du Sommet de Lusaka, l'Union africaine a décidé de prendre des mesures énergiques pour réactiver les organes chargés de la prévention et du règlement des conflits.

## **ii) Initiative pour la démocratie et la bonne gouvernance**

79. Il est maintenant généralement accepté que le développement ne peut se réaliser en l'absence d'une démocratie véritable, du respect des droits de l'homme, de la paix et de la bonne gouvernance. Avec le NOPADA, le continent prend l'engagement de respecter les normes mondiales en matière de démocratie, dont les principales composantes sont le pluralisme politique, l'existence de plusieurs partis politiques et de plusieurs syndicats, l'organisation périodique d'élections démocratiques libres, justes et transparentes afin de permettre aux populations de choisir librement leurs dirigeants.
80. L'objectif de l'initiative pour la démocratie et la gouvernance est de contribuer à renforcer le cadre politique et administratif des pays participants, en accord avec les principes de démocratie, de transparence, de responsabilité, d'intégrité, de respect des droits de l'homme et de la primauté du droit. Elle est renforcée par l'Initiative pour la gouvernance économique qu'elle soutient et avec laquelle elle partage des caractéristiques clés. Ensemble, elles doivent contribuer à utiliser l'énergie du continent pour progresser sur la voie du développement et de l'éradication de la pauvreté.
81. L'Initiative est composée des éléments suivants :
- Une série d'engagements par les pays participants à instituer ou consolider les pratiques et les processus fondamentaux de bonne gouvernance;
  - La promesse faite par les pays participants de jouer un rôle déterminant en soutien aux initiatives qui encouragent une bonne gouvernance;
  - L'institutionnalisation des engagements par les dirigeants du NOPADA pour assurer que les valeurs fondamentales de l'initiative soient respectées.
82. Les Etats membres du NOPADA vont aussi prendre plusieurs engagements pour satisfaire aux normes fondamentales de bonne gouvernance et de conduite démocratique tout en s'aidant les uns les autres. Les Etats participants recevront un appui pour entreprendre les réformes institutionnelles souhaitées lorsque cela s'avèrera nécessaire. Dans les six mois suivant l'institutionnalisation du NOPADA, ses dirigeants étudieront des recommandations portant sur le déploiement d'outils de diagnostic et d'évaluation appropriés, pour faciliter le respect des objectifs partagés de bonne gouvernance, afin d'identifier les faiblesses institutionnelles et de chercher des ressources et des compétences pour combattre ces faiblesses.

83. Afin de renforcer la gouvernance politique et de consolider la capacité à respecter ces engagements, les dirigeants du NOPADA engageront un processus d'initiatives ciblées de renforcement des capacités. Ces réformes institutionnelles se concentreront sur :

- Une réforme de la fonction publique et de l'administration;
- Le renforcement du contrôle parlementaire;
- La promotion de la démocratie directe et participative;
- Une lutte efficace contre la corruption et les détournements de fonds;
- La réforme du régime judiciaire.

84. Les pays participants joueront un rôle déterminant en appuyant et en mettant sur pied des institutions et des initiatives qui protègent ces engagements. Ils s'efforceront de créer et de renforcer des structures nationales, régionales et continentales qui soutiennent une bonne gouvernance.

85. Le Forum des chefs d'Etat du NOPADA servira de mécanisme grâce auquel les dirigeants du NOPADA pourront suivre et évaluer les progrès réalisés par les pays africains dans la réalisation des objectifs convenus dans le domaine de la bonne 0252585f 19 A/57/304 gouvernance et des réformes sociales. Le Forum constituera également une tribune dans laquelle les pays partageront leurs expériences afin de favoriser la bonne gouvernance et les pratiques démocratiques.

## **A2. Initiative pour la gouvernance économique et la gouvernance des entreprises**

86. Le renforcement des capacités de l'Etat est un aspect crucial de la création d'un environnement propice au développement. L'Etat a un rôle important à jouer dans la promotion d'une croissance et d'un développement durables et dans la mise en oeuvre des programmes de réduction de la pauvreté. Toutefois, la réalité est que de nombreux gouvernements ne sont pas en mesure de jouer un tel rôle. En conséquence, un bon nombre de pays ne disposent pas des cadres d'orientation et de réglementation nécessaires pour une croissance axée sur le secteur privé. Ils ne disposent pas non plus de la capacité à mettre en oeuvre les programmes, même lorsque les ressources financières requises sont disponibles.

87. C'est pour cette raison qu'il convient d'accorder la priorité au renforcement ciblé des capacités. Les programmes à mettre en oeuvre dans tous les domaines doivent être précédés par une évaluation des capacités en place, et suivis par la fourniture d'un appui approprié dans ce domaine.

## **88. Objectif**

Promouvoir des programmes concrets, assortis d'un échéancier, visant à améliorer la qualité de la gestion économique et des finances publiques ainsi que la gouvernance des entreprises dans tous les pays participants.

## 89. Actions

- Une équipe spéciale des ministères des Finances et des banques centrales sera chargée d'examiner les pratiques de gouvernance économique et de gouvernance des entreprises dans les différents pays et régions. Au bout de six mois, cette équipe devra soumettre à l'examen du Comité des chefs d'Etat chargé de la mise en oeuvre des recommandations sur les normes et les codes de bonne pratique appropriés.
- Le Comité des chefs d'Etat chargé de la mise en oeuvre soumettra ses recommandations aux Etats africains pour qu'ils les mettent en application.
- Le Comité des chefs d'Etat chargé de la mise en oeuvre accordera un rang élevé de priorité à la gestion des finances publiques. Les pays mettront en place un programme visant à améliorer la gestion des finances publiques, fixeront des objectifs et conviendront des mécanismes de suivi.
- Le Comité des chefs d'Etat chargé de la mise en oeuvre mobilisera des ressources pour consolider les capacités afin de permettre à tous les pays de respecter les normes minimales et les codes de bonne pratique convenus mutuellement.

### • **Approches sous-régionales et régionales au développement**

90. La plupart des pays d'Afrique sont petits en termes de population comme de revenus par habitant. Leurs marchés étant restreints, ils n'offrent pas de perspectives intéressantes de rendement aux investisseurs potentiels, tandis que la diversification de la production et des exportations y est retardée. Les possibilités **20 0252585f A/57/304** d'investissements consacrés aux infrastructures essentielles dont la viabilité dépend d'économies d'échelle y sont donc limitées.
91. Cette conjoncture économique montre que les pays d'Afrique ont besoin de mettre leurs ressources en commun et de favoriser la coopération et l'intégration économique régionales du continent pour améliorer leur compétitivité sur le plan international. Il faut consolider les cinq groupements économiques régionaux du continent : Afrique de l'Ouest, Afrique du Nord, Afrique centrale, Afrique de l'Est et Afrique australe.
92. Le NOPADA met l'accent sur la prestation de services publics régionaux (transports, énergie, eau, informatique et télématique, éradication des maladies, protection de l'environnement et mise en place de capacités régionales de recherche) et sur la promotion du commerce et des investissements intra-africains. Il s'agira avant tout de rationaliser le cadre institutionnel de l'intégration économique en repérant des projets communs qui soient compatibles avec les programmes intégrés de développement nationaux et régionaux et d'harmoniser les politiques et pratiques en matière d'économie et d'investissements. Il faut assurer la coordination des politiques sectorielles nationales et suivre soigneusement les décisions régionales.

93. Le NOPADA donnera la priorité à la consolidation des capacités pour améliorer l'efficacité des structures régionales existantes et rationaliser les organisations régionales existantes. La Banque africaine de développement doit jouer un rôle de pointe dans le financement des études, programmes et projets régionaux.
94. Les secteurs couverts par le plan actuel et considérés comme des domaines prioritaires sont les suivants :
- i) Infrastructures;
  - ii) Ressources humaines, y compris l'éducation, le développement des compétences et l'inversion de la tendance à la fuite des cerveaux;
  - iii) Santé;
  - iv) Technologies de l'information et de la communication;
  - v) Agriculture;
  - vi) Energie;
  - vii) Accès des exportations africaines aux marchés des pays développés.
95. Toutefois, pour chaque secteur, l'objectif est de combler l'écart actuel entre l'Afrique et les pays développés afin d'améliorer la compétitivité du continent et de permettre à l'Afrique de participer aux processus de mondialisation. La situation particulière des Etats insulaires et sans littoral d'Afrique devra être prise en compte dans ce contexte. 0252585f **21A/57/304**

## **B. Priorités sectorielles**

### **B1. Comblent l'écart dans le domaine des infrastructures**

#### **i) Tous les secteurs des infrastructures**

96. Les infrastructures concernées sont les routes, les autoroutes, les aéroports, les ports maritimes, les chemins de fers, les voies navigables et les installations de télécommunications. Toutefois, l'accent sera mis uniquement sur les infrastructures à caractère régional ou continental.
97. Les infrastructures sont des paramètres essentiels de la croissance économique, ce pourquoi il faut trouver des moyens de placer l'Afrique au même niveau que les pays développés en termes d'accumulation de capital, matériel et humain.
98. Si l'Afrique était dotée des mêmes infrastructures de base que les pays développés, elle serait mieux en mesure de se consacrer à la production et à l'amélioration de la productivité pour faire face à la concurrence internationale. Les insuffisances structurelles des infrastructures handicapent sérieusement la croissance économique et la réduction de la pauvreté. Améliorer les infrastructures, y compris le coût et la fiabilité des services, serait dans l'intérêt de l'Afrique comme de la communauté internationale, qui pourrait obtenir des biens et services africains à meilleur marché.

99. Dans de nombreux pays d'Afrique, les colonisateurs n'ont construit d'infrastructures que pour pouvoir exporter les matières premières africaines et importer en Afrique les produits de leurs industries.

100. Il convient cependant de reconnaître que pour améliorer les infrastructures africaines, il faudra absolument des financements privés étrangers pour compléter les deux principales méthodes de financement que sont le crédit et l'aide.

101. L'initiative dans le domaine des infrastructures comprend des éléments communs à tous les secteurs ainsi que des éléments spécifiques à chacun d'entre eux.

## 102. Objectifs

- Améliorer l'accès aux infrastructures et les rendre plus abordables et fiables à la fois pour les entreprises et pour les ménages;
- Améliorer la coopération et le commerce au niveau régional grâce à de meilleures connexions transfrontalières des infrastructures;
- Accroître les investissements consacrés aux infrastructures en réduisant les risques auxquels les investissements privés doivent faire face, en particulier en matière de politiques et de réglementations;
- Edifier des bases de compétences adéquates en technologie et en ingénierie pour installer, exploiter et entretenir en Afrique des réseaux d'infrastructures « en dur».

## 103. Actions

- Avec l'assistance des institutions spécialisées dans chaque secteur, mettre en place des cadres politiques et législatifs pour encourager la concurrence. Dans le même temps, créer de nouveaux cadres de réglementation et consolider la 22 0252585f A/57/304 capacité de formation de personnes responsables de la réglementation afin de promouvoir l'harmonisation des politiques et des réglementations pour faciliter les connexions transfrontalières et l'élargissement du marché;
- Accroître les investissements consacrés aux infrastructures, en particulier pour leur rénovation, et améliorer les pratiques d'entretien qui assureront la viabilité des réseaux d'infrastructures;
- Commencer à développer des institutions de formation et des réseaux pour encourager la formation de techniciens et d'ingénieurs de haut niveau dans les secteurs des infrastructures;
- Promouvoir la participation des communautés et des utilisateurs à la construction, l'entretien et la gestion des infrastructures, en particulier dans les régions urbaines et rurales pauvres, en collaboration avec les Initiatives de gouvernance du NOPADA;
- Collaborer avec la Banque africaine de développement et d'autres institutions africaines de financement du développement pour mobiliser un financement

durable, en particulier au moyen de processus multilatéraux et des institutions et gouvernements donateurs, afin d'obtenir des dons et des fonds consentis à des conditions de faveur, pour atténuer les risques à moyen terme;

- Promouvoir des partenariats entre les secteurs public et privé qui serviront de véhicule pour attirer les investisseurs privés et concentrer le financement public sur les besoins urgents des pauvres, en consolidant les capacités de mise en oeuvre et de contrôle des accords de ce type.
- Outre ces aspects communs, les stratégies suivantes sont spécifiques à chaque secteur pour les différents types d'infrastructures :

## **ii) Comblent l'écart numérique : investir dans les technologies de l'information et de la communication**

104. Les technologies de l'information et de la communication (TIC), fondées sur l'interaction entre les ordinateurs, les télécommunications et les médias classiques, revêtent une importance cruciale pour l'économie de demain, fondée sur les connaissances. Les progrès rapides réalisés dans le domaine technologique et la baisse du coût du matériel TIC offrent de nouvelles perspectives aux pays africains pour ce qui est de l'accélération de leur croissance et de leur développement économiques. La mise en place d'un Marché commun et d'un Union africaine peut être facilitée, dans une très grande mesure, par la révolution des technologies de l'information. En plus de promouvoir le commerce intra-régional, l'utilisation des TIC peut accélérer l'intégration de l'Afrique dans l'économie mondiale.

105. L'utilisation généralisée des TIC sur le continent peut présenter des avantages comparatifs sans précédent, comme suit :

- Elle peut imprimer un nouvel élan au processus de démocratisation et à la bonne gouvernance;
- Elle peut faciliter l'intégration de l'Afrique dans la nouvelle société de l'information, sur la base de sa diversité culturelle;
- Elle peut donner lieu à diverses applications dans des domaines tels que la télédétection, la planification de l'agriculture et des infrastructures; 0252585f 23A/57/304
- Elle facilite la complémentarité entre les outils existants de promotion de la formation d'une masse critique de professionnels à l'utilisation des TIC;
- Elle facilite, dans le domaine de la recherche, la mise en place de programmes africains et de programmes d'échange dans le domaine technologique, avec un accent particulier sur la lutte contre l'analphabétisme;
- Elle permet d'identifier et d'exploiter les opportunités en matière de commerce, d'investissement et de finance;
- Elle permet de mettre en place des programmes régionaux d'apprentissage à distance et d'éducation à la santé pour améliorer la situation dans les secteurs de la santé et de l'éducation;
- Dans la gestion des conflits et la lutte contre les pandémies, elle facilite la mise en place d'un système efficace d'alerte précoce en fournissant les outils nécessaires à la surveillance constante des foyers de tension ou d'épidémie.



106. Les infrastructures des technologies de l'information et de la communication en Afrique sont insuffisantes, de même que les cadres politiques et réglementaires et les ressources humaines requises dans ce domaine. De ce fait, l'accès à des services abordables en fait de téléphone, de radio-télédiffusion, d'ordinateurs et de l'Internet est inadéquat. La densité de lignes téléphoniques y reste inférieure à une ligne pour 100 personnes. Les coûts des services sont élevés puisqu'une connexion coûte en moyenne en Afrique 20 pour cent du PIB par habitant par rapport à une moyenne mondiale de 9 pour cent et à 1 pour cent dans les pays à revenus élevés. L'Afrique n'a pas encore pu tirer parti de l'outil que constitue l'informatique et télématique pour améliorer les conditions de vie des populations et créer de nouvelles possibilités d'affaires. Les liaisons entre les pays du continent et avec les marchés mondiaux en souffrent. Quoique de nombreux pays d'Afrique aient engagé des réformes politiques dans ce domaine, ni la pénétration des services, ni leur qualité, ni leurs tarifs ne se sont encore améliorés.

### 107. Objectifs

- Doubler la densité des lignes téléphoniques pour parvenir à deux lignes pour 100 personnes d'ici l'an 2005, avec un niveau d'accès adéquat pour les ménages;
- Diminuer le coût et améliorer la fiabilité des services;
- Préparer tous les pays d'Afrique à utiliser les communications électroniques;
- Constituer une pépinière de jeunes et d'étudiants compétents dans le domaine de l'informatique et de la télématique pour en tirer des ingénieurs stagiaires en informatique et télématique, des programmeurs et des créateurs de logiciels;
- Mettre au point des logiciels à contenu local fondés en particulier sur l'héritage culturel de l'Afrique;

### 108. Actions

- Collaborer avec les institutions régionales comme l'Union panafricaine destélécommunications (UPAT) et Africa Connection pour concevoir une politique et une législation modèle pour la réforme des télécommunications, ainsi que des protocoles et des références permettant d'évaluer la préparation à l'utilisation des communications électroniques; **24 0252585f A/57/304**
- Collaborer avec les institutions régionales pour consolider les capacités de réglementation;
- Mettre sur pied un réseau d'institutions de formation et de recherche pour consolider la base de compétences de haut niveau;
- Promouvoir et accélérer les projets existants visant à connecter les écoles et les clubs de jeunes;
- Collaborer avec les institutions de financement du développement en Afrique, les initiatives multilatérales (G8 DotForce, Equipe spéciale des Nations unies) et les bailleurs de fonds bilatéraux pour mettre sur pied des mécanismes financiers visant à atténuer et à réduire les risques dans ce secteur.

### iii) Énergie

#### 109. Objectifs

L'énergie joue un rôle crucial dans le processus de développement, d'abord en tant que nécessité domestique, mais aussi en tant que facteur de production dont le coût affecte directement le prix des autres biens et services, ainsi que la compétitivité des entreprises. Compte tenu de la répartition inégale des ressources énergétiques sur le continent, il est recommandé que la recherche de sources suffisantes et abordables d'énergie soit axée sur la rationalisation de la distribution territoriale des ressources énergétiques existantes, mais mal réparties. En outre, l'Afrique doit tout mettre en oeuvre pour développer ses abondantes ressources d'énergie solaire.

- Accroître l'accès à un approvisionnement commercial en énergie, fiable et abordable, de 10 à 35 pour cent ou plus de la population d'Afrique en 20 ans;
- Améliorer la fiabilité et réduire le coût de l'approvisionnement en énergie pour les activités de production afin de permettre une croissance économique de 6 pour cent par an;
- Renverser la tendance de dégradation de l'environnement associée à l'utilisation des combustibles traditionnels dans les régions rurales;
- Exploiter le potentiel hydro-électrique des bassins fluviaux d'Afrique;
- Intégrer les réseaux de transport d'énergie électrique et les gazoducs pour faciliter les flux transfrontaliers d'énergie;
- Réformer et harmoniser les réglementations et la législation de continent sur le pétrole.

#### 110. Actions

- Etablir un Forum africain pour la réglementation des entreprises d'utilité publique et des associations régionales de réglementation;
- Mettre sur pied une équipe spéciale qui aura pour tâche de recommander des priorités et des stratégies de mise en oeuvre pour les projets régionaux, y compris la génération d'énergie hydro-électrique, les réseaux de transport d'énergie électrique et les gazoducs; 0252585f **25 A/57/304**
- Mettre sur pied une équipe spéciale pour accélérer le développement de l'approvisionnement en énergie pour les logements des groupes sociaux à faibles revenus;
- Elargir la portée du programme de la Communauté de développement de l'Afrique australe (SADC) pour la conservation de l'énergie de la biomasse au reste du continent.

## **Transports**

### **111. Objectifs**

- Réduire les délais de la circulation transfrontalière des personnes, des biens et des services;
- Réduire l'attente et les temps morts dans les ports;
- Promouvoir l'activité économique et le commerce transfrontalier des marchandises sur la base de meilleurs liens de transport terrestre;
- Accroître les liaisons de transport aérien des passagers et du fret entre les sous-régions d'Afrique.

### **112. Actions**

- Mettre sur pied des équipes spéciales dans le domaine des douanes et de l'immigration afin d'harmoniser les passages de frontières et les procédures de délivrance des visas;
- Mettre en place et favoriser des partenariats entre les secteurs public et privé pour l'octroi de concessions pour la construction, l'aménagement et l'entretien des ports, des réseaux routiers, des réseaux ferroviaires et de transport maritime;
- Promouvoir l'harmonisation des normes et des réglementations selon les modes de transport et l'utilisation accrue de services de transport multimodal;
- Collaborer avec les organisations régionales pour mettre en place des couloirs de développement du transport;
- Promouvoir des partenariats entre les secteurs public et privé pour la rationalisation de l'industrie du transport aérien et le renforcement des capacités dans le domaine du contrôle du trafic aérien.

### **iii) Eau et assainissement**

### **113. Objectifs**

- Assurer un accès durable à un approvisionnement en eau pure et potable et à un assainissement adéquats, particulièrement pour les pauvres;
- Planifier et gérer les ressources en eau pour en faire la base de la coopération et du développement aux niveaux national et régional;
- Examiner systématiquement et préserver les écosystèmes, la diversité biologique et la faune;
- Assurer la coopération sur les fleuves que se partagent plusieurs Etats membres;  
**26 0252585f A/57/304**
- Aborder la menace du changement climatique de façon efficace;
- Accroître l'agriculture irriguée et pluviale pour améliorer la production et la sécurité alimentaire.

### **114. Actions**

- Accélérer les travaux des projets sur les ressources en eau à objectifs multiples, comme par exemple l'étude du Secrétariat de la SADC de l'exploitation du fleuve Congo et l'Initiative du Bassin du Nil;

- Mettre sur pied une équipe spéciale pour planifier les effets néfastes de l'impact du changement climatique sur l'Afrique;
- S'associer à l'Initiative mondiale pour l'assainissement de l'environnement afin de promouvoir des méthodes et des projets sanitaires d'élimination des déchets;
- Appuyer le Programme Habitat des Nations unies sur la conservation des ressources en eau dans les villes africaines.

## **B2. Initiative pour la mise en valeur des ressources humaines, y compris l'inversion de la tendance à la fuite des cerveaux**

### **Réduction de la pauvreté**

#### **115. Objectifs**

- Fournir un leadership déterminé en accordant la priorité à la réduction de la pauvreté dans toutes les composantes du NOPADA et dans les politiques macroéconomiques et sectorielles des gouvernements nationaux;
- Mettre particulièrement l'accent sur la réduction de la pauvreté chez les femmes;
- Assurer une responsabilisation des pauvres dans les stratégies de réduction de la pauvreté;
- Appuyer les initiatives visant à combattre la pauvreté au niveau multilatéral, comme le Cadre global pour le développement de la Banque mondiale et le Document de stratégie pour la réduction de la pauvreté liée à l'Initiative d'allègement de la dette pour les pays pauvres très endettés (PPTE).

#### **116. Actions**

- Exiger que les programmes nationaux préparés pour les initiatives dans le cadre du présent programme d'action évaluent la situation avant et après leur mise en oeuvre, et mesurent leur impact sur la réduction de la pauvreté;
- Travailler avec la Banque mondiale, le FMI, la BAD et les institutions des Nations unies pour accélérer la mise en oeuvre et l'adoption du Cadre global de développement, de la Stratégie pour la réduction de la pauvreté et des initiatives apparentées;
- Mettre sur pied une équipe spéciale sur la question de l'égalité des sexes pour assurer que les stratégies de réduction de la pauvreté du NOPADA abordent les problèmes spécifiques aux femmes pauvres; 0252585f 27 A/57/304
- Mettre sur pied une équipe spéciale afin d'accélérer l'adoption de processus décentralisés de participation pour la construction des infrastructures et la prestation des services sociaux.

### **ii) Comblent l'écart dans le domaine de l'éducation**

#### **117. Objectifs**

- Collaborer avec les bailleurs de fonds et les institutions multilatérales pour assurer que l'objectif international du développement, visant à parvenir à une éducation primaire universelle d'ici l'an 2015, soit réalisé;
- S'efforcer d'améliorer l'élaboration et la réforme des programmes, la qualité de l'enseignement et l'accès à l'informatique et à la télématique;
- Elargir l'accès à l'enseignement secondaire et améliorer la pertinence de celui-ci par rapport au monde du travail;

- Favoriser la mise en place de réseaux d'établissements spécialisés de recherche et d'enseignement supérieur.

#### 118. **Actions**

- Examiner les initiatives actuelles conjointement avec l'Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO) et les autres principaux bailleurs de fonds;
- Examiner les niveaux des dépenses effectuées dans le domaine de l'éducation par les pays d'Afrique et prendre l'initiative d'un processus de mise au point de normes relatives aux dépenses gouvernementales dans le domaine de l'éducation;
- Mettre sur pied une équipe spéciale pour accélérer l'introduction de l'informatique et de la télématique dans les écoles primaires;
- Mettre sur pied une équipe spéciale pour examiner les capacités de recherche dont le continent a besoin dans chaque région et présenter des propositions à ce sujet.

119. Les principaux problèmes qui se posent à l'éducation en Afrique proviennent de l'insuffisance des installations et des systèmes de formation de la vaste majorité des Africains. Ceux d'entre eux qui ont eu la possibilité de fréquenter des établissements d'enseignements ailleurs ont démontré qu'ils étaient capables de réussir.

120. Le plan soutient la consolidation immédiate des établissements d'enseignement supérieur dans toute l'Afrique, en créant, suivant les besoins des universités spécialisées, des programmes de coopération avec des enseignants africains. Il faut aussi insister sur la nécessité de mettre en place des instituts technologiques.

#### **iii) Inversion de la tendance à la fuite des cerveaux**

#### 121. **Objectifs**

- Inverser la tendance à la fuite des cerveaux pour en faire une tendance au « gain des cerveaux » en Afrique;**28 0252585f A/57/304**
- Renforcer et retenir sur le continent les capacités humaines nécessaires au développement de l'Afrique;
- Elaborer des stratégies pour l'utilisation du savoir-faire et des compétences des Africains de la diaspora dans le domaine scientifique et technologique en vue du développement de l'Afrique.

#### 122. **Actions**

- Créer en Afrique un environnement politique, social et économique propice à la réduction de la fuite des cerveaux et au flux des investissements dont le continent a tant besoin;
- Mettre en place une base de données fiable sur la fuite des cerveaux pour déterminer l'ampleur du problème et promouvoir la coordination et la collaboration entre les experts des pays d'origine et ceux de la diaspora;
- Etablir des réseaux scientifiques et techniques pour favoriser le rapatriement des connaissances scientifiques dans les pays d'origine et promouvoir la coopération

entre les experts des pays d'origine et ceux de la diaspora;

- Veiller à ce que l'expertise des Africains installés dans les pays développés soit utilisée dans le cadre de l'exécution de certains des projets prévus dans le NOPADA.

#### **iv) Santé**

### **123. Objectifs**

- Renforcer les programmes de lutte contre les maladies transmissibles afin qu'ils soient à la hauteur de la tâche d'alléger le fardeau des maladies;
- Disposer d'un système de soins de santé solide qui réponde aux besoins et qui nappuie efficacement la lutte contre les maladies;
- Assurer l'appui nécessaire au développement durable d'un système de soins de santé efficace;
- Habilitier les peuples d'Afrique à agir pour améliorer leur propre santé et assurer l'éducation sanitaire en Afrique;
- Réussir à avoir un impact sur le fardeau de maladies qui pèse sur les personnes les plus pauvres en Afrique.

### **124. Actions**

- Renforcer la participation de l'Afrique aux processus visant l'obtention de médicaments à des prix abordables, notamment ceux auxquels sont engagées les compagnies pharmaceutiques internationales et la société civile internationale et examiner les possibilités d'utiliser d'autres systèmes d'approvisionnement pour les médicaments et les fournitures essentiels;
- Mobiliser les ressources requises pour intervenir de façon efficace contre les maladies et mettre en place de solides systèmes sanitaires;
- Mener campagne en faveur d'un appui financier international accru pour lutter contre le VIH/SIDA et les autres maladies transmissibles; 0252585f **29 A/57/304**
- Collaborer avec d'autres organisations internationales comme l'OMS et les bailleurs de fonds afin de s'assurer que l'appui au continent est accru pour atteindre au moins 10 milliards de dollars EU par an;
- Encourager les pays africains à accorder la priorité aux soins de santé dans leurs propres budgets et à accroître progressivement ces budgets pour parvenir à un niveau déterminé d'un commun accord;
- Mobiliser conjointement des ressources pour consolider les capacités afin de permettre à tous les pays d'Afrique d'améliorer les infrastructures et la gestion des soins de santé.

125. L'Afrique est le domaine privilégié de graves maladies endémiques. Bactéries et parasites, portés par des insectes, des personnes en déplacement et autres vecteurs, y prospèrent, notamment grâce à la faiblesse des politiques écologiques et aux mauvaises conditions de vie des populations. Un des principaux obstacles aux efforts de développement en Afrique est la lourde incidence des maladies

transmissibles, en particulier le VIH/SIDA, la tuberculose et le paludisme. A moins que l'on ne mette un frein à ces épidémies pour ultérieurement les éradiquer, il restera impossible de véritablement mettre en valeur les ressources humaines du continent.

126. Dans le domaine de la santé, l'Afrique soutient fort mal la comparaison avec le reste de la communauté internationale. En 1997, les taux de mortalité des enfants et des adolescents y étaient respectivement de 105 et 169 pour mille par rapport à 6 et 7 pour mille dans les pays développés. L'espérance de vie y est de 48,9 ans par rapport à 77,7 dans les pays développés. Il n'y a que 16 médecins pour 100.000 habitants par rapport à 253 dans les pays industrialisés. La pauvreté, que reflète le très faible niveau de revenus par habitant, est un des principaux facteurs empêchant les populations de surmonter leurs problèmes de santé.
127. La nutrition affecte aussi la situation sanitaire. La consommation quotidienne moyenne de calorie va de 2.384 dans les pays à faibles revenus à 2846 dans les pays à revenus moyens et 3390 dans les pays de l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE).
128. La santé, que l'OMS définit comme étant un état complet de bien-être physique et mental, contribue à l'augmentation de la productivité et par conséquent à la croissance économique. Les effets les plus évidents de l'amélioration de la santé de la force de travail sont la diminution des journées de travail perdues pour cause de maladie, le relèvement de la productivité et la possibilité d'avoir des emplois mieux payés. En fin du compte, améliorer la santé et la nutrition contribue directement à relever le bien-être des populations, à arrêter la propagation des maladies, à diminuer les taux de mortalité infantile, à prolonger l'espérance de vie et à améliorer les capacités d'étude des jeunes scolarisés. On peut donc nettement établir le lien entre l'amélioration de la situation sanitaire et la lutte contre la pauvreté.

### **B3. Agriculture**

129. La majeure partie des populations d'Afrique vit dans les régions rurales. Néanmoins, les systèmes agraires sont généralement faibles et improductifs. Comme ils sont associés à des handicaps extérieurs tels que l'incertitude climatique, les déformations de la politique économique et les changements des prix mondiaux, ces **30 0252585f A/57/304** systèmes ont entravé l'approvisionnement agricole et l'accroissement des revenus dans les régions rurales, ce qui a conduit à la pauvreté.
130. La nécessité pressante de parvenir à la sécurité alimentaire dans les pays d'Afrique impose que la question des systèmes agricoles inadéquats soit abordée pour que la production alimentaire puisse être accrue et les niveaux nutritionnels améliorés.

131. L'amélioration de la performance agricole est une condition préalable au développement économique du continent. L'accroissement du pouvoir d'achat des populations rurales qui en résultera conduira également à une augmentation réelle de la demande de produits industriels africains. La dynamique induite constituerait une source significative de croissance économique.
132. L'accroissement de la productivité agricole repose sur l'élimination d'un certain nombre de contraintes structurelles qui affectent le secteur. Une contrainte clé est l'incertitude climatique, qui augmente le facteur de risque auquel une agriculture intensive, fondée sur l'afflux significatif d'investissements privés, doit faire face. En conséquence, les gouvernements doivent appuyer la mise en place d'infrastructures d'irrigation et mettre en valeur des terres irrigables lorsque les entreprises privées y rechignent. L'amélioration de l'infrastructure rurale (routes, électrification des zones rurales, etc.) est également essentielle.
133. L'environnement institutionnel de l'agriculture a aussi un effet significatif sur la productivité et la performance de ce secteur dans le domaine de l'approvisionnement. Un appui institutionnel sous la forme de centres et d'instituts de recherche, la fourniture de services de vulgarisation et d'appui ainsi que des foires commerciales agricoles stimuleront la production d'excédents commercialisables. Le cadre des réglementations relatives à l'agriculture doit également être pris en considération, avec notamment l'encouragement des dirigeants des communautés locales dans les régions rurales et la participation de ces communautés à la formulation des politiques et à la prestation des services.
134. Depuis quelques temps, les bailleurs de fonds bilatéraux et les institutions multilatérales n'accordent que peu d'attention au secteur agricole et aux régions rurales, dans lesquelles vivent 70 pour cent des pauvres d'Afrique. Par exemple, dans le portefeuille de la Banque mondiale, les crédits destinés à l'agriculture s'élevaient à 39 pour cent en 1978 mais étaient tombés à un niveau de 12 pour cent en 1996 et à un niveau de 7 pour cent en l'an 2000. La communauté des bailleurs de fonds dans son ensemble doit renverser cette tendance négative.

#### **B4. Initiative pour l'environnement**

135. L'on sait qu'un environnement sain et productif est une condition préalable indispensable à la réussite du NOPADA. L'on sait aussi que tous les aspects indispensables à l'entretien de cette base écologique sont nombreux et complexes et qu'il faudra une combinaison systématique d'initiatives pour mettre au point un programme cohérent de protection de l'environnement. Il faudra faire des choix et établir l'ordre de priorités des premières interventions.
136. L'on sait de plus que l'objectif qui doit être au coeur de l'initiative en matière d'environnement doit être de lutter contre la pauvreté et de contribuer au développement socio-économique de l'Afrique. L'expérience a montré que nombre de mesures prises pour protéger l'environnement peuvent beaucoup contribuer à 0252585f 31 A/57/304 créer des emplois, à responsabiliser les populations et à leur offrir cohésion sociale et dignité tout en combattant la pauvreté.



137. Il convient de mentionner aussi que l'Afrique va accueillir le Sommet mondial sur le développement durable en septembre 2002. La gestion de l'environnement est à la base de toute une gamme de sujets que le sommet examinera et nous pensons que cela relève particulièrement le statut des délibérations en matière d'environnement dans le cadre du NOPADA

138. L'on visera dans ce cadre huit interventions prioritaires :

– **Lutter contre la désertification.** L'on envisage des interventions modèles de remise en état des terres dégradées visant les facteurs qui en ont provoqué la dégradation. Nombre de ces activités seront à forte intensité de travail, à savoir des programmes de travaux publics qui contribueront à répondre aux besoins de développement social du continent.

– **Protection des zones humides.** Multiplier des interventions modèles africaines de protection des zones humides dont les bénéfices socioécologiques offrent un excellent rendement.

– **Espèces exotiques envahissantes.** Il faudra établir des partenariats pour empêcher l'implantation d'espèces exotiques envahissantes ou lutter contre elles. Ces partenariats seront indispensables tant pour assurer l'intégrité des écosystèmes naturels que pour protéger l'économie. D'importantes initiatives à forte intensité de travail pourront être envisagées.

– **Gestion des côtes.** Pour protéger les ressources côtières et en assurer la meilleure exploitation possible, l'on suggère encore une fois des interventions modèles qui pourront être suivies d'un programme plus vaste.

– **Réchauffement planétaire.** L'accent sera mis tout d'abord sur le suivi et la réglementation de l'impact des changements climatiques en même temps que des contributions qui y sont apportées. Des mesures à forte intensité de travail sont indispensables pour une lutte intégrée contre les incendies.

– **Zones transfrontières de protection de l'environnement.** Il s'agirait de tirer parti des initiatives naissantes de partenariats entre les pays pour protéger l'environnement, favoriser le tourisme et par conséquent créer des emplois et les protéger.

– **Gouvernance écologique.** Il s'agit de répondre aux besoins en termes d'institutions, de législations, de planification, de formation et de renforcement des capacités indispensables à la réalisation de toutes les actions susmentionnées.

– **Financement.** Il faudra assurer au travail de financement un cadre soigneusement structuré et équitable.

139. L'Initiative pour l'environnement offre le net avantage de regrouper de nombreuses initiatives qui peuvent être engagées dans des délais relativement courts et dont le rendement par rapport aux investissements est exceptionnel en termes de création d'une base socio-écologique permettant au NOPADA de prospérer. **32 0252585f A/57/304**

## **B5. Culture**

140. La culture fait partie intégrante des efforts de développement du continent. C'est pourquoi il est indispensable de protéger et d'utiliser correctement le savoir autochtone qui représente une dimension importante de la culture du continent et d'en faire bénéficier toute l'humanité. Le NOPADA consacrera une attention toute particulière à la protection et au développement du savoir traditionnel. C'est-à-dire aux oeuvres littéraires et artistiques nourries de tradition comme aux travaux scientifiques, performances, inventions, découvertes, conceptions, marques, appellations et symboles, informations encore non divulguées et toutes autres innovations et créations fondées sur la tradition et des activités intellectuelles dans les domaines industriel, scientifique, littéraire ou artistique. Ce concept englobe aussi le patrimoine génétique et les connaissances médicales traditionnelles qui y sont associées.
141. Les dirigeants du NOPADA prendront d'urgence des mesures pour faire en sorte que le savoir autochtone de l'Afrique soit protégé par des législations appropriées. Ils favoriseront aussi sa protection au niveau international en travaillant pour ce faire en étroite collaboration avec l'Organisation mondiale de la propriété intellectuelle (OMPI).

## **B6. Tribunes sur la science et la technologie**

### **142. Objectifs**

- Promouvoir une coopération et une amélioration des connexions transfrontalières en utilisant les connaissances dont disposent les centres d'excellence existants pour tout le continent;
- Développer et adapter la capacité de collecte et d'analyse de l'information pour appuyer les activités de production et les exportations de l'Afrique;
- Générer une masse critique de compétences technologiques dans des domaines ciblés qui présentent un potentiel de croissance élevé, en particulier la biotechnologie et les sciences de la Terre;
- Assimiler et adapter les technologies existantes pour diversifier la production des industries manufacturières.

### **143. Actions**

- Etablir une coopération régionale pour la mise au point et la diffusion de normes pour les produits, ainsi que pour les systèmes d'information géographique (SIG);
- Mettre au point des réseaux entre les centres d'excellence existants, en particulier au moyen de l'Internet, d'échanges de personnel et de programmes de formation transfrontaliers et fournir une assistance aux scientifiques et aux chercheurs réfugiés;
- Collaborer avec l'UNESCO et l'Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO) ainsi que d'autres organisations internationales pour exploiter la biotechnologie afin de développer le potentiel commercial de la riche diversité biologique et de la base de connaissances

autochtones de l'Afrique, en améliorant la productivité agricole et en développant la production pharmaceutique; 0252585f 33 A/57/304

- Développer la recherche dans le domaine des sciences de la Terre pour accroître l'exploitation des richesses en minerais de l'Afrique;
- Mettre en place et développer une base de compétences dans le domaine des techniques de fabrication des produits et du contrôle de la qualité pour appuyer la diversification des industries de transformation.

## **C. Mobilisation des ressources**

### **C1. Initiative en faveur des flux de capitaux**

144. Pour réaliser la croissance annuelle d'environ 7 pour cent par an envisagée dans les objectifs internationaux de développement et surtout pour diminuer de moitié l'incidence de la pauvreté en Afrique d'ici l'an 2015, le continent a besoin de combler un déficit annuel de 12 pour cent de son PIB, soit 64 milliards de dollars EU. Il faudra pour ce faire augmenter l'épargne domestique et améliorer la perception des recettes fiscales. Cependant, la majeure partie de ces ressources devra être obtenue de l'extérieur du continent. Selon le NOPADA, ce sont avant tout la réduction de la dette et l'APD qui apporteront les ressources extérieures requises à court et moyen terme, tandis que les apports de capitaux privés doivent être envisagés plutôt à long terme. Un principe fondamental en matière de flux de capitaux est que l'augmentation des apports de capitaux est inséparable de l'amélioration de la gouvernance. C'est pourquoi la participation aux initiatives en matière de gouvernance économique et politique est une condition préalable indispensable à la participation à l'initiative relative aux flux de capitaux.

#### **i) Augmenter la mobilisation des ressources internes**

145. Pour relever la croissance et réduire plus efficacement la pauvreté, l'Afrique a besoin de mobiliser des ressources supplémentaires. Dans les pays, les ressources proviennent de l'épargne domestique des entreprises et des ménages qui devaient être nettement augmentée. Il faudrait aussi augmenter les revenus fiscaux pour augmenter les recettes publiques tout en rationalisant les dépenses des pouvoirs publics. Les pays d'Afrique perdent une importante partie de l'épargne locale du fait de la fuite des capitaux. C'est une tendance qui ne pourra être renversée que si les ressortissants pensent qu'ils ont intérêt à conserver leurs richesses en Afrique. C'est pourquoi il faut aussi d'urgence créer des conditions favorables aux investissements du secteur privé, local et étranger.

#### **ii) Initiative au sujet de la dette**

146. Le NOPADA vise à obtenir un allègement de la dette qui aille au-delà des niveaux actuels (fondés sur le concept de « viabilité » de la dette) lesquels imposent encore des paiements au titre du service de la dette qui contribuent pour beaucoup au déficit. A long terme, l'objectif du NOPADA est de lier l'allègement de la dette aux résultats mesurés des activités de réduction de la pauvreté. En attendant, les plafonds du service de la dette devraient être fixés au prorata des recettes budgétaires, avec des plafonds différents pour les pays de l'Association internationale de développement (IDA) et les autres. Pour obtenir le maximum

d'engagements à des conditions de faveur – allègement de la dette plus APD – dont l'Afrique a besoin, les dirigeants du NOPADA négocieront avec les gouvernements créanciers. Les pays devraient s'adresser aux mécanismes existants d'allègement de la dette – PPTE et Club de Paris – avant d'essayer d'obtenir de l'aide par le biais du NOPADA. L'Initiative au sujet de la dette exigera des pays d'adopter des stratégies convenues de réduction de la pauvreté, des stratégies au sujet de la dette, ainsi que leur participation à l'Initiative en matière de saine gestion économique, afin que ces pays soient en mesure d'absorber ces ressources supplémentaires. En plus d'essayer d'alléger plus encore la dette au moyen de la stratégie transitoire susdite, les dirigeants du NOPADA mettront en place un forum qui permette aux pays d'Afrique d'avoir des échanges d'expériences et de se mobiliser pour améliorer les stratégies d'allègement de la dette.

#### 147. **Actions**

- Les chefs d'Etat du NOPADA vont essayer de négocier avec la communauté internationale un accord pour obtenir un allègement plus important de la dette en faveur des pays participant au NOPADA, sur la base des principes illustrés plus hauts;
- Les dirigeants du NOPADA vont mettre en place un forum où les pays d'Afrique pourront procéder à des échanges d'expérience et se mobiliser pour améliorer les stratégies d'allègement de la dette. Ils y auront des échanges de vue sur la révision et l'amélioration du processus de PPTE.

#### **iii) Initiative pour transformer l'APD**

148. Le NOPADA vise à obtenir une augmentation des apports d'APD à moyen terme et d'en transformer le système d'acheminement afin que ces ressources puissent être utilisées de manière plus efficace par les pays d'Afrique qui en bénéficient. Le NOPADA créera un Forum sur l'APD où les pays d'Afrique pourront mettre au point une prise de position commune sur la transformation de l'APD, avoir des pourparlers avec le Comité d'aide au développement (CAD) de l'OCDE et d'autres bailleurs de fonds pour rédiger une charte qui serve de base au partenariat pour le développement. Aux termes de cette charte, la participation à l'Initiative en faveur d'une saine gestion économique sera une condition préalable pour améliorer la capacité des pays d'Afrique à tirer parti de l'augmentation des apports d'APD; la charte proposera un mécanisme complémentaire indépendant d'évaluation, chargé d'assurer le suivi de la performance des bailleurs de fonds. Le NOPADA appuiera la mise en place d'un Groupe d'étude sur le Document de stratégie pour la réduction de la pauvreté (DRSP) qui travaillera de concert avec la Banque mondiale et le FMI au sujet de ce processus.

#### 149. **Actions**

- Créer, en contrepartie au CAD de l'OCDE, un Forum de l'APD qui permette aux pays d'Afrique de mettre au point une prise de position commune sur la transformation de l'APD;

- Par le biais du Forum sur l'APD, négocier avec les institutions donatrices l'institution d'une charte du partenariat pour le développement dans laquelle seraient inscrits tous les principes décrits plus haut;
- Appuyer les efforts de la CEA pour la mise en place d'un Groupe d'étude sur le DRSP;
- Mettre en place un mécanisme indépendant chargé d'évaluer les performances des bailleurs de fonds et des pays bénéficiaires.0252585f  
**35A/57/304**

#### **iv) Initiative pour les apports de capitaux privés**

150. Le NOPADA vise à augmenter les apports de capitaux privés venant de l'extérieur de l'Afrique, pour en faire un moyen durable essentiel à long terme afin de combler les déficits.

151. – La première des priorités sera de s'attaquer à la perception de l'Afrique par les investisseurs comme étant un continent à « haut risque » du fait de l'insécurité des droits de propriété et des insuffisances des réglementations et des marchés. Plusieurs éléments du NOPADA vont contribuer à diminuer ces risques progressivement, notamment les initiatives relatives au maintien de la paix et de la sécurité, à la bonne gouvernance politique et économique, à l'amélioration des infrastructures et à la réduction de la pauvreté. Parmi les mécanismes transitoires destinés à minimiser les risques devraient figurer des plans de garantie des crédits et la consolidation des cadres réglementaires et législatifs relatifs aux investissements.

– La priorité suivante sera de mettre en oeuvre un programme de renforcement des capacités en partenariat public/privé par le truchement de la Banque africaine de développement et des banques régionales de développement, afin d'aider les pouvoirs publics, aux niveaux local et national, à structurer et réglementer les transactions concernant les infrastructures et les services sociaux.

– La troisième priorité sera de promouvoir l'amélioration des marchés financiers domestiques, leur harmonisation et leur intégration par-delà les frontières, grâce à une Equipe de travail chargée de l'intégration des marchés financiers qui commencera par mettre l'accent sur la législation et la réglementation des régimes financiers.

#### **152. Actions**

- Mettre en place une équipe de travail chargée de l'audit des législations et réglementations portant sur les investissements afin d'en réduire les risques et d'en assurer l'harmonisation en Afrique;
- Effectuer une étude d'évaluation des besoins et de faisabilité à propos des instruments financiers en vue de minimiser les risques associés à la conduite des affaires en Afrique;
- Engager une initiative pour améliorer les capacités des pays de mettre en place des partenariats entre secteur privé et pouvoirs publics;

- Créer une Equipe de travail sur l'intégration des marchés financiers qui permettra d'accélérer ladite intégration en mettant en place des cadres législatifs et réglementaires compétitifs sur le plan international et en créant une plate-forme unique pour les affaires en Afrique;

- Il va néanmoins être aussi important, en particulier à court et moyen termes, d'obtenir des ressources supplémentaires en APD et la réduction de la dette.

Plus d'APD serait nécessaire pour permettre aux pays les moins avancés d'atteindre les objectifs internationaux de développement, en particulier en matière d'enseignement primaire, de santé et d'éradication de la pauvreté.

Réduire plus encore la dette est aussi crucial. L'Initiative améliorée pour alléger l'endettement des pays pauvres très endettés (PPTE) impose encore à **36** 0252585fA/57/304 de nombreux pays en bénéficiant un très lourd fardeau d'endettement, compte tenu de la nécessité de consacrer plus de ressources à la réduction de la pauvreté. De plus, certains pays qui ne bénéficient pas de cette Initiative auraient besoin que leur dette soit réduite pour pouvoir consacrer des ressources à la lutte contre la pauvreté.

## **C2. Initiative pour l'accès aux marchés**

### **i) Diversification de la production**

153. Les économies africaines sont vulnérables parce qu'elles dépendent de produits primaires et de secteurs fondés sur les ressources et que leurs exportations sont peu nombreuses. Il faudrait d'urgence diversifier la production et cela devrait logiquement se faire pour commencer à partir de la base de la production africaine actuelle, à savoir les ressources naturelles du continent. Il faut augmenter la valeur ajoutée dans les agro-industries et dans l'enrichissement des minerais et développer plus avant la production de biens d'équipement, grâce à une stratégie de diversification économique fondée sur des liaisons intersectorielles. Il faut appuyer les entreprises privées, aussi bien les micro-entreprises du secteur informel que les petites et moyennes manufactures, principaux moteurs de croissance et de développement. Les pouvoirs publics doivent supprimer les obstacles aux affaires et encourager les talents créatifs des entrepreneurs africains.

### **ii) Agriculture**

#### **154. Objectifs**

- Améliorer la productivité de l'agriculture en accordant une attention particulière aux petits exploitants et aux agricultrices;
- Assurer la sécurité alimentaire pour tous et accroître l'accès des pauvres à une alimentation et à une nutrition adéquates;
- Promouvoir des mesures pour lutter contre la dégradation des ressources naturelles et encourager des méthodes de production qui soient écologiquement durables;
- Intégrer les pauvres ruraux à l'économie de marché et leur fournir un meilleur accès aux marchés à l'exportation;

- Transformer l’Afrique en exportateur net de produits agricoles;
- Jouer un rôle stratégique prédominant dans le domaine des sciences agricoles et du développement de la technologie.

## 155. Actions

### **Au niveau de l’Afrique :**

- Relever la sécurité de l’approvisionnement en eau pour l’agriculture en mettant sur pied des dispositifs d’irrigation à petite échelle, en améliorant la gestion des ressources en eau au niveau local et en accroissant l’échange de l’information et du savoir-faire technique avec la communauté internationale;
- Améliorer la sécurité du régime foncier, traditionnel et moderne, et promouvoir les réformes foncières nécessaires; 0252585f **37 A/57/304**
- Encourager la sécurité alimentaire au niveau régional, sous-régional, national et au niveau des ménages en assurant et gérant l’accroissement de la production, du transport, du stockage et de la commercialisation des cultures alimentaires, de la production animale et de la pêche. Accorder, ce faisant, une attention particulière aux besoins des pauvres, et mettre sur pied des systèmes d’alerte précoce pour surveiller la sécheresse et la production agricole;
- Améliorer les mécanismes de crédit et de financement agricole ainsi que l’accès au crédit des petits exploitants et des agricultrices;
- Réduire la prépondérance des dépenses publiques dans les zones urbaines en Afrique en transférant des ressources des activités urbaines aux activités rurales.

### **Au niveau international :**

- Mettre au point de nouveaux systèmes de partenariat pour des projets agricoles particuliers de grande envergure afin de combattre la saturation des bailleurs de fonds;
- Obtenir l’aide de pays en développement pour permettre à l’Afrique de mener et de développer ses propres capacités de recherche-développement dans le domaine de l’agriculture;
- Promouvoir l’accès des produits alimentaires et agricoles d’Afrique et, en particulier, des produits transformés aux marchés internationaux en améliorant la qualité de ces produits pour qu’ils répondent aux normes de ces marchés;
- Soutenir la création de réseaux africains avec des partenaires extérieurs dans les domaines de la technologie et du savoir-faire agricoles, des services de vulgarisation et des infrastructures rurales;
- Appuyer les investissements dans la recherche dans les domaines des cultures à grand rendement et des méthodes de conservation et de stockage durables;
- Fournir un appui afin de consolider les capacités nationales et régionales dans le domaine des négociations commerciales multilatérales, y compris les réglementations sanitaires et les autres réglementations sur la commercialisation des produits agricoles.

### **iii) Industries extractives**

#### **156. Objectifs**

- Améliorer la qualité des informations sur les ressources minières;
- Mettre en place un cadre réglementaire favorable au développement des industries extractives;
- Instituer des pratiques exemplaires pour assurer l'efficacité de l'extraction des ressources minières et de minerais de qualité supérieure.

#### **157. Actions**

##### **Au niveau de l'Afrique :**

- Harmoniser les politiques et réglementations pour se conformer aux niveaux minimums convenus en matière d'exploitation; **38 0252585f A/57/304**
- Harmoniser les engagements en vue de diminuer constamment la perception de risques associés aux investissements en Afrique;
- Harmoniser les sources d'information sur les opportunités d'investissements;
- Collaborer plus intensément pour le partage des connaissances sur les ressources naturelles et les moyens d'en augmenter la valeur ajoutée;
- Respecter les conditions d'apports en valeur ajoutée (enrichissement) dans les investissements destinés au secteur minier en Afrique;
- Créer une Ecole africaine des mines (qui offre enseignement, formation et qualification à tous les niveaux). Ceci pourrait se faire en assurant la collaboration entre des écoles existantes.

##### **iv) Manufacture**

#### **158. Objectifs**

- Relever la production, la compétitivité et la diversification du secteur domestique privé, en particulier dans les sous-secteurs de l'agro-industrie, des mines et des manufactures, là où s'offrent des possibilités d'exportations et de création d'emplois;
- Créer dans les pays d'Afrique des offices nationaux des normes;
- Harmoniser les réglementations techniques des pays d'Afrique.

#### **159. Actions**

##### **Au niveau de l'Afrique :**

- Créer de nouvelles industries ou moderniser celles qui existent dans les pays d'Afrique qui jouissent d'avantages comparatifs, notamment pour les agroindustries, la production d'énergie et les industries dépendant des ressources minières;



- Devenir membres des organes normatifs internationaux pertinents. Une participation active de l’Afrique lui permettrait d’y mieux faire entendre sa voix et d’assurer une contribution véritable des industries africaines à la formulation des normes internationales. Cela assurerait aussi le transfert des copyrights des normes internationales aux offices nationaux des normes;
- Mettre en place des institutions nationales de métrologie en liaison avec le système international de métrologie. Ceci resterait toujours la responsabilité des pouvoirs publics;
- Faire en sorte que des laboratoires d’essais et des organismes de délivrance de certificats soient mis en place pour faire respecter les réglementations techniques nationales pertinentes. Ces institutions devraient être mises en place le plus rapidement possible là où il n’en existe pas encore;
- Mettre en place une infrastructure d’agrément semblable à l’Organisation internationale de normalisation (ISO) qui soit acceptée par la communauté internationale. Une telle infrastructure pourrait être nationale dans les pays où l’industrie est suffisamment solide pour s’en charger ou bien l’on pourrait envisager des structures régionales. Il faudrait consacrer des fonds adéquats pour devenir membres des structures internationales telles que le Forum 0252585f **39 A/57/304** d’accréditation internationale et la Commission internationale de l’électrotechnique (CIE).
- Faire assurer la reconnaissance réciproque des résultats des essais et des certificats délivrés par les principaux partenaires commerciaux de l’Afrique. En général, cela n’est possible que si l’on a mis en place des cadres normatifs, des réglementations techniques, des mesures de métrologie et d’agrément et que l’on peut démontrer qu’ils remplissent les critères internationaux.

#### **Au niveau international :**

- Faciliter, en créant divers mécanismes dont des associations d’hommes d’affaires, les échanges d’informations entre les entreprises d’Afrique et celles de l’extérieur du continent pour viser la mise en place de co-entreprises et d’accords de sous-traitance;
- Aider à consolider les institutions africaines de formation en matière de développement industriel, en particulier en favorisant l’établissement de réseaux avec des partenaires internationaux;
- Promouvoir les transferts de technologies nouvelles et appropriées vers les pays d’Afrique;
- Mettre au point et faire accepter des pratiques exemplaires en matière de réglementations techniques qui remplissent les critères de l’Accord de l’Organisation mondiale du commerce (OMC) sur les obstacles techniques au commerce (OTC) tout en répondant aux besoins de l’Afrique. Les réglementations techniques des pays développés sont marquées par le passé et souvent inutilement compliquées pour de nombreux pays d’Afrique;
- Créer des offices des normes offrant aux industries et aux pouvoirs publics les informations requises sur les normes nationales, régionales et internationales pour

faciliter l'accès aux marchés. Ces centres devraient être reliés aux autres institutions semblables existantes aux niveaux national, régional et international et pourraient aussi servir de points d'information nationale pour l'Accord de l'OMC sur les OTC;

- Assurer la formulation de normes nationales et régionales appropriées en instituant des comités techniques qui représentent de façon appropriée les parties prenantes du pays et faire en sorte que ces comités soient gérés conformément aux directives de l'ISO et aux exigences de l'Accord de l'OMC sur les OTC.

## **v) Tourisme**

### **160. Objectifs**

- Repérer aux niveaux national et sous-régional les projets-clés pouvant avoir d'importants effets de percolation et contribuer à l'intégration économique interrégionale;
- Mettre au point une stratégie régionale de marketing;
- Créer une capacité de recherche sur le tourisme et les statistiques touristiques;
- Promouvoir les partenariats semblables à ceux formés dans le cadre d'organes sous-régionaux tels que l'Organisation régionale du tourisme en Afrique **40** 0252585f A/57/304 australe (RETOSA), la Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) et la SADC.

### **161. Actions**

#### **Au niveau de l'Afrique :**

- Forger des relations de coopération qui permettent de tirer parti d'un partage des connaissances tout en offrant une base aux autres pays souhaitant s'engager dans des activités relevant du tourisme;
- Offrir aux peuples d'Afrique la possibilité de participer activement à des projets durables de tourisme au niveau des communautés;
- Donner la priorité à la sécurité et à la sûreté des consommateurs;
- Commercialiser les produits touristiques africains, comme le tourisme d'aventure, l'écotourisme et le tourisme culturel;
- Assurer une meilleure coordination des initiatives régionales de tourisme en Afrique pour multiplier les produits et en assurer la diversité;
- Tirer le meilleur parti possible de la forte demande inter-régionale d'activités touristiques en concevant des campagnes de marketing spécialisées et taillées sur mesure pour les consommateurs.

## **vi) Services**

162. Les services peuvent constituer des activités très importantes pour les pays africains, en particulier ceux qui sont bien équipés dans le domaine des TIC (téléservices).

## **vii) Promotion du secteur privé**

### **163. Objectifs**

- Créer un environnement sain et favorable aux activités du secteur privé, en mettant surtout l'accent sur les entrepreneurs locaux;
- Favoriser les investissements étrangers directs et les échanges commerciaux, en mettant l'accent sur les exportations;
- Développer les micro-entreprises, les petites et moyennes entreprises, en particulier dans le secteur informel.

### **164. Actions**

#### **Au niveau de l'Afrique :**

- Prendre des mesures pour améliorer les capacités du secteur privé dans les domaines de l'esprit d'entreprise, de la gestion et des techniques en appuyant l'acquisition de technologies, les améliorations de la production, la formation et le développement des compétences;
- Consolider les chambres de commerce, les associations commerciales et professionnelles ainsi que leurs réseaux régionaux; 0252585f **41 A/57/304**
- Organiser le dialogue entre pouvoirs publics et secteur privé pour mettre au point une vision commune de stratégie du développement économique et supprimer les obstacles au développement du secteur privé;
- Renforcer et encourager la croissance des micro-industries, des petites et moyennes industries, grâce à un soutien technique adéquat des institutions de service et de la société civile et améliorer leur accès à des capitaux en consolidant les programmes de microfinancement, tout particulièrement en faveur des femmes entrepreneurs.

#### **Au niveau international :**

- Promouvoir des programmes de développement de l'esprit d'entreprise pour assister des entreprises africaines;
- Offrir une assistance technique pour contribuer à la mise en place de réglementations appropriées et à la promotion de petites et moyennes entreprises et de micro-entreprises et de programmes de microfinancement pour le secteur privé africain.

## **viii) Promotion des exportations de l'Afrique**

### **165. Objectifs**

- Améliorer les procédures douanières et les programmes de drawback;
- S'attaquer aux barrières au commerce international en relevant les normes;
- Augmenter le commerce intra-régional en favorisant les contacts entre les entreprises africaines de part et d'autre des frontières;
- Changer l'image négative de l'Afrique en apportant des solutions aux conflits et en faisant le marketing du continent;
- Remédier aux pénuries de compétences à court terme en donnant des encouragements appropriés et en assurant la formation au niveau des entreprises.

## 166. Actions

### **Au niveau de l'Afrique :**

- Promouvoir le commerce intra-africain afin que les pays d'Afrique se procurent sur le continent des importations qui provenaient jusqu'à présent du reste du monde;
- Créer des mécanismes et institutions de marketing pour mettre au point des stratégies de commercialisation des produits africains;
- Faire connaître les sociétés africaines d'importation et d'exportation et leurs produits, notamment grâce à des foires expositions commerciales;
- Réduire les coûts des opérations et des transactions;
- Promouvoir et améliorer les accords commerciaux régionaux, libéraliser plus avant le commerce interrégional et harmoniser les règles d'origine, les tarifs douaniers et les normes des produits;
- Réduire les droits de douane sur les exportations. **42 0252585f A/57/304**

### **Au niveau international :**

- Négocier des mesures et accords de facilitation pour améliorer l'accès des produits africains aux marchés du monde entier;
- Encourager les investissements étrangers directs;
- Aider à consolider les capacités du secteur privé tout en renforçant les capacités nationales et sous-régionales en matière de négociations commerciales, de mise en application des règles de l'OMC et pour identifier et exploiter les nouvelles possibilités d'échanges commerciaux issues du système commercial multilatéral;
- Les chefs d'Etat doivent assurer une participation active aux échanges commerciaux mondiaux, gérés sous les auspices de l'OMC depuis 1995. Si un nouveau cycle de négociations commerciales multilatérales commence, il devra tenir compte des préoccupations, besoins et intérêts du continent africain et les inscrire dans les règles futures de l'OMC.

## 167. La participation au système commercial mondial permettra :

- D'assurer aux exportations de l'Afrique un accès aux marchés ouvert, prévisible et diversifié sur le plan géographique;
- D'offrir une tribune où les pays en développement puissent collectivement exiger des pays développés des ajustements structurels dans les industries pour lesquelles le monde en développement dispose actuellement d'un avantage comparatif naturel;
- De faire de la transparence et de la prévisibilité des conditions préalables indispensables à l'augmentation des investissements, ce qui permettrait d'améliorer les capacités d'offre et de multiplier les bénéfices provenant des accès existants aux marchés;
- D'apporter une assistance et un appui techniques pour améliorer les capacités institutionnelles des Etats africains à tirer parti de l'OMC et à conduire des négociations commerciales multilatérales.

168. En plus d'un soutien d'ordre général à l'OMC, les chefs d'Etat africains doivent déterminer des domaines stratégiques d'intervention et consolider, avec l'aide de la communauté internationale, la contribution du commerce au redressement du continent. Il s'agirait notamment :

- De repérer les domaines d'exportation essentiels dans lesquels l'offre est gravement entravée;
- De diversifier la production et les exportations en particulier dans les domaines existants et potentiels dans lesquels le continent a un avantage comparatif, compte tenu de la nécessité de relever la valeur ajoutée de la production;
- D'évaluer les possibilités de libéraliser plus avant le secteur des manufactures, vu que les marchés donnent essentiellement accès aux secteurs à faible valeur ajoutée et entravent les activités à forte valeur ajoutée dont le potentiel est le plus important pour la croissance économique; 0252585f **43 A/57/304**
- De raviver l'action politique des pays d'Afrique afin d'intensifier et d'approfondir les diverses initiatives d'intégration prises dans tout le continent, ce pourquoi il faudrait envisager les possibilités suivantes : (1) un régime continental discrétionnaire de préférences commerciales pour le commerce intra-africain; (2) l'alignement des politiques commerciales et industrielles nationales et régionales pour augmenter les possibilités d'échanges intra-industries indispensables à la durabilité des accords économiques régionaux.

169. Les chefs d'Etat doivent agir pour :

- Obtenir et stabiliser le traitement préférentiel consenti par les principaux partenaires des pays développés (comme le Système généralisé de préférence (SGP), l'Accord de Cotonou, l'Initiative Tout sauf des armes et l'AGOA, Loi américaine sur la croissance et le commerce en Afrique);
- Faire en sorte que la libéralisation multilatérale future n'affecte pas les marges préférentielles offertes par ces arrangements;
- Repérer leurs faiblesses en termes de conception et mise en application et y remédier.

#### **ix) Elimination des barrières non tarifaires**

170. Les dirigeants africains sont persuadés qu'il serait crucial d'améliorer l'accès aux marchés des pays industrialisés des produits pour lesquels l'Afrique est compétitive. Malgré les nettes améliorations en fait de diminution des droits de douanes ces dernières années, il subsiste d'importantes exonérations tarifaires et des barrières non tarifaires qui constituent des obstacles majeurs. Tout progrès dans ce domaine améliorerait énormément la croissance économique et la diversification de la production et des exportations de l'Afrique. On réduirait ainsi la dépendance vis-à-vis de l'APD et les projets d'infrastructures seraient rendus plus viables du fait de l'accélération de l'activité économique.

## **VI. Un Nouveau Partenariat mondial**

171. L'Afrique reconnaît l'injustice historique séculaire et le besoin d'y remédier. Cependant, le partenariat enjoint que des efforts combinés améliorent la qualité de la vie des peuples d'Afrique aussi rapidement que possible. L'Afrique et ses partenaires partagent des responsabilités dans ce domaine dont ils peuvent retirer des bénéfices mutuels.
172. La révolution technologique mondiale nécessite une base croissante de ressources, une sphère de marchés de plus en plus grande, de nouvelles frontières d'efforts scientifiques, une capacité collective de sagesse humaine et un système écologique bien géré. Nous sommes conscients qu'une grande partie des ressources minérales et des autres ressources matérielles de l'Afrique sont des intrants essentiels dans les processus de production des pays développés.
173. En plus de cette base de ressources indispensables, l'Afrique offre un marché vaste et croissant aux producteurs de par le monde. Une Afrique se développant, avec des effectifs accrus de travailleurs employés et qualifiés et une classe moyenne en plein essor, constituerait un marché en pleine expansion pour les produits manufacturés, les produits intermédiaires et les services au niveau mondial.  
**44 0252585f A/57/304**
174. En même temps, l'Afrique offre de grandes occasions d'investissements. Le NOPADA crée des possibilités d'efforts internationaux conjoints pour le développement des infrastructures, en particulier pour l'informatique et la télématique et pour les transports.
175. L'Afrique fournit également des perspectives de partenariats créatifs entre les secteurs public et privé dans le domaine de l'enrichissement des minerais, des industries agricoles, du tourisme, du développement des ressources humaines et pour relever les défis de la rénovation urbaine et du développement rural.
176. En outre, la biodiversité de l'Afrique, y compris la richesse de sa flore et de sa faune et les forêts tropicales, est une ressource mondiale importante pour lutter contre la dégradation de l'environnement causée par l'appauvrissement de la couche d'ozone et le changement climatique ainsi que par la pollution de l'air et de l'eau par les émissions industrielles et les effluents toxiques.
177. L'expansion des possibilités dans le domaine de l'éducation et dans d'autres domaines en Afrique accroîtrait la contribution du continent à la science, à la technologie et à la culture au niveau mondial, au profit de toute l'humanité. Après tout, la science moderne reconnaît que l'Afrique est le berceau de l'humanité. Les fossiles, les objets fabriqués, les oeuvres artistiques et les vestiges d'anciens villages humains peuvent être trouvés d'un bout à l'autre de l'Afrique et y fournissent une preuve matérielle de l'émergence de *l'homo sapiens* et de l'évolution de l'humanité.

178. Dans le cadre du processus de reconstruction de l'identité des peuples d'Afrique et de leur confiance en eux-mêmes, il est nécessaire que cela soit compris et apprécié par les Africains eux-mêmes. Dans le même esprit, le statut de l'Afrique en tant que lieu de naissance de l'humanité devrait être chéri par le monde entier en tant qu'origine de tous ses peuples.
179. Le riche héritage culturel de l'Afrique se reflète dans l'artisanat du passé, dans sa littérature, ses philosophies, son art et sa musique. Tout cela devrait servir à la fois à consolider la fierté des Africains au sujet de leur propre humanité et à confirmer l'humanité commune des peuples du monde.
180. L'un des fondements du NOPADA est l'expansion des frontières démocratiques et l'approfondissement de la culture des droits de l'homme. Une Afrique démocratique deviendra l'un des piliers de la démocratie, des droits de l'homme et de la tolérance au niveau mondial. Les ressources mondiales actuellement consacrées à la résolution de conflits civils et inter-états pourraient ainsi servir à financer des projets plus gratifiants.
181. Le contraire d'une telle initiative, l'effondrement de davantage d'Etats africains, est une menace non seulement pour les Africains mais aussi pour la paix et la sécurité mondiales. En ce qui concerne les pays industrialisés, le développement en Afrique réduira les niveaux d'exclusion sociale mondiale et minimisera une source potentielle majeure d'instabilité sociale au niveau mondial.
182. L'Afrique s'engage à développer et consolider les partenariats Sud-Sud.

### **Instaurer de nouvelles relations avec les pays industrialisés et les organisations multilatérales**

183. Un élément critique pour que les Africains puissent prendre la responsabilité de l'avenir du continent est la nécessité de négocier de nouvelles relations avec ses partenaires pour le développement. La façon dont l'aide au développement est acheminée est extrêmement problématique pour les pays en développement. La nécessité de négocier séparément avec les bailleurs de fonds appuyant le même secteur ou programme et de leur rendre compte individuellement est aussi gênante

qu'inefficace. Les conditions imposées à l'aide au développement suscitent des inefficacités supplémentaires. L'on souhaite établir une nouvelle relation dont le point de départ soit les programmes nationaux. Une telle relation établirait des cibles de performances et des normes dont conviendraient ensemble bailleur de fonds et bénéficiaire. On pourrait citer de nombreux exemples démontrant clairement que l'échec d'un projet n'est pas seulement dû à une mauvaise performance du bénéficiaire mais aussi à de mauvais conseils des bailleurs de fonds.

184. Les divers partenariats entre l'Afrique et les pays industrialisés d'une part et les institutions multilatérales d'autre part devront être maintenus. Les partenariats dont il est question sont notamment : le Nouvel Ordre du jour des Nations unies pour le développement de l'Afrique dans les années 90; le Plan d'action Union

européenne - Afrique du Caire; le Partenariat stratégique de la Banque mondiale pour l'Afrique; le Document de stratégie pour la réduction de la pauvreté du Fonds monétaire international (FMI); le Plan d'action de Tokyo sur l'initiative du Japon; la Loi américaine sur la croissance et le commerce en Afrique et le tout récent Nouveau contrat mondial de la Commission économique des Nations unies pour l'Afrique (CEA). L'objectif sera une rationalisation qui assure que chaque partenariat rapporte de véritables avantages.

185. Les dirigeants africains envisagent les responsabilités et obligations suivantes pour les pays développés et les institutions multilatérales :

- Apporter un soutien matériel aux mécanismes et processus de prévention, de gestion et de résolution des conflits en Afrique, ainsi qu'aux initiatives de maintien de la paix;
- Accélérer la réduction de la dette des pays pauvres très endettés, en conjonction avec les programmes les plus efficaces de lutte contre la pauvreté pour lesquels le Partenariat stratégique pour l'Afrique et le Document de stratégie pour la réduction de la pauvreté constituent des bases importantes;
- Améliorer les stratégies d'allègement de la dette pour les pays à revenus moyens;
- Renverser la tendance à la diminution des apports d'APD à l'Afrique et aux autres pays en développement en réalisant la cible d'une APD équivalent à 0,7 pour cent du produit national brut (PNB) de chacun des pays développés dans un délai à court terme dont il faudrait convenir. Cette aide accrue devrait servir à compléter les fonds libérés par la réduction de la dette pour accélérer la lutte contre la pauvreté;
- Traduire en engagements concrets les stratégies internationales adoptées en matière d'éducation et de santé;
- Faciliter l'instauration de partenariats entre les Etats, les sociétés pharmaceutiques internationales et les organisations de la société civile pour faciliter et accélérer l'accès des Africains souffrant de maladies infectieuses aux médicaments idoines; **46 0252585f A/57/304**
- Assurer aux produits des pays en développement l'accès aux marchés des pays développés au moyen d'initiatives bilatérales et négocier en faveur des pays d'Afrique des conditions plus équitables dans le cadre des accords multilatéraux de l'OMC;
- S'efforcer avec les dirigeants africains d'encourager les investissements du secteur privé des pays développés en Afrique, notamment par la mise en place de mécanismes d'assurance et d'instruments financiers qui contribuent à diminuer les primes de risque en matière d'investissement en Afrique;
- Relever les normes de protection des consommateurs eu égard aux exportations des pays développés vers les pays en développement aux mêmes niveaux que ceux qui s'appliquent sur les marchés domestiques des pays développés;
- Faire en sorte que la Banque mondiale et les autres institutions multilatérales de financement du développement apportent des investissements aux projets cruciaux d'infrastructures économiques, pour faciliter et appuyer la participation du secteur privé;
- Offrir un soutien technique pour accélérer la mise en oeuvre du programme d'action, notamment la consolidation des capacités de l'Afrique pour la



planification et la gestion du développement, les réglementations en matière de finances et d'infrastructures, la comptabilité et l'audit ainsi que la conception, la construction et la gestion des infrastructures;

- Appuyer les réformes à la gouvernance des institutions financières multilatérales pour qu'elles tiennent mieux compte des besoins et des préoccupations des pays d'Afrique en particulier;
- Mettre en place des mécanismes coordonnés de lutte contre la corruption et s'engager à rendre à l'Afrique tous les gains provenant de ces pratiques.

## **VII. Mise en oeuvre du Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique**

186. Conscients de la nécessité d'établir un ordre des priorités, les Présidents qui ont pris l'initiative proposent de réaliser le plus rapidement possible, en collaboration avec les partenaires en développement, les programmes suivants :
- Maladies transmissibles - VIH/SIDA, paludisme et tuberculose;
  - Technologie de l'information et de la communication;
  - Réduction de la dette;
  - Accès aux marchés.

187. Diverses institutions internationales de partenariat ont déjà engagé des travaux sur tous ces programmes, mais il faut y consolider la participation et le leadership de l'Afrique pour en assurer une meilleure réalisation. Nous estimons que tous ces aspects pourraient permettre d'accélérer la régénération du continent. (Des propositions détaillées sur chaque programme ont été regroupées en annexe).  
0252585f 47 A/57/304

### **Projets**

188. Tout en étant conscients des dangers qu'aborder le développement au moyen de projets risque de poser, les initiateurs du NOPADA proposent un certain nombre de projets indispensables au développement régional intégré que conçoit le NOPADA. Ces projets devraient non seulement consolider les programmes nationaux et régionaux de développement mais aussi contribuer énormément au démarrage rapide de la revitalisation du continent.

189. Les projets présentés ci-après ne servent que d'illustration. Une liste détaillée de projets se trouve sur le cybersite du NOPADA ([www.mapstrategy.com](http://www.mapstrategy.com))

### **i) Agriculture**

190. *Elargir la portée et les opérations du plan d'action pour la gestion intégrée des terres et des ressources en eau de l'Afrique* : Ce projet porte sur la maintenance et la revalorisation des fragiles ressources naturelles agricoles de l'Afrique. De nombreux gouvernements africains ont déjà engagé des initiatives dans le cadre de ce programme. Les partenaires sont notamment le fonds pour l'environnement mondial (FEM), la Banque mondiale, la Banque africaine de développement, la FAO et des bailleurs de fonds bilatéraux.

191. *Consolider et renouveler les capacités des systèmes de recherche et de vulgarisation agricole en Afrique* : Ce projet porte sur la revalorisation des infrastructures et des institutions de soutien à l'agriculture en Afrique. Les innovations technologiques et leur diffusion offrent d'immenses possibilités d'accélération de la production et de la productivité agricole, mais le continent n'a pas suffisamment de capacités de recherche pour faire d'importants progrès. Les principaux acteurs de ce projet sont le Forum pour la recherche agricole en Afrique, la Banque mondiale, la FAO et le Groupe consultatif pour la recherche agricole internationale (CGIAR).

## **ii) Promotion du secteur privé**

192. L'expérience acquise de par le monde indique qu'un des meilleurs moyens de promouvoir les entreprises dans les domaines fortement novateurs est de créer des Pépinières d'entreprises. Le projet formulera les directives et politiques requises pour la mise en place de ces pépinières dans chaque pays, en tirant parti de l'expérience et des pratiques exemplaires internationales, mais en les adaptant aux besoins et à la conjoncture de l'Afrique.

## **iii) Infrastructures et intégration régionale**

193. L'on a identifié, dans le processus de mise en place du NOPADA, de nombreux projets d'énergie, de transport et d'adduction d'eau cruciaux pour le développement intégré de l'Afrique. Il faudrait des fonds pour ces projets qui en sont à divers stades de mise au point. Il faudra ensuite en accélérer l'exécution en collaboration avec la Banque africaine de développement, la Banque mondiale et d'autres institutions multilatérales.

194. Les Présidents qui ont lancé l'Initiative estiment qu'à moins que l'on ne s'occupe des infrastructures sur la base d'une planification tenant compte du développement régional intégré, le renouveau continent ne pourra jamais démarrer. L'on exhorte donc la communauté internationale à s'associer à l'Afrique pour **48 0252585fA/57/304** accélérer la mise en place de ces infrastructures. (Voir le détail des projets d'infrastructures sur le cybersite du NOPADA : [www.mapstrategy.com](http://www.mapstrategy.com)).

## **Evaluation des besoins**

195. Pour déterminer les mesures à prendre dans les secteurs prioritaires, il faudra faire une étude d'évaluation des besoins, allant du niveau national, au niveau sousrégional et continental. Il s'agira d'évaluer les besoins dans les cinq secteurs prioritaires en termes de structures et d'effectifs.

196. L'évaluation des besoins sectoriels sous-régionaux se fera sur la base de l'évaluation des besoins nationaux. L'on propose que les experts et ministres de chaque sous-secteur se réunissent dans l'une des capitales de la sous-région. Pour chaque secteur, il faudra réunir les données de chaque pays et s'en servir afin de mettre au point le plan sectoriel sous-régional. Lorsque les besoins sectoriels sous-régionaux auront été évalués dans les cinq secteurs, ils pourront être regroupés pour évaluer les besoins d'ensemble de la sous-région.

197. Il convient de souligner qu'il ne s'agit pas simplement d'additionner les besoins sous-régionaux sectoriels, il faut commencer par avoir une perspective sous-régionale pour aboutir à au moins deux nouveaux éléments :

- Les besoins spécifiques de la sous-région perçus comme un espace unique en réunissant tous les pays; les routes et voies ferrées par exemple ne devraient pas être conçues dans une perspective nationale mais plutôt sous-régionale;
- Les besoins devraient être rationalisés sur une base sous-régionale; par exemple les universités devraient être réparties dans une perspective territoriale sous-régionale.
- Finalement, les besoins du continent seront évalués dans les cinq secteurs considérés comme prioritaires en fonction des plans sous-régionaux d'ensemble. On trouvera des détails sur le cybersite du NOPADA ([www.mapstrategy.com](http://www.mapstrategy.com)).

***Mécanisme directeur du Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique***

198. Les chefs d'Etat initiateurs indiqueront à l'Union africaine quel serait le mécanisme approprié de mise en oeuvre du NOPADA.

199. Ce mécanisme aura besoin d'un soutien technique de base en matière de recherche et de formulation de politiques.

### **Comité des chefs d'Etat chargé de la mise en oeuvre**

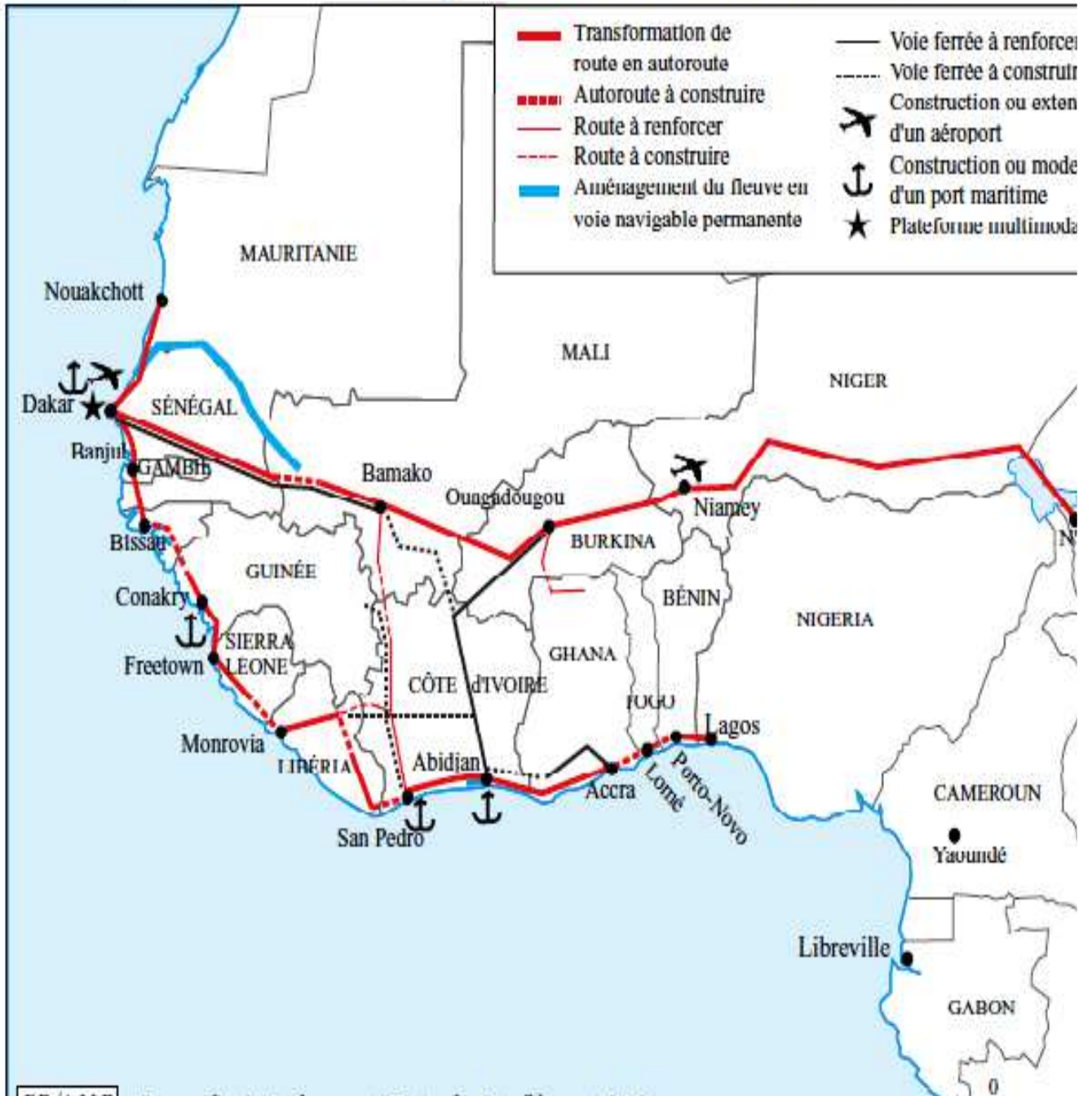
200. Un Comité des chefs d'Etat chargé de la mise en oeuvre, composé des cinq chefs d'Etat initiateurs du NOPADA, plus dix autres (à raison de deux par région), sera mis sur pied pour veiller à la mise en oeuvre de l'Initiative.

201. Le Comité des chefs d'Etat chargé de la mise en oeuvre aura les fonctions suivantes :

- Déterminer quelles sont les questions stratégiques qui doivent faire l'objet de recherche, de planification et de direction au niveau du continent;

## الملحق رقم 04

Les infrastructures de transport prévues dans le cadre du NEPAD en Afrique de l'Ouest



Source : d'après C. Alvergne et D. Latouche, *Futuribles*, sept. 2003

## الملحق رقم 05

### LISTE DES PAYS MEMBRES DU MECANISME AFRICAIN D'EXAMEN PAR LES

#### PAIRS

1. Algérie
2. Angola
3. Cameroun
4. République du Congo
5. Egypte
6. Ethiopie
7. Gabon
8. Benin
9. Burkina Faso
10. Mali
11. Mauritius
12. Senegal
13. Tanzanie
14. Lesotho
15. Sierra Leone
16. Malawi
17. Ghana
18. Kenya
19. Mozambique
20. Nigeria
21. Rwanda
22. Afrique du Sud
23. Soudan
24. Ouganda
25. Zambie

26. Sao Tome et Principe

27. Djibouti

## الملحق رقم 06

### "PLAN DU PROTOCOLE D'ACCORD RELATIF AUX EVALUATIONS TECHNIQUES ET A LA VISITE D'EXAMEN DE LA SITUATION DES PAYS"

**Article 1** : Préambule

**Article 2** : Définitions

**Article 3** : Champ d'action et Objectifs

**Article 4** : Evaluation technique

**Article 5** : Visite d'examen de la situation des Pays

**Article 6** : Projet de Rapport de l'équipe d'examen de la situation  
des Pays

**Article 7** : Notification

**Article 8** : Privilèges et Immunités diplomatiques

Question des documents d'identité

**Article 9** : Equipements et bureaux

**Article 10** : Importations et Exportations

**Article 11** : Logement et Transport

**Article 12** : Accès aux Acteurs, à l'Information et aux Archives

**Article 13** : Traduction et Interprétation

**Article 14** : Communications

**Article 15** : Sécurité des membres de l'équipe d'examen de la  
situation des Pays

**Article 16** : Personnes à contacter

**Article 17** : Dispositions et Demandes complémentaires

**Article 18** : Dispositions Générales

## الملحق رقم 07

**MEMORANDUM D'ENTENTE RELATIF AU MECANISME AFRICAIN  
D'EVALUATION PAR LES PAIRS/6<sup>ème</sup> SOMMET DU COMITE DES CHEFS  
D'ETAT ET DE GOUVERNEMENT CHARGE DE LA MISE EN OEUVRE DU  
NEPAD/09 mars 2003/Abuja, NIGERIA.**

1. Nous, Chefs d'Etat et de Gouvernement des Etats membres de l'Union africaine, participant au Mécanisme africain d'Evaluation par les Pairs :
2. **CONSCIENTS** de nos engagements communs en faveur des principes et des objectifs énoncés dans l'Acte Constitutif de l'Union africaine adopté le 11 juillet 2000 à Lomé, Togo;
3. **RAPPELANT** notre décision relative à la précédente Nouvelle Initiative africaine, actuellement devenue Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique, prise lors de la 37e Session de la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement de l'Organisation de l'Unité africaine en juillet 2001 à Lusaka, Zambie [AHG/Decl.1 (XXXVII) adoptant un cadre politique stratégique et une nouvelle vision pour la relance et le développement de l'Afrique ;
4. **RAPPELANT PAR AILLEURS** notre Déclaration sur la Mise en œuvre du Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique [Conférence/UA/Décl. 1(I)], faite lors du Sommet inaugural de l'Union africaine en juillet 2002 à Durban, Afrique du Sud, approuvant le Rapport d'Activités et le Plan d'Action Initial [AHG/235(XXXVIII) et encourageant les Etats membres à adopter la déclaration du Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique relative à la Démocratie, à la bonne Gouvernance Politique, Economique et des Entreprises [AHG/235 (XXXVIII) Annexe 1] et à adhérer au Mécanisme africain d'Evaluation par les Pairs [AHG/235 (XXXVIII) Annexe II] ;



5. **REITERANT** notre engagement en faveur des principes et des valeurs cardinales, contenus dans la Déclaration relative à bonne Gouvernance Politique, Economique et des Entreprises ;

6. **RECONNAISSANT** que le Mécanisme africain d’Evaluation par les Pairs est d’encourager les Etats participants à assurer que les politiques et les pratiques des Etats membres participants soient conformes aux valeurs, codes et normes conventionnels en matière de bonne gouvernance politique, économique et des entreprises, et d’atteindre les objectifs mutuellement acceptés visant le développement socio-économique, tel que stipulé dans la Déclaration relative à la Démocratie, la bonne Gouvernance politique, économique et des entreprises;

7. **RECONNAISSANT EN OUTRE** que le Mécanisme africain d’Evaluation par les Pairs est un instrument mutuellement accepté et auquel les Etats Membres de l’Union africaine ont volontairement adhéré en tant que Mécanisme africain d’auto supervision;

8. **CONVAINCUS** que le but primordial du Mécanisme africain d’Evaluation par les Pairs est d’encourager l’adoption de politiques, de normes et de pratiques qui conduisent à une stabilité politique, une croissance économique forte, un développement durable et à une intégration économique sous régionale et continentale accélérée, par le biais d’échanges d’expériences et par la consolidation de meilleures pratiques ayant connu du succès, y compris l’identification des insuffisances et l’évaluation des besoins pour le renforcement des capacités des pays participants ;

9. **NOTANT AVEC SATISFACTION** le soutien de la communauté internationale surtout tel qu’il a été exprimé dans la Déclaration des Nations Unies (A/RES/57/2) et la Résolution relative au Nouveau Partenariat pour le Développement de l’Afrique (A/RES/57/7) affirmant le soutien du Système des Nations Unies à la mise en oeuvre du Nouveau Partenariat pour le Développement de l’Afrique et recommandant que le Nouveau Partenariat pour le Développement de l’Afrique soit utilisé comme cadre de développement de l’Afrique par la communauté internationale, y compris le Système des Nations

Unies et reconnaissant le caractère net l'importance du Mécanisme africain d'Evaluation par les Pairs ;

10. **SALUANT** la résolution de l'Assemblée Générale des Nations Unies relative au "Renforcement du Système des Nations Unies: Un Nouvel Ordre du Jour en vue du renouveau" (RES/A/57/300) par laquelle l'Assemblée a approuvé, entre autres, la décision du Secrétaire Général de confier au Sous Secrétaire Général et Conseiller Spécial pour l'Afrique, qui devra lui en rendre compte, les responsabilités (a) de coordonner les activités de soutien des Nations Unies à l'Afrique, et (b) de coordonner et d'orienter les rapports sur l'Afrique surtout sur le Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique par les Nations Unies et la communauté internationale et de coordonner le plaidoyer mondial en faveur du Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique ;

11. **NOTANT** avec satisfaction les progrès enregistrés par le Comité des Chefs d'Etat et de Gouvernement chargé de la Mise en œuvre Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique dans la mise en œuvre du Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique et en particulier les démarches entreprises pour rendre opérationnel le Mécanisme africain d'Evaluation par les Pairs ;

12. **SALUANT** l'initiative prise par un certain nombre d'Etats membres de l'Union africaine en adoptant la Déclaration d'Intention sur la Mise en œuvre du Mécanisme africain d'Evaluation par les Pairs le 3 novembre 2002 à Abuja, Nigéria ;

13. **PLEINEMENT DECIDES** à veiller à la mise en œuvre couronnée de succès du Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique, surtout du Mécanisme africain d'Evaluation par les Pairs y compris en facilitant la fourniture de ressources adéquates ;

14. **AYANT A L'ESPRIT** le rôle que les Communautés Economiques Régionales peuvent jouer en tant qu'éléments constitutifs de l'Union africaine, en aidant les Etats membres à améliorer leurs performances dans les domaines de la bonne gouvernance et du développement socio-économique ;

15. **RECONNAISSANT** le rôle important que devra jouer dans le Mécanisme africain d’Evaluation par les Pairs, le Comité des Chefs d’Etat et de Gouvernement participant, le Groupe des Eminentes Personnalités, les Equipes d’examen de la situation des Pays, le Secrétariat africain pour l’Evaluation par les Pairs et les institutions partenaires ;

16. **PAR CONSEQUENT** désireux de marquer notre adhésion à tout ce qui précède,

17. **ADOPTONS** par le présent Accord la Déclaration relative à la Démocratie, la bonne Gouvernance politique, économique et des entreprises [AHG/235 (XXXVIII) Annexe I] ;

18. **ACCEPTONS** les principes du Mécanisme africain d’Evaluation par les Pairs [AHG/235 (XXXVIII) Annexe II] et nous engageons à leur mise en oeuvre. A cet effet, nous sommes **PRETS** à apporter toutes les ressources nécessaires en vue de faciliter les processus requis au niveau national, l’accès à toutes les informations requises et aux acteurs, et à garantir tous les privilèges et immunités nécessaires aux membres de l’équipe d’examen de la situation des pays;

19 **NOUS CONVENONS PAR AILLEURS DE :**

20 **CONTRIBUER** pleinement au financement du Mécanisme africain d’Evaluation par les Pairs afin d’affirmer l’appropriation par l’Afrique du Mécanisme. Ceci couvre, entre autres, la recherche des fonds auprès des populations, des entreprises et des institutions africaines ;

21 **PRENDRE** toutes les mesures nécessaires pour faciliter le développement et la mise en oeuvre d’un programme d’action national (paragraphe 13 du document principal du MAEP) en vue d’améliorer nos performances dans les domaines de la bonne gouvernance et du développement socio-économique, tel que stipulé dans le Mécanisme africain d’Evaluation par les Pairs;

22 **GARANTIR** la participation de tous les acteurs, y compris les syndicats, les groupes de femmes, les jeunes, la société civile, le secteur privé, les communautés rurales et les associations professionnelles, à l’élaboration dudit programme d’action national;

23 **SIGNER** après des concertations avec toutes les parties prenantes dans nos différents pays un Protocole d'Accord sur l'Evaluation Technique et la Visite d'examen de la situation des Pays ;

24. **PRENDRE** toutes autres mesures qui peuvent s'avérer nécessaires pour la mise en oeuvre des recommandations adoptées à la fin du processus d'examen pendant la période spécifique indiquée et de les incorporer dans nos plans d'action nationaux respectifs;

25 **COOPERER** et de **NOUS ENTRAIDER** autant que cela peut s'avérer nécessaire en partageant les meilleures pratiques et en renforçant nos capacités pour corriger les défaillances identifiées y compris la demande de la coopération avec des partenaires au développement extérieurs;

26 **ACCEPTER** que le dialogue et la persuasion des pairs seront exercées, au cas où tel s'avère nécessaire pour faciliter l'amélioration des pratiques et des politiques des pays, conformément aux meilleures pratiques africaines et internationales lorsque celles-ci sont recommandées.

## **DISPOSITIONS GENERALES**

27 Toutes les procédures à adopter dans le cadre du Mécanisme africain d'Evaluation par les Pairs, seront conformes aux décisions et les procédures de l'Union africaine.

28 Tout différend relatif à l'interprétation et la mise en oeuvre du présent Accord sera réglé par voie de négociation entre les parties au différend.

29 Le Mémoire d'Entente peut être amendé à tout moment par consentement mutuel de tous les pays participants suite à une demande écrite émanant d'un Etat participant.

30. Les Etats membres de l'Union africaine désireux d'adhérer au Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs signeront le Mémorandum d'Entente et déposeront le document signé au Secrétariat du NEPAD, Midrand, Afrique du Sud conformément.

31. Le Mécanisme africain d'Evaluation par les Pairs prendra effet à partir de la date où le cinquième Etat membre de l'Union africaine auront déposé le document signé.

32. Tout Etat participant peut dénoncer sa participation au présent Accord et au Mécanisme africain d'Evaluation par les Pairs en donnant une notification écrite à cet effet au Secrétariat du NEPAD, qui à son tours en saisira par écrit les Etats membres. La date d'effet de son retrait interviendra six mois après réception de la lettre de notification.

33. Le Secrétariat du Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique (Secrétariat du NEPAD) servira, à titre intérimaire, de Secrétariat du Mécanisme africain d'Evaluation par les Pairs (Secrétariat de l'EAP) jusqu'à ce que ce dernier soit établi.

34. Le présent Mémorandum d'Entente sera établi en langues arabe, anglaise, française et portugaise, toutes les quatre versions faisant également foi.

36. **EN FOI DE QUOI**, le soussigné, dûment autorisé par son gouvernement, a signé le présent Mémorandum d'Entente .

FAIT à ... ..le ... .. deux mille trois.

Signature 26. Sao Tome et Principe

27. Djibouti e... ..

## الملحق رقم 08

### DECLARATION SUR LA GOUVERNANCE DEMOCRATIQUE, POLITIQUE, ECONOMIQUE ET DES ENTREPRISES

**6<sup>ème</sup> SOMMET DU COMITE DES CHEFS D'ETAT ET DE GOUVERNEMENT**

**CHARGE DE LA MISE EN OEUVRE DU NEPAD**

**9 mars 2003**

**Abuja, NIGERIA**

#### **PREAMBULE**

1. **Nous**, chefs d'Etat et de gouvernement des Etats membres de l'Union africaine (UA), réunis à Durban (Afrique du Sud), en la session inaugurale de la Conférence de l'Union africaine, avons examiné le rapport du Comité des chefs d'Etat et de gouvernement chargé de la mise en oeuvre du Nouveau Partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), qui a été adopté lors du Sommet de l'Organisation de l'unité africaine (OUA) tenu à Lusaka (Zambie), en juillet 2001.

2. Dans le contexte général de notre réunion, nous avons rappelé notre engagement commun, qui est à la base de l'adoption du NEPAD, à éradiquer la pauvreté et à engager nos Etats, individuellement et collectivement, sur la voie d'une croissance et d'un développement durables et, dans le même temps, à prendre part activement à l'économie et à la politique mondiales sur un même pied d'égalité. Nous réaffirmons cet engagement comme notre devoir le plus pressant.

3. En examinant le rapport du Comité des chefs d'Etat et de gouvernement chargé de la mise en oeuvre du NEPAD et en examinant la voie à suivre, nous étions aussi conscients du fait que, au fil des années, les Sommets successifs de l'OUA ont adopté des décisions visant à assurer la stabilité, la paix et la sécurité, à promouvoir une intégration économique plus étroite, à mettre fin aux changements anticonstitutionnels de gouvernement, à promouvoir les droits de l'homme, l'état de droit et la bonne gouvernance. Ces décisions sont, entre autres :

- a) Le Plan d'action de Lagos et l'Acte final de Lagos (1980) ;
- b) La Charte africaine (de Banjul) des droits de l'homme et des peuples (1981) ;
- c) La Charte africaine de la participation populaire au développement (1990) ;
- d) La Déclaration sur la situation politique et socio-économique en Afrique et les changements fondamentaux qui se produisent dans le monde (1990) ;
- e) La Charte africaine des droits et du bien-être de l'enfant (1990) ;
- f) Le Traité d'Abuja instituant la Communauté économique africaine (1991) ;
- g) La Déclaration du Caire de 1993, créant le Mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits ;
- h) Le Protocole relatif à la création d'une Cour africaine des droits de l'homme et des peuples (1998) ;
- i) La Déclaration et le programme d'action de Grand-Baie (Maurice) de 1999, pour la promotion et la protection des droits de l'homme ;
- j) Le Cadre d'action de l'OUA contre les changements anticonstitutionnels de gouvernement (adopté au Sommet de l'OUA de 2000 à Lomé (Togo), et fondé sur la décision précédente du Sommet de l'OUA d'Alger, de 1999) ;
- k) La Déclaration solennelle de 2000 sur la Conférence sur la sécurité, la stabilité, le développement et la coopération en Afrique (CSSDCA);
- l) L'Acte constitutif de l'Union africaine (2000).

**Nous**, Chefs d'Etat et de gouvernement des Etats membres, parties aux instruments susmentionnés, réaffirmons notre engagement total et constant envers ces décisions et d'autres décisions de notre Organisation continentale, ainsi que les autres obligations et engagements pris dans le cadre de l'Organisation des Nations unies. A cet égard, la Charte des Nations unies et la Déclaration universelle des droits de l'homme et toutes les convention

5. L'Afrique est confrontée à d'énormes défis, dont les plus urgents sont l'éradication de la pauvreté et la promotion du développement socioéconomique, en particulier grâce à la démocratie et à la bonne gouvernance. Ce double objectif sera essentiellement réalisé dans le cadre du processus du NEPAD.

6. En conséquence, nous, Chefs d'Etat et de gouvernement des Etats membres de l'Union africaine, sommes convenus de travailler ensemble en termes de politiques et d'actions pour atteindre les objectifs suivants :

- ? La Démocratie et la bonne gouvernance politique ;
- ? La Gouvernance économique et sociale ;
- ? Le Développement socio-économique ;
- ? Le Mécanisme africain d'évaluation entre pairs.

### **Démocratie et gouvernance politique**

7. A l'aube du nouveau siècle et du nouveau millénaire, nous réaffirmons notre engagement à promouvoir la démocratie et ses valeurs clés dans nos pays respectifs. En particulier, nous nous engageons à travailler avec une détermination renouvelée pour promouvoir :

- l'état de droit ;
- l'égalité de tous les citoyens devant la loi et la liberté de l'individu ;
- les libertés individuelles et collectives, y compris le droit de créer des partis politiques et des syndicats et le droit d'y adhérer, conformément à la constitution ;
- l'égalité des chances pour tous ;
- le droit inaliénable de l'individu à participer, par le biais de processus politiques et démocratiques libres et crédibles, à l'élection périodique de ses dirigeants pour des mandats déterminés ; et
- l'adhésion à la séparation des pouvoirs, y compris la protection de l'indépendance de l'organe judiciaire et des parlements.



8. Nous avons foi en un gouvernement juste, honnête, transparent, responsable et participatif et en la probité de la vie publique. En conséquence, nous nous engageons à combattre et à éradiquer la corruption qui retarde le développement économique et sape le tissu moral de la société.

9. Nous sommes déterminés à redoubler d'efforts pour rétablir la stabilité, la paix et la sécurité sur le continent africain, d'autant plus qu'il s'agit des conditions essentielles pour un développement durable, parallèlement à la démocratie, à la bonne gouvernance, aux droits de l'homme, au développement social, à la protection de l'environnement et à la bonne gestion économique.

Nos efforts et initiatives seront également orientés vers la recherche accélérée de solutions pacifiques aux conflits actuels et le renforcement de la capacité de l'Afrique à prévenir, gérer et régler tous les conflits sur le continent.

10. A la lumière de l'histoire récente de l'Afrique, le respect des droits de

l'homme doit être considéré comme une priorité et une urgence. Un des tests de la qualité de la démocratie est la protection qu'elle assure à chaque citoyen et aux groupes vulnérables et défavorisés. Les minorités ethniques, les femmes et les enfants sont les principales victimes des conflits qui ravagent le continent aujourd'hui.

Nous nous engageons à oeuvrer davantage à la promotion de la cause des droits de l'homme en Afrique en général et, en particulier, à mettre fin à la honte morale, symbolisée par la situation difficile des femmes, des enfants, des personnes handicapées et des minorités ethniques dans les situations de conflit en Afrique.

11. Les femmes ont un rôle clé à jouer dans les efforts que déploie l'Afrique pour réaliser la démocratie, la bonne gouvernance et la reconstruction économique. Nous acceptons comme une obligation contraignante de nous assurer que les femmes ont toutes les chances de contribuer, à égalité complète avec les hommes, au développement politique et socio-économique de tous nos Etats.

12. Afin d'honorer ces engagements, nous sommes convenus d'adopter le programme d'action suivant :

### **13. Sur la promotion de la démocratie et des processus démocratiques**

- Nous veillerons à ce que nos constitutions nationales respectives reflètent les idéaux démocratiques et assurent une gouvernance manifestement responsable;
- Nous encouragerons la représentation politique, permettant ainsi à tous les citoyens de participer au processus politique dans un environnement politique libre et juste ;
- Nous appliquerons rigoureusement la position de l'Union africaine (UA) sur les changements anticonstitutionnels de gouvernement et d'autres décisions de notre Organisation continentale visant à promouvoir la démocratie, la bonne gouvernance, la paix et la sécurité ;
- Nous renforcerons et, si nécessaire, mettrons en place une administration électorale appropriée et des organes de surveillance dans nos pays respectifs et fournirons les ressources et les moyens nécessaires pour l'organisation d'élections libres, justes et crédibles ;
- Nous réévaluerons et si nécessaire, renforcerons les mécanismes et procédures de suivi des élections sous-régionaux et de l'Union africaine ;
- Nous sensibiliserons davantage le grand public sur la Charte africaine des droits de l'homme et des peuples, en particulier dans nos établissements d'éducation.

### **14. Sur la promotion de la bonne gouvernance**

Nous sommes convenus de ce qui suit :

- adopter des codes, des normes et des indicateurs clairs de bonne gouvernance aux niveaux national, sous-régional et continental ;
- mettre en place une fonction publique responsable, efficace et efficiente ;
- veiller au fonctionnement efficace des parlements et des autres institutions dans nos pays respectifs, y compris des comités parlementaires et des organes de lutte contre la corruption ;

- assurer l'indépendance du système judiciaire qui pourra prévenir l'abus du pouvoir et la corruption.

### **15. Sur la promotion et la protection des droits de l'homme**

Nous sommes convenus de ce qui suit :

- faciliter le développement d'organisations de la société civile dynamiques, y compris le renforcement des institutions des droits de l'homme aux niveaux national, sous-régional et régional ;
- soutenir la Charte, la Commission et la Cour africaines des droits de l'homme et des peuples en tant qu'instruments importants pour assurer la promotion, la protection et le respect des droits de l'homme ;
- renforcer la coopération avec le Haut Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme ;
- garantir une liberté d'expression responsable, y compris la liberté de la presse.

### **Gouvernance économique et des entreprises**

16. La bonne gouvernance économique et sociale, y compris la transparence dans la gestion financière, est une condition essentielle pour la promotion de la croissance économique et la réduction de la pauvreté. Conscients de cela, nous avons approuvé huit codes et normes prioritaires pour la réalisation de la bonne gouvernance économique et des entreprises.

17. Ces codes et normes prioritaires représentent des instruments fondamentaux acceptés sur les plans international, régional et national que tous les pays africains doivent s'efforcer de respecter dans la mesure du possible.

En d'autres termes, ce sont des codes et des normes qui doivent être respectés comme une exigence minimale.

18. Nous sommes convaincus que les huit codes et normes prioritaires approuvés ci-dessous sont de nature à promouvoir l'efficacité du marché, à combattre les gaspillages, à consolider la démocratie et à encourager les flux financiers privés – qui sont tous des aspects importants des efforts de réduction de la pauvreté et d'amélioration du développement durable. Ces codes et normes ont été élaborés par un certain nombre d'organisations internationales par le biais de processus consultatifs avec la participation active et l'approbation des pays Africains. C'est dire que ces codes et normes ont un caractère véritablement mondial puisqu'ils ont été adoptés par des experts venant d'horizons économiques divers avec des caractéristiques structurelles différentes. Il s'agit notamment :

- a) du code de bonnes pratiques sur la transparence dans les politiques monétaires et financières ;
- b) du code de bonnes pratiques sur la transparence fiscale ;
- c) des meilleures pratiques dans la transparence budgétaire ;
- d) des directives pour la gestion de la dette publique ;
- e) des principes de la gouvernance des sociétés ;
- f) des normes internationales de l'Audit ;
- g) des principes clés du contrôle efficace des opérations bancaires.

19. Nous avons également approuvé d'autres codes et normes clés dans le domaine de la transparence et de la gestion financière, à savoir :

- a) les principes pour les systèmes de paiement ;
- b) les recommandations sur la lutte contre le blanchiment d'argent ;
- c) les principes clés du contrôle et de la réglementation des titres et des assurances.

### **Développement socio-économique**

20. Nous sommes convaincus que la pauvreté ne peut être éliminée de façon efficace que par la promotion :

- de la démocratie, de la bonne gouvernance, de la paix et de la sécurité ;
- de la mise en valeur des ressources humaines et physiques ;
- de l'égalité entre l'homme et la femme ;

- de l'ouverture au commerce international et à l'investissement ;
- de l'allocation de fonds appropriés au secteur social ;
- des nouveaux partenariats entre les gouvernements et le secteur privé et avec la société civile.

-

21. Nous réaffirmons notre conviction que le développement de l'Afrique incombe en dernier ressort aux Africains eux-mêmes. Le développement de l'Afrique commence par la qualité de ses ressources humaines. Par conséquent, nous nous engageons à travailler pour l'amélioration de nos ressources humaines grâce à une meilleure éducation et formation, en particulier dans le domaine des technologies de l'information et de la communication (TIC) et d'autres techniques clés pour un monde globalisant ; et de meilleurs soins de santé avec la priorité accordée au VIH/SIDA et aux autres pandémies.

22. La marginalisation des femmes demeure réelle en dépit des progrès de ces dernières années. En conséquence, nous travaillerons avec plus de vigueur pour assurer l'égalité entre l'homme et la femme et l'intégration effective et totale de la femme dans le développement politique et socio-économique.

23. La mondialisation et la libéralisation ne signifient pas que le gouvernement n'a aucun rôle à jouer dans le développement socio-économique. Elles impliquent seulement un type différent de gouvernement. En conséquence, nous nous engageons à encourager de nouveaux partenariats entre le gouvernement et le secteur privé ; une nouvelle division du travail dans laquelle le secteur privé sera le véritable moteur de la croissance économique, tandis que les gouvernements se concentreront sur le développement des infrastructures et la création d'un environnement macro-économique approprié.

A cet égard, le développement et l'amélioration de la qualité des ressources humaines et la fourniture d'un cadre institutionnel approprié pour orienter la formulation et l'exécution des politiques économiques seront nécessaires.

24. Les communautés économiques régionales demeurent les piliers de l'intégration économique de l'Afrique. En conséquence, nous continuerons de

les renforcer par tous les moyens possibles et de les associer plus étroitement à la mise en place de l'Union africaine.

25. Nous nous félicitons du vif intérêt et de l'appui de la communauté internationale pour le NEPAD, et nous sommes résolus, sur la base de ce fondement prometteur, à oeuvrer avec nos partenaires de développement et la communauté internationale dans son ensemble à :

- la promotion de nouvelles formes de coopération internationale, en veillant à ce que les avantages de la mondialisation soient partagés de manière plus juste ;
  
- la création d'un environnement économique stable dans lequel les pays africains peuvent réaliser la croissance à travers un plus grand accès au marché de leurs produits d'exportation; la levée des barrières au commerce, en particulier les barrières non tarifaires et d'autres formes de protectionnisme ; l'accroissement des flux de l'investissement étranger direct ; l'annulation de la dette ; l'accroissement significatif de l'APD ; et la diversification de leurs économies. La prospérité de l'Afrique sera un facteur multiplicateur dans la prospérité mondiale.

26. Le NEPAD repose sur une évaluation sans complaisance des réalités politiques et socio-économiques de l'Afrique d'aujourd'hui. C'est dire que nous ne sous-estimons pas les défis qui se posent dans la réalisation des objectifs du NEPAD, mais nous sommes déterminés à oeuvrer ensemble et plus étroitement à l'élimination de la pauvreté sur le continent et à la restauration de la dignité de l'Afrique dans le concert des nations.

27. Aucun pays africain n'est une copie de l'autre et aucune société africaine n'est le reflet de l'autre. Cependant, nous sommes convaincus que la variété dans notre union intime peut s'avérer enrichissante. Un des buts de la présente Déclaration est de mobiliser toutes ces qualités mutuelles pour construire l'Union africaine dans le respect des spécificités de nos pays.

### **Mécanisme africain d'évaluation entre pairs**

28. Nous sommes convenus, individuellement, de mettre sur pied un Mécanisme africain d'évaluation entre pairs (MAEP) sur la base d'une adhésion volontaire. Le Mécanisme a pour but de promouvoir l'adhésion aux engagements pris dans la présente Déclaration et leur respect. Il définit les institutions et processus qui guideront les évaluations futures entre pairs sur la base des codes et des normes de gouvernance démocratique, politique, économique et des entreprises, convenus d'un commun accord.

## الملحق رقم 09

مسودة خطة إصلاح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تم طرحها خلال قمة مجموعة الثمانية سي  
آيلاند بجورجيا/الولايات المتحدة الأمريكية،  
والتي نشرتها يومية " الشرق الأوسط"، يوم 03/06/2004

\*الشراكة من أجل التقدم والمستقبل

1. نحن قادة دول مجموعة الثمانية ندرك أن السلام والتطور السياسي والإقتصادي والإجتماعي، والرخاء والإستقرار في بلدان الشرق الأوسط والأوسع وشمال إفريقيا تمثل تحديات تهمننا نحن والمجتمع الدولي عموماً، ولذا فإننا نعلن دعمنا للإصلاح الديمقراطي والإجتماعي والإقتصادي المنبثق من تلك المنطقة .
2. إن شعوب الشرق الأوسط والأوسع وشمال إفريقيا تتمتع بتقاليد وثقافة غنية بالإنجازات في مجالات الحكم والتجارة والعلوم والفنون وغير ذلك، وقد قدمت إسهامات كثيرة دائمة للحضارة الإنسانية. إننا نرحب بالتصريحات الأخيرة حول الحاجة إلى الإصلاح من جانب زعماء في المنطقة، وخصوصا التصريحات الأخيرة من قبل قادة في القمة العربية المنعقدة في تونس. كما نرحب بالبيانات المتعلقة بالإصلاح لممثلي قطاع المال والأعمال والمجتمع المدني وبينها تلك الصادرة في لقاءات الإسكندرية والبحر الميت وصنعاء والعقبة. وباعتبارنا زعماء الدول الصناعية الديمقراطية الكبرى في العالم فإننا ندرك مسؤوليتنا الخاصة بدعم الحرية والإصلاح ونتعهد بسعيينا الدائم لتحقيق هذه المهمة العظيمة.
3. ولهذا، فإننا نلزم أنفسنا بـ "شراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك" مع حكومات وشعوب الشرق الأوسط والأوسع وشمال إفريقيا، ستعتمد هذه الشراكة على التعاون الحقيقي مع حكومات المنطقة ومع ممثلي قطاع المال والأعمال والمجتمع المدني من أجل تعزيز الحرية والديمقراطية والرخاء للجميع .
4. إن القيم التي تجسدها الشراكة التي نقترحها شاملة، فالكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية وحكم القانون والفرص الإقتصادية والعدالة الإجتماعية هي طموحات شاملة وتتعكس في وثائق دولية ذات صلة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.



5. وبإطلاق هذه الشراكة نتعهد بالإلتزام بالمبادئ التالية :

- إن تقوية إلتزام المجتمع الدولي بالسلام والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا مسألة أساسية .
- إن حل النزاعات الطويلة الأمد والمريرة غالبا، خصوصا النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، عنصر هام من عناصر التقدم في المنطقة.
- وفي الوقت نفسه فإن النزاعات الإقليمية يجب ألا تكون عقبة أمام الإصلاحات، وحقيقة، فإن الإصلاحات يمكن أن تشكل إسهاما كبيرا بإتجاه حلها.
- (سيجري تحديثها في أعقاب مهمة الأخضر الإبراهيمي). تتعهد دول مجموعة الثمانية بالسعي إلى إقامة إستقرار كامل وشامل في العراق، خصوصا عبر دعم الحصيلة الناجحة للعملية السياسية وتشجيع المشاركة المفيدة والواقعية للأمم المتحدة في العراق.
- يعتمد الإصلاح الناجح على البلدان في المنطقة، ولا يمكن ولا يجب فرض التغيير من الخارج .
- يعتبر كل بلد فريداً ويجب إحترام تنوعه، ويجب أن يتوافق عملنا مع الظروف المحلية ويعتمد على الشراكة المحلية. كل مجتمع سيصل إلى إستنتاجاته الخاصة حول السلام ومدى التغيير، غير أن التميز، على أهميته، يجب ألا يستثمر لإعاقة الإصلاح .
- إن دعمنا للإصلاح يعني مشاركة الحكومات وقادة الأعمال ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة باعتبارهم شركاء كاملين في مسعانا المشترك .
- ان دعم الإصلاح في المنطقة لمصلحة جميع مواطنيها هو مسعى طويل الأمد ويتطلب من دول مجموعة الثمانية ودول المنطقة أن تقدم تعهدات تمتد لأجيال .

6. تستند هذه الشراكة إلى سنوات من دعم جهود الإصلاح في المنطقة عبر برامج التعاون الثنائية والمتعددة. وتعتبر الشراكة الأوروبية المتوسطية (عملية برشلونة)، ومبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، ومبادرة الحوار الياباني العربي أمثلة على إلتزامنا القوي بدعم التطور الديمقراطي والإقتصادي. وإننا نتعهد، على نحو مماثل، بإجراء مثل هذا التقدم في أفغانستان والعراق عبر جهودنا المتعددة في مجال إعادة الإعمار. والشراكة التي نقترحها ستواصل إعتماها على عملنا المستمر في المنطقة .

7. إن الحجم الكبير للتحديات التي تواجه المنطقة تتطلب إلتزاما متجددا بالإصلاح والتعاون، و فقط بتوحيد جهودنا، يمكننا أن نحقق التقدم الديمقراطي. إننا نرحب وندعم عمل الحكومات والمؤسسات والوكالات المتعددة الأخرى التي تهدف إلى المساعدة في تنمية المنطقة .

8. سيكون أساسيا بالنسبة لهذه الشراكة "منبر المستقبل" الذي سيمد جذور مساعينا في حوار مفتوح ودائم. سيوفر المنبر إطار عمل على مستوى وزاري يجمع سوية وزراء الخارجية والإقتصاد ووزراء آخرين من دول مجموعة الثمانية ودول المنطقة في مناقشات متواصلة حول الإصلاح، مع قادة الأعمال وممثلي المجتمع المدني المشاركين في حوارات مماثلة. وسيؤدي المنبر دور وسيط للإصغاء إلى حاجات المنطقة وضمان أن تستجيب الجهود التي نبذلها جماعيا لتلك المتطلبات .

9. سيسير دعما للإصلاح في المنطقة يدا بيد مع دعما للتوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي إستنادا إلى قراري الأمم المتحدة 242 و338. إننا نقف بالكامل إلى جانب بيان المجموعة الرباعية الصادر في الرابع من مايو (أيار) 2004، ونتفق مع الرباعية في "رؤيتها المشتركة لإقامة دولتين، إسرائيل ودولة فلسطين المجاورة، القابلة للنمو وذات السيادة، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن". إننا ندعم فريق العمل الدولي حول الإصلاح الفلسطيني ولجنة الإرتباط المكونة لهذا الغرض، ونحث كل الدول لتحديد المساعدات التي يمكن أن تقدمها لهذا العمل. إننا نرحب بصندوق الدعم الذي أنشأه البنك الدولي ونحث الدول على المساهمة في هذه المبادرة الهامة. كما نضم أصواتنا للمناشدة الصادرة عن اللجنة الرباعية "إلى الطرفين لإتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتهما المنصوص عليها في خريطة الطريق وكما يقضي قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1515، وما صدر عن اللجنة الرباعية من مواقف، وأن يفيا بالتزامات التي تعهدا بها في قمتي البحر الأحمر في العقبة وشرم الشيخ".

10.. إن التزاماتنا التي نعلنها اليوم، تركز على ثلاثة مجالات :

○ في المجال السياسي، فإن التقدم نحو الديمقراطية وحكم القانون، يستوجب وضع ضمانات فعالة في مجالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي تعني بصورة بارزة إحترام التنوع والتعددية. وسيؤدي هذا بدوره إلى التعاون، والتبادل الحر للأفكار، والحل السلمي للخلافات، وإصلاح أجهزة الدولة، والحكم الرشيد والتحديث والتي هي جميعا مكونات ضرورية لبناء الديمقراطية .

○ وفي المجال الإجتماعي والثقافي، فإن التعليم للجميع، وحرية التعبير، والمساواة بين الرجال والنساء، فضلا عن الحصول على تقنيات المعلوماتية العالمية، ذات أهمية حاسمة للتحديث والرخاء. ولا شك أن وجود عمالة بشرية متعلمة يعد مفتاحا للمساهمة في عالم يتسم بالعلومة. وسنركز جهودنا على خفض الأمية وتوسيع فرص التعليم وخاصة بين الفتيات والنساء .

○ في المجال الإقتصادي، فإن خلق الوظائف هو الأولوية التي لا تسبقها أولوية في دول هذه

المنطقة، ومن أجل توسيع الفرص، وخلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص من خلق فرص العمالة، فإننا سنعمل مع الحكومات وقادة الأعمال من أجل تطوير المبادرة التجارية، وتوسيع الإستثمار، وزيادة فرص الحصول على رؤوس الأموال، وتشجيع مشاريع الإصلاح المالي، وضمان حقوق الملكية وحفز الشفافية ومحاربة الفساد. وسيكون تشجيع التجارة الإقليمية البيئية، أولوية للتنمية الاقتصادية لتنمية الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا .

11. إن الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك، تعطي دفعة لعلاقتنا مع الشرق الأوسط الأوسع ومنطقة شمال إفريقيا. وكتعبير عن إلتزامنا، نعلن اليوم خطة أولية لدعم الإصلاح تضع الخطوط العريضة للنشاطات الحالية والمقبلة التي ستمد هذه الشراكة بالحياة .

- مسودة خطة مجموعة الثمانية لدعم الإصلاح :
- نرحب بالإلتزامات التي صدرت عن قادة المنطقة من أجل الإصلاح والتجديد، فمن خلال التشاور والحوار مع قادة المنطقة ومع الناس العاديين، وإستجابة لأولويات الإصلاح التي حددتها المنطقة، وخاصة من قبل الجامعة العربية، فإننا توصلنا إلى خطة أولية من أجل دعم الإصلاح. وتوفر هذه المبادرات فرصا واسعة يمكن للحكومات والشركات والمجتمع المدني أن تستفيد منها وفق إختياراتها. وستكون هذه عملية دينامية تقوم على الإحترام المتبادل، وهي تستند إلى علاقتنا القوية، الثنائية والجماعية، القائمة حاليا في المنطقة، والتي ينتظر لها أن تتطور مع الزمن، واليوم، وبروح المشاركة ومن أجل دعم جهود الإصلاح في المنطقة، فإننا نعلن إلتزامنا بما يلي :

1.1 : إنشاء "منبر المستقبل"، مع شركائنا، ليعمل من أجل :

- توفير إطار وزاري لحوارنا المتصل حول الإصلاح السياسي، والإقتصادي والإجتماعي، بروح الإحترام المشترك .
- عقد الإجتماعات المشتركة بين وزراء الخارجية والإقتصاد وغيرهم، في مجموعة الثمانية، وبين شركائهم في المنطقة، بصورة منتظمة .
- يكون أداة للتعاون من أجل توسيع المشاركة في دعم جهود الإصلاح في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني، وحكم القانون وحقوق الإنسان واقتصاديات السوق المفتوح .
- فتح حوارات متزامنة بين الشركات ومؤسسات الأعمال، وبين منظمات المجتمع المدني، بحيث يقدم المشاركون في هذه الحوارات مساهماتهم في قضايا الإصلاح ويشاركون الحكومات في تنفيذها .
- تشجيع التبادل والتعاون الثقافيين .

يعقد الإجتماع الإفتتاحي لمنبر المستقبل في خريف عام 2004 .

- 1.2: إطلاق مبادرة التمويل الصغير، من أجل توفير تمويل المشاريع الصغيرة على أسس مستدامة، وزيادة فرص التمويل للمبادرين من أصحاب الأعمال الصغيرة وخاصة من النساء، ويدخل في ذلك :
  - إنشاء مجموعة إستشارية لتمويل المشروعات الصغيرة، تديرها المجموعة الإستشارية لدعم الفقراء، والتي ستشمل المانحين من مجموعة الثمانية، ومن دول المنطقة وغيرهم من المانحين، والذين سيلتقون بصورة منتظمة لمراجعة تقدم تمويل المشروعات الصغيرة، وتنسيق الجهود وتحديد المقاييس ومساعدة حكومات المنطقة لتوفير المناخ الملائم لإزدهار مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، وتبادل الخبرات الإيجابية .
  - العمل مع المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي لتأسيس مركز تدريب الخبرات الممتازة ليركز على تحسين السياسات والأطر التنظيمية ونشر نماذج الممارسات الجيدة، وتطوير الطاقات الإدارية وتدريب جيل جديد من خبراء التمويل الصغير. وسيستفيد المركز من خبرات اللجنة الإستشارية لتمويل المشروعات الصغيرة .
  - تدشين برامج طليعية في منطقة الشرق الأوسط الأوسع لمساعدة أصحاب الأعمال الصغيرة لإفتتاح أعمالهم وتطويرها وخلق وظائف جديدة. وستستفيد مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة من مركز الخبرات الممتازة لتدريب المديرين المحليين وموظفيها، بل حتى موظفي الحكومة إذا ما نشأت الحاجة إلى ذلك .
  - بالتنسيق مع بلدان المنطقة التي تتعهد بمساعدة أكثر من مليوني صاحب مشروع كي يتمكنوا من إخراج أنفسهم من قاع الفاقة عبر تزويدهم بقروض مالية مصغرة خلال فترة 5 أعوام .

- 1.3: تعزيز الدعم للمساعي المبذولة في المنطقة بحيث تتماشى مع قمة بيروت من خلال المعاهد المتعددة الخدمات لكسب مهارات القراءة لأكثر من 20 مليون شخص أملا في دعم حكومات المنطقة لتحقيق هدفها في خفض الأمية إلى النصف خلال العقد المقبل، وهذا يتضمن تحقيق :
  - تدريب المعلمين في التقنيات، وهذا يشمل التعلم من خلال الإنترنت الذي يعزز كسب مهارات القدرة على القراءة بين الأطفال الذين وصلوا إلى سن المدرسة وخصوصا البنات ونشر مهارات القراءة الوظيفية بين الكبار ;
  - العمل من أجل تدريب أكثر من 100 ألف معلم قبل إنتهاء عام 2009 مع تركيز خاص على تقنيات محو الأمية ;
  - توفير التدريب للمعلمين من خلال المعاهد الموجودة حاليا وإستخدام ملاحق إرشادية تمت صياغتها في ملف "التعليم للجميع" والذي تشرف عليه منظمة "اليونيسكو" ;
  - إنشاء وصيانة شبكة إقليمية للمشاركة في التجربة وأفضل الممارسات .
  - توسيع وتحسين فرص التعليم للبنات والنساء، وهذا يشمل توفير الدعم لمساعدة الأوساط المحلية للحصول على المدارس والمراكز التربوية ;
  - دعم المشاريع النابعة من الأوساط المحلية نفسها لتنفيذ برامج لمحو الأمية الخاصة بالكبار خارج

نظام التعليم الرسمي بزيادة عدد الدورات الخاصة بمحو الأمية مع دروس خاصة بالصحة والتغذية ومهارات إدارة المشاريع التجارية .

- 1.4: توظيف الدعم للعمل التجاري والمشاريع التجارية مع تنفيذ برامج تدريب خاصة بالحرف لمساعدة الشباب خصوصا الفتيات وتوسيع فرص العمل أمامهم وهذا يتضمن :
  - تنفيذ برامج بالتنسيق مع الشركاء التجاريين في بلداننا وفي المنطقة لتزويد 250 ألف شاب بفرص تدريب متوفرة تحت أيديهم .
  - رعاية أو دعم الحلقات الدراسية للمديرين التنفيذيين المتميزين خصوصا من بين النساء لتطوير كفاءتهن من خلال برامج قصيرة الأمد، سيما في العمل التجاري ومحاضرات مركزة حول الصناعة .
  - تنفيذ برامج خاصة بالشركات بالحرف أو رعايتها في التعاون مع أصحاب المشاريع التجارية المحليين والغرف التجارية لزيادة فرص التدريب لشبان وفتيات المنطقة ;
  - تشجيع تبادل المهندسين والخبرات لمبادرات التدريب الحرفي .

1.5: إنشاء حوار ديمقراطي تحت إشراف "المنبر" ومع الشركاء الراغبين في المساهمة، تحت إشراف "منظمة دعم الديمقراطية". وهذه ستدعو بالتعاون مع الحكومات إلى المؤسسات الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني من مجموعة الثمانية والإتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة كي :

\*تعمل كجهاز للتدقيق بالفرص للتنسيق في إستخدام المعلومات المشتركة والإشتراك في الإستفادة من الدروس المكتسبة من برامج الديمقراطية في المنطقة مع الأخذ بنظر الإعتبار أهمية الملكية المحلية والظروف الخاصة لكل بلد ;

- العمل مع منظمات المجتمع المدني وحكومات المنطقة الراغبة في المشاركة لتعزيز برامج الديمقراطية المتوفرة أو الشروع في إطلاق برامج جديدة ;
- توفير فرص للمشاركين لتطوير أنشطة مشتركة وهذا يشمل مشاريع مزدوجة ;
- خلق وسيلة لتطوير المعاهد الديمقراطية وتعزيز عملها ;
- إستضافة إجتماعات سنوية للمنظمات الوقفية ومنظمات المجتمع المدني خاصة ببرامج المنطقة .

1.6: إنشاء مؤسسة خاصة للتنمية خاصة بالشرق الأوسط الأوسع ومنطقة شمال إفريقيا في "التعاونية المالية الدولية" (أي أف سي) لمساندة جهود المنطقة لتحسين العمل التجاري والمناخ الإستثماري وزيادة الخيارات في مجال التمويل لمشاريع المنطقة والمتسمة بالصغر أو الحجم المتوسط، وهذا يشمل :

- الدمج والتوسيع من حيث التمويل للمناطق البعيدة كي تشملها مساعدات "آي أف سي"، وهذا يؤدي إلى تأسيس مركز خاص بالمنطقتين يتم تمويله من مجموعة الثمانية ومتبرعين آخرين، وهذا يتضمن أولئك الموجودين في المنطقة نفسها ;
- رفع درجة الخبرة والتجربة والمصادر المالية المتوفرة حاليا ;
- توفير الدعم التقني للبلدان الراغبة في تطوير العمل التجاري فيها وتحسين المناخ الإستثماري لديها ;
- تشجيع "آي أف سي" لزيادة التركيز على الإستثمار المحلي ذي الوزن الصغير أو المتوسط .

1.7: إنشاء "شركات تمويل" إقليمية قادرة على جلب ممثلين من معاهد التنمية موجودة في المنطقة ومن معاهد مالية دولية لتحقيق الأهداف :

- تنسيق أفضل للبرامج والمصادر الموجودة حاليا ;
- دعم المساعدة التقنية للمساعد الإقليمي لبناء قدرة مؤسساتية وتحسين المناخ الإستثماري ;
- إستقصاء المصادر المالية الجديدة والموجودة لإستهداف تمويل المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

1.8: إنشاء "قوة مهمات خاصة بالإستثمار" مع الشركاء في المنطقة وتشمل الوجوه القيادية في المجال التجاري من مجموعة الثمانية ومن بلدان المنطقة، ويتضمن ذلك "مجلس المشاريع التجارية العربي" ليقدم مساعدته الهادفة إلى تحسين المناخ الإستثماري، وهذا يشمل :

- تشخيص العوائق أمام الإستثمار
- تقديم إقتراحات دقيقة لتحقيق التغيير وتحديد الجانب الكمي في كل منها متى ما كان ممكنا ;
- العمل مع بلدان المنطقة الراغبة في المشاركة لمتابعة الإصلاحات ودعم جهودها في مجال الإصلاح ;
- مراجعة التقدم الحاصل في مجال الإصلاح في المنطقة والكتابة عنه .

وإضافة إلى المبادرات الأجنبية، فإننا سنسعى إلى الإستفادة من الفرص لزيادة التعاون بين أنشطتنا القائمة والتي هي موجودة لدعم الإصلاح في المنطقة. إننا ملتزمون بتكثيف الشراكة والحوار مع الحكومات وأصحاب العمل التجاري والمجتمع المدني وتوسيع هذه الإلتزامات على المستوى الفردي والجماعي. وهذه الأنشطة تتماشى مع أولويات الإصلاح المشخصة من قبل المنطقة نفسها، وهذا يشمل الجامعة العربية ووزراء الخارجية ومؤتمر مكتبة الإسكندرية وصنعااء والعقبة إلخ .

دور وزراء الخارجية: تعميق مبادئ الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية والإجتماعية; وإتخاذ القرارات وإحترام النظام والقانون وإنجاز المساواة وتوفير حقوق الإنسان وإحترام حرية التعبير بشكل يتماشى مع المواثيق العربية والدولية، وضمان إستقلال القضاء وتحقق مجتمع مدني فعال. ويجب إعطاء الأهمية للنساء في المجتمعات العربية وتعزيز دورهن والمساهمة في التطور العام والفعال في آن واحد. المشاركة في الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية .. تعزيز مفاهيم الحكم

الجيد .. مكافحة غسل الأموال والجريمة المنظمة .

الإسكندرية: الديمقراطية، بمعنى النظام الذي تمثل الحرية فيه قيمة أساسية ونهائية بغرض تحقيق سيادة حقيقية للشعوب التي تحكم نفسها من خلال التعددية السياسية التي تقود إلى تغيير الحكومات وتقوم على أساس إحترام كل الحقوق المرتبطة بالفكر والتنظيم وحرية التعبير لكل الأشخاص .

صنعاء: النظم الديمقراطية تحمي حقوق ومصالح كل الأشخاص من دون تمييز خصوصا حقوق ومصالح المحرومين. أسس النظام الديمقراطية تتعكس في إنتخاب مجالس تشريعية بصورة دورية لتمثيل المواطنين بصورة عادلة والتأكيد على مشاركتهم الكاملة في الهيئات التنفيذية ذات المسؤولية والإلتزام تجاه مبادئ الحكم الرشيد وفي القضاء المستقل .

مؤتمر العقبة: إحترام حكم القانون والقانون وتعزيز الشفافية.. فقط من خلال الدمج الكامل والواسع للمرأة في المجتمع يمكن تحقيق تطلعات المنطقة من أجل رخاء أوسع. تعميق الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والعامية: وهذا يشمل :

2.1 دعم المساعي الرامية الى التأكيد على إجراء إنتخابات حرة ونزيهة من خلال التعاون مع الدول الراغبة واللجان المستقلة للإنتخابات وبرامج تسجيل الناخبين ودعم برامج الوعي المدني مع التركيز بصورة خاصة على الناخبات. 2.2 دعم وتشجيع التبادل والتدريب البرلماني بغرض بناء الهيئات التشريعية والبرلمانية في المنطقة خصوصا فيما يتعلق بصياغة التشريعات وتطبيق الإصلاحات القانونية والتشريعية وتمثيل الناخبين. 2.3 دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تمكين النساء وتحسين دورهن ومساهمتهن من خلال المشاركة النشطة والفاعلة في الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية والمدنية، بما في ذلك دعم برامج تدريب النساء الراغبات في الترشح للإنتخابات أو تأسيس أو إدارة منظمة غير حكومية، وجمع النساء في المواقع القيادية من مجموعة الثمانية والمنطقة، بما في ذلك إقامة ورش العمل. 2.4

مساعدة المنطقة في تنفيذ إصلاحات قضائية وتطوير قضاء مستقل من خلال دعم برامج التبادل وورش العمل في المجال القضائي فضلا عن تدريب القضاة والمحامين وطلاب القانون وتوفير المساعدات الفنية للإدارة القضائية وإصلاح النظم القانونية وتأسيس مراكز مساعدات قانونية للعامية. 2.5 دعم مساعي المنطقة في تشجيع حياة التعبير والإعلام المستقل من خلال تعزيز برامج التبادل والتدريب وتقديم المنح للمصاحفين.

2.6 تشجيع مساعي المنطقة الرامية إلى ترقية الحكم الراشد والشفافية وجهود مكافحة الفساد من خلال تشجيع تبني وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتقديم المساعدات الفنية اللازمة لإصلاح وتحديث الإدارة المالية العامة وتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال والإرهاب المالي. 2.7 دعم الدور الذي تلعبه كل عناصر المجتمع المدني بما في ذلك دور المنظمات غير الحكومية في عمليات الإصلاح في المنطقة وذلك من خلال تقديم المساعد اللازمة لتعزيز مشاركة كل قطاعات المجتمع ودعم مساعي المؤسسات لتقوية أسس المواطنة وتشجيع عمليات التبادل فيما بين منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك إتحدات العمال

والتعاون في المشاريع والبرامج الثقافية .

• وزراء الخارجية: "مكافحة الأمية.. وتطوير النظم التربوية والتكنولوجية "

• وثيقة الإسكندرية: "أوصى المشاركون بمحو الأمية خصوصا وسط النساء خلال فترة عشر سنوات، والحصول على المعرفة ونشرها وخلقها، وبناء مجتمع المعرفة، وإعادة تنشيط مؤسسات الترجمة المدنية والحكومية في جبهتين: الترجمة من العربية إلى كل اللغات المعروفة ومن كل اللغات إلى العربية، وتحديث البنيات التحتية لتكنولوجيا المعلومات في العالم العربي. مجلس الأعمال التجارية العربي: تحتاج الحكومات إلى إتخاذ إجراءات إضافية لتحسين فعالية نوعية التعليم الذي تقدمه المؤسسات التعليمية، وتوسيع قدرات إكتساب المعرفة من خلال توسيع الإستثمار في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتحتاج الحكومات إلى جعل المعرفة والمهارات التي تقدمها نظمها التعليمية مواكبة للمتغيرات والحاجات المتطورة للإقتصاد العالمي، ويجب أن ينال التدريب الفني والمهني إهتماما كبيرا. مؤتمر صنعاء: ممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحسين فهمها يتطلب التغلب على المخاطر المحتملة التي تهدد شكل وجوه الديمقراطية بما في ذلك التعليم غير الكافي .

بناء مجتمع المعرفة لمكافحة الأمية وتطوير النظم التعليمية والتكنولوجية من خلال: 3.1 مساعدة الدول الراغبة في تحسين وإصلاح نظمها التعليمية من خلال دعم المساعي الرامية إلى تحسين نوعية التعليم وتطوير مشاركة المجتمع في التعليم وزيادة سعة التخطيط الخاصة بوزارات المعارف وتسهيل الشراكة الإجتماعية ودعم تشييد وإعادة تأهيل المدارس .

• دعم التراث الثقافي الثري للمنطقة وزيادة ما هو متوفر من الكتب المدرسية والأدب الإقليمي والعالمي وذلك من خلال دعم القدرات المحلية في نشر الكتب المدرسية والترجمة وتدريب المعلمين على الطرق الجديدة ودعم إعادة إصدار النصوص الكلاسيكية الخاصة بالمنطقة. 3.3 مساعدة المنطقة في دعم معلوماتها الرقمية وذلك من خلال التعاون بين القطاعين الخاص والعام لتقديم أو زيادة إنتشار الكمبيوتر، ودعم تقديم وسائل التعليم الإبداعية في الفصول، ودمج التقنيات الإلكترونية في المناهج، ودعم مبادرة "الحكومة الإلكترونية".

وزراء الخارجية العرب: "إستمرار الإصلاح الإقتصادي لرفع مستوى معيشتنا، وإجمالي الدخل القومي، وتمكين القطاع الخاص وتحرير النشاط التجاري في الأسواق العالمية، وتطوير مؤسسات الحكومة كي تدعم هذه الإصلاحات، والتسريع بتأسيس السوق العربي المشترك، وتحقيق حياة إقتصادية مندمجة بين الدول العربية، ودعم إقتصاد السوق وتعزيز العلاقات الإقتصادية الإقليمية والدولية .



وثيقة الإسكندرية: في عالم عربي ناهض فإن تشغيل الشباب ونوعية التعليم والخدمات الإجتماعية والبرامج التي تهدف إلى تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تكون العناصر الأساسية لمبدأ الإصلاح. إن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبرامج الأقرض الصغيرة للتعامل مع البطالة ومنح المرأة الفرصة الكاملة للحصول على التمويل، وتحديث القطاع المالي العربي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، وتشجيع تأسيس هويات مصرفية وتحديث أسواق رأس المال العربية، وحل المشاكل التي تعيق الإستثمار وإزالة العقبات أمام الإستثمارات العربية والأجنبية، وتمكين الدول العربية من الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية بطريقة فاعلة والاندماج بطريقة إيجابية في الإقتصاد العالمي عن طريق زيادة صادرات البضائع والخدمات .

مجلس الأعمال العربي: من أجل دعم روح المبادرة، يحتاج صانعو القرار السياسي إلى خلق بيئات تسمح لقوى السوق بالتفاعل، وتدعم الإستقرار وتحقيق درجة عالية من القدرة على الإستشراف من أجل تمكين المستثمر من إتخاذ قرارات طويلة المدى، وتعزيز المحاسبة وتحقيق حماية كاملة لحقوق الملكية، والحفاظ على الإستقرار الإقتصادي الكلي والأسس الثابتة لإجراءات الإصلاح، وإزالة العقبات حول الإستثمارات الخارجية، وتحقيق درجة أعلى من الإندماج الإقتصادي العالمي عبر تحرير مشاريع التجارة سواء فيما يتعلق بالبضائع والخدمات وتبني سياسات تجارية تعتمد على القواعد والممارسات. صناعة: إن القطاع الخاص شريك حيوي في تقوية أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو يتحمل مسؤولية العمل مع الحكومات والمجتمع المدني لدعم التقدم .

تسريع التنمية الإقتصادية، وخلق الوظائف وتمكين القطاع الخاص وتوسيع الفرص الإقتصادية تشتمل على ما يلي :

4.1 دعم برامج التدريب الحرفي لتوسيع فرص العمل لشباب المنطقة، وذلك عن طريق: رعاية برامج التعليم المستمر وتدريب المعلمين في الورش والعمال المهرة .

4.2 دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق: برامج المساعدة وبرامج القروض الهادفة والمساعدات التقنية لتحسين السياسة والأطر التنظيمية .

4.3 تسهيل تدفق العائدات من الجاليات في الخارج لمساعدة العائلات والمشاريع الصغيرة، وذلك عن طريق: تشجيع خفض نفقات تحويل العائدات، وخلق صناديق تنمية محلية من أجل إستثمار منتج، وتحسين حصول الذين يتلقون العائدات على الخدمات المالية وتحسين التعاون .

4.4 دعم الجهود الهادفة لخلق شبكات عادلة وأمنة وتعمل بطريقة جيدة في حقوق الملكية، وذلك عن طريق: مساعدات تقنية في مجال إصلاحات تنظيمية وفي مجال السياسة وتحسين تسجيل الملكية .

4.5 الترويج للتحسن الإقتصادي ودعم جهود المنطقة لدمج قطاعها الإقتصادي في النظام المالي العالمي، عن طريق: تقديم المساعدات التقنية لتحديث الخدمات المالية، وتقديم وزيادة الوسائل المالية المرتبطة بتوجهات السوق، والعمل مع السلطات الإقتصادية لدعم الحكم الإقتصادي السليم، بما في ذلك جهود مكافحة الفساد وغسيل الأموال .

4.6 تحسين الجهود الإقليمية لإزالة العقبات أمام الإستثمار وزيادة الإستثمارات، وتنشيط الإصلاح الإقتصادي الذي يشمل تقديم مساعدات تقنية لتحسين مناخ الإستثمار، وتقديم مساعدات للمسؤولين حول حقوق الإستثمار وتسهيل فرص الإستثمار، عبر معاهدات الإستثمار ودعم العمل طبقا لمبادرة التعاون الإقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول الإستثمار .

4.7 دعم جهود المنطقة للترويج والتعامل التجاري الإقليمي وتوسيع فرص التجارة في الأسواق العالمية، الذي يشمل: تقديم مساعدات تقنية للإلتزام لمنظمة التجارة العالمية، ودعم الإتفاقات التجارية الإقليمية، والترويج للبرامج الإقليمية حول تسهيل التجارة وتسهيل تطوير غرف التجارة المحلية .

## قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أبو خلدون ساطع الحصري، الإقليمية جذورها وبذورها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة خاصة، 2001.
- 2- أحمد يوسف أحمد، النظام الدولي والنظام العربي، بحث في أنماط الإرتباط في الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1991.
- 3- أحمد يوسف أحمد، العولمة والنظام الإقليمي العربي، في العولمة: قضايا ومفاهيم، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، 1999-2001.
- 4- أحمد عبد الونيس شتا، أحمد الرشيد، التكامل الإقليمي العربي : مشكلته ووسائل النهوض به، دراسة تأصيلية في ضوء خبرة التنظيم الدولي الأوروبي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد السادس، يناير، 1991، في د. أحمد حسن الرشيد، إحياء النظام الإقليمي العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2001.
- 5- أحمد صدقي الدجاني، الجذور التاريخية للشرق أوسطية: الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.
- 6- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2000.

- 7- الأطرش وآخرون، مقدمة كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 8- إبراهيم أنور، إتفاقية الغات والإقتصاديات العربية، القاهرة، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، العدد 22، 1994.
- 9- إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995.
- 10- إبراهيم سعد الدين، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، لبنان، الطبعة الثانية، 1985.
- 11- أسعد السحمراني، صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية، بيروت، دار النفاس، الطبعة الأولى، سنة 2000.
- 12- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسية الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية، 1985.
- 13- جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1980.
- 14- الحبيب الجنحاني، ظاهرة العولمة: الواقع والأفاق في عالم الفكر، المجلس الوطني للفنون والآداب، دولة الكويت، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر-ديسمبر 1999.
- 15- حسين عمر، الغات والخصخصة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 1997.
- 16- حسين نجم الدين، تطور الإقتصاد الدولي والتنمية في ظل الرأسمالية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1984.
- 17- حسن نافعة وسيف عبد الفتاح، العولمة : قضايا ومفاهيم، جامعة القاهرة، 2001 .

18- حمدي عبد الرحمن، مدير مركز دراسات المستقبل الإفريقي، إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة : الديون والفقر، في موقع : إسلام أون لاين.

19- دوروتي روبرت بلسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

20- السيد ياسين، حوار الحضارة في عالم متغير في التقرير الإستراتيجي العربي، الأهرام، مركز الدراسات والإستراتيجية، 1989.

21- طلعت همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، عمان، مؤسسة الرسالة، دار عمار، 1984.

22- عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، عمان، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، 1999.

23- عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إقتصادية، الإسكندرية، دار الجامعة، 2000.

24- عبد الله عبد الدافع، مستقبل إفريقيا الإقتصادي في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا،

( 2015-06-17 ) <http://khartoumspace.uofk.edu/handle/123456789/13555>

25- عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، منشورات الجامعة المفتوحة، 1998.

26- عراقي عبد العزيز الشرييني، نيباد وإستراتيجيات التنمية الإفريقية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2003.

27- كمال شاتيللا، سوق شرق أوسطية أو سوق عربية مشتركة، التحدي المصيري والحل العربي، ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس، مركز الدراسات العربي- الأوروبي.

- 28- المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999.
- 29- المهدي المنجرة، مستقبل الحرب الحضارية الأولى، الماضي وماضي المستقبل، الجزائر، شركة الشهاب، 1991.
- 30- مارتن غريفيتش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث.
- 31- مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1996.
- 32- مايكل لانج، إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة: آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.
- 33- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات في المستقبل العربي، العدد 228، فبراير 1998.
- 34- محمد عوض الترتوري، النظريات الحديثة في الإدارة المدرسية،  
www.diwanlarab.com
- 35- محمد علي حوات ، العرب وأمريكا من الشرق الأوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006.
- 36- محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2006.
- 37- محمد فوراتي، "الشرق الأوسط والهيمنة الأمريكية الصهيونية"، مقابلة مع النخبة التونسية، أقلام أون لاين.
- 38- محمد طلعت الغنيمي، دراسة قانونية وسياسية، الجامعة العربية، الإسكندرية، منشأ المعارض، 1974.

- 39- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، دار هومه، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2002.
- 40- محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي : دراسة طرائق البحث وأساليبه، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1984.
- 41- محمد السعيد الدقاق، مذكرات في العلاقات الدولية، بيروت، الدار الجامعية، 1983.
- 42- محمد عبد القادر عطية : إتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، دار الجامعية، 2000.
- 43- محمد عبد الشفيق عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من البعد القانوني إلى البعد السياسي، في العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 1999.
- 44- محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت، المجلس العربي للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1992.
- 45- محمد الأطرش وآخرون، مقدمة كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 46- مصطفى كمال السيد، إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.
- 47- مصطفى كامل السيد، إستراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

- 48- مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الإفريقي، الطبعة الأولى، 2005.
- 49- مصطفى النشار، ضد العولمة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999.
- 50- مفيد شيهاب، نحو مفهوم واقعي للأمن القومي في العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد، باريس، مركز الدراسات العربية الأوروبية، 1993.
- 51- منظمة العمل العربية، الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الإقتصادي.
- 52- نعيم الأشهب ومازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، دار الشروق والنشر والتوزيع، الأردن.
- 53- هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
- 54- وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهاب الجزائر، الطبعة الأولى، 1991.
- 55- يحيى علي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999.
- 56- إسماعيل، صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الرابعة، 1985.
- 57- محمد سعيد، الدقاق، التنظيم الدولي، بيروت، دار الجامعة، 1983.



## ب- المقالات:

- 58- أحمد يوسف أحمد، "مستقبل العلاقات العربية - العربية"، المستقبل العربي، عدد 162، أوت 1992، مركز الدراسات الوحدة العربية.
- 59- أحمد عصمت عبد المجيد، "دور جامعة الدول العربية لتحقيق الأمن العربي بمفهومه الشامل"، في تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية.
- 60- "أمن الخليج"، الخبر، عدد 446، 22 أبريل 1992.
- 61- أمين هويدي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الحياة، 15 مارس 2004 .
- 62- أخبار اليوم ، 24 نوفمبر 2001.
- 63- إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة : الرأس مالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، المستقبل العربي، العدد 222، 1993.
- 64- إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة : الرأس مالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، المستقبل العربي، العدد 222، السنة 1993.
- 65- باسكال بونيفاس، "التحديات الداخلية التي يواجهها العالم العربي من وجهة النظر الأوروبية"، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، القاهرة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الثانية، 1992، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي-الأوروبي من 50 إلى 27 جانفي 1994.
- 66- برهان غليون، "المطروح ليس نظاما، إنما ترتيب يعتمد الأمركة إلى الداخل"، شؤون الأوسط، العدد 24، نوفمبر 1993، مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق.
- 67- بنك مصر، "الغات وجولة أورغواني"، النشرة الإقتصادية القاهرة، السنة السادسة والثلاثين، العدد 1993.

- 68- تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر الثامن، "حال الأمة 1997"، في المستقبل العربي، عدد 232، جويلية 1998.
- 69- جان لويس ديفور، "العلاقات العربية-العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، هخ الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس، مركز الدراسات العربي، الأوروبي، أعمال دورة من 09 إلى 11 جانفي 1998.
- 70- جلال أمين، "العولمة والدولة"، المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، عدد 228، فبراير 1998.
- 71- جلال معوض، مجلة شؤون عربية، العدد 1280/1994.
- 72- حميدي عبد الرحمن حسن، "العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 258، أوت 2000.
- 73- جوران توربون، "العولمات الثقافية" الثقافة العالمية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السنة العشرون، ماي- جوان.
- 74- جوزف سماح، "ملف الشرق الأوسط الكبير الشرق الأوسط الكبير: أطروحات تقرير 11 أيلول.."، السفير 2004/7/29 [www.mowaten.org](http://www.mowaten.org)
- 75- الحبيب الجحاني، "ظاهرة العولمة: الواقع والأفاق" عالم الفكر، المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر-ديسمبر 1999.
- 76- حال الأمة 1997، التقرير الأمانة العامة، للمؤتمر القومي العربي، المقدم إلى المؤتمر الثامن، المستقبل العربي، عدد 232، جويلية 1998.

- 77- حسام الخطيب، "أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الإتصال والعولمة"، عالم الفكر، الكويت، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر/ديسمبر 99، المجلس الوطني والفنون.
- 78- حسين معلوم، "التسوية في زمن العولمة"، التداعيات المستقبلية لحياد العرب الإستراتيجية، في ندوة العولمة والتحويلات الإجتماعية، مصر، مكتبة مدبولي، 1999.
- 79- خالد الخيرو "إحتمالات تغيير سياسة واشنطن، سياسة القطب الواحد"، الزمان، لندن، السنة الرابعة، العدد 823. 17ماي 2001.
- 80- خفاجي، "ملاحظات حول ندوة العولمة والدولة، العرب والعولمة"، في العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي، "المستقبل العربي"، مصر، مكتبة مدبولي، 1999.
- 81- روجر أوين، "عولمة الدراسات الإقليمية في أمريكا"، الحياة، لندن، 18 نوفمبر 1996.
- 82- زكي حنوش، آفاق السلام العربي-الإسرائيلي بين الماضي والحاضر"، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، (القاهرة : مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الثانية، 1992، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي-الأوروبي من 05 إلى 27 جانفي 1994).
- 83- دون مؤلد العربي، "أمن الخليج عربي أم دولي"، الوطن العربي، عدد 242، 22 نوفمبر 1991.
- 84- السيد ياسين، في مفهوم العولمة: المستقبل العربي، عدد 228، فبراير 1998.
- 85- سعد عبد المجيد، خط البترول القزويني الإستراتيجية الأمريكية والمصالح الإقليمية، مجلة المسلم المعاصر، إسلام أون لاين.

- 86- سعد لبيب، "عالمية الإتصالات والوطن العربي" الوطن العربي والمتغيرات العالمية، الأهرام، معهد البحوث والدراسات العربية، 1991.
- 87- سعيد، "هياكل العمل العربي المشترك"، في التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1989.
- 88- سليم نصّار، ملف الشرق الأوسط الكبير مشروع الشرق الأوسط الكبير ولد في وادي عربة، الحياة : 3/04/2004،
- 89- سمير أمين، "بعد حرب الخليج، الهيمنة الأمريكية: إلى أين؟"، المستقبل العربي، السنة 15، العدد 170، أبريل 1993.
- 90- سيار الجميل، "المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم"، العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 1999.
- 91- صابر أيوب، "القذافي يعلن انسحاب ليبيا من الجامعة العربية"، الخبر، عدد 344، 03 مارس 2002.
- 92- صالح بشير، "الإتحاد المغاربي أمام الإمتحان العسير"، السياسة ، العدد 2، 20 ديسمبر 1991.
- 93- عبد النبي أصطيق، "الإستشراق الأمريكي من النهضة إلى القوة، عولمة الدراسات المستقبلية"، المستقبل العربي، عدد 233، جويلية 1998.
- 94- عبد الحليم حمد، "إجتياح الكويت وحرب الخليج" نموذج لأزمة ما بعد الحرب الباردة، شؤون الأوسط ، العدد 41 ، أوت 1992.
- 95- عبد النبي، "الإستشراق الأمريكي من النهضة إلى السقوط : عولمة دراسة المنطقة"، المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، عدد 233، جويلية 1998.

- 96- عبد الخالق عبد الله "العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها" عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد الثاني، أكتوبر-ديسمبر 1999.
- 97- عبد الجليل زيد مرهون، "أمن الخليج بعد الحرب الباردة"، تلخيص هيثم الكيلاني، المستقبل العربي، عدد 232، جوان 1998.
- 98- عبد العليم محمد، "إجتياح الكويت وحرب الخليج، نموذج لأزمة ما بعد الحرب الباردة"، شؤون الأوسط، العدد 11، 8، 1992.
- 99- عبد القادر مساهل، وزير منتدب مكلف بالشؤون الإفريقية آنذاك، الملتقى الوطني حول مبادرة "النيباد"، قصر الأمم، 21-22 أبريل 2002.
- 100- عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة"، المستقبل العربي، بيروت عدد 229، مارس 1998، مركز الدراسات العربية، لندن.
- 101- عزمي بشارة، "بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً"، المستقبل العربي، عدد 231، ماي 1998.
- 102- عمار جفال، "قوى ومؤسسات العولمة : التجليات السياسية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الأول، سنة 2001.
- 103- علي الدين هلال، محاضرة ألقاها في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالجزائر، 2003.
- 104- علي ناصر محمد، "إستراتيجيات الدفاع العربي، التجربة والخطأ والبدائل" الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس، مركز الدراسات العربي، الأوروبي، أعمال دورة من 09 إلى 11 جانفي 1998.

- 105- كمال شاتيللا، "سوق شرق أوسطية أو سوق عربية مشتركة، التحدي المصري والحل العربي"، ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1998.
- 106- الله الأشعل، "ملف الشرق الأوسط الكبير الولايات المتحدة الأميركية: من القمة إلى الهاوية"، الحياة 17 جويلية 2004 .
- 107- لواء فوزي محمد طایل، "أزمة الخليج أحداثها وانعكاساتها المستقبلية"، إستراتيجيا، العدد 11، مارس- أبريل 1992.
- 108- محمد جمال الدين البيومي، التعاون مع الإتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشركات والمؤسسات العربية، وثائق ندوة إتجاهات عولمة الإقتصاد وآثرها على الشركات والمؤسسات العربية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 28-1996/09/30.
- 109- محمد السماك، "جامعة الدول العربية وأزمة النظام العربي"، شؤون الأوسط، العدد 01، أوت 1992.
- 110- محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات"، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 228، فبراير 1998.
- 111- محمد فهيم يوسف، "حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة : عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان"، المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، عدد 235، سبتمبر 1998.
- 112- محمد علي العويني "العالم العربي والنظام الدولي"، شؤون عربية، العدد 27، ماي 1983.
- 113- محمد حسنين هيكل، " العرب على أعقاب القرن الواحد والعشرين، العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1997.

- 114- محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات"، المستقبل العربي، العدد 228 ، فبراير 1998.
- 115- محمود عزمي، "أمن الخليج في المنظور الأمريكي : مبدأ كارتر في التطبيق"، شؤون الأوسط، العدد الرابع، ديسمبر 1991.
- 116- محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2006.
- 117- مصطفى مصمودي، تأثيرات الإعلام الكوني على الأمن الثقافي العربي في الأمن العربي، أعمال ندوة الأمن العربي"، التحديات الراهنة ... والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربية - الأوروبي، باريس من 09 إلى 11 جانفي 1996.
- 118- معين حداد، مجلة شؤون عربية، العدد 33.
- 119- وحيد عبد المجيد، ملخص لكتاب النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، من تأليف فواز جرجس، المستقبل العربي، عدد 233، جويلية 1998.
- 120- وليد عبد الحي، "لوكربي ليست في مقالتي"، الخبر، عدد 455 ، 03 أبريل 1992.
- 121- (...،....)، النظام العربي ومستقبل جامعة الدول العربية، في التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 1989.
- 122- (...،....)، "حوار الحضارة في عالم متغير" في التقرير الإستراتيجي العربي، الأهرام، مركز الدراسات والإستراتيجية، 1989.
- 123- (...،....)، "نحو خريطة معرفية للعولمة"، التقرير الإستراتيجي العربي 1998، القاهرة، مركز الأهرام للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1998.
- 124- (...،....)، الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين : تحديات

كبيرة وهموم صغيسرة، المستقبل العربي، عدد 232، جوان 1998.

### ج- التقارير:

- 125- التقرير الإستراتيجي العربي لسنة 1998، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير 1999.
- 126- التقرير السنوي للجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008.
- 127- تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003.
- 128- تقرير رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، أديس أبابا، إثيوبيا، 30/29 جانفي 2012: [www.african-union.org](http://www.african-union.org)
- 129- قرار وإعلان الأمم المتحدة بشأن "النيباد" (A/RES/57/7) و(A/RES/57/2).

### د- الأطروحات:

- 130- محمودي عبد القادر، النزاعات العربية - العربية وتطور النظام الإقليمي العربي من 45-85، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية 1997.
- 131- بلخير آسيا، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية الجزائر، 2009.
- 132 - مذكرة لنيل شهادة الماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بجامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، سنة 2005-2006 للأستاذة



زكري لامية حول موضوع: " المنطقة العربية ما بين الشرق الأوسطي  
والشراكة الأور-متوسطية".

### س - الموائيق:

- 133- ميثاق الجامعة العربية.
- 134- ميثاق الأمم المتحدة.
- 135- نص مبادرة النيباد.
- 136- ميثاق عهد عصبة الأمم.
- 137- الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا : الأداء والتحدي ودور الأونكتاد،  
مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد، الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون، مجلس التجارة  
والتنمية، أفريل 2012، جنيف.

### و - المواقع الإلكترونية:

- 138- [www.iss.org/primer/005](http://www.iss.org/primer/005).
- 139- [www.iss.org/lun.lub.htm](http://www.iss.org/lun.lub.htm).
- 140- [www.iss.org/primer/003evsys.htm](http://www.iss.org/primer/003evsys.htm).
- 141- [www.geolinks.fr/bibliographie/immanuel\\_wallerstein/](http://www.geolinks.fr/bibliographie/immanuel_wallerstein/).
- 142- <http://gwis2.circ.gwu.edu/~david/Complex.Back>.
- 143- [www.alhewar.org/search/Dsearch.asp?nr=2963](http://www.alhewar.org/search/Dsearch.asp?nr=2963).
- 144- [csg@warwick.ac.uk](mailto:csg@warwick.ac.uk) W <http://www.csg.org>.
- 145- Website: [www.grc.ae](http://www.grc.ae).
- 146- [www.geolinks.fr/bibliographie/immanuel\\_wallerstein/](http://www.geolinks.fr/bibliographie/immanuel_wallerstein/).
- 147- <http://gwis2.circ.gwu.edu/~david/Complex.Back>.
- 148- [www.alhewar.org/search/Dsearch.asp?nr=2963](http://www.alhewar.org/search/Dsearch.asp?nr=2963).
- 149- [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org).
- 150- [www.egycfi.org.eg/uploads/.../](http://www.egycfi.org.eg/uploads/.../).

- 151- cdideology@yahoo.com.
- 152- [http://www/courrier nter.com](http://www.courriernter.com).
- 153- <http://www.eheff.fr/cirpes>.
- 154- <http://www.voiceofafrica.com>.
- 155- Site du NEPAD.
- 156- <http://summits.au.int/en/20thsummit>.
- 157- <http://www.geopolitique-africaine.com>.
- 158- <http://www.albankaldawli.org>.
- 159- <http://www.ouestafriqueeconomie.com>.
- 160- <http://www.nepad.org>.
- 161- <http://www.un.org/africarenewal>.
- 162- <http://www.albankaldawli.org>.
- 163- <http://www.aljazeera.net/programs/weekly.file/2005/5/3>.
- 164- [masress.com](http://www.masress.com).
- 165- <http://www.ahdath.info>.
- 166- RIS <http://www.diplowebwww.undp.org/rbas/ahdr>.
- 167- [www.mowaten.org](http://www.mowaten.org).
- 168- [blogspot.com](http://www.blogspot.com).
- 169- <http://www.Islsmonlone.net/iol-arabic/dowlia/qpolitic/1mojryat1.asp>.
- 170- [org/index.php](http://www.org/index.php).
- 171- [estiqlal.com](http://www.estiqlal.com).
- 172- <https://froggybottomblog.com>.
- 173- [www.rf/afrique](http://www.rf/afrique).
- 174- [darelfikrelarabi.com](http://www.darelfikrelarabi.com).
- 175- [www.almayadeen.net](http://www.almayadeen.net).
- 176- Le NEPAD, cadre régional du développement durable en Afrique  
Publié sur Géopolitique Africaine (<http://www.geopolitique-africaine.com>).
- 177- <http://panafricapress.com>, /03/27، 2014- /- النيباد... التأسيس والأهداف،
- 178- <http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mar-avril>  
2003/nafiaa.html حسن نافعة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
- 179- محمد إدريس، "النيباد" تدعو إلى الاستمرارية في تنفيذ برامج التنمية في القارة الإفريقية،  
2015/01/29، في: <http://www.elfagr.org>

180- زياد عبدالوهاب النعيمي، "الإقليمية الدولية الجديدة وآثرها في هيكلية النظام الإقليمي العربي"، الحوار المتمدن، العدد: 2963، 02 أبريل 2010، في :  
[www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html](http://www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-71097.html).

181- ماهر يعقوب موسى، الفكرة الجغرافية لمفهوم الإقليمية:  
The geographical idea of the concept of regional  
[www.ahlubaitonline.com](http://www.ahlubaitonline.com).

182- بشارة خضر، مشروع الشرق الأوسط الكبير: دعاية إنجيلية أم نافذة للفرص؟،  
مدير مركز الدراسات والأبحاث حول العالم العربي، الجامعة الكاثوليكية في  
"لوفان" ببلجيكا، الأحد 06 فبراير 2005، الأحداث المغربية:  
<http://www.ahdath.info>

## 2- En langues étrangères:

### a)- Ouvrages en français:

- 183- Chantal Buhor, le Commerce International du Gatt à L'OMC, Ed, le monde, 1996.
- 184- Chapour Haghghat, Histoire de la crise du Golfe, Paris, édition, Lex, 1991.
- 185- Daniel Colard, la société Internationales après la guerre froide, Paris édition Armond Collin, 1990.
- 186- E.M Mouhoud, Régionalisation, globalisation et polarisation de l'économie mondiale :Quelle place pour les pas en développement, Université de Brest, Commissariat général du plan, et EPEE, Evry.
- 187- Eleonora Barbieri Masini, traduit de l'anglais par Fabienne Goux-Baudiment, Penser le Futur, l'essentiel de la prospective et de ses

méthodes, Edition Dunod, Paris, 2000.

- 188- Gabriel Robin, Un monde sans maître, ordre ou désordre entre les nations, Paris, février 1995.
- 189- Gérard Marcou, Professeur à l'Université Paris I Panthéon-Sorbonne, Directeur du Groupement de Recherche sur l'Administration Locale en Europe(CNRS), La Régionalisation en Europe, novembre 1999.
- 190- Ghassan Salame, Appels d'empires : ingérences et résistances à l'âge de la mondialisation, France, édition Fayard, 1996.
- 191- G.H. Bruntland, Notre avenir à tous, Commission mondiale sur l'environnement et le développement, Edition du Fleuve, Québec.
  
- 192-Hakim Ben Hamouda et Mustapha Kassé, le Népad et les enjeux de développement en Afrique ; édition maisonneuve et Larose , Paris 2002, P11.
- 193 -R. Kherad, les organisations internationales, OPU, Alger 1983.
- 194- J. Barrea, Théories des relations internationales, édition CIA CO.
- 195- Jean-Luc Racine, Les idées du monde intrascontinentales, 2<sup>ème</sup> semestre 2005, N°1.
- 196- L. Perillie et J. Jacque, L. Tue, Le Mondialisme, Que sais-je ?, France, 1977.
- 197- Marcel Merle, Sociologie Des Relations internationales, Paris, Dalloz, 1982.
- 198- Martial Tchenzette, Le régionalisme et la mondialisation sont-ils des phénomènes exclusifs?: in zombimedia.orgweb.
- 199- Olivier Dolfus, La mondialisation, Paris, presses de la fondation nationale de sciences Positives, 1997.
- 200- Ogil Castel, Le Sud dans la mondialisation, quelles alternatives ?, Edition La Découverte, Paris, 2002.
- 201- Philippe Braillard, Théories des Systèmes et Relations Internationales, Paris, Bruylant, 1977.
- 202- Philippe Hugon, Les économies en développement à l'heure de la régionalisation, éditions Karthala, 2003.
- 203- Pierre Dallenne et Alain Nonjon, L'espace Mondial : Fractures ou interdépendances ?, édition Elliopes, 2005.
- 204- Raymond Aron, Paix et Guerre entre nations, Paris: Calman Lévy,

1962.

- 204- Sadok Belaid, Y-a t-il un système régional arabe? in Maurice Flory (dir), Paris, CNRS, 1999.
- 205- UNESCO, Le concept l'organisation international, Paris, 1980.
- 206- Zbigniew Brzezinski, La Révolution Technétronique, édition, Calmann Lévey, France, 1971.

**b)- Articles et Périodiques en français:**

- 207- Agnes Chevalier, Projets euro- méditerranéen et mondialisation, confluences méditerranéennes, Paris, n° 24, printemps 1997.
- 208- Alain Dieckhoff, Le mirage du Grand Moyen Orient, Politique Internationale, n°105, automne 2004.
- 209- A.Madrid NEHME, Pourquoi le chaos, Afrique Asie, n° 19, avril 1991.
- 210- Bill Van Auken, Obama en Afrique pour défendre les intérêts stratégiques et pécuniaires américains, 29 juin 2013 : <https://www.wsws.org/fr>.
- 211- Catherine Croisier, chercheur associée à l'IRIS, La doctrine Bush de remodelage du Grand Moyen-Orient: entre idéalisme et pragmatisme, <http://www.diploweb.com/>.
- 212- Charles Saint-Prot, La nouvelle carte américaine du Proche-Orient, le 26 octobre 2006, le Centre de recherche sur la mondialisation (CRM) in: <http://www.mondialisation.ca/index.php>.
- 213- Cathérine Duprefelle, La régionalisation en Afrique Australe : entre impératif de développements et dynamiques politiques, professeur André Guichaoua (dir), Université des Sciences et technologies de Lille, Faculté des Sciences Economiques et Sociales, septembre 2001.
- 214- Commission de l'Union africaine, Agenda 2063, L'Afrique que nous voulons, projet de document, mai 2014.
- 215- Dennic J. Kucimich, La Démocratie mise en péril, L'OMC.
- 216- Dominique Moise, La politique étrangère à l'épreuve de la mondialisation, Politique Etrangère, février-mars 2000, IFRI.
- 217- Erick Fzraelewicz, Demain quel gouvernement pour le monde, revue des deux mondes, Paris, février 2000.

- 218- Groupes paroles, L'autre mondialisation, Le Monde, 57 année 7400.
- 219- Jean Coussy, Le succès du NEPAD, un paradoxe.
- 220- Jean Marie Guehennio, Américanisation du monde ou- 108 mondialisation de l'Amérique ?, Politique Etrangère, Printemps 1999, IFRI.
- 221- Julien Bokilo, Origine des nouvelles stratégies américaines et chinoise en Afrique, Alternatives-économiques.fr
- 222- Koné Soungalo, NEPAD déjà éessoufflé, 01/01/2005, <http://www.ouestafriqueeconomie.com>.
- 223- L'armée américaine regarde vers l'Afrique, Angolapress, 03 mars 2007:
- 223- E:\www\_deboutcongolais\_info.htm.
- 224- Le Messagère camerounais, in [http://www/courrier Inter.com](http://www/courrierinter.com).
- 225- Marie Nassif-Debs, De Aït ash Shaab... au Grand Moyen-Orient, Alternatives, 13 octobre 2006 : in [www alterinter.org](http://www.alterinter.org)
- 226- Maya Kandel, Stratégie américaine en Afrique : les risques et contradictions du light footprint, 17 janvier 2015. <https://froggybottomblog.com>
- 226- Moyen - Orient : Le paysage d'après-guerre, Ramses, Paris, Institut Français des relations internationales, économia, septembre 1992.
- 227- Mondialisation, Encyclopidia Universalis, France, 1998, CD ROM.
- 228-Nelly Savard, "Théorie des systèmes sociaux de Niklas Luhmann", mémoire présenté à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval, P75, In. Niklas Luhmann, *Modern Systems and theory Of Society*.
- 229- Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique (NEPAD), d'octobre 2001, NEPAD.
- 230- NEPAD, sommet de réflexion du NEPAD Alger, 21 mars 2007.
- 231- Peres de Cuellar, Interview au Monde, février 1991.
- 232- Pierre Jacquet et Frédérique Sachwald, Mondialisation : La vraie rupture du xxe siècle, Politique étrangère, 03/04/2000.
- 233- Pierre Beckouche, Mondialisation, cours de Deug 2, Université Paris.
- 234- Rapport du Secrétaire général, sur l'évaluation indépendante de l'application du Nouvel Ordre du jour des Nations Unies pour le développement de l'Afrique dans les années, A/57/156, du 2 juillet

2002.

- 235- Sami Makki, Militarisation des acteurs civils et stratégie globale des Etats-Unis, Le Débat Stratégique N°67, CIRPES, mars 2003: <http://www.ehess.fr>.
- 236- Saïda Bédar, L'hégémonie américaine face au multipolarisme émergent, Le Débat Stratégique N°72, février, 2004. <http://www.eheff.fr/cirpes>.
- 237- Sommet USA-Afrique, Un vrai intérêt de Washington pour l'Afrique, 22 -01-2014, [www.rf/afrique](http://www.rf/afrique).

**c)- Mémoires:**

- 238- Nelly Savard, Théorie des systèmes sociaux, de Niklas Luhmann, mémoire présenté à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval, In. Niklas Luhmann, *Modern Systems and theory Of Society*.
- 239- TSHIBAMBA Buabua, L'intégration des Etats africains au sein de l'Union Africaine: Etude de son effectivité au regard de la pratique Européenne d'intégration, extrait du mémoire de fin d'étude de Dodit, Université William Booth de Kinshasa, 2007.
- 240- Cathérine Duprefelle, La régionalisation en Afrique Australe : entre impératif de développements et dynamiques politiques, professeur André Guichaoua (dir), Université des Sciences et technologies de Lille, Faculté des Sciences Economiques et Sociales, septembre 2001.
- 241-Khalidou Seydou Sy et Klaus Peter trydete , *réformer la mise en œuvre du Népad*, Foundation, Friderich Ebert, Dakar ; mars 2006.

**d)- Articles et Périodiques en anglais:**

- 242- AKOKPARI John, AFRICA'S QUEST FOR LONG-TERM DEVELOPMENT: DOES NEPAD PROVIDE THE NECESSARY POLICY FRAMEWORK ?
- 243- Center for the Study of Globalisation and Regionalisation, The University of Warwick, Coventry, CV4 7AL, United Kingdom [csg@warwick.ac.uk](mailto:csg@warwick.ac.uk) W <http://www.csgr.org>.
- 244- Comparative research, Experimental Design, and the comparative

method ; comparative political studies, vol.8, n° 2, july 1975.

- 245- Paper to the SGIR Conference, the Hague 9-11 September 2004.  
Section 33: States, Regions and Regional World Orders .Panel (3)
- 246- Region-building in Africa, Friday 10 September, at 9.00-10.30.  
Micro-regionalism in Africa: Competing Region-building in the  
Maputo Development Corridor. Fredrik Söderbaum, Department of  
Peace and Development Research, Göteborg University & UNU/CRIS  
e-mail: [f.soderbaum@padrigu.gu.se](mailto:f.soderbaum@padrigu.gu.se) Ian Taylor Department of Politics  
and IR University of St. Andrews.
- 247- Regionalisation of the Social and Economic Justice-sector in Southern  
Africa- *A critical study of regional behaviour of Civil Society  
Organisations in South Africa, Mozambique and Zimbabwe*, Master's  
thesis in International Relations –Department of Peace and  
Development Research, University of Gothenburg, Sweden, Andreas  
Godsäter, Supervisor: Fredrik Söderbaum.
- 248- [andreasgodsater@hotmail.com](mailto:andreasgodsater@hotmail.com).
- 249- Tom Mindel, History and systems, 1999,
- 250- [www.iss.org/primer/005\\_hiss.htm](http://www.iss.org/primer/005_hiss.htm).
- 251- The geographical idea of the concept of regional.
- 252- United Nations Development Programme, Arab Fund for Economic  
and Social Development, Arab Human Development Report 2002,  
UNDP, 2002. [www.undp.org/rbas/ahdr/](http://www.undp.org/rbas/ahdr/).



## قائمة المحتويات

01.....	مقدمة.....
03.....	I-تحديد المشكلة البحثية.....
04.....	II-فرضيات الدراسة.....
05.....	III-مجالات الدراسة.....
05.....	أ- المجال المكاني.....
06.....	ب- المجال الموضوعي.....
06.....	ج- المجال الزمني.....
09.....	IV-مبررات إختيار الموضوع.....
09.....	1- المبررات العلمية.....
09.....	2- المبررات الذاتية.....
10.....	V-أدبيات الدراسة.....
13.....	VI-الإطار المفاهيمي.....
16.....	VII-الإطار النظري والمنهجي.....
16.....	أ- الإطار النظري.....
16.....	1- نظرية النظم أو النسق.....
24.....	2 - نظرية التبعية.....
26.....	3- نظريات التكامل.....
27.....	4- نظرية التعقيد (Complexity Theory).....
27.....	ب- الإطار المنهجي.....
28.....	1-منهج دراسة حالة.....
29.....	2- المنهج المقارن.....
30.....	VIII-خطة الدراسة.....

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعولمة و الإقليمية و تفاعلاتهما.....32

المبحث الأول: الإقليمية: في استعراض المفهوم.....33

المطلب الأول : مفهوم الإقليمية السياسية.....33

المطلب الثاني: أهداف وأبعاد الإقليمية السياسية.....44

المطلب الثالث: معايير وخصائص النظام الإقليمي.....50

المطلب الرابع : مراحل تطور النظام الإقليمي.....57

المطلب الخامس : أشكال الإقليمية وأنواعها.....63

المبحث الثاني: العولمة: قراءة في المفهوم.....71

المطلب الأول : مفهوم العولمة ونشأتها.....71

المطلب الثاني : مواقف تجاه العولمة والنظريات التي عال.....89

المطلب الثالث : أبعاد العولمة وانعكاساته.....99

المبحث الثالث: تفاعلات الإقليمية في ظل العولمة.....117

المطلب الأول: العلاقات التكاملية.....118

المطلب الثاني: علاقات التنافر.....124

الفصل الثاني: الإطار التاريخي والمفاهيمي لمبادرة "النيباد".....133

المبحث الأول : أسباب ودوافع إنشاء "النيباد".....134

المطلب الأول: العوامل التاريخية.....134

المطلب الثاني : العوامل المرتبطة بمشاكل إنهاء الدولة أو ضعف

سلطاتها.....136

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية والاجتماعية.....136

- المطلب الرابع: العوامل المتعلقة بعلاقة إفريقيا بالنظام الدولي.. 138
- المبحث الثاني: نشأة "النيباد" وأهدافها.....141
- المطلب الأول: نشأة "النيباد"..... 141
- المطلب الثاني: أهداف مبادرة "النيباد" وشروط تحقيقها..... 144
- المطلب الثالث: أولويات "النيباد".....147
- المبحث الثالث: إستراتيجية مبادرة "النيباد" وهيكلها التنظيمي.....152
- المطلب الأول: إستراتيجية مبادرة "النيباد".....153
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للنيباد.....160
- المبحث الرابع : المواقف من "النيباد" والإنجازات.....165
- المطلب الأول: المواقف من "النيباد".....165
- المطلب الثاني: إنجازات "النيباد".....175
- الفصل الثالث الإطار التاريخي والمفاهيمي لمبادرة "الشرق الأوسط الكبير" ..189
- المبحث الأول : أصل فكرة الشرق-أوسطية.....191
- المبحث الثاني: بروز مبادرة "الشرق الأوسط الكبير": المبادئ  
والمجالات.....205
- المبحث الثالث : أبعاد الشرق الأوسط الكبير وإستراتيجيته.....222
- المبحث الرابع : ردود الفعل وتطبيقات مبادرة الشرق الأوسط  
الكبير.....237

الفصل الرابع: نحو مقارنة مقارنة بين مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير" و "النيباد"  
ورسم الآفاق المستقبلية.....262

المبحث الأول: أوجه التشابه بين مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير"  
و "النيباد".....264

المطلب الأول: الإطار أو المجال الزمني.....264

المطلب الثاني: المصادر المعتمد عليها.....266

المطلب الثالث: حمل نفس المفاهيم والمبادئ.....269

المطلب الرابع: فكرة الإصلاح.....270

المطلب الخامس: إستعراض المبادرتين في المحافل الدولية.....274

المطلب السادس: إقامة الشراكة.....276

المبحث الثاني : أوجه الإختلاف بين مبادرتي "الشرق الأوسط الكبير"  
و "النيباد".....280

المطلب الأول: المجال المكاني.....280

المطلب الثاني: مصادر وأصل المبادرتين.....281

المطلب الثالث: من حيث الأهداف.....283

المطلب الرابع: وسائل التنفيذ للمبادرتين.....285

المطلب الخامس: ردود الفعل على المبادرتين.....287

المطلب السادس: من حيث الإستراتيجية ومجالات التطبيق.....288

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لمبادرة "الشرق الأوسط الكبير"  
و "النيباد".....291

المطلب الأول : التطور المستقبلي لمبادرة "النيباد".....295

المطلب الثاني: التصور المستقبلي لمشروع "الشرق الأوسط

الكبير".....312

خاتمة.....327

الملاحق.....334

قائمة

المراجع.....420

قائمة المحتويات.....442

**Université d'Alger**  
**Faculté de Sciences politiques et des relations**  
**internationales**

**Département des Etudes internationales**

**La régionalisation politique à l'ère de la mondialisation :  
Cas du "Grand Moyen Orient" et du "NEPAD"**

**Thèse de Doctorat en sciences politiques et relations  
internationales**

**Spécialité : Relations Internationales**

**Préparée par l'étudiant :**  
**- Boualem ZAIDI.**

**Encadré par le Professeur:**  
**- Mhand BERKOUK.**

**Membres du jury :**

Pr. Ismael Dabech	Université d'Alger III	Président
Pr. Mhand Berkouk	Université d'Alger III	Rapporteur
Pr. Salim Chikhaoui	Université d'Alger III	Membre
Pr. Karim Khalfane	Université de Tizi Ouzou	Membre
Pr. Mohamed Lamine Laadjal	Université de Biskra	Membre
Pr. Hakim Ghrib	E.N.S.S.P	Membre

**2016**